



مركز دراسات وبحوث الدول النامية
CENTER FOR THE STUDY OF DEVELOPING COUNTRIES



العرب في إسرائيل الواقع ... والمستقبل

دكتور

صلاح سالم زرنوقة

القاهرة

٢٠٠١

٩
مكتبة التنمية



**العرب في إسرائيل
الواقع... والمستقبل**

Center for the Study of
Developing Countries.
Faculty of Economics and
Political Science
Cairo University,
Giza - Egypt

مركز دراسات وبحوث الدول النامية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة
الجيزة - القاهرة.

Chairman of the Board:

رئيس مجلس إدارة المركز:

Kmal El-Muonofe

كمال المتوفى

Director:

مدير المركز:

Mustapha K. Al Sayyid

مصطفى كامل السيد

Direct Tel.: 5705542

ت : مباشر : ٥٧٠٥٥٤٢

Tel.: 5728055-5728116

ت : ٥٧٢٨١١٦-٥٧٢٨٠٥٥

Fax.: 5705542-5711020

فاكس : ٥٧١١٠٢٠ - ٥٧٠٥٥٤٢

عنوان البريد الالكتروني

E-mail rucsdcc @ rusys. eg. net

Internet Site

الموقع على شبكة الانترنت

[http : // members. Tripod. com / csdccc / csdc. htm](http://members.Tripod.com/csdccu/csdcc.htm)

الحرب في إسرائيل

الواقع ... والمستقبل

دكتور

صلاح سالم زرنوقة

القاهرة

٢٠٠١

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر
مؤلفه ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز.

حقوق الطبع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى ٢٠٠١

شكر وتقدير

أقدم خالص الشكر الى الاستاذ / كرم خميس ، على ما قدمه من عون في إعداد هذا البحث في مجال توفير المعلومات اللازمة ، فلولا جهده المشكور ما كان لمثل هذا البحث أن يكتمل .

محتويات الدراسة

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	٩-٤
الفصل الأول : عرب ١٩٤٨ : الأوضاع الاجتماعية	
أولا : موقف عرب ١٩٤٨ من قيام الدولة العبرية.....	١٧-١١
ثانيا : الأوضاع الديمغرافية والاجتماعية.....	٢٧-١٧
ثالثا : الهوية والثقافة.....	٣٨-٢٧
الفصل الثاني : عرب ١٩٤٨ : الأوضاع القانونية والسياسية	
أولا : الوضع القانوني.....	٥٢-٤٤
ثانيا: السياسات التمييزية ضدهم.....	٦٥-٥٣
ثالثا: الممارسات التمييزية ضدهم.....	٧٦-٦٥
الفصل الثالث: عرب ١٩٤٨ : العلاقة مع القوي المحيطة	
أولا: علاقاتهم باليهود والدروز.....	٩٢-٨٤
ثانيا: علاقاتهم بالفلسطينيين في الأراضي المحتلة.....	١٠٠-٩٢
ثالثا: علاقاتهم بالقوي السياسية والاجتماعية في إسرائيل.....	١٠٦-١٠٠

الفصل الرابع: مستقبل عرب ١٩٤٨ : المحددات الأساسية

- أولاً: التنظيمات السياسية لعرب ١٩٤٨ وفعاليتها----- ١٢٦-١١١
- ثانياً: التسوية وقيام الدولة الفلسطينية----- ١٤٢-١٢٦

الفصل الخامس : مستقبل عرب ١٩٤٨ : السيناريوهات

- أولاً: السيناريوهات التقليدية----- ١٦٢-١٥٠
- ثانياً : السيناريوهات المحتملة----- ١٨٩-١٦٢
- المناقشات----- ٢٥١-١٩٤

مقدمة

تعكس تجربتي الشخصية مع العرب الفلسطينيين الذين ظلوا على أرض وطنهم في ظل الاحتلال الاسرائيلي منذ سنة ١٩٤٨ الموقف العربي العام منهم . كان أول لقائي بأحدهم في بدايات سنة ١٩٧١ عندما كنت أقوم بدراسي للدكتوراه في أحد الجامعات الاوروبية ، وكانت مناسبة اللقاء و التعرف هي أنه قد تصادف اننا كنا نقيم في نفس بيت الطلاب الجامعيين في تلك المدينة ، و كنت أراه ، مثل آخرين ، في المطبخ المشترك في هذا البيت . وعندما ذكر أنه من عرب ١٩٤٨ في اسرائيل أرتبت في الامر و لم أعرف كيف أتصرف معه ، و مما زاد في ريبتي أنه تخرج من الجامعة العبرية في القدس ، و يتحدث العبرية بطلاقة ، ويتزاور مع إسرائيليين يهود، و كانوا يبادلونه المودة .

و بمرور الايام ، تحققت من صدق مشاعره العروبية ، تبينت أنه على الرغم من مكانته المتميزة نسبياً في مجتمع عرب ١٩٤٨ في إسرائيل ، إلا أنه كان أكثر وعياً بمدى الاضطهاد الاسرائيلي له و لقومه . و قد تعمقت صداقتنا بعد ذلك ، ثم افترقنا . و لكني تأكدت من اتساق أقواله مع أفعاله عندما أصبح ممثلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية في إحدى المنظمات الدولية ، و كتب كتاباً عن القدس ، و أكد عروبيته بزواجه من مصرية .

و هكذا كان الحال بالنسبة لموقف العرب عموماً من أشقائهم و شقيقاتهم داخل إسرائيل ، فلم تكن هناك أى محاولات للتواصل معهم ، بل كانت الحكومات العربية ، بل و مازالت بعض أجهزتها الامنية تنظر إليهم على أنهم طابور خامس للدولة العبرية ، و أن على كل منهم أن يؤكد التزامه بالعروبة أولاً و بشكل ظاهر و ملموس ، و إلا فسيظل موضع الريبة ، فهم جميعاً متهمون بأنهم عملاء لإسرائيل إلى أن يثبتوا العكس .

و قد أثبتت الوقائع خطأ هذه النظرة ، فمن أحداث يوم الارض في أبريل ١٩٧٦ الى المشاركة في الانتفاضتين الفلسطينيتين مع إخوانهم في الضفة الغربية و غزة ، الى المواقف

التي تبنتها التنظيمات السياسية المعبرة عنهم ، الى الانتاج الادبي الذي يصور معاناتهم في ظل الاحتلال ، و اللغة الرائعة لشعرائهم محمود درويش ، و سميح القاسم و توفيق زيادة و كتابات اميل حبيبي و التي ترقى بأعمالهم الى مستوى أجمل ما كتب باللغة العربية ، كل هذا أكد أن عرب ١٩٤٨ هم في مقدمة المتمسكين بالعروبة - على الرغم من قسوة الظروف التي يعيشون في ظلها ، و على الرغم من محاولات طمس هويتهم . و قد أكدت الأحداث أيضا أنهم على استعداد لدفع ثمن ولائهم للعروبة . و كان آخر الدلائل على ذلك سقوط ثلاث عشر منهم قتلى في اطار النضال مع إخوانهم أثناء انتفاضة القدس.

و مركز دراسات وبحوث الدول النامية باصداره هذا الكتاب عن هؤلاء الاشقاء العرب انما يساهم بجهد متواضع في تذكير الرأي العام العربي و الحكومات العربية بضرورة أن تضع قضية عرب ١٩٤٨ في صلب اهتماماتها . و إذا كان الموقف العربي الرسمي هو القبول بوجود اسرائيل - في ظل علاقات القوة الحالية على الصعيد الدولي - بشرط قبول حكوماتها بحقوق الشعوب العربية المعنية ، و في مقدمتها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، إقامة دولته على كافة أراضي الضفة الغربية و غزة ، و عاصمتها القدس الشريف ، و الجلاء عن الجولان المحتل و مزارع شبعا في جنوب لبنان ، مع سائر المطالب العربية الاخرى المشروعة و الخاصة باللاجئين و إزالة المستوطنات ، فإن الدول العربية مطالبة أيضا ألا تتخلى عن عرب ١٩٤٨ ، فتذكر الحكومة الاسرائيلية بضرورة وقف كافة أشكال التمييز ضدهم ، على النحو الذي يفصله هذا الكتاب ، و أن تعاملهم على قدم المساواة مثل غيرهم ، و أن تتوقف عن طمس الطابع المميز لقراهم و مدنها . كما أن صالح القضية العربية في مواجهة إسرائيل هو مد يد المساعدة للمجتمع العربي في إسرائيل ، و ذلك تمكينا له من مواصلة الحفاظ على هويته ، وحتى لا يذوب أبناؤه و بناته في المحيط الاسرائيلي ، و يسقطوا في فخ غوايته، ويتجردون تماما من هويتهم العربية .

و ليس في مثل هذا الموقف من عرب ١٩٤٨ أى مهاودة لاسرائيل ، بل على العكس ، فإذا كانت الحركة الصهيونية قد هودت الجانب الاكبر من أرض فلسطين التاريخية ، و إذا

كانت معطيات السياسة الدولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عموماً ، و خصوصاً بعد انتهاء الحرب الباردة ، فضلاً عن الانقسامات بين الدول العربية كلها ، تجعل من تصفية الوجود الصهيوني على أرض فلسطين أمنية صعبة المنال ، فلا أقل من السعي للحفاظ على ما تبقى من معالم هذا الوجود في المدن و القرى العربية داخل اسرائيل ، بتقديم كافة أشكال المساعدة الممكنة للعرب المقيمين فيها .

و سوف يمكن للدول العربية إذا ما تبنت مثل هذا الموقف أن تظهر للعالم كله بطلان الادعاءات الاسرائيلية بأنها تمثل " واحة الديمقراطية الوحيدة في صحراء الشرق الاوسط القاحلة " . فما يتعرض له هؤلاء المواطنون من أشكال الاضطهاد و التمييز في مجالات التعليم والخدمات الصحية و الاقتصاد يثبت تماماً أن الحكومة الاسرائيلية تتعامل مع من يعيشون على الاراضي الواقعة تحت سيطرتها بأكثر من معيار ، و أن تعدد هذه المعايير لا يتفق على الاطلاق مع أى مفهوم للديموقراطية .

و الواقع أن ما تعرض هؤلاء المواطنون العرب من اعتداءات خلال أحداث انتفاضة القدس يظهر أن الحكومات الاسرائيلية التي شاركت شرطتها في ارتكاب هذه الاعتداءات هي أبعد كثيراً عن أن تكون مؤمنة على حماية هؤلاء المواطنين. و من ثم فإذا كانت السلطة الفلسطينية قد طالبت بتوفير حماية دولية للفلسطينيين في الضفة الغربية و غزة ، فإن الرأي العام العربي مطالب كذلك بأن يدعو الحكومات العربية الى أن ترفع نفس المطلب بالنسبة لعرب ١٩٤٨ في كارة المخاض الدولية و

لا شك أن اسرائيل ، و معها حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، و التي لا تكاد سياساتها تتمايز عما تتبعه حكومة اسرائيل ، سترفضان هذا المطلب ، و لكن طرحه و الدعوة اليه كفيلاً ربما بممارسة نوع من الضغط على الحكومة الاسرائيلية حتى تتوقف عما تزاوله من اضطهاد ضد هؤلاء الاشقاء و الشقيقات العرب.

و من ناحية أخرى ، فإن مراكز الابحاث السياسية فى الوطن العربى على امتداده مطالبة أيضا بأن تضع أحوال عرب ١٩٤٨ فى اسرائيل فى مقدمة اهتماماتها ، فتخصص لجمع المعلومات عنهم ، و تحليل أوضاعهم قدرأ من نشاطها و قد أصبح هذا المطلب ملحا ، على ضوء الاهمية التى أصبحت التنظيمات السياسية العربية تحظى بها فى اطار الحياة السياسية فى اسرائيل ، و امكان أن تشكل هذه التنظيمات ، مع القوى السياسية الاسرائيلية التى تؤمن بأن الوفاء بالحقوق العربية المشروعة هو خير سبيل أمام اسرائيل لكى تحظى بوجود عادى فى وسط العالم العربى ، كتلة فاعلة فى السياسة الاسرائيلية ، و كذلك على ضوء صعوبة توافر المعلومات التفصيلية عن المجتمع العربى فى اسرائيل ، و هو الوضع الذى عانى منه كل من د. صلاح سالم زرنوقة الذى كتب فصول هذا الكتاب و الاستاذ كرم خميس الذى قام بجمع المادة البحثية الخاصة به .

تحية أخوة لأشقائنا و شقيقاتنا الذين يعانون نير محاولات طمس هويتهم العربية فى اسرائيل. نحن نذكرهم و نتضامن معهم ، و نتطلع الى يوم تسود فيه فى منطقتنا العربية أوضاع أكثر انسانية ، و تشرق شمس الحرية على كل من يعيشون فيها .

د. مصطفى كامل السيد

**مدير مركز دراسات وبحوث
الدول النامية**

مقدمة

هل يمكن أن يقال إن إسرائيل - بعد مرور خمسين عاما علي قيامها قد أصبحت دولة قومية لليهود، وإنها حققت بذلك الهدف الأساسي (الصهيوني) من قيامها؟ وإذا كان الأمر كذلك، فماذا بشأن غير اليهود من سكان إسرائيل، والذين يبلغ تعدادهم الآن أكثر من مليون نسمة (تقريبا)، والذين باتت تختلف بشأنهم التسميات : إسرائيليون عرب، أو عرب إسرائيل، أو الوسط العربي في إسرائيل، أو فلسطينو إسرائيل، أو عرب ١٩٤٨ في إسرائيل، أو الأقلية العربية في إسرائيل. وبغض النظر عن دلالة كل تسمية من هذه التسميات، فإن المؤكد لدي الكثيرين هو أن هؤلاء يشكلون "قومية" ثانية في دولة تصر علي تقديم أو طرح نفسها علي أنها "الدولة العبرية". وهنا قد نتساءل : هلي يعني ذلك فشل إسرائيل في إقامة دولة لليهود التي إدعتها؟ والي أي مدي تملك حلولا لمثل هذه المشكلة؟ خصوصا في ظل السباق الديمغرافي بين "العرب" و"اليهود"، هذا السباق الذي تشير نتائجه إلى رجاحة كفة العنصر العربي في التوازن العددي كخطوة أولى قد يترتب عليها تغيرات دراماتيكية في كافة مناحي الحياة في دولة إسرائيل (١).

صحيح أن البعض يري أن "عرب ١٩٤٨" قد عاشوا في سلام مع اليهود علي مدي الخمسين عاما الماضية، لكن هناك من يحذر مما أطلق عليه "الخطر المحقق" بإسرائيل، ويقصد بهذا الخطر هؤلاء العرب الذين لم يندمجوا بعد في المجتمع الإسرائيلي، وتلك حقيقة لاسبيل إلى إنكارها. وهناك من يلفت النظر إلى احتمال حصول تطورات من شأنها أن تقلب الأوضاع علي غرار ما حدث في البوسنة أو قبرص وشمال أيرلندا، خصوصا وأن الصراع العربي الإسرائيلي لم ينته بعد، وأنه سوف يستمر لزمان طويل قادم. ويزيد من خطورة الأمر في نظر هؤلاء ما يطلقون عليه "البؤر السكانية" في إسرائيل حيث يشكل هؤلاء العرب أغلبية ساحقة في مناطق قد لا يكون لليهود وجود فيها علي وجه الإطلاق، والمقصود هو تلك المنطقة التي تعرف بأنها "الخاصرة الضيقة لإسرائيل" والتي لا يتجاوز عرضها بين الساحل وحدود ١٩٦٧ أكثر من

عشرة كيلومترات تقريبا، والتي تتواصل مع كثافة سكانية عربية في الضفة الغربية تمتد إلى عمان في الأردن. ويضيف هؤلاء أن إدعاءات الدولة العبرية أو تقديراتها حول قدرتها علي السيطرة التامة علي هؤلاء العرب لم يقم عليها دليل. وهناك من يذهب إلى أن هذه الإدعاءات قد سقطت بالفعل ، أو أن الأحداث والسوابق قد أكدت عدم صحتها، ذلك أنها ترددت عند الحديث عن احتمال وقوع هجوم خارجي ضد إسرائيل، وجاءت حرب ١٩٧٣ لتذهب بمصداقيتها، وترددت أيضا مع إندلاع الإنتفاضة في ١٩٨٧ وثبت عدم صحتها وجدواها أيضا (٢).

ثمة جدل - . إذن - حول عرب ١٩٤٨ أو فلسطيني الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، هذا الجدل لم يكد يتوقف ليعود مرة أخرى، لكنه عاد في الآونة الأخيرة علي خلفية غير مسبقة، فقد عاد علي إثر زيادة التمثيل العربي في الكنيست الإسرائيلي كما وكيفا ، وإن بقي هذا التمثيل محدودا، فيكفى أنه لم يعد من النوع الذي يمكن أن يعزي للصدفة، فهناك ما يؤشر علي أنه إفراز تخطيط مقصود، من أمثلة ذلك وصول المحامي عبد المالك الدهامشة عضو الحركة الإسلامية، التابع لما يسمى الجناح المعتدل بقيادة عبد الله نمر درويش، إلى منصب نائب رئيس الكنيست، ثم تعيين نواف مصالحة نائبا لوزير الخارجية، وطلب الصانع عضوا في لجنة الخارجية والأمن، وهاشم محاميد رئيسا للجنة مكافحة المخدرات، هذا الوضع الذي حدا بقسم "القوي البشرية" في الجيش الإسرائيلي إلي بلورة خطة ترمي إلى تشجيع تطوع المواطنين العرب في صفوف الجيش، وقد ذكرت المصادر أن هذا التوجه قد بات في حكم الواقع (٣). وبصفة عامة فقد ازدادت الآن القوة العددية لعرب ١٩٤٨ وتعاضمت بالتالي قوتهم الانتخابية الي حد قد جعل أحزابا إسرائيلية (شاس والمفدال) تتودد اليهم لكسب أصواتهم، خاصة وأن هذه الأحزاب عادة ما تتولي حقيبة الداخلية في الحكومات المتعاقبة، وأن توددها للعرب قد ينطوي - في نظر البعض - علي تبني سياسة براجماتية قد تعني - أو تترجم

في شكل - . منح تراخيص بناء للعرب بما يسمح لهم بالانتشار في مزيد من أراضي (إسرائيل) (٤) .

عاد هذا الجدل أيضا علي إثر تفجيرات وقعت في طبرية وحيفا في مطلع شهر سبتمبر ١٩٩٩، وكان قد سبقها مقتل شاب إسرائيلي وصديقه في غابة مجدو، ذلك أن منفذي هذه العمليات الثلاثة كانوا ولأول مرة من الشباب الفلسطينيين الذين ينتمون إلي الحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، والذين يحملون الجنسية الإسرائيلية، أي أنهم من "عرب إسرائيل" الأمر الذي مثل مفاجأة لكل الأوساط السياسية والشعبية علي الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني حول طبيعة الوجود الفلسطيني داخل ما يسمى "الخط الأخضر" و مستقبله ، أو دوره في صياغة المستقبل الفلسطيني ، ثم دوره في ما بعد إنجاز التسوية، التي تواكب الجدل مع البدء في مفاوضات مرحلتها النهائية ، والحديث عن إقامة الدولة الفلسطينية (٥).

والحقيقة أن المراقب يستطيع أن يلمس تطور الدور الملحوظ أو المتوقع لعرب ١٩٤٨ في التسوية السلمية وفي مسار الصراع العربي - الإسرائيلي عموما، وفي الواقع السياسي لدولة إسرائيل، من خلال مجموعة من المؤشرات، أهمها:

- تطور الخريطة الحزبية لعرب ١٩٤٨، حيث أصبح هناك خمسة أحزاب عربية (الحزب العربي الديمقراطي، حزب التجمع، حركة التغيير، وحزبان إسلاميان)، هذا إلي جانب مؤسسات العمل المدني التي أصبحت تملك قدرا من الاستقلالية عن تأثيرات الحركة الصهيونية وعمليات "الأسرلة" التي تمارسها الدولة العبرية علي هذه الأقلية العربية.

- الميل المتزايد لدي الجماهير العربية (لدي عرب ١٩٤٨) إلي تبني ما يمكن أن يسمى "سياسة واقعية ووطنية" في آن واحد، تجاه حل القضية الفلسطينية ، وهذه السياسة تؤيد مطالب السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني وتحترمها وتسعي إلي

الحفاظ عليها من ناحية، وتناضل داخل الكيان الإسرائيلي من أجل الحصول علي حقوق المواطنة، وإعمال قواعد المساواة الديمقراطية، ومكافحة سياسات التمييز والتمزيق التي تتبع ضدهم .

- تقدم المساهمة في الحياة السياسية داخل الدولة العبرية وتطور الأداء والمشاركة في الانتخابات البرلمانية، فقد بلغت نسبة المشاركة لدي عرب ١٩٤٨ في الانتخابات الأخيرة (١٩٩٦) حوالي ٨٠٪ وهي أعلي نسب المشاركة العربية في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية على الإطلاق ، وأغلب هذه الأصوات قد ذهبت الي قوائم المرشحين العرب، بينما حصلت الأحزاب الإسرائيلية في دورات سابقة علي نسب ليست بالقليلة منها، وكانت النتيجة هي إيصال ثلاثة عشر نائبا عربيا الي الكنيست ولأول مرة في تاريخ الدولة العبرية (٦).

عموماً تحاول هذه الدراسة الإجابة على هذه الأسئلة المطروحة ، سواء كانت بشأن الواقع الحالي والظروف والملابسات التي أفضت إليه أو أسهمت في تشكيله ، أو بالنسبة لما يمكن توقعه في المستقبل القريب، أي بعد إتمام التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي بما فيه القضية الفلسطينية . ولا تزعم الدراسة أنها سوف تتعرض لكل صغيرة وكبيرة في حياة عرب ١٩٤٨ واتجاهاتهم وعلاقاتهم والظروف المحيطة بهم ، وإنما تحاول قدر الإمكان تقديم صورة واضحة أو معبرة عن الواقع ، وبالتالي فهي تشير إلى بعض الخصائص أو الملامح والممارسات والمواقف التي من شأنها توضيح هذه الصورة . كما أنها لا تزعم إمكانية استشراف المستقبل بشكل تحكيمي، وإنما هو التنبؤ المشروط أو المبني على عوامل واعتبارات معينة . والذي يمكن أن يتغير وفقا لما يجري على هذه العوامل من تغير .

والحقيقة أن في ذلك صعوبة تذكر ، ولعل مصدر هذه الصعوبة هو طبيعة الموضوع من حيث تشابهه مع الصراع العربي الإسرائيلي بكل تعقيداته ، وبالتالي فهو عرضة

للتناول غير الموضوعي في كثير من الأحيان، أو على الأقل للتناول الذي تحكمه الأيديولوجيات والمواقف أو المصالح السياسية والاعتبارات القومية، سواء كان هذا تناول من جانب الفلسطينيين أو من جانب الإسرائيليين .

وتنقسم هذه الدراسة إلى خمسة أقسام ، يتناول القسم الأول توصيفاً لأوضاع عرب ١٩٤٨ الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، فيبدأ بعرض موقفهم من قيام الدولة العبرية باعتباره العامل المفتاح في تشكيل هذه الأوضاع ، ثم يناقش الوضع الديمغرافي للأقلية العربية . ويعطى فكرة عن أحوالهم الاقتصادية ، ثم ينتقل إلى مناقشة قضية الهوية (والثقافة) وما جرى عليها من تغيرات .

ويستعرض القسم الثاني الأوضاع القانونية والسياسية لعرب ١٩٤٨ ، فيعطى فكرة عن الوضع القانوني لهم ، ثم يناقش السياسات الإسرائيلية (التمييزية) التي تمارس ضدهم ، ثم يستعرض أهم الممارسات التمييزية والتي لم تكن نتاج سياسات مرسومة أو معلنة من قبل الحكومة ، أي التي تدل على أن هناك توجه عام لدى الدولة والمجتمع الإسرائيليين في التعامل مع هذه الأقلية .

ويعالج القسم الثالث علاقات عرب ١٩٤٨ مع المحيط الاجتماعي والسياسي ، سواء ذلك في علاقاتهم باليهود وبالطوائف الأخرى كالدروز ، أو علاقاتهم بالفلسطينيين في الأرض المحتلة أو علاقاتهم بالقوى السياسية والاجتماعية في إسرائيل .

أما القسمين الرابع والخامس فيناقشان قضية المستقبل لعرب ١٩٤٨ في إسرائيل ، فيتناول القسم الرابع أهم محددات هذا المستقبل ، والتي تتمثل في : مدى فعالية التنظيمات السياسية للوسط العربي في إستخدامها لمواردها وإمكانياتها ، ثم قيام الدولة الفلسطينية . بينما يعالج القسم الخامس أهم آليات هذا المستقبل ، ويطرح أهم السيناريوهات المحتملة .

و تؤكد الدراسة من البداية على أن المقصود بعرب ١٩٤٨ هم هؤلاء العرب الفلسطينيين الذين بقوا داخل الكيان الإسرائيلي و تجنبوا بالجنسية الإسرائيلية. ذلك انه عقب صدور قرار التقسيم من الأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ و إعلان قيام دولة إسرائيل في ١٥ مايو ١٩٤٨ كانت مساحة الدولة الإسرائيلية قد تم تحديدها بما يعادل ٥٢٪ من مساحة فلسطين ، إلا أن التآمر الاستعماري الصهيوني قد أدى إلى امتدادها إلى الجليل و مناطق أخرى. وفي عام ١٩٤٩ ، وفي غضون مفاوضات الهدنة في رودس ، انسحب الجيش الأردني من منطقة المثلث (من أم الفحم شمالاً إلى كفر قاسم جنوباً) و كانت حكومات عربية قد طالبت المواطنين العرب في فلسطين المحتلة بالرحيل حتى يتسنى للجيش العربي القضاء على الدولة اليهودية ، فرحل من الفلسطينيين ٦٤٠ ألفاً و بقي - في حينها - حوالي ١٦٠ ألفاً تمسكوا بأرضهم ، هؤلاء هم عرب ١٩٤٨ .

و جدير بالذكر أن مركز دراسات وبحوث الدول النامية قد عقد ندوة لمدة يوم لمناقشة هذه الدراسة ، دعا إليها عدد من الشخصيات الفلسطينية الهامة ، كان من بينها المفكر الكبير الدكتور أحمد صدقي الدجاني ، و السفير محمد صبيح ، و المناضل المعروف الأستاذ عبد القادر ياسين ، بالإضافة إلى عدد من الشخصيات المصرية المهمة بالموضوع ، و التي تنتمي إلى مواقع أكاديمية و رسمية مختلفة. و قد تم تضمين الكتاب فعاليات هذه الندوة.

الفصل الأول

عرب ١٩٤٨ : الأوضاع الاجتماعية

يقصد بالأوضاع الاجتماعية لعرب ١٩٤٨ بصفة عامة أوضاعهم الديمغرافية والاقتصادية والثقافية. أما المقصود بها في هذا القسم على وجه التحديد فهو الوضع الديمغرافي ، وأهم المجالات التي يعمل بها عرب ١٩٤٨ وحالة البطالة التي يعانون منها ، ثم قضية الهوية والثقافة والتي تمثل حجر الزاوية في رؤيتهم لأنفسهم ، وبالتالي رؤيتهم لكافة القضايا التي يتعاملون معها . لكن يجب التأكيد هنا على ملاحظتين : الأولى أنه يصعب فهم هذه الأوضاع بالنسبة للأقلية العربية بدون التعرف على موقفهم من قيام الدولة العبرية ، ذلك أن هذا الموقف كان بمثابة العنصر المفتاح في طبيعة الوضع الديمغرافي وخصائصه ، وكان المحدد الأساس لأحوالهم الاقتصادية كما كان العامل الفيصل في صياغة الهوية . أما الملاحظة الثانية فهي أن هذا القسم عندما يتحدث عن الأوضاع الاجتماعية لعرب ١٩٤٨ بالمعنى السابق تحديده ، لا يزعم أنه سوف يتعرض لكل صغيرة وكبيرة في حياة هؤلاء الناس ، وإنما يقدم صورة تقريبية قدر الإمكان ، ويتعرض للعناصر والجوانب التي يمكن أن توضح هذه الصورة بحسب قدرتها على هذا التوضيح ، أو بمقدار ما تلقى من ضوء على واقع هذه الأقلية العربية في إسرائيل .

باختصار لقد كان موقف الرفض والعداء من جانب عرب ١٩٤٨ لقيام الدولة العبرية بمثابة حجر الزاوية في العلاقة بين الطرفين ، وهي علاقة الصراع السياسي القومي ، ومن هذا المنطلق فقد تجلّى هذا الصراع في صور عديدة، منها الصورة الديمغرافية ، فقد فهم السكان العرب أن قضية "العدد" بالنسبة لهم تمثل أو تعنى الوجود في هذا الصراع ، وفي هذه الحدود تشكلت أوضاعهم الاقتصادية . كذلك أدرك عرب ١٩٤٨ أن قضية الهوية بالنسبة لهم تعنى استمرار هذا الوجود ، وكانت الثقافة هامة في محاولات الحفاظ على الهوية .

أولا : موقف عرب ١٩٤٨ من قيام الدولة العبرية :

يرى عرب ١٩٤٨ أنهم "مهجري الداخل" أي الذين هجرتهم العصابات الصهيونية ، والدولة العبرية بعدها ، إلى داخل الأرض المحتلة وجنستهم بجنسيتها ، إلا أنها لم تمنحهم كافة حقوقهم كما تنص الأعراف والمواثيق الدولية التي أقرت مبدأ العودة . ويعتقد الجميع أن عملية تهجير الفلسطينيين من وطنهم بدأت مع اندلاع حرب ١٩٤٨ ، إلا أن البحث والتنقيب في صفحات التاريخ ، هذا التاريخ الذي ضرب عليه الإعلام الصهيوني وكذلك الفكر الصهيوني - تعتيما غير مسبوق ، يؤكد أن هذا التهجير كان قد بدأ على المستوى الفكري مع إصدار هرتزل لكتابه المعنون "توراة الصهيونية - دولة إسرائيل" وبالتالي فإن مبدأ إقامة دولة يهودية على أرض فلسطين كان معناه التهجير القسري لشعب بأكمله ، وهذا ما فعلته العصابات الصهيونية قبل عام ١٩٤٨ . وتشير الوثائق التاريخية إلى العديد من حالات التهجير وهدم القرى قبل حرب ١٩٤٨ ، أي قبل إقرار مبدأ تقسيم فلسطين من جانب الأمم المتحدة (٧).

وعند إعلان الأمم المتحدة قرار التقسيم رقم ١٨١ الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ كان يقطن المنطقة التابعة للدولة العبرية ، حسب قرار التقسيم ، ما يزيد على ٦٣٤ ألف عربي في ٢١٩ قرية ، وأربع مدن هي: حيفا وطبريا وصفد وبيسان . وقد هُجر من هذه المنطقة ، في الفترة ما بين تاريخ قرار التقسيم ويونيو ١٩٤٨ ، ما يزيد على ٢٣٩ ألف عربي ، وتم إخلاء ١٨٠ قرية وتدميرها ، وكانت هذه القرى عربية بشكل كامل ، كما تم تهجير سكان ثلاث مدن كبرى على نحو مطلق هي: صفد وطبريا وبيسان ، بينما بقي في مدينة حيفا ١٩٥٠ فلسطينيا ، وبالمقابل قامت المنظمات الصهيونية بتهجير ما يقارب من ١٢٢ ألف عربي من المنطقة التابعة للدولة الفلسطينية ، وتم إخلاء ٧٠ قرية تماما من سكانها ، وتهجير سكان ثلاث مدن تقريبا هي: يافا وعكا وجنين ، كما تم تهجير جزء كبير من سكان مدينتي اللد والرملة .

وقد استمر التهجير بعد قيام الدولة الإسرائيلية ، فقد تم تهجير أهالي قرיתי كراد البقارة والغنامة عام ١٩٤٩ . وعندما أقر مجلس الأمن إعادتهم وطالب إسرائيل بالالتزام بذلك ، أعادتهم ، ثم عادت و هجرتهم مرة أخرى عام ١٩٥٣ . وقد تم تهجير عرب النقب إلى مناطق السياج كما حددتها السلطات عام ١٩٥٨ ، وتم تهجير عرب الملح بعد التوقيع على إتفاقية كامب دافيد مع مصر إلى وسط البلاد: الرملة وكفر قاسم والطيبة (٨).

وقد استمرت السلطات الإسرائيلية في اتخاذ حزمة من الإجراءات القانونية والعملية لتثبيت واقع استيلائها على القرى والأرض العربية . ومن الخطوات القانونية: "إصدار أنظمة الطوارئ لسنة ١٩٤٨" بشأن استعمال الأراضي البور ، حيث تم تحويل وزير الزراعة بوضع الأرض التي لا يقوم صاحبها بزراعتها ، بعد إنذاره ، تحت تصرف الدولة لاستغلالها في الزراعة . ثم إصدار " أنظمة الطوارئ بشأن أملاك الغائبين لسنة ١٩٤٨ " حيث تم وضع كل أملاك المهجرين العرب تحت تصرف "القيم" على أملاك الغائبين ، وقد تم تعريف "الغائب" بموجب الأنظمة المذكورة ليشمل المهجرين العرب من قراهم الأصلية ، ثم هناك قانون "أملاك الغائبين" لسنة ١٩٥٠ والذي استهدف تركيز إدارة الأراضي التي كانت في حوزة من وصفوا بالغائبين في نظر القانون. ثم هناك قانون استملاك الأراضي لسنة ١٩٥٣ ؛ وبموجبه قامت السلطات الإسرائيلية بعرض تعويضات مالية على الغائبين الذين نقلت أملاكهم للقيم على أملاك الغائبين .

وقد واكب ذلك سلسلة من الخطوات العملية - الميدانية ، منها محاولات التوطين والتي كانت تستهدف تركيز الأقلية العربية في أماكن معينة معزولة عن بعضها البعض . وارتبط بذلك قيام الحكومة الإسرائيلية بإنشاء عدة هيئات رسمية مثل " سلطة إسكان اللاجئين " ولجنة نقل السكان "وكانتا تتلقيا التعليمات من السلطات العسكرية بشأن تسهيل الاستيطان اليهودي في بعض المناطق ، وبهدف إعادة التوزيع الديمغرافي وبشكل يضعف من الوجود العربي(٩).

ولاشك أن رد الفعل العربي على هذه الممارسات التي انطوت على كثير من العنف الذي تمثل في القتل والاعتصام وتدمير القرى وأعمال التخريب ، هو التصدي والمقاومة منذ وقت مبكر ، وكانت ردود الفعل الشعبية في أغلب الأحوال عفوية وتلقائية وغير منظمة ، وتمثلت في العديد من الاحتجاجات والتظاهرات والصدامات المسلحة مع اليهود ، بلغت ذروتها فيما سمي بثورة ١٩٣٦ ثم في ١٩٣٩ أي في غضون مؤتمر لندن (فبراير ١٩٣٩) ، والذي أسفر عن إصدار الكتاب الأبيض (١٩٣٩). ولم تكن التحركات العربية على المستوى الرسمي كافية من وجهة نظر الفلسطينيين لمواجهة ما يجري ، ورغم ذلك كان الرد الشعبي على قرار التقسيم قد تمثل في مظاهرات اجتاحت كل مدن فلسطين وكل المدن العربية على السواء ، ولم ينتظر الشعب الفلسطيني تحرك الجامعة العربية ولا تحرك الأنظمة العربية وأشعل ثورته الثالثة ضد التقسيم ، وكان من المفترض أن تقدم له الجامعة العربية ما يحتاجه من سلاح وعتاد ، لكن التدخل العربي كما هو معروف لم يكن مجدداً (١٠).

لقد أصبح قيام الدولة العبرية أمراً واقعاً رغم الرفض والعداء العربيين لها ، ومن ثم لم يكن أمام عرب ١٩٤٨ سوى خيارات التعامل مع كيان قائم . وعليه فقد كان هناك توجهان أساسيان في الشارع العربي ، التوجه الأول يرى خيار الدمج والانخراط في الدولة العبرية كموظفين أو كمستخدمين دون إعطاء أهمية للبعد الوطني والقومي للأقلية العربية في إسرائيل ، ويبحث هذا التوجه عن المساواة في إطار الدولة العبرية ، المساواة في المواطنة وفي الميزانيات الخ بين العرب وإسرائيل . والتوجه الثاني يعارض الدمج ويدعو إلى الانفصال المرحلي بما في ذلك الحصول على الحكم الذاتي الثقافي والخدمات المنفصلة .

تيار الدمج يرفض أن تكون هناك دولة يهودية ، ويطالب بأن تكون دولة إسرائيل دولة لكل المواطنين ، وعليه يطالب بأن يشارك المواطنون العرب في تعريف الدولة وبشكل دستوري ، وأن تكون هناك فرص متساوية في العمل والخدمات للعرب ، وأن

يحتل العرب مناصب حكومية عليا في الوزارات والمؤسسات الحكومية ، ويطالب في نفس الوقت بالاعتراف والقبول بالعرب كأقلية قومية عربية ، ويرى هذا الاتجاه في تطوراته الأخيرة وجوب العمل لدى القوى السياسية بين العرب في إسرائيل لخلق لوبي عربي كوسيلة سياسية - وليست إستراتيجية - لانتزاع الحقوق العربية ، فمطالب الأقلية العربية هو جزء من العمل السياسي اليومي لتحسين ظروف المواطن العادي . ولا يريد أنصار هذا التوجه أن يعامل المواطن العربي كحاضر غائب ، أو كقنبلة موقوتة أو كطابور خامس ، بل يريدونه مواطنا يعامل باحترام كأقلية قومية . بعبارة أخرى يحاول هذا التيار انتزاع اعتراف الدولة العبرية بعرب ١٩٤٨ كأقلية قومية دون أن ترى في ذلك انسلاخا عنها ومطالبة يحكم ذاتي من أي نوع .

أما التوجه الانفصالي فيرى أن للحكم الذاتي عدة أشكال ، فهناك حكم ذاتي سكاني ، وآخر جغرافي ، وثالث سياسي ، ورابع ثقافي ، ومن ثم فإن الحد الأدنى الذي يمكن تنفيذه في إسرائيل بالنسبة لعرب ١٩٤٨ هو حكم ذاتي ثقافي . وأن ذلك ينهض على فكرة الاعتماد على الذات فيما يخص الأقلية العربية . ويرى أنصار هذا التوجه أن الأقلية العربية جزء من الشعب الفلسطيني ، وأقلية داخل دولة إسرائيل ، وأقلية مازالت تتمسك بالقومية والدين واللغة ، وإسرائيل ليست دولتهم .

ولعل منطق إتجاه الدمج يعد هو الأكثر قبولا لدى عرب ١٩٤٨ ، والأكثر إعمالا في الفترة التي أعقبت قيام الدولة العبرية ، و منطق هذا الإتجاه قوامه أن المواطن العربي ينبغي أن تكون توجهاته واقعية وقابلة للتطبيق ، ومن ثم فإن علاقته بدولة إسرائيل هي علاقة المواطن الذي يحمل الجنسية الإسرائيلية . يطالب بحقوقه اليومية من المؤسسة الحاكمة دون أن يكون ذلك على حساب انتمائه الحضاري : القومي أو الوطني ؛ فهو يعرف نفسه كعربي فلسطيني يعيش على أرضه في دولة إسرائيل ، ويبدأ الترتيب من الدائرة الكبرى إلى الدائرة الأصغر فيما يتعلق بالانتماء . بينما في نضاله يبدأ من الدائرة

الصغرى ؛ يبدأ بالنضال من أجل حقوقه داخل دولة إسرائيل ثم يمتد لدعم الشعب الفلسطيني ... وهكذا (١١).

وفى معنى آخر يمكن القول إن الإستيطان اليهودى وما ارتبط به من إغتصاب للأرض وإنتهاك للحقوق ، ومن ممارسات القتل والتشريد والتدمير والتخريب قد فرض على العرب موقفاً عدائياً تجاه اليهود وتجاه الدولة العبرية ، وقد تبلور هذا الموقف العدائى فى علاقة صراع لا يمكن أن ينته إلا بزوال أحد طرفيه من الوجود ، وبالتالى سعى كل طرف إلى إستخدام الآليات التى يمكن أن تحافظ على وجوده . وقد عنى ذلك بالنسبة لعرب ١٩٤٨ ضرورة إكتشاف طرق هامة تعكس سعيهم لاستنهاض عوامل القوة الكامنة فيهم ، وتجسد تحديهم للأمر الواقع (الدولة اليهودية) والذى يستحيل إزالته أو تغييره ، وتمثلت أهم هذه الطرق فى الإتجاهين السابقين . ومن ثم فإنه رغم ما يبدو من تباين أو إختلاف بين هذين الإتجاهين ، فإنهما يتفقان على المبادئ الأساسية أو العناصر الجوهرية ، فهما يتفقان على أن " القوة العددية أو الديمغرافية " والتمسك بالهوية والحفاظ على الثقافة من أهم دواعى الحفاظ على هذا الوجود وإستمراره . وعليه فمن اليسير أن نلاحظ أن الإختلاف بينهما لم يكن بالمعنى الاستراتيجى بقدر ما كان تكتيكياً يحاول التكيف مع الظروف القائم .

لقد جاء هذا التكيف بعد فشل الخبرة السابقة والتى تمثلت فى تجربة " حكومة عموم فلسطين " والتى أعلن قيامها فى سبتمبر ١٩٤٨ كرد فعل لقيام الدولة الإسرائيلية ، والتى لم تدم طويلاً . كانت الهيئة العربية العليا لفلسطين برئاسة الحاج أمين الحسينى قد وضعت فى أول ديسمبر ١٩٤٧ الأسس اللازمة لإنشاء أول حكومة لفلسطين تدير شئون البلاد وتحل محل حكومة الإنتداب البريطانى إعتباراً من ١٥ مايو ١٩٤٨ . وطلبت الهيئة من الدول العربية منذ أوائل فبراير ١٩٤٨ الموافقة على مشروع إقامة الحكومة المقترحة ، ولكن دون جدوى ، وعندما قررت الحكومة البريطانية عزمها على إنهاء الإنتداب على فلسطين ، قررت الهيئة فى أوائل مايو ١٩٤٨ أن تدخل بكامل

أعضائها إلى فلسطين للقيام بالواجب القومي داخل البلاد ، ولكن سرعان ما تدخل بعض كبار رجال الحكومات العربية وطلبوا إلى رجال الهيئة في إلحاح تأجيل دخولهم إلى فرصة أخرى، فاضطرت الهيئة إلى قبول تلك الرغبة للإبقاء على التفاهم القائم بين الحكومات العربية آنذاك ، جرى هذا في الوقت الذي شكلت فيه حكومة صهيونية ترقباً لإعلانها رسمياً عند إنتهاء الإنتداب. وفي ١٥ مايو ١٩٤٨ أعلن قيام دولة إسرائيل وتشكلت حكومتها المؤقتة ، بينما ظل عرب فلسطين بدون حكومة ، ثم دخلت الجيوش النظامية العربية أراضى فلسطين وفي غضون الهدنة الأولى أحست الحكومات العربية بضرورة وجود حكومة أو إدارة وطنية لفلسطين فتقرر تشكيل الإدارة المدنية الفلسطينية من قبل الجامعة العربية والتي لم تتمكن من العمل لأسباب عديدة . وعشية إنعقاد الدورة الجديدة للجمعية العامة للأمم المتحدة في خريف ١٩٤٨ أقرت الجامعة العربية فكرة إنشاء حكومة لفلسطين تكون مسئولة أمام مجلس وطني تمثيلي وعليه قررت الهيئة العربية العليا بالإتفاق مع أمانة الجامعة العربية أن تصبح الإدارة المدنية السابقة حكومة لفلسطين وعندئذ أعلن تشكيل حكومة عموم فلسطين في ٢٣ سبتمبر ١٩٤٨ إنعقدت في غزة أول مجلس وطني فلسطيني وقد تم فيه الإعلان عن شرعية حكومة عموم فلسطين ، ونالت الحكومة إعتراف الدول العربية ودعيت إلى حضور مجلس الجامعة المنعقد في ٣٠ أكتوبر ١٩٤٨ وأحيلت إليها بعض القضايا لكي تمارس صلاحياتها فيها . وفي خضم الجهود التي كانت تبذلها حكومة عموم فلسطين إتضح موقفها المبدئي الذي لم تتنازل عنه بشأن رفض كل أنواع المفاوضات الخاصة بحل قضية فلسطين ، إذ ظلت الحكومة متمسكة بالدستور وبقرار المجلس الوطني الذي أكد إستقلالها ولم تقدم أى مشروع لحل القضية يوافق التصورات التي كانت تقدم من قبل الدول العربية ؛ ومن ثم التعارض بين الموقف الفلسطيني ومواقف عدد من الحكومات العربية ، وكان من الطبيعي أن يترك ذلك بصماته على مسار العمل الفلسطيني فتجمد نشاط حكومة عموم فلسطين أمام تدخل الحكومات العربية ولا عجب أن يصدر مجلس الجامعة في ١١

مارس ١٩٥٢ قراراً يعجل بتصفية الحكومة الفلسطينية وجاء فيه " نظراً لتوقف أعمال حكومة عموم فلسطين بسبب الظروف الراهنة بكون رئيس الحكومة ممثلاً لفلسطين في مجلس الجامعة"، هكذا قامت حكومة عموم فلسطين ، وهكذا سقطت. ومن الواضح أن الوصاية العربية عليها كانت من أهم عوامل سقوطها (١٢) . وكان من المنطقي أن يفكر عرب ١٩٤٨ في الإعتماد على الذات ، أو في إستنهاض عوامل القوة الكامنة فيهم كما سبق القول .

أيضاً يمكن القول إن هذين الإتجاهين يعدان الترجمة العملية لرفض الموقف العربي العام من قيام الدولة العبرية والذي ظل مجرد شعارات تدور في حلقة مفرغة تتحدث كثيراً عن القضاء على إسرائيل وإسترداد فلسطين دون تحديد الكيفية ودون إتخاذ خطوات عملية . ومن هنا كان عرب ١٩٤٨ أسبق إلى فهم طبيعة الصراع قياساً إلى باقي الأطراف من جانب وأكثر واقعية من باقي الأطراف أيضاً من جانب آخر (١٣) .

ثانياً: الأوضاع الديمغرافية و الإجتماعية :

في عام ١٩٤٨ كان عدد العرب الفلسطينيين حوالي ١٦٠ ألف نسمة ، وكانوا يشكلون آنذاك ٢٠٪ من سكان الدولة العبرية ، وكانوا يعيشون على مساحة ٢١٪ من الأرض التي قامت عليها الدولة العبرية بالقوة . في حين أن هؤلاء العرب يشكلون الآن ، وبعد حوالي خمسين عاماً من قيام دولة إسرائيل ، نفس النسبة التي كانت أي ٢٠٪ من سكان إسرائيل (يبلغ عددهم حوالي مليون ومائتين وثلاثة وثلاثون ألف نسمة) وذلك رغم إستقبال إسرائيل لموجات هجرة عديدة. ويعيشون على حوالي ٤٪ فقط من أرض إسرائيل فقد تم في غضون الخمسين عاماً الماضية مصادرة ١٧٪ من الأرض التي كانت تحت أيدي العرب وهدم قراها (١٤).

ويلاحظ أن معدل الزيادة الطبيعية بين عرب ١٩٤٨ خلال الخمسين عاماً الماضية كان مرتفعاً (بلغ ٤,٢٪ سنوياً) وظل على ارتفاعه طوال هذه الفترة ، ففي عام ١٩٤٨ كان

تعددهم ١٦٠ ألف نسمة ،بلغ في عام ١٩٦٠ حوالي ٢٤٧ ألف نسمة ، ووصل في عام ١٩٨٨ إلى حوالي ٨١٨ ألف نسمة ، وفي عام ١٩٩٨ بلغ عددهم حوالي ١,٢ مليون نسمة (١٥).

ويلاحظ أيضا أن هذا المعدل من الزيادة الطبيعية للسكان العرب هو نفس المعدل تقريبا الذي كان سائدا لدى الفلسطينيين قبل عام ١٩٤٨ ، أي قبل قيام دولة إسرائيل ؛ حيث يُذكر أن عدد الفلسطينيين في عام ١٩٢٢ كان حوالي ٦٦٠ ألف نسمة ، وصل في عام ١٩٤٤ إلى حوالي ١٥٠ ألف نسمة ، أي بمعدل زيادة طبيعية حوالي ٤,١ ٪ سنويا . يرى البعض أن هذا المعدل من الزيادة لا يرجع إلى تخلف عرب ١٩٤٨ ، وإنما يرجع إلى إدراكهم لأهمية هذه الزيادة في تكريس وجودهم القوي ، بعبارة أخرى هم يستخدمون هذا المعدل المرتفع للزيادة الطبيعية كسلاح يساعدهم في تحقيق الذات الوطنية ، على نحو ما تعلموه منذ سنوات الانتداب البريطاني عندما كان اليهود حريصين على زيادة أعدادهم تحسبا للمستقبل . وهكذا يؤكد مثقفو عرب ١٩٤٨ "أن شعبنا أكبر من أن ينتهي ويدوب في شعب آخر". ولا شك أن هذا المعدل المرتفع لزيادة أعداد عرب ١٩٤٨ قد بات عاملا مقلقا للدولة العبرية لأنه يخل بالتركيبة العددية . وبالتالي يمكن أن يخل بتوازن القوى بين العرب واليهود داخل الدولة العبرية . ولذلك فقد عملت إسرائيل على الحفاظ على التوازن العددي بين العرب واليهود ، ورغم زيادة عدد العرب بمعدلات كبيرة ظلت نسبتهم إلى اليهود ثابتة حول الـ ٢٠ ٪ تقريبا وذلك بفعل سياسات تهجير اليهود من مناطق مختلفة من العالم إلى إسرائيل (١٦).

وينقسم عرب ١٩٤٨ إلى فئتين : مسلمين ومسيحيين . وتختلف معدلات الزيادة الطبيعية بين الفئتين بحيث يختل التوازن العددي بينها لصالح المسلمين ، ففي عام ١٩٤٨ كانت نسبة المسلمين ٧٩ ٪ ، وكانت نسبة المسيحيين ٢١ ٪ . في عام ١٩٦٠ أصبحت نسبة المسلمين حوالي ٨٢,٥ ٪ ونسبة المسيحيين حوالي ١٨,٢ ٪ (حيث كان عدد المسلمين حوالي ١٩٧ ألف نسمة ، والمسيحيين حوالي ٥٠ ألف نسمة ، من إجمالي ٢٤٧

ألف نسمة). وفي عام ١٩٨٨ اختل التوازن أكثر لصالح المسلمين على حساب المسيحيين ، فقد بلغت نسبة المسلمين حوالي ٨٧٪، ونسبة المسيحيين حوالي ١٣٪، (حيث كان عدد المسلمين حوالي ٧١٢ ألف نسمة، والمسيحيين حوالي ١٠٥ ألف نسمة، من إجمالي ٨١٧ ألف نسمة)، واحتفظ هذا الخلل بنفس معدلاته في التصاعد حتى عام ١٩٨٨ ، فأصبحت نسبة المسلمين حوالي ٨٩,٥٪ والمسيحيين حوالي ١٠,٥٪. وليست هناك فوارق موضوعية في مستويات المعيشة أو معدلات التحضر بين الفئتين يمكن أن يعزى إليها الاختلاف في معدلات الزيادة الطبيعية. ويرى البعض أن الخلل في الزيادة السكانية بين المسلمين والمسيحيين إنما يرجع جزئياً إلى هجرة بعض القطاعات المسيحية إلى الخارج.

وترتفع بصفة عامة معدلات النمو الطبيعي لدى عرب ١٩٤٨ فقد بلغت وفق احصاءات ١٩٨٨ حوالي ٣٢٪ مقابل ١٣٪ لدى اليهود ؛ ذلك أن معدل المواليد يبلغ ٣٥ر٥ بالألف ، والوفيات حوالي ٣٢ر٣ بالألف . وتبلغ خصوبة المرأة العربية في الوسط العربي حوالي ٤٧ر٤ مقابل ٢٧ر٢ للمرأة اليهودية . وتشير هذه المؤشرات إلى نشاط ديمغرافي طبيعي مرتفع لدى العرب مقارنة باليهود . كما يتسم الوسط العربي بأنه من المجتمعات الفتية ديمغرافياً حيث قاعدة هرم الأعمار عريضة جداً ورأسه مدبب ؛ فقد وصلت نسبة من هم دون سن العشرين إلى ٥٦٪ ، ومن هم دون سن الخامسة والثلاثين إلى ٨٠٪ في الوسط العربي ، في حين لم "يتجاوز نسبة من هم فوق سن الخامسة والخمسين ٦ر٥٪ من جملة السكان في الوسط العربي . وبالنسبة للتركيب النوعي تتفوق عندهم نسبة الذكور على الإناث ، حيث بلغت هذه النسبة ٥٠ر٦٪ ، ويبلغ متوسط حجم الأسر ٥ر٧ فرداً مقابل ٣ر٣ فرداً للأسرة اليهودية . وتشير الأرقام إلى إرتفاع نسبة حالات الزواج من ٧ بالألف عام ١٩٧٠ إلى ٨ر٢ بالألف عام ١٩٨٥ ، وإلى أن سن الزواج يبلغ ٢٠ر٩ عاماً في المتوسط مقابل ٢٤ر٦ عام لدى اليهود . كما تشير الأرقام إلى إنخفاض معدلات الطلاق حيث تبلغ ٨ر٨٪ مقابل ١٣ر١٪ عند اليهود (١٧) .

ويتوزع عرب ١٩٤٨ جغرافيا على ثلاث مناطق كبرى (بالإضافة إلى بعض المناطق المتفرقة التي تضم حوالي ٩٪ منهم) هذه المناطق هي: جبال الجليل ، وخاصة الجليل الأدنى (الأوسط) والغربي ، ويضم أجزاء من مرج عامر، ويضاف إليها جبل الكرمل ، وتضم هذه المنطقة حوالي ٦٢٪ من عرب ١٩٤٨. المنطقة الثانية هي الحافة الغربية لجبال نابلس وتبدأ من وادي عارة في الشمال وتمتد حتى رأس العين في الجنوب وتشكل قطاعا طويلا يبلغ طوله نحو ٥٠ كم وعرضه ما بين ٣ و ٥ كم، ويعرف بالمثلث الصغير أو "المثلث" ويضم حوالي ٢٠٪ من هؤلاء السكان. أما المنطقة الثالثة فهي منطقة السبع والتي تقع في النقب، وتضم حوالي ٩٪ من السكان. ووفقا لمصادر أخرى تضم المنطقة الشمالية وهي الجليل والناصرة ومرج بن عامر وجوارها حوالي ٥٧,٥٪، بينما تضم قرى المثلث العربي حوالي ٢١,٥٪، ويعيش حوالي ٧,٥٪ في النقب ومثلهم (٧٥٪) في مدينة حيفا وقضائها، وحوالي ٦٪ في المنطقة الوسطى (القدس وتل أبيب واللد والرملة وجوارها) (١٨).

أما من حيث النمط العمراني فيتوزع عرب ١٩٤٨ على سبع مدن ، منها مدينتان يشكل فيهما العرب الأغلبية الساحقة (أو لا يوجد بهما غير العرب) هما: مدينة شفا عمرو، ومدينة الناصرة. بينما يشكل العرب أقلية صغيرة في خمس مدن هي: حيفا، وعكا ويافا واللد و الرملة. وعلى ٢٦ قرية كبيرة يعيش في كل منها أكثر من خمسة آلاف نسمة ولكل قرية مجلس بلدي. وعلى ٢٨ قرية ما بين متوسطة وصغيرة وتضم كل منها حوالي ألفي نسمة. وبصيغة أخرى يتوزع عرب ١٩٤٨ عمرانيا ما بين ١١٦ بلدية و ٤٤ تجمعا بدويا وتشير بعض المصادر إلى أن سكان المدن من عرب ١٩٤٨ يتوزعون على مدينتين عربيتين خالصتين هما: الناصرة وشفا عمرو ، وعلى ست مدن مختلطة السكان من العرب واليهود ، وكان عدد السكان العرب في هذه المدن في عام ١٩٦٥، على سبيل المثال ، كما يلي: القدس ٢٦٣٠ نسمة. اللد والرملة ٤٨٣٥ نسمة. شفا عمرو ٨٨٠٠ نسمة. حيفا ١١٨٦٥ نسمة. الناصرة ٢٩٢٢٥ نسمة. تل أبيب ويافا ٧١٢٦ نسمة. وتشير المصادر

أيضاً إلى أن سكان القرى يتوزعون على ١٠٣ قرية ، منها ٢٧ قرية في المثلث ، و٦٤ قرية في المنطقة الشمالية ، و١٢ قرية منتشرة أو مبعثرة في مناطق القدس وحيفا واللد والرملة. أما البدو(وهم حوالي ١٠,٥٪ من عرب ١٩٤٨) فيتوزعون على ٤٣ قبيلة ، منها ٢١ قبيلة في المنطقة الشمالية وعدد سكانها ٨٦١٩ نسمة: إحصاء ١٩٦٠ ، و٣ قبائل في منطقة حيفا وعدد سكانها ٨٤٥ نسمة ، و١٩ قبيلة في منطقة بئر السبع الجنوبية وعددها ٢٢٠٧٤ نسمة(١٩).

أما من حيث درجة التركيز أو التجمع والتواصل الجغرافي ، فيلاحظ أن عرب ١٩٤٨ يعيشون في كتل شبه معزولة عن بعضها البعض ؛ فقد تعمدت السلطات الإسرائيلية تقطيع التواصل وتكريس العزلة بين السكان العرب ، وحرصت على إبقائهم في أربعة تجمعات شبه منعزلة عن بعضها البعض ، هذه التجمعات هي:

١ . الجليل الأوسط ، ويضم حوالي ٤٧٪ من عرب ١٩٤٨ ، وبه نحو ٦٠ قرية ، و١٠ قبائل بدوية ، ومركز هذا التجمع مدينتي الناصرة وشفا عمرو.

٢ . قرى المثلث الصغير والقرى المعزولة ، وتضم حوالي ٢٠٪ منهم ، وتشكل قطاعاً ضيقاً على طول حدود إسرائيل الشرقية قبل أن تضمها إسرائيل بموجب إتفاق الهدنة مع الأردن.

٣ . بدو النقب ، ويمثلون حوالي ٨٪ من عرب إسرائيل ، ومركزهم مدينة بئر السبع ، ولا يرتبطون بأي علاقة اقتصادية مع التجمعات الأخرى ، ويعيشون على زراعة الأرض الخصبة لأحواض بئر السبع ورعى قطعانهم من الأغنام .

٤ . المدن العربية اليهودية المختلطة . وهي: حيفا وعكا وبافا والرملة واللد وتل أبيب ، ويشكل العرب فيها حوالي ٧٪ من إجمالي الأقلية العربية ، وهؤلاء لا يرتبطون بشبكة علاقات أو روابط اقتصادية مع باقي سكان المناطق العربية(٢٠).

وقد حرصت السلطات الإسرائيلية على تعميق هذا الانقسام الجغرافي وتكريس العزلة بين السكان العرب من خلال: الحكم العسكري وعمليات الغزل وإغلاق المناطق العربية والنظام القضائي حيث توجد تشريعات تنص على أن يكون التقاضي في المسائل الشخصية والشرعية بالمحاكم الدينية الخاصة بكل تجمع، إلى جانب السياسات التمييزية التي سيرد تفصيلها فيما بعد (٢٠).

التعليق م:

عند قيام الدولة الإسرائيلية لم يكن التعليم ظاهرة جديدة على المجتمع الفلسطيني، فقد بلغ عدد المدارس الابتدائية في عام ١٩٤٥ حوالي ٤٢٦ مدرسة . وبعد قيام الدولة العبرية تم إقامة العديد من المؤسسات التعليمية (المدارس الابتدائية والثانوية) في غالبية القرى العربية، بحيث أصبح بإمكان كل طفل الحصول على حد أدنى من التعليم، خصوصاً مع زيادة الطلب على التعليم على إثر مصادرة مساحات واسعة من الأرض العربية وتقلص مساحة الأرض المزروعة التي كان يعمل فيها الأطفال في أعمال الزراعة.

ولكن ثمة عوامل عديدة أثرت في تطور التعليم العربي، من أهمها ذلك الفصل بين جهازَي التعليم العبري والعربي حتى في المدن المختلطة، مع التأكيد على أن إدارة جهاز التعليم العربي لم تكن مستقلة تماماً، بل كانت دائرة من دوائر المعارف الإسرائيلية، تحت اسم "دائرة المعارف العربية"، ومع العلم أن هذه الدائرة لم تعط فرصة للجمهور العربي أو ممثلين عنه للتأثير في مسيرة التعليم. ومن هذه العوامل أيضاً تدنى المخصصات المالية للتعليم العربي مقارنة بالتعليم اليهودي أو العبري، فكان - على سبيل المثال - نصيب العرب من موازنة التعليم ٣,٤٪ في عام ٦٣-١٩٦٤، هذه النسبة انخفضت في عام ٦٤-١٩٦٥ إلى ٢,٧٪. وتذكر بعض المصادر أن مخصصات الطالب العربي في عام ١٩٩٠ كانت حوالي ٨٥,٧ دولاراً مقابل حوالي ٢٢٨,٦ دولاراً للطالب اليهودي. غير أن المواطنين العرب يعوضون هذا النقص في المخصصات من

خلال الجهود الذاتية حيث قاموا بإنشاء العديد من المدارس في حوالي ٣٢ قرية وحوالي ٦٠٠ من مدارس الفصل الواحد (غرفة واحدة) في الفترة من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٧، هذا على سبيل المثال (٢٢).

هذه العوامل كان لها تأثير واضح في ارتفاع نسبة التسرب من التعليم، وفي ارتفاع نسب الأمية، فكانت نسب التلاميذ العرب الذين هم في سن التعليم الإلزامي والذين هم خارج المدارس أعلى بكثير من نظائرها عند اليهود. كما كان تأثير هذه العوامل أوضح في مستويات التحصيل للطلاب العرب وبصفة خاصة في المرحلة الثانوية ومع أن نسبة تلاميذ المرحلة الثانوية قد ارتفعت بمرور الزمن إلا أنها ظلت متواضعة قياساً إلى القطاع اليهودي، ففي عام ٦٩-١٩٧٠ على سبيل المثال كانت نسبة الطلاب العرب الذين التحقوا بالمدارس في الفئة العمرية ١٤-١٧ عاماً حوالي ٣٪، وصلت في عام ٨٩-١٩٩٠ إلى حوالي ٦,٢٪ مقابل حوالي ٩,٢٪ في القطاع اليهودي. أما نسبة النجاح في إمتحان الشهادة الثانوية (البجروت)، والتي تُعتمد كمعيار أساسي في القبول بمؤسسات التعليم العالي فلم تتعد ٣٥٪ من الطلاب العرب في عام ٩١-١٩٩٢ مقابل ٥٧,٥٪ من الطلاب اليهود. كذلك كانت نسبة النجاح في التخصصات المهنية (المدارس الفنية) في عام ٨٨-١٩٨٩ حوالي ٢٦,٥٪ للطلاب العرب مقابل ٤٧٪ من الطلاب اليهود (٢٣).

وبالنسبة للتعليم العالي، تشير بعض المصادر إلى تخلف مستوى التعليم العالي غير الجامعي لدى عرب إسرائيل قياساً إلى التعليم العالي الجامعي لديهم أيضاً، وكذلك مقارنة بالتعليم العالي غير الجامعي لدى اليهود، فلم تصل حصة الطلاب العرب فيه إلى ٢٪ من إجمالي الطلاب في العام الدراسي ٩٠-١٩٩١، فقد بلغ عدد الطلاب في كل المؤسسات الإسرائيلية ٣٩ ألف طالب منهم ٧١٧ من العرب (بنسبة ١,٨٪)، ويدرس معظم الطلاب العرب في معاهد تدريب المعلمين، إذ يبلغ عددهم ٦٦٤ طالباً (٩٤٪ من جملة الطلاب العرب في مؤسسات التعليم العالي غير الجامعي و ٣٨٪ من إجمالي الطلاب في هذا المجال عرب ويهود)، وفي حين يدرس ١٢ ألف طالب يهودي مهناً تكنولوجية

فنية وهندسية ، فإن عدد الطلاب العرب لا يتجاوز ٥٢ طالبا. ويلاحظ الغياب الكامل للطلاب العرب في المهن الطبية ، ومهن التمريض والإدارة .

وتتوجه الغالبية العظمى من الطلاب العرب الذين يكملون تعليمهم العالي إلى الجامعات ، وقد ارتفع عددهم من ١٢٦١ طالبا في العام الدراسي ٧٤-١٩٧٥ مثلاً إلى ٣٦٠٤ طالبا عام ٨٤-١٩٨٥ ، ثم انخفض مرة أخرى حيث وصل إلى ٣٠٨٧ عام ٨٨-١٩٨٩ .

ويبلغ عدد الطلبة العرب الذين درسوا في معاهد ومؤسسات التعليم العالي ٣٠٧٠٠ طالبا، تعلموا لفترة من ١٢-١٥ عاما . و ١٥١٠٠ طالبا تعلموا أكثر من ١٦ عاما . ومن هؤلاء جميعا ، والذين يبلغ عددهم الإجمالي (٤٥٨٠٠) ، منهم حوالي ٣٥٦٠٠ مصنفون في الفئات المهنية الأربع التي تشكل مهن "الباقيات البضاء" . يدخل منهم في الفئة الأولى (المهن العلمية والأكاديمية) ٦٣٠٠ شخصا ، بينما يدخل منهم ١٥٣٠٠ شخصا في الفئة الثانية والتي تشمل المهن التقنية والمهن الحرة الأخرى (٢٤).

مجالات العمل :

ليست هناك بيانات كافية ودقيقة عن مجالات العمل لعرب ١٩٤٨ ، وترصد بعض المصادر أن عدد المشتغلين في الزراعة في عام ١٩٦٣ كان حوالي ٣٨٫٧٪ ، تناقص هذا العدد في ١٩٦٧ فأنحدر إلى ١٦٫٦٪ مقابل ٢٢٫٣٪ في مجال البناء ، و ٨٪ في مجال الخدمات ، و ٥٫٩٪ في التجارة ، و ٤٫٥٪ في مجال المواصلات . وفي عام ١٩٧٥ أشار التوزيع إلى : ١٥٫٨٪ في الزراعة ، و ١٧٫٦٪ في الصناعة والماء والكهرباء ، و ٢٣٫٥٪ في مجال البناء (٢٥) .

والمرجح أن هناك تحول قد حدث في اتجاهات العمل لدى عرب ١٩٤٨ ، جوهر هذا التحول هو اللجوء المكثف إلى ما سمي مواقع " البروليتاريا الصناعية " حيث أصبحت الأعمال المتدنية في مجال الصناعة منذ بداية الثمانينات من أهم مجال

تشغيل الفلسطينيين مقابل تقلص واضح في ميادين الزراعة نتيجة مصادرة مساحات كبيرة من الأراضي (وفقاً لإحصائيات عام ١٩٨٠ بلغ عدد العرب العاملين في مجال الصناعة ٤٤٨ ألف عامل مقابل ٢٤٢ ألف عامل في مجال الانشاءات) . و الواقع أن هذا التحول قد عني انخراط العرب في المجالات الإنتاجية مقابل انخراط اليهود في مجالات الخدمات ، ففي عام ١٩٨٠ كان ٨٣٪ من المستخدمين العرب ينتمون الى الطبقة العاملة، في حين كان هناك ٦٤٪ من المستخدمين اليهود يعملون في مهن علمية وكتابية وخدمية . وتشير بعض المصادر الى أن العناصر التي دخلت مجال العمل الصناعي لم تكن قد ورثت هذه المهن عن آبائها . وعلى العموم فإن العرب تتاح لهم فرص العمل التي لا يُقبل عليها اليهود ، والتي تتسم في نظر اليهود بقدر من الدونية (٢٦) . والمرجح أيضاً وفقاً لبعض المصادر - أن حوالي ٦٢٪ من الأكاديميين العرب الذين تلقوا تعليماً لمدة من ١٢ الى ١٥ عاماً يعملون في الفروع الاقتصادية الإنتاجية ، مقابل نسبة ١٨٪ من اليهود من نفس الشريحة . وأن ٦٢٪ أيضاً من العرب الذين تلقوا تعليماً لمدة ١٦ عاماً يعملون في نفس المجال مقابل ١٤٪ من اليهود من نفس الشريحة . وأن فرع الخدمات العامة هو المجال الأساسي لاستيعاب الأكاديميين العرب ، حيث يستوعب ٦٥٪ من الذين درسوا لمدة من ١٢ الى ١٥ عاماً ، مقابل ٤٣٪ من نظرائهم اليهود ، كما يستوعب ٧١٪ من الذين درسوا ١٦ عاماً مقابل ٥٢٪ من اليهود من نفس الشريحة ، وأن فرع الخدمات العامة يشمل :

- مجال التعليم ، والذي يمثل المجال الرئيسي في استيعاب الأكاديميين العرب ، فهو يستوعب ٤٨٪ من ذوي المهن العلمية والأكاديمية ، و ٥٩٪ من ذوي المهن التقنية والمهن الحرة الأخرى . وعلى نحو إجمالي يعمل في مجال التعليم ٥٧٪ من خريجي مؤسسات التعليم العالي . ومن المهم أن يذكر أن الجزء الأعظم من العاملين في مجال التعليم لم يتم تأهيلهم للعمل في هذا المجال أو في هذه

المهنة ، لكن غياب فرص العمل في مجالات تخصصاتهم تضطربهم الى اللجوء الى مجال التعليم باعتباره الفرصة الوحيدة المتاحة أمامهم .

- مجال السلطات المحلية ، ويستخدم هذا المجال حوالى ثلاثة آلاف موظف من العرب في شتى أنواع الخدمات في مختلف المدن والقرى العربية .

- مجال الخدمات الصحية ، وهو يمثل المرتبة الثالثة من حيث حجم قوة العمل التي يستخدمها ، حيث يبلغ مستخدمى الهستدروت والتي تملك أكبر جهاز للخدمات الصحية في البلاد من العرب ٢٪ فقط من جملة مستخدميها ، بينما يعمل في المؤسسات الصحية التابعة لوزارة الصحة من العرب ٩٥٪ من جملة العاملين فيها (٢٧) . ويلاحظ بصفة عامة أن قدرة هذه القطاعات على توفير فرص العمل في هبوط مستمر، وهي ثابتة في أحسن الأحوال.

كذلك يلاحظ أن القوى العاملة العربية التي تم استيعابها في هذه المجالات قد استفادت كثيراً من العزل الجغرافي والمؤسسى الذى جعل أنواع من هذه الوظائف حكراً على العرب ، فثمة أماناً وظيفياً في بعض القطاعات بسبب غياب المنافسة اليهودية . وهي في هذا لا تختلف عن القطاعات الأدنى في الصناعة والتي يعتبرها اليهود أدنى في مستواها ويتركونها للعمالة العربية دون منافسة (٢٨) .

البطالة :

رغم عدم توافر بيانات كافية عن البطالة لدى السكان العرب في إسرائيل ، إلا أن هناك مصادر تشير الى نسبة البطالة في أوساط عرب ١٩٤٨ قد بلغت في عام ١٩٩٠ حوالى ٢٥٪ ، بينما كانت حوالى ٨٪ فقط في الوسط اليهودى (٢٩) . وتذكر مصادر أخرى أن نسب البطالة والفقر مرتفعة لدى السكان العرب، وتؤكد هذه المصادر أن نسبة البطالة بين السكان العرب قد بلغت ٢٠٪ في عام ١٩٩٩ ، بينما تشير مصادر أخرى إلى أنها زادت عن ١٤٪ ، وتشير أيضاً الى أن ٢٠٪ من المدن والقرى التي تعاني من أعلى

نسب للبطالة هي مدن وقرى عربية ، ويأتي على رأسها على سبيل المثال مدينة راهط في النقب ، حيث تبلغ نسبة البطالة فيها ١٨٪ ، بينما تحتل قرى الجليل المرتبة الثانية (حوالي ١٤٪) ، ثم مدينتي شفا عمرو وأم الفحم والقرى المحيطة بهما (٣٠) .

وعلى المستوى القطاعي تشير بعض المصادر الى أن نسبة البطالة بين الأكاديميين قد بلغت في عام ١٩٨٩ حوالي ٦٩٪ للذين درسوا ١٢-١٥ عاماً ، و ٨٣٪ للذين درسوا ١٦ عاماً ، ويصل البعض بهذه النسب الى ١٤٩٪ للفئة الأولى و ١٨٨٪ للفئة الثانية ، ذلك أن الأمر يتوقف على احتساب أو عدم احتساب هؤلاء الذين يعملون في الأعمال اليدوية التي لا تحتاج الى مهارة ولا تناسب تخصصاتهم . وجدير بالذكر أن قضية تشغيل الخريجين العرب قد باتت قضية سياسية ، وقد تحولت من الصراع مع السلطة الإسرائيلية (كجزء من النضال السياسي الذي تخوضه الأقلية العربية ضد السلطات الإسرائيلية) الى التنافس المحموم داخل الأقلية العربية نفسها (٣١) .

ثالثاً: الهوية والأوضاع الثقافية :

هناك مقولات عديدة على المستوى النظري تؤكد على أهمية الثقافة ودورها في بلورة الهوية الجماعية وتعزيزها ، وذلك على الرغم من كونها أكثر عناصر الهوية عرضة للتغير وقابلية له . وفي حالة الأقليات ، وحيث تحاول الفئة المسيطرة تجزئة الأقلية وإضعاف انتمائها المشترك وتشويه هويتها ، فلا بد أن يتولد رد فعل ثقافي لدى هذه الأقلية يتمحور حول الأصل المشترك والثقافة المشتركة ، بعبارة أخرى من الطبيعي أن تمارس الأقلية أساليب من المقاومة للدفاع عن ثقافتها خوفاً من تشويه هويتها التي يستند اليها وجودها ، وهذا ما حدث بالنسبة لعرب ١٩٤٨ .

وبداية يمكن القول إن بعض الدراسات تؤكد على التباين الثقافي بين الدروز والعرب المسلمين والمسيحيين ، فللدروز تصوراتهم وقيمهم وعاداتهم وتقاليدهم المختلفة ، قد يشتركون مع المسلمين في بعض القيم مثل الكرم، لكن جوانب

الإختلاف كما تؤكد هذه الدراسات أكبر وأوسع من جوانب الإتفاق، فالدروز لهم فهمهم الخاص للدين ، ويحرصون على سرية عقائدهم وأداء طقوسهم ، ولهم تقاليد خاصة فى التعامل مع المرأة .. الخ. لكن الأهم هو أنهم ينظرون الى أنفسهم " كدروز" أكثر من كونهم " عرباً " ، فهم يمنعون الزواج المختلط (مع الآخرين) ، وهم متماسكون داخلياً أكثر من غيرهم . وقد يرجع هذا الاختلاف الى أنهم منفصلون عن الأقلية العربية أو معزولون عنها . وهناك من يحاول رد هذا الاختلاف الى عوامل تاريخية ، كالإدعاء بأن المسلمين كانوا أكثرية وكانوا يعاملون الدروز بقسوة ، ولعل ذلك من قبيل الدعاوى التى تستهدف تكريس هذا التباين (٣٢) .

تشكلت هوية العرب فى إسرائيل من عدد من الأبعاد التى تضافرت لتصينغ هذه الهوية ، لكن تأثير كل بعد إختلف من فترة الى أخرى ، فكان البعد الاجتماعى أقوى فى التأثير فى مرحلة معينة فأبرز الهوية الاجتماعية ، وكان هناك بعد دينى طائفى إختلف قوته من فئة الى أخرى ومن منطقة الى أخرى ، أما البعد الثالث فكان البعد السياسى - الوطنى (الفلسطينى) والذى لم يكن قوياً لدى الأقلية العربية التى كان معظمها بعيداً عن المركز السياسى للفلسطينيين فى المدن الرئيسية ، وكان البعد الرابع هو البعد القومى (العربى) أو الانتماء العربى الذى ينعكس على الثقافة العربية المشتركة مع الشعوب العربية .

المهم هو أنه بعد قيام دولة إسرائيل بدأت مرحلة جديدة من صياغة الهوية الجماعية وشحنها بمضامين ومعان جديدة ، وهنا تضافرت العوامل الخارجية المتمثلة فى الضغوط التى تمارسها السلطات الإسرائيلية مع العوامل الداخلية أو الذاتية لتساهم فى بلورة هوية مميزة ، فالسياسات التى مارستها إسرائيل تجاه العرب أسهمت إسهاماً بارزاً فى بلورة تميز العرب عن الأكثرية اليهودية ، لأنها حددت مكانة الأقلية العربية كجماعة هامشية ومرفوضة على المستويين الرسمى والشعبى (٣٣) .

لقد دأبت إسرائيل على تشخيص عرب ١٩٤٨ أو توصيفهم باعتبارهم جزءاً من "العدو العربى" ، وأنهم "بدائيون" و "محافظون" و "متخلفون" و "مختلفون" أيضاً . وهذه المصطلحات تظهر بشكل خاص فى الكتابات الأكاديمية (٣٤) . كما يشيع فى الشارع الاسرائيلى إستخدام مصطلحات مثل " عقلية عربية " ، و "عمل عربى " وهى مشحونة أو محملة بإيماءات ومعان ودلالات سلبية . كذلك بدأت بعض الكتابات فى العقد الأخير إبراز دور العرب فى الإجرام والإنحراف ، وتضخيم هذا الدور ، ومن ثم فقد تم دمج المجتمع بأسره بهذه الصفات وإتهامه بالدونية والتسيب ، ومن الواضح أن هذه الكتابات تجاهلت - . وتجاهل - . التطورات التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية فى تفسير مثل هذه الظاهرة فى المجتمع العربى فى إسرائيل (٣٥) .

من ناحية أخرى عمدت إسرائيل على التأكيد على أن عرب ١٩٤٨ لا يشكلون أقلية، وإنما هم عبارة عن "أقليات" و "طوائف" و "أديان" و "أوساط" مختلفة مثل الوسط الدرزى ، والوسط البدوى ، وفى الكتب والصحف ووسائل الإعلام تستعمل عادة مصطلحات مثل "العرب" ويقصد بهم المسلمين ، و "الدروز" أو "العرب" و "المسيحيون" أو "الدروز" و "البدو" . ولعل من أبرز الأمثلة على هذه السياسة فى جهاز التعليم وفى وسائل الإعلام تلك المحاولة المستمرة لسلخ الطائفة الدرزية عن الأقلية العربية ، فقد تم تخصيص مناهج تعليم خاصة بالدروز الى جانب دورات تدريبية للخدمة العسكرية . فى نفس الوقت يقدم جهاز التعليم للعرب نوعاً مختلفاً من التنشئة ، فمناهج التعليم لا تضع هدفاً جماعياً للعرب فى إسرائيل ، وإنما تؤكد على وجود الشعب الآخر (اليهودى) ، وعلى ضرورة تحقيق السلام بين إسرائيل وجيرانها ، بينما تغيب هذه الأهداف فى المناهج العبرية . وبشكل عام تهدف هذه المناهج الى خلق شخصيات مشوهة وخنوعة غريبة عن واقعها القومى والسياسى وعن تاريخها ، والى غرس الإحساس بدونية العرب بشكل عام والفلسطينيين بشكل خاص ، مقابل تمجيد علوية اليهود فى الفكر والعلم والثقافة . وفى مراجعة حديثة لكتب التاريخ واللغة العربية فى

المرحلة الإبتدائية ، يقول عبد اللطيف البرغوثي " إن عوامل الانتماء العربي مغيبة تماماً عن كتب هذه المرحلة " (٣٦) .

أيضاً هناك محاولات عملية لسلخ بدو النقب عن عرب ١٩٤٨ ، جاءت في إطار خطة لتفتيت العرب، فقد ميزت السلطة الإسرائيلية بين البدو وغيرهم من العرب ، فأدخلتهم في الجيش مستفيدة من كفاءتهم وخبرتهم الفطرية في الاستطلاع العسكري وقص الأثر، وبشكل خاص ضد المقاومتين اللبنانية والفلسطينية . ومن فصول التراجيديا الفلسطينية التي صنعتها إسرائيل أن يُقتل البدوي الفلسطيني على يد شقيقه الفلسطيني والعربي ، وأن يجد نفسه يطلق النار على أشقائه الفلسطينيين جنباً الى جنب في خندق واحد مع العناصر اليهودية . المهم أن الإعلام الإسرائيلي لا يكف عن التودد الى بدو النقب في سياق خطة " تغريبهم " عن إخوانهم العرب ، فيشيد بالتزامهم بالقانون الإسرائيلي، وبال دفاع عن الدولة العبرية باعتبارهم من مواطنيها المخلصين . كما وظف الإعلام العديد من حوادث مقتل أبناء البدو في الجيش الإسرائيلي ، على أيدي فدائيين فلسطينيين ، للتحريض ضد القضية الفلسطينية ولتعميق إنسلاخ هذا الجزء من العرب عن بقية إخوانه ، وتفتيت الفلسطينيين في إسرائيل الى مجموعات وفئات . لكن - وبالمناسبة - فإن هذا لم ينجح في طمس الحقيقة في كل الأوقات ، فكثير من الصحفيين الإسرائيليين ومن موقع الحرص على مصالح دولتهم ، والحرص - بالتالي - على عملية سلخ البدو عن بقية عرب ١٩٤٨ ، كانوا يؤكدون على أن الدولة العبرية لم تنجح في محو التاريخ الفلسطيني من أذهان البدو . وهناك بحوث أكدت زيف الإدعاء الإسرائيلي بانتماء البدو الى الدولة الإسرائيلية ، فقد قال ٧٠٪ من هؤلاء البدو - في دراسة ميدانية - أن العلم الإسرائيلي " رمز الدولة " ليس هو العلم المفضل لديهم ، كما قال ٥٠٪ منهم أنهم يستأوون عندما يرفع أطفال البدو العلم الإسرائيلي في المدارس ، كما أوضح ٦٠٪ منهم عدم اهتمامهم بفوز إسرائيل في الألعاب الأولمبية ، وعندما سئلوا عن الخدمة في الجيش الإسرائيلي قال ٨٠٪ منهم إنهم يرفضون الخدمة

، وفضل ٧٥٪ منهم دخول السجن على تأدية الخدمة العسكرية في الجيش الاسرائيلي ، وقال ٥٠٪ منهم إنهم لا يفخرون بجنسيتهم الإسرائيلية. وعبر شباب البدو في إجاباتهم عن تباين معين ، عندما طُلب منهم تعريف هويتهم ، فقال ٤٥٪ منهم إنهم يجدون أنفسهم في إسرائيل ، بينما ذكر ٥٥٪ منهم أنهم يجدونها في الضفة والقطاع . وكان التباين واضحاً في الرد على سؤال " من أنت " ، فذكر ١١٪ منهم أنهم " عرب " ، و ٣٠٪ منهم إنهم " عرب إسرائيليون " و ٤٥٪ منهم أنهم " عرب فلسطينيون " ، و ١٢٪ أنهم " إسرائيليون فلسطينيون " بينما ذكر ٣٪ فقط أنهم " إسرائيليون " وفي سياق التعليق على كلمة " إسرائيلي " قال ٦٣٪ إنها غير ملائمة للتعرف على هويتهم أو تعريفها ، أما مصطلح " فلسطين " فقد وافق عليه ٥٦٪ منهم (٣٧) .

وجدير بالذكر أن السياسات الإسرائيلية نحو الأقلية العربية لم تكن تهدف الى " صهيينة " أو " أسرلة " العرب من خلال دمجهم في الدولة العبرية وإعادة تثقيفهم ، فكما أن الهوية العربية لهؤلاء العرب تشكل خطراً على كيان الدولة ، فإن دمج العرب كمواطنين متساوين في الحقوق يشكل أيضاً خطراً على طابع الدولة كدولة يهودية صهيونية ويلغى امتيازات الأكثرية . لذلك من الأوفق القول بأن السلطات الإسرائيلية أرادت تمزيق الأقلية العربية وتجريدها من هويتها ، ومن هذا المنطلق يمكن أن تفهم هذه السياسة التي منعت العرب من التعبير عن انتمائهم الوطني والقومي من جهة ، ولم تطلب منهم التعبير عن الانتماء الصهيوني - اليهودي من جهة أخرى، وإنما أكدت الولاء للدولة العبرية من بعيد من جهة ثالثة . وقد ساهم كثير من الباحثين الإسرائيليين الى جانب وسائل الإعلام ومناهج التعليم ، في التأكيد على انفصام الشخصية العربية ، وفي تعزيز فكرة عدم الانتماء القومي والوطني ، وتكريس الحيرة والتنازع بين العروبة والهوية الفلسطينية من جانب والهوية الاسرائيلية من جانب آخر ، وهو ما يتضح في ردود المبحوثين من بدو النقب ، حيث يبدو أن هناك نوعاً من التمزق رغم عدم نجاح السياسة الإسرائيلية في طمس الهوية العربية (٣٨) .

ولم تكن هذه المساعي الإسرائيلية التي أبرزت الاختلاف والتميز ، وهامشية الأقلية العربية ودونيتها، أسباباً كافية لإنتاج هوية متميزة مختلفة عن هوية الأكثرية . لكنها في حالة عرب إسرائيل أدت الى بروز مثل هذه الهوية ، فقد إندمج الشعور بالتميز ، والحرمان ، مع الاختلاف الاجتماعي والثقافي ، والصراع السياسي ، في بلورة هويتهم الجماعية . ذلك أن لهذه الهوية جذورها القوية التي تمثلت في التاريخ المشترك واللغة والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المشتركة مع الوطن العربي ، كما أن عرب إسرائيل جزء من الشعب الفلسطيني الذي تم تشريده ، وبالتالي فإن علاقاتهم بهذا الشعب خارج الحدود كانت بمثابة علاقات بين أبناء العائلة الواحدة ، وبالتالي فإن تعزيز الهوية العربية لدى عرب إسرائيل كان إمتداداً أو استمراراً طبيعياً لإتجاه سبق أن تحدد ولم تكن نتيجة اختيار بين بدائل حتى يمكن أن تؤثر فيه هذه السياسات بشكل جذري .

وقد أكدت الاستطلاعات (١٩٧٠) أن القومية العربية هي الهوية الأهم بين عرب ١٩٤٨ في إسرائيل حيث أجاب ٤٢٪ منهم بأنهم عرب أولاً ، و ٣٠٪ منهم أبرز أو قدم الهوية الدينية ، و ١٦٪ أعطى الانتماء للطبقة الاجتماعية أو للعائلة الممتدة ، و ٤٪ فقط للمواطنة في المعنى الإسرائيلي (٣٩) .

لقد تمثلت عملية صياغة الهوية الجماعية - .إذن - في تعزيز البعد العربي في هوية عرب إسرائيل على حساب الأبعاد الأخرى ، وكان ذلك أمراً طبيعياً بالنظر الى التحديات التي كانوا يواجهونها من جانب الأكثرية الإسرائيلية ، وكان ذلك أيضاً واضحاً في ثقافة عرب إسرائيل ، تلك الثقافة التي اكتسبت ضمن مكوناتها طابع التحدي ، فقد كانت مفردات هذه الثقافة تبدو في التعبير عن المشاعر الناتجة عن الضغوط الإسرائيلية، هذا التعبير الذي كان يعكس تعزيز الشعور بالمصلحة المشتركة والظروف المشتركة وتأكيد الاختلاف والتميز الجماعي عن الأكثرية .

لقد كان عرب إسرائيل يتواصلون مع العالم العربي ، فعلى سبيل المثال ، وحيث منعت السلطات الإسرائيلية استيراد الكتب من البلدان العربية حتى عام ١٩٥٧ ، بدأت عملية تهريب الكتب ونشرها وقراءتها بشكل سرى . كذلك وأب عرب إسرائيل على سماع الإذاعات العربية وخصوصاً "صوت العرب" وكان الاستماع الى خطابات عبد الناصر بالذات حدثاً له أهمية خاصة بالنسبة لقضية الانتماء ومحاطاً بالسرية التامة .

ظهرت أيضاً هذه التعابير أو مضامين الثقافة فى الشائعات التى أدت الى تحميل الأحداث وشحنها بالمعانى والدلالات القومية ، وقد ارتبطت هذه الشائعات بأحداث عامة، مثل الأعمال الفدائية ، وأوضاع اللاجئين فى البلدان العربية ، والمجازر المختلفة (دير ياسين مثال) ومصادرة الأراضى ، وكان لهذه الشائعات أثرها البارز فى تعبئة الجمهور العربى . كذلك كان دور الأغاني الشعبية والزجل فى استخدامهما للرموز التى تدل على البعد العربى لدى عرب إسرائيل ، وتذكر دراسة أجريت على الأغاني الشعبية والزجل أنهما تضمنا التعبير عن مشاعر الغضب والمرارة والإحساس بالظلم ، وتقديس الأراض والوطن ، وتمجيد القيم العربية الأصيلة ، وتمجيد العادات والتقاليد العربية ، والافتخار بأمجاد العرب وتاريخهم وحضارتهم (٤٠) .

وتشير الدراسة المذكورة الى أن هذا اللون من التراث قد أدى دوراً مهماً فى صياغة الهوية الجماعية بطريقتين : الأولى هى أن موضوعاته اتسمت بالتأكيد على التميز الإيجابى للإنسان العربى ،وعلى إيجابية الانتماء ، وشدت الناس الى القيم والعادات والتقاليد الإيجابية فى مجتمعهم ، وأسهمت فى توثيق العلاقة بالوطن وتأكيد ضرورة التشبث به ، ونبد محاولات التقرب من الآخر (الإسرائيلى) وتحويل الانتماء . والثانية : هى أن هذا اللون قد استطاع أن يصل الى الجماهير البسيطة التى لاتجيد القراءة وغرست فيهم قيمة الانتماء أو عززتها .

كذلك عكست النكات التمسك بالهوية العربية ، فقد عبرت عن عمق المرارة والوصف السلبي لأخلاقيات الآخر ، ودونية هذا الآخر (الإسرائيلي) ، ومشكلة التكيف مع اللغة العبرية . كما لعبت القصص دوراً مهماً في تخليد الرموز الوطنية والقومية والقيم الاجتماعية (٤١) .

والحقيقة أن حرب يونيو ١٩٦٧ كانت بمثابة نقطة تحول هامة في تاريخ الهوية بالنسبة لعرب ١٩٤٨ ومسار تطورها . فقد كانت نتيجة الحرب مفاجأة كبيرة مثلت صدمة عنيفة لهذه الأقلية ، وبالتالي فقد أدت الى إعادة التفكير في نظرتهم لأنفسهم ، وأدت التفاعلات التي تلت الحرب الى معرفة عرب ١٩٤٨ لحقيقة مواقف الأنظمة العربية من القضية الفلسطينية ، خصوصاً في غضون أحداث أيلول ١٩٧٠ في الأردن ، وكان ذلك بداية تحول عميق في شعورهم بالانتماء ، أو التحول بالهوية من الهوية القومية (العربية) الى الهوية الفلسطينية (الوطنية) ، وقد عزز من هذا التحول رحيل الرئيس المصري جمال عبد الناصر ، ودور المقاومة الفلسطينية في أوائل السبعينات خصوصاً في قطاع غزة (٤٢) .

وفي دراسة أجريت على عرب ١٩٤٨ في الفترة ٦٦-١٩٦٨ فيما يتعلق بالهوية ، أمكن الوقوف على هذا التحول من خلال المقارنة بين ردود أفعال المبحوثين قبل حرب يونيو ١٩٦٧ وبعدها . وقد شملت الدراسة عينة تتكون من ٥٠٠ عربي ، وتعرضت الدراسة لعدد من المحاور . وأكدت النتائج أن ثمة تحول قد حدث في هوية عرب ١٩٤٨ على محورين : المحور الأول هو التحول من الهوية العربية (القومية) الى الهوية الفلسطينية (الوطنية) وارتفاع درجة التمسك بالأرض باعتبارها أرض الآباء والأجداد . والمحور الثاني هو مزيد من الحساسية والتشدد تجاه الدولة العبرية ، ورفض الاندماج فيها ، فيما عبر البعض عن قبوله لفكرة شن حرب على إسرائيل (٤٣) .

وفى ١٩٧١ ، أعلن مستشار رئيس الحكومة الاسرائيلية للشئون العربية ، أن مشكلة الهوية لعرب ١٩٤٨ (على إعتبار أنها مثلت مشكلة بالنسبة للدولة العبرية) هى التى تقف حائلا دون إمكانية دمجهم فى الدولة العبرية . وتصور أن التركيز على الجانب الثقافى يمكن أن يكون له دوراً حاسماً فى إذابة أو تفكيك هذه الهوية أو تحويلها أو إفراغها من مضمونها ، وبالتالي قد يساعد كثيراً فى حل المشكلة ، واعتقد أن ما تصوره من أن نسبة كبيرة (٦٠٪) من الأقلية العربية قد ولدت فى الدولة العبرية ، وأنها تعرف اللغة العبرية ، وتجيد ممارسة الثقافة اليهودية أكثر من ثقافة الآباء الشرقية الأصيلة ، اعتقد أن ذلك يساعد على استقطاب هذه النسبة ، خصوصاً وأنهم كما تصور مستشار رئيس الحكومة للشئون العربية يعيشون صراعاً نفسياً ما بين حقوقهم وواجباتهم كمواطنين . لكن ثمة دراسات أجريت فى نفس الفترة على قطاع من الشباب أكدت انتماءهم الوطنى المتشدد أكثر من جيل الآباء ، بما فيهم هؤلاء الذين وفرت لهم الدولة العبرية مستويات أو ظروف معيشة أفضل أو معقولة (٤٤) .

وفى الآونة الأخيرة حدثت تغيرات ملموسة فى قضية الهوية والثقافة لعرب ١٩٤٨ ، وهى تغيرات سلبية على كل حال ؛ فتشير دراسة أجريت على عينة مكونة من ٧٢٢ شخصاً الى أن هناك ثلاثة إتجاهات أساسية عند عرب ١٩٤٨ ، وهى :

- الإتجاه الأول يتمثل فى الإندماج بمعنى ، تحول هؤلاء العرب الى إسرائيليين فى نواح مختلفة ، من أهمها اقترابهم الثقافى والاجتماعى من اليهود . ويلاحظ أن المقصود بالإندماج هنا ليس الإندماج فى المجتمع اليهودى بشكل كامل وعلى قدم المساواة مع اليهود ، بقدر ما يقصد به التخلّى عن الثقافة العربية أو الهوية المتميزة سواء كانت عربية أو فلسطينية . ويلاحظ أيضاً أن أنصار هذا الإتجاه من العرب الذين اقتنعوا باغراءات المستويات المرتفعة من المعيشة وتطلعوا اليها ضمن المجتمع الاسرائيلى وليس خارجه . ويلاحظ أيضاً أنهم يدركون عدم رغبة اسرائيل

فى اندماجهم فى المجتمع الاسرائيلى ، ويقرون بوضعهم كأقلية فى دولة يهودية يتعاونون مع السلطات فيها من أجل تحسين أوضاعهم .

- الإتجاه الثانى هو الراديكالى ، وقوامه عدم التوافق بين العرب واليهود ، وتظهر الراديكالية بوضوح فى رفض العرب لليهود والاختلاف حول غالبية المواقف لدرجة الاستقطاب ، بعبارة أخرى فإن حدود الاختلاف تتفق مع حدود التباين الثقافى ، والتباين فى الهوية ، وتصل الى حد الصراع على الوجود ، وتلك الأخيرة هى نقطة الإتفاق أو الإلتقاء الوحيدة بين ثقافتى الطرفين : العرب واليهود ، أى رفض كل منهما للآخر والتمسك بهويته بشدة .

- الإتجاه الثالث هو الانفصال الداخلى ، وهو يعكس الموقف الوسط بين الإتجاهين السابقين ، ويعكس حالة من التمزق أو انقسام العرب حول وضعهم كأقلية ، ففى حين نجد أن حوالى ٥٤٪ من أصحاب هذا الإتجاه يعتبرون أنفسهم إسرائيليين أو عرب إسرائيل ، أو عرب ، فإن ٤٦٪ منهم يعتبرون أنفسهم فلسطينيين فى إسرائيل ، أو عرب فلسطين ، أو فلسطينيين . وعلى نفس هذه المحاور تدور معظم الاختلافات والانقسامات بين أصحاب هذا الإتجاه الثالث . ومن الجدير بالذكر أن أنصار هذا الإتجاه يمثلون ٦٠٪ من عرب ١٩٤٨ ، وأن أصحاب الإتجاه الأول يمثلون ٢٠٪ وكذلك أيضاً الإتجاه الثانى (٤٥) .

ومهما تكن الاختلافات حول تقدير الوضع الثقافى لعرب ١٩٤٨ والتحقق من هويتهم فى الآونة الأخيرة ، فإن المرجح هو أن إسرائيل لم تنجح فى كسب ولاء عرب ١٩٤٨ على الإطلاق ، ولم تنجح أيضاً فى تدويب هويتهم العربية أو الفلسطينية سىان ، لكنها نجحت فى تمزيق هذه الهوية وبعثرتها ، بحيث نجد أنفسنا فى النهاية أزاء انسان ممزق لا يعرف هويته ولا يستطيع تحدي انتماءه .

والمرجح بصفة عامة أن العوامل السياسية ، وخصوصاً التطورات التي شهدتها مسار الصراع العربي - الإسرائيلي كان لها ، الى جانب العوامل الثقافية ، دوراً هاماً في تبديل الهوية لعرب ١٩٤٨ ، وفي التغير الثقافي الذي كان له هو الآخر نفس الدور بالنسبة للتحويل في الهوية . لكن ثمة عوامل أخرى اقتصادية واجتماعية كان لها أيضاً دور لا ينكر . لكن أهمية كل عنصر من هذه العناصر قد اختلفت زمنياً ، أى وفقاً لطبيعة المرحلة من جانب ، ووفقاً للشريحة التي كانت أكثر تأثراً بها من جانب آخر . فعلى المستوى الزمني كان دور العنصر الثقافي في الفترة الأولى والتي أعقبت قيام الدولة العبرية أقوى، في حين كان دور العوامل السياسية بعد ١٩٦٧ أكثر قوة ، وبعد ١٩٧٧ أصبح دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية أكثر تأثيراً . أما على مستوى الشرائح الاجتماعية المختلفة ، فنلاحظ أن العوامل الثقافية كانت أكثر تأثيراً في هؤلاء الذين تضاعل حظهم من التعليم والذين يعيشون حياة البدو ، أما العوامل السياسية فكان تأثيرها أقوى لدى الفئات المتعلمة والتي تمثل النخبة أو على عاتقها يقع عبء قيادة المجتمع . أما العوامل الاقتصادية والاجتماعية فكانت أقوى تأثيراً بالنسبة للفئات المتوسطة في تعليمها والتي تمارس المهن الحرفية ، أو التي تصطدم بمشكلة عدم وجود عمل .

وعموماً فإن عرب ١٩٤٨ يعيشون حياة معقدة تنطوي على كثير من التناقضات في عديد من المستويات ، فهم يمرون بمراحل صعبة ويعانون تجارب قاسية في داخل أطرهم الخاصة وفي المجتمع الإسرائيلي ، لكنهم مضطرون الى التعايش مع كليهما ، وإيجاد الحلول للتناقضات الكثيرة الناجمة عن اختلافهم عن المجتمع الأوسع (الإسرائيلي) وعن اختلافهم أيضاً فيما بينهم (٤٦) .

بعبارة أخرى ، هناك مستويات متعددة ومركبة للتناقضات التي يعيشها عرب ١٩٤٨ ، فهناك المستوى السياسي بكل تعقيداته ، وهم في هذا المستوى يتمزقون بين دواعي "العروبة" من ناحية ، واستحقاقات "الفلستنة" من ناحية ثانية ، وحيثيات "الأسرلة" من ناحية ثالثة ؛ فهم مع هذه أو تلك بمقدار ما تحقق لهم مكاسب سياسية . وهناك

المستوى الاجتماعى الاقتصادى والذى لا مناص فيه من الإنسجام أو التكيف والتواء مع مناحى الثقافة اليهودية ، وهنا وفى هذا المقام قد يصل الأمر بين شرائح عرب ١٩٤٨ إلى حد التنافس ، بل والتصادم فى بعض الأحيان ، مما يخلق مستوى ثالث من التناقضات : تناقضات المصالح فيما بينهم . لكن يمكن إستخلاصه بصفة عامة هو أنه عندما يجتمع المستوى السياسى مع المستوى الاجتماعى والإقتصادى ، فإن ذلك يمثل أخطر ما يخشى على ثقافة هذه الأقلية وهويتها . أى أنه ببساطة شديدة عندما تجد هذه الأقلية أن حل مشاكلها السياسية يكمن فى التكيف مع المجتمع الإسرائيلى ، خصوصاً وأن ذلك قد أصبح منهجاً عربياً فى التعامل مع قضية الصراع العربى الإسرائيلى ، وأن حل مشاكلها الاجتماعية والإقتصادية يكمن فى إتباع نفس المنهج ، عندئذ قد تتحول ممارسات التكيف إلى ثقافة جديدة ، وبالتالى هوية جديدة ، والواقع أن ذلك أصبح بمثابة الإتجاه العام أو الأساسى .

هوامش الفصل الأول

- ١- معتصم حمادة ، " فى الذكرى الخمسين لقيامها : نظرة إلى إسرائيل من الداخل " ، صامد الاقصادى ، العدد ١٢٣ [آب - ايلول ١٩٩٨] ، ص ٣٧٩ .
- ٢- المرجع السابق ، ص ص ٢٨٢ وما بعدها .
- ٣- جريدة الحياة (١٦ نوفمبر ١٩٩٩) .
- ٤- معتصم حمادة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٩ .
- ٥- جريدة الحياة (١٦ نوفمبر ١٩٩٩) .
- ٦- جريدة الحياة (٢٣ نوفمبر ١٩٩٩) .
- ٧- واكيم واكيم ، " المهجرون اللاجئون فى وطنهم منذ نكبة ١٩٤٨ " ، صامد الاقصادى ، العدد ١٢٣ ، آب - ايلول ١٩٩٨ ، ص ص ١٩٦ ١٩٧ .
- ٨- المرجع السابق ، ص ص ١٩٧ ١٩٨ .
- ٩- المرجع السابق ، ص ٢٠٣ .
- ١٠- فيروز التاجى ، " دلالات الموقف العربى من قرار التقسيم " ، صامد الاقصادى ، العدد ١٢٣ ، آب - ايلول ١٩٩٨ ، ص ص ١١٥ - ١١٩ .
- ١١- مروان درويش ، الصوت العربى فى الانتخابات الإسرائيلية : تحليل وتقييم ، (بيروت : مركز الدراسات الفلسطينية) ، ص ٣١ - ٣٤ .
- ١٢- أحمد يوسف القرعى " الدولة الفلسطينية وتجارب حكومات المنفى " ، السياسة الدولية ، العدد ٩٥ ، يناير ١٩٨٩ ، ص ١٥٣ - ١٥٤ .

- ١٣- علي الدين هلال ، " فلسطين واختيارات المستقبل " ، السياسة الدولية ، العدد ٤٢ ، أكتوبر ١٩٧٥ ، ص ٤٩ وما بعدها .
- ١٤- إحصاء ١٩٩٨ ، أنظر جريدة الحياة (٢٣ نوفمبر ١٩٩٩) .
- ١٥- رضى سليمان ، " المنسيون : عرب فلسطين ١٩٤٨ ، رحلة النهوض من الصدمة " ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٢ ، ربيع ١٩٩٠ ، ص ١٢٩
- ١٦- محمد سليمان " التطور الديمغرافي للعرب في إسرائيل : واقع وتوقعات " ، س.ف.ع ، العدد ١١٧ ، آب ١٩٨١ ، ص ١٦١ .
- ١٧- رضى سليمان ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٤ .
- جريدة الحياة (٢٣ نوفمبر ١٩٩٩) .
- محمد رشاد الشريف ، " السياسة الديمغرافية الإسرائيلية وآفاق الوضع الديمغرافي في فلسطين " الوحدة ، العدد ٩٩ (ديسمبر ١٩٩٢) ص ٧٣ ٧٢ .
- 18- Central Bureau of Statistics (1996) PP.26- 27.**
- ١٩- محمد رشاد الشريف ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٤
- ٢٠- رضى سليمان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٣٠ - ١٣١ .
- ٢١- المرجع السابق ، ص ١٣٢ .
- ٢٢- صالح سرية ، تعليم العرب في فلسطين المحتلة ، (بيروت : مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، د.ت) .
- ٢٣- عزيز حيدر ، " الفكر السياسى والاجتماعى لـلجامعيين الفلسطينيين فى إسرائيل " ، المستقبل العربى ، العدد ١٨١ ، مارس ١٩٩٤ ، ص ص ٥٩ ٦٠ .
- ٢٤- المرجع السابق ، ص ٦٢ .

25- Nagwa M . " Employment Structure of Arabs in Israel"
Journal of Political Studies, vol 11, N.3 (Spring 1982) .
PP.77- 79.

- ٢٦- المرجع السابق ، ص ٧٩.
- ٢٧- هانى حوراني ، " الممارسة النقيية للهستدروت فى وسط الأقلية العربية فى
أراضى ١٩٤٨ "، صامد الاقتصادى ، العدد ٧٦ [نيسان آيار ١٩٨٩] ، ص ٧١ .
- ٢٨- عزيز حيدر " العرب فى الهستدروت " ، شئون فلسطينية ، العددان ١٢١-١٢٢ ،
أغسطس - سبتمبر ١٩٩١ ، ص ص ٥- ٤٢ .
- ٢٩- عزيز حيدر ، " الفكر السياسى .. " مرجع سبق ذكره ، ص ٧٢ .
- ٣٠- وليد العمرى ، " فلسطينو الداخل : الهجرة والتهجير " مجلة الدراسات
الفلسطينية ، العدد ٢ (ربيع ١٩٩٠) ، ص ٢٠٣ .
- ٣١- جريدة الحياة (١٨ نوفمبر ١٩٩٩) .
- ٣٢- عزيز حيدر ، " الفكر السياسى . " مرجع سبق ذكره ، ص ص ٧٣- ٧٤ .
- 33- Walter P. Zonner , " Some Aspects of Ethnic Stereotype
Content in the Galile" , Middle Eastern Studies vol.9 ,
N.3 (1972),PP.410- 411.
- ٣٤- عزيز حيدر ، " دور المقاومة الثقافية فى صياغة الهوية الجماعية : دراسة فى
الهوية الجماعية للعرب فى إسرائيل " ، المستقبل العربى ، العدد ٢٠٥ ، (مارس
١٩٩٦) ، ص ٤٢ .
- ٣٥- المرجع السابق ، ص ٣٧ .
- ٣٦- المرجع السابق ، ص ٣٧ .

٣٧- سامى مرعى، " التربية والثقافة والهوية " المواكب (يناير فبراير ١٩٨٤) ، ص ١١ .

٣٨- عبد اللطيف البرغوثى ، " دور اللغة العربية والتاريخ فى التأهيل والانتماء " ، كنعان ، العددان ٢١-٢٢ ، (١٩٩٣) ، ص ٥٦ .

٣٩- معتصم حمادة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٨٠ ٢٨١ .

40-

the Identity of Israeli
vol.24 , N.4 (Autumn,1970) .

41- Samy Smmoha. The Orientation and Politicization of Arabs Minority in Israel University of Haifa (Haifa: The Jewish Arab Center , (1983),P. 47.

٤٢- عزيز حيدر ، " دور المقاومة .. " مرجع سبق ذكره ، ص ٤٥ .

٤٣- المرجع السابق ، ص ٤٦ .

٤٤- عزيز حيدر ، " التعبير السياسى الفلسطينى فى إسرائيل " فى : كميل منصور (إشراف) ، الشعب الفلسطينى فى الداخل (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٩٠) ، ص ٣٢٠ .

٤٥- حبيب قهوجى ، " العرب فى إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ دراسة عن الهوية القومية لعرب ١٩٤٨ ما بين ١٩٦٦ و١٩٦٨ " شئون فلسطينية ، العدد ١٤٤ (سبتمبر ١٩٧١) ، ص ١٠١-١٢٠ .

٤٦- نشرة مركز الدراسات الفلسطينية ، مجلد ١٩٧١ (١٩٧١) ، ص ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .

47-□ Samy Smmoha, The orientation .., op . cit.,PP.216 221

٤٨- غسان كنفاتى ، الأدب المقاوم (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية) ، ص ٣٦ .

الفصل الثانى

عرب ١٩٤٨ : الأوضاع القانونية والسياسية

إذا تأملنا أوضاع عرب ١٩٤٨ من النواحي الاقتصادية والاجتماعية سوف نجد أن هذه الأوضاع تعكس اختلافا عن نظائرها لدى اليهود ، وأن هذا الاختلاف كان لصالح سوء هذه الأوضاع بالنسبة لهؤلاء العرب، فعلى سبيل المثال . تذكر إحصائيات ١٩٩٦ أن ٤٨٪ من الأسر العربية فى إسرائيل تعيش تحت خط الفقر مقارنة أو مقابل ٨٪ فقط من الأسر اليهودية . وأن ٦٢٪ من الأطفال العرب يعيشون تحت خط الفقر مقابل ١٠٪ من اليهود . وأن ١٢٪ من عرب ١٩٤٨ يعانون البطالة مقابل ٢٫٦٪ كنسبة عامة فى إسرائيل ككل . وأن نسبة العرب فى الجامعات لا تزيد عن ٢٪ ، بينما نسبة السكان العرب الى اليهود تصل الى ١٨٪ . وأن ٩٢٪ من العاملين بالأجر من العرب يحصلون على دخول غير مناسبة ... الى غير ذلك ، فما هو السبب ؟.

لعل السبب يكمن فى ما يسمى أوضاعهم القانونية والسياسية ، والتي تعنى فى مجملها اسلوب التعامل معهم من جانب الدولة والمجتمع الإسرائيليين ، أى من جانب كافة القوى والمؤسسات الرسمية والشعبية . والواقع أنه فى كثير من الأحيان يصعب التمييز بين ما يرتبط بالوضع القانونى لعرب ١٩٤٨ من جانب، وما يمكن اعتباره من قبيل السياسات التمييزية ضدهم من جانب آخر ، وبين ما يجب أن يصنف على أنه ممارسات تمييزية ضدهم أيضاً من جانب ثالث . وذلك لأن ثلاثتهم تدرج تحت حقيقة اسلوب التعامل مع هذه الأقلية من جانب الدولة العبرية أو المجتمع اليهودى ، لكن ببساطة فإن ما يرتبط بالوضع القانونى يشير الى كافة القوانين والتشريعات التى صدرت فى شكل قانون . أما السياسات التمييزية فهى تلك التوجهات الحكومية التى تتعلق بتخصيص الموارد المادية والمعنوية ، الأول هو القوانين التى تصدر من الكنيست ، والثانى هو السياسات أو الاجراءات الواقعية والتى تمارسها الحكومة ومؤسسات الدولة

كتعبير عن سياسة عامة مرسومة على الصعيد الرسمي . أما الثالث فيتعلق بالممارسات التي لا تعبر بالضرورة عن هذه السياسة العامة ، وإنما تعبر عن توجه عام لدى المجتمع والدولة الإسرائيليين تجاه عرب ١٩٤٨ .

أولاً: الوضع القانوني لعرب ١٩٤٨ في إسرائيل :

ليس لإسرائيل دستور مكتوب ، وليس لديها تشريعات وضعية تحمي حقوق الإنسان ، لكن لديها مجموعة " القوانين الأساسية " لعام ١٩٤٨ والتي صدرت لتنظيم الاقتصاد والسياسة ، والمجتمع والجيش ، كما لديها ما يعرف بالقوانين العادية التي يضخها الكنيست بشكل مستمر . ومن الجدير بالذكر أن مجموعة القوانين الأساسية لا ترقى الى مستوى القوانين العادية ، فالقوانين العادية لها الأولوية ، فقد رفضت المحكمة العليا أن يكون للقوانين الأساسية ، بما فيها إعلان الاستقلال ، أية سلطة دستورية في تحديد شرعية القوانين واللوائح (١) .

كانت أول وثيقة أصدرتها الدولة العبرية عام ١٩٤٨ هي إعلان تأسيس الدولة والنص على أنها دولة يهودية ، تتأكد فيها المساواة الكاملة ، إجتماعيا ، كما في الحقوق السياسية ، بين جميع سكانها بغض النظر عن العقيدة أو الأصل أو الجنس ، لكن هناك بعض القوانين التي شكلت ما يسمى بالوضع القانوني لعرب ١٩٤٨ ، هذه القوانين هي :

١ . قانون العودة والذي يسمح لكل اليهود ، واليهود فقط ، بحق العودة الى إسرائيل والحصول على الجنسية ، والواضح أن الجنسية غير الإقليمية التي يمنحها القانون تعد حالة فريدة في العالم ، لأنها تمتد الى أقاليم الدول الأخرى التي يعيش فيها يهود . وقد صدر هذا القانون عام ١٩٥٠ . ولعل قصر هذا الحق : حق العودة على اليهود فقط ، يعنى وجود تمييزاً واضحاً لصالح اليهود ضد العرب .

٢ . قانون المواطنة ، والذي يقضى بحق كل يهودى في الحصول على الجنسية ، أما العرب فليس أمامهم سوى اكتسابها بشروط محددة ، مثل الميلاد في دولة إسرائيل

أو الإقامة فيها ، أو عن طريق التجنيس . لكن الأمر في هذا القانون لم يقتصر عند هذا الحد ، حيث تضمن التطبيق لهذا القانون تمييزاً واضحاً بين المواطنة والجنسية ، وهو ما قضت به المحكمة العليا في عام ١٩٧٢ ، حيث ذكرت وكان ذلك مجرد ترجمة لما جرى في الواقع بالفعل أنه لا توجد جنسية إسرائيلية بمعزل عن الشعب اليهودي ، هذا الشعب الذي يضم ، ليس فقط اليهود المقيمين في إسرائيل ، بل ويهود الشتات أيضاً . ومعنى ذلك أن العرب داخل إسرائيل لا يمكن أن يكونوا أصحاب جنسية إسرائيلية ، وأنهم إذا اكتسبوا هذه الجنسية فهم ليسوا مواطنين ، ذلك أن هناك فارقاً عملياً واضحاً وملموساً بين استحقاقات الجنسية التي يحملها العرب ، وتلك التي تتعلق بالمفهوم الإسرائيلي . والحقيقة أن فكرة سيادة الدولة التي يتعلل بها الإسرائيليون إزاء هذا التمييز لا يمكن أن تبرر هذا الوضع ، لا يمكن أن تبرر حرمان الفلسطينيين الذين يعيرون داخل المجتمع الإسرائيلي أو الدولة الإسرائيلية من حقوق المواطنة . كذلك يتعلل البعض الآخر بأن العرب لا يخدمون في الجيش الإسرائيلي ، وبالتالي لا يمكن اعتبارهم مواطنين . وهنا نلاحظ أن الدولة العبرية هي التي رفضت تجنيدهم ، ثم عادت لتحاسبهم على ذلك . ومن الواضح أن رفض تجنيدهم . وبغض النظر عن موافقة العرب على التجنيد من عدمه - وإنما كان مبنياً على هذا التمييز أصلاً (٢) .

إلى جانب هذين القانونين كان هناك "الحكم العسكري" والذي يكمل الصورة بخصوص الوضع القانوني لعرب ١٩٤٨ . ولعل الأصل في الحكم العسكري هو قوانين الطوارئ البريطانية لسنة ١٩٣٦ ، وقوانين الدفاع البريطانية لسنة ١٩٣٩ التي وُجّهت أساساً لعرب فلسطين في غضون الثورة الفلسطينية الكبرى (٣٦- ١٩٣٩) ، ثم في غضون الحرب العالمية الثانية ، وإعتماداً عليها نفذ الإنجليز أكثر عملياتهم ضد الحركات السرية اليهودية (٣) .

ومن الطريف أن الاستيطان اليهودي في فلسطين قد عارض هذه القوانين بشدة ، وكان أحد مظاهر هذه المعارضة قد تجلى في مؤتمر عقده نقابة المحامين في البلاد اشترك فيه حوالي ٤٠٠ محامى يه-ودى ، في تل أبيب في السابع من فبراير عام ١٩٤٦ ، وتمخض المؤتمر عن صدور عدد من المقررات ، أهمها :

- أن الصلاحيات التى منحت للسلطات حسب قوانين الطوارئء تسلب المواطن الفلسطينى (فى أرض فلسطين) الحقوق الأساسية للإنسان .

- أن هذه القوانين تهدم القانون وتنتهك القضاء وتشكل خطراً حقيقياً على حرية الفرد وحياته ، وتقيم نظاماً عنيفاً دون أية رقابة قضائية . ومن ثم فالمؤتمر يطالب بإلغاء هذه القوانين (٤) .

ومن الطريف أيضاً أن الدولة العبرية قد أبقت على هذه القوانين بعد قيامها ، وأن المحامين الذين اعترضوا على هذه القوانين في مؤتمرهم (١٩٤٦) هم أنفسهم الذين نشروا هذه القوانين وطوروها، سواء كقضاة أو كمستشارين قضائيين لحكومة إسرائيل فى مواجهة الأقلية العربية (٥) .

بموجب الحكم العسكرى كان لوزير الدفاع الإسرائيلى صلاحيات تعيين حكام عسكريين لثلاث مناطق رئيسية ، وهى : الجليل فى الشمال ، والمثلث فى الوسط ، والنقب فى الجنوب ، حيث يعيش فى هذه المناطق ٢٥٪ من عرب إسرائيل . وقد أطلق على بعض أقسام هذه المناطق مصطلح " المناطق المغلقة " . والواقع - كما يشير البعض - أن أحداً لم يعلم تماماً بحدود المناطق العسكرية أو تلك المغلقة ، بحيث يصعب على المواطن العربى التحرك بحرية (٦) .

ولقد كان الحكم العسكرى فى المناطق التى تقطنها الأقلية العربية بمثابة ترجمة عملية للأبقاء على هذه الأقلية خارج القانون وتحويلهم الى مواطنين من الدرجة الثانية أو من درجة أدنى ، ولم يكن لإعتبارات أمنية كما إدعت السلطات الإسرائيلية ، حيث

كانت تنظر الى المسألة العربية في غضون نشأة الدولة العبرية - هكذا تدعى - من الزاوية الأمنية فقط ، وبالتالي فقد ألفت بمهمة إدارة هذه المناطق على عاتق الجيش والجيش فقط (٧) .

صحيح أن التبرير الرسمي للحكم العسكري كان يستند الى إدعاء ضمان المصالح الحيوية للدولة العبرية، وخاصة الجانب الأمني فيها ، وربما يكون هذا التبرير مقبولاً لدى البعض في مرحلة قيام الدولة وفي غضون الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى . لكن هذا التبرير انتفى في الواقع ، وأصبح الحكم العسكري يستخدم - الى جانب تقييد الأقلية العربية - كأداة للضغط السياسي من جانب بعض الأحزاب (حزب الماباي مثلاً) ، والدليل على ذلك أن المسؤولين عن الأمن في كل الأحزاب (عدا الماباي والأحزاب الدينية) طالبوا بإلغاء هذا الحكم ، بل إن أوساط معينة داخل حزب الماباي نفسه قد طالبت بإلغائه . كما أن هناك منظمات شعبية أقيمت لهذا الغرض بالتحديد . مثال ذلك "اللجنة اليهودية العربية لإلغاء الحكم العسكري " ، وبعد تعدد المؤتمرات التي استهدفت ذلك ، وقع ممثلون عن ٢٠ كيبوتس ، وحوالي ٢٠٠ شخصية فكرية بارزة من بينهم ٧٠ محاضراً بالجامعة العبرية في القدس ، في صيف ١٩٥٨ ، بياناً جاء فيه :

" إن حوالى مائتى ألف مواطن في دولة إسرائيل ينتمون الى دين مختلف والى قومية أخرى ، ولا يتمتعون بحقوق المساواة ، ويعانون وضعاً من التمييز العنصرى . إن الأغلبية الساحقة من السكان العرب في إسرائيل تعيش تحت نظام الحكم العسكرى الذى يسلبها أبسط الحقوق الأساسية للمواطن . إنهم - أى عرب ١٩٤٨ - محرومون من حرية التنقل والسكنى ، ولا يُقبلون كأعضاء متساوون في الحقوق والواجبات في نقابة العمال (الهستدروت) ، ولا كمواطنين في أغلب المؤسسات . إن كل الأحزاب الممثلة في الكنيست تقريباً تطالب بإلغاء الحكم العسكرى أو تقليص المناطق الخاضعة له ، وقصر صلاحياته على البعد الأمنى فقط ، ذلك أنه لا توجد في يد الدولة وسائل أخرى للمحافظة على أمنها دون الحاجة للتمييز ضد السكان العرب " (٨) .

ومن الواضح أن مطالبة بعض القوى الإسرائيلية بإلغاء الحكم العسكرى عن المناطق العربية لم يكن من قبيل الرغبة في تحقيق مساواتهم باليهود ، أو تخفيف القيود عنهم أو

منحهم حقوقهم كمواطنين ، بقدر ما كان نوعاً من المناورة السياسية بين الأحزاب ، فقد أقر الجميع في النهاية بضرورة الحكم العسكري في جانبه الأمني، كما أقروا بضرورة التمييز ضد الأقلية العربية .

المهم أن الحكم العسكري كان ترجمة عملية للتمييز القانوني ضد الأقلية العربية وبيان تنفيذي للتأكيد الواقعي على أن هذه الأقلية في وضع أدنى من حيث حقوق المواطنة ، ومن ثم فقد لجأت السلطات الاسرائيلية في غضون فترة الحكم العسكري (٤٨ - ١٩٦٦) الى عدد من الإجراءات ضد عرب ١٩٤٨ ، من أهمها :

١. الاعتقال الإداري أو النفي طبقاً للمادة ١١١ لسنة ١٩٤٥ ، أو المادة ١٠٨ لنفس العام، واللذان تجيزان لأي حاكم عسكري أن يأمر باعتقال أى شخص لمدة لا تزيد عن سنة . وقد فسرت المحاكم الإسرائيلية صلاحيات الاعتقال في ضوء هاتين المادتين بأنها صلاحيات مطلقة يعود تطبيقها لرأى الحاكم العسكري نفسه ، دون أن يكون للمحاكم أو أية سلطة أخرى حق التدخل . ولكن نتيجة لاعتراضات واسعة عدلت السلطات الصلاحيات عام ١٩٧٩ فألغت المادة ١١١ ووضعت تعليمات جديدة تجعل الاعتقال الإداري لا يسرى إلا في حالات الطوارئ (علماً بأن الطوارئ قائمة منذ قيام الدولة الإسرائيلية) وقلصت مدة الاعتقال الى ستة أشهر . والواقع أن الاعتقال الإداري كان ولا يزال معمولاً به ضد العرب فقط ، ونادراً ما يستخدم ضد اليهود . ونفس الوضع بالنسبة لإجراء النفي الذي لا يزال سارياً (٩) .

٢. تقييد حق التنقل وفرض الإقامة الجبرية ، ويتم ذلك وفقاً للمواد ١٠٩ و ١١٠ من أنظمة الطوارئ .

٣. تقييد حق التنظيم ، ويقوم هذا الإجراء على أساس "قانون الجمعيات" العثماني الصادر في ١٩٠٩ ، وهو قانون يتيح لأي مجموعة إقامة أى من تنظيم من التنظيمات الاجتماعية والسياسية بشرط ألا يهدف الى الربح وألا يمارس نشاطه إلا بعد

الحصول على ترخيص من قبل السلطة . لكن هذا النظام عاد يخضع لسلطة وزير الدفاع المخولة له بحكم نظام الطوارئ والذي يحق له اعتبار أية جمعية غير شرعية . وقد تم استخدام هذه الصلاحية لتصفية جمعيات وتنظيمات عربية (من بينها نواد رياضية) بتهمة أنها تتستر على أهداف سياسية . كما تنبعت السلطة الى وجود ثغرات بالقانون بعد ظهور حركة الأرض في الوسط العربي ، فأصدرت قانون التنظيمات الجديد عام ١٩٨٠ ، وهو يحظر قيام أى تنظيم يشجب قيام دولة اسرائيل أو طابعها الديمقراطي ، وقد أبقى القانون الجديد على نفس الصلاحيات المنصوص عليها فى أنظمة الطوارئ لوزير الدفاع .

٤. تقييد حرية التعبير ، حيث أخضعت حرية التعبير فى ظل الحكم العسكرى لقيود مختلفة ، خصوصاً ما يتعلق منها بفرض الرقابة على المطبوعات وحظر المنشورات (أو حظر نشر المواد) غير المرغوب فيها من جانب السلطات وفقاً لذريعة ضرورات الأمن . وتمارس السلطات الرقابة والحظر استناداً الى أحكام أنظمة الطوارئ التى تضم فصلاً خاصاً ، هو الفصل الثامن ، عن فرض الرقابة على المطبوعات بكافة أنواعها ، وطبقاً للمادة (٩٤) يحظر إصدار أية جريدة دون موافقة حاكم اللواء ، والذي يملك حق منح الترخيص وحق إلغائه أيضاً .

٥. تشجيع الإنجاب بين الأسر اليهودية من خلال منح مساعدات مالية للأسر التى يتجاوز عدد أبنائها أربعة . ونظراً لأن معدل الزيادة الطبيعية لدى العرب كان أكبر ، فقد حصلت الأسر العربية على أغلب هذه المساعدات . وهنا اصدرت السلطات قانوناً خاصاً يقضى بتمييز اليهود ، هذا القانون قضى بمنح الجنود المسرحين ، وهم يهود بالطبع ، علاوات ومنح ومزايا لا يحصل عليها العرب .

٦. الإتجاه لتدعيم الطابع الدينى للقوانين ، ففي عام ١٩٨٠ على سبيل المثال صدرت تعليمات قانونية للكنيست ، جاء فيها أن المحكمة اذا لم تجد نصاً قانونياً فى أى

مسألة تعرض عليها، يجب أن تبت فيها على ضوء مبادئ الحرية والحق والعدل والسلام كما هي معروفة في التراث اليهودي (١٠٠).

والى جانب هذه الإجراءات خضع العرب لمجموعة من الأحكام والقوانين يمكن تلخيصها فيما يلي :

١. قانون الأراضي المهجورة الذي يجيز لسلطات الاحتلال وضع يدها على أى قطعة أرض (عربية بالطبع) .

٢. قانون أملاك الغائبين الذي يتيح للسلطة الحصول على أى قطعة أرض يتم التأكد من غياب صاحبها أو مالئها . وينص القانون على أنه اذا لم يتصرف المالك فى أرضه تصرفاً فعلياً وبنفسه ، وكانت الحكومة بحاجة إليها لأغراض الدفاع أو التوطين ، فإنها تصبح ملكاً للدولة بأمر وزير المالية ودون مراجعة .

٣. قانون تقادم الأراضي وصدر عام ١٩٥٨ ويفرض على كل عربى أن يقدم إثباتاً لملكية أرضه لمدة عشرين عاماً قبل أن يتم تسجيلها باسمه ، ولما كان القانون العثماني للتملك ينص على عشر سنوات فقط ، فقد وجد أصحاب الأرض أنفسهم عاجزين عن إثبات ملكياتهم مما أتاح لسلطات الاحتلال مصادرة هذه الأراضي .

٤. قانون أرض إسرائيل الذى صدر عام ١٩٦٠ وينص فى مادته الأولى على أن الملكية فى أراضي إسرائيل لا تنتقل بالبيع أو بأية وسيلة أخرى . وفى عام ١٩٦٧ أصدر الكنيست قانوناً جديداً يمنع التصرف فى هذه الأراضي أو تأجيرها لمزارعين عرب حتى ولو لفترة محدودة . وعُرف هذا القانون باسم " قانون الاستيطان الزراعى " .

وقد جاء هذا القانون الأخير بعد أن تبين للسلطة الإسرائيلية وجود ظاهرة مثيرة للقلق ، وهى أن قرى زراعية يهودية وكيبوتسات تؤجر بعض الأراضي الزراعية للمزارعين العرب (١٢) .

وعموماً فقد تم إلغاء الحكم العسكرى فى ٨ نوفمبر ١٩٦٦ طبقاً لقرار من ليفى اشكول رئيس الوزراء آنذاك ، وكانت نقطة البداية على طريق إلغاء الحكم العسكرى هى ما صرح به بن جوريون فى ٥ أغسطس ١٩٥٩ ، حيث أعلن أن الحكومة قررت تخفيف بعض القيود فى المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكم العسكرى . والواقع أن تخفيف القيود لم يكن راجعاً الى ليبرالية حقيقية فى التعامل مع عرب ١٩٤٨ ، لكنه كان شرطاً ضرورياً للاستفادة من قوة العمل العربية فى إسرائيل ، فقد كانت حرية الحركة للعمال العرب أمراً ملحاً لاسبيل الى اجتنابه . وبالتالي لا يمكن رد هذا التوجه الأكثر ليبرالية الى الضغوط العربية وحدها ، وإنما لابد من ربطه بحاجة المجتمع الإسرائيلى للاستفادة من الطاقات العربية ، خاصة بعد إستقرار الدولة وتوافر التماسك الاجتماعى فيها (١٣) .

وقد يرى البعض أن غياب أو عدم وجود مؤسسات قومية لدى عرب ١٩٤٨ لإدارتهم حياتهم اليومية عند قيام الدولة الإسرائيلىة هو الذى حدا بالسلطة الإسرائيلىة الى التدخل فى حياتهم منذ اللحظة الأولى سواء من خلال الإدارات العسكرية أو تلك المجموعة من الإدارات المدنية التى أصبحت مسئولة عن إدارة السكان العرب الى جانب مسئولياتها الأخرى . لكن ذلك ليس صحيحاً ؛ فالمسألة ليست مسألة إدارة أو مجرد سيطرة أمنية بقدر ما كانت محاولة لتقنين أوضاع العرب أو صياغة أوضاعهم القانونية من حيث علاقتهم بالدولة العبرية وفى معنى محدد وهو أنهم ليسوا مواطنين من الدرجة الأولى . أى أنهم يجب أن يوجهوا ولاءهم للدولة العبرية التى يخضعون لها، لكن ليس لهم حقوق المواطنة الكاملة . والدليل على ذلك أن الكنيست قد استمر يضخ قوانين من هذا النوع ، من النوع الذى يضع " العرب " فى درجة أقل من المواطنة ، ففي ١٩٨٤ أصدر الكنيست قانوناً نص على رفض أى قائمة انتخابية تسعى للترشيح وخوض انتخابات الكنيست إذا ثبت أنها ترفض وجود دولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودى أو تعترض على العنصرية . وبالفعل فقد إحتجت مثلاً لجنة الانتخابات المركزية عام ١٩٨٨ على القائمة التقدمية للسلام كونها تنطوى على الشروط السابقة . وقد

أوضح القاضي شلومو ليفين ، الذى قبل موقف اللجنة ، أن أهداف القائمة تتعارض مع قانون الكنيست الانتخابى لعام ١٩٨٤ ، وذلك لأنها تنادى بالمساواة التامة فى الحقوق ، وكل من ينادى بالمساواة التامة فى الحقوق بين المواطنين العرب واليهود لا يحق له دخول الانتخابات، لأن ذلك يتعارض مع كينونة إسرائيل كدولة يهودية(١٥)

أى أن إسرائيل تريد دمج الأقلية العربية بشكل معين ، فهى تريد ربطها بالدولة الإسرائيلية وكسب ولائها من ناحية ، ولا تعترف لها بحقوق المواطنة الكاملة ، ولا تعترف لها بالتمييز كأقلية من ناحية أخرى ، وبالتالي يمكن القول إن مثل هذه المحاولة لم تنجح ؛ فقد كانت خبرة العرب فى التعامل مع اليهود سلبية للغاية، خاصة وأن أوضاعهم عند قيام الدولة العبرية كانت سيئة ، وبالتالي فقد ناضل العرب ضد هذه القوانين . هذا النضال إتخذ مستويات مختلفة ، وأساليب متباينة من فترة لأخرى ، ففي غضون الستينات اقتصر هذا النضال على الطعن فى قانونية الاستيلاء على الأرض استناداً الى القوانين الإسرائيلية ، لكن هذا النمط النضالى تغير فى السبعينات و بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، حيث نجد أن نضال عرب الجليل يصل الى حد الانتفاضة فى يوم الأرض ٣٠ مارس ١٩٧٦ . وفى حين أن عرب إسرائيل كانوا يطالبون بحقوقهم كمواطنين فى الدولة الإسرائيلية ، وكانوا يطالبون بالانضمام اليها والاندماج فيها ، قد تغير هذا المطلب أيضاً فى التسعينات أو بدأ يتراجع تدريجياً لصالح مطلب الاعتراف بهم كأقلية قومية وليست دينية أو ثقافية (١٦) .

ثانيا : السياسات الإسرائيلية (التمييزية) تجاه عرب ١٩٤٨ :

الى جانب القوانين التى أنكرت على عرب ١٩٤٨ حقوقهم كمواطنين فى دولة إسرائيل متساوين مع المواطنين اليهود ، والتى أنكرت عليهم أيضاً حقوقهم كأقلية قومية، هناك ما يسمى بالتمييز المؤسساتى العنصرى أو التمييز من خلال السياسات

الحكومية ، فالسياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تحرم القرى والمدن العربية من ميزانيات ملائمة للاستثمار في تشييد البنية التحتية ، الأمر الذي يرغم المواطنين على ترك أماكن سكنهم والعمل في المنشآت المتوفرة في المدن اليهودية . ويشير البعض الى أن معظم القرى العربية قد باتت مجرد فنادق تعود إليها قوافل العمال العرب في المساء للنوم فقط بعد يوم طويل من العمل في المدن الإسرائيلية (١٧) . وذلك حيث تنكر السياسات الإسرائيلية على سكان القرى العربية الحق في السكنى والتطور على أراضيهم الخاصة ، وترفض الحكومة الإسرائيلية منحهم تراخيص للبناء ، وتصدر ضدهم سنوياً أوامر بهدم المنازل . وقد دلت الإحصاءات الحديثة على أن ١٢٪ من العرب البالغين ٥١ عاماً فأكثر لم يحصلوا على تعليم مدرسي مقابل ٤٪ من اليهود ، وأن ٣٤٪ من العرب حاصلون على الثانوية العامة مقابل ٥١٪ من اليهود ، وأن المواطنين العرب يعانون من البطالة ، حيث تعطى الأولوية في شغل الوظائف الشاغرة لليهود (١٨) . وتذكر المصادر أيضاً أن للعرب ٢٪ من الميزانية السنوية للدولة ، وخمسة آلاف طالب جامعي من إجمالي مائتي ألف طالب جامعي في إسرائيل ، وأن هناك ١٥ عضو مجلس إدارة في شركات قطاع الدولة من مجموع ١٥١٧ عضواً . وتغلق الأبواب أمام العرب في أكثر من درجة وظيفية داخل مؤسسات الدولة العبرية ، وهذه مجرد صور للتمييز ضد العرب من جانب السياسات الإسرائيلية (١٩) .

ويرى البعض أن السياسات التمييزية الإسرائيلية تجاه عرب ١٩٤٨ قد أملت الظروف والضرورات الاقتصادية ، أكثر منها نتاج أو إفراز للعوامل والاعتبارات الأيديولوجية . ففي نهاية الخمسينات - على سبيل المثال - كان العزل المؤسسي والإدارة العسكرية ضروريان لحماية سوق العمل اليهودي من المنافسة العربية في ضوء تلك الأعداد الضخمة من المهاجرين اليهود ، وبالتالي فإن تحجيم أو تقليص الإجراءات القسرية ثم الغائها في عام ١٩٦٦ يرجع الى انخفاض الهجرة اليهودية الى إسرائيل من ناحية ،

والحراك في أوساط العمال اليهود الى أعلى مما ترتب عليه خلوا الأماكن الدنيا في الوظائف ذات الأجور المنخفضة ، والتي كان مطلوباً أن يشغلها العرب (٢٠) .

ولكن هذا الطرح لم يكن صحيحاً ، وثمة فارق بين دوافع وأهداف هذه السياسات التمييزية من جانب ، ومضمونها من جانب آخر . فلا شك أن العوامل الأيديولوجية والاعتبارات السياسية المرتبطة بها قد مثلت دوافع لهذه السياسات وصاغت أهدافها ، يعد ذلك قد تكون هذه السياسات ذات مضمون اقتصادي ، هذا صحيح ، فقد شهد الاقتصاد الإسرائيلي توسعات كبيرة من جراء احتلال الأراضي العربية ونهب مواردها وتحويلها الى سوق للمنتجات الإسرائيلية ، فضلاً عن تدفق المساعدات والقروض والاستثمارات الخارجية وتنامى الصناعات العسكرية والتكنولوجية وتحويلها الى التصدير . وفي إطار هذا السوق نشأت تقسيمة داخلية أو محلية للعمل ذات مضمون إثني وعنصري ، فمن ناحية كانت هناك سوق عمل رئيسية لليهود مجالها الصناعات التكنولوجية العسكرية والمهام الإشرافية والرقابية ، وكذلك المهن التي تتطلب مهارات عالية . ومن ناحية أخرى كانت هناك سوق عمل ثانوية أو هامشية للعرب مجالها القطاعات الإنتاجية التي تعتمد أساساً على العمل اليدوي مثل الزراعة والإنشاءات ، والصناعات التحويلية والاستهلاكية ، وكذلك الخدمات العامة . وفي داخل كل سوق كان هناك تقسيماً آخر للعمل ، فبين اليهود لم يكن اليهودي الأفريقي كاليهودي الأوربي ، وبين العرب كان هناك تمييزاً من نوع معين ، فعرب ١٩٤٨ يعملون بالقطاع اليدوي ، بينما تركت المهن الهامشية للقادمين من قطاع غزة والضفة الغربية (٢١) .

لقد تشكلت السياسات التمييزية الإسرائيلية تجاه عرب ١٩٤٨ بفعل عدة عوامل من أهمها : أن إسرائيل تأسست كدولة يهودية ، وأنها تأسست كدولة تتبنى الديمقراطية الغربية في الممارسة ، وأن لها اهتمامات وهواجس أمنية خاصة تتصل بالسكان العرب فيها ، وأن هذه الهواجس سوف تظل باقية ما بقي الصراع العربي - الإسرائيلي دون حل . وإذا أردنا ترتيب هذه المبادئ حسب الأهمية سوف نجد أن حقيقة الشخصية

اليهودية للدولة تأتي في المقدمة ، بما يعنى اهتمامها باليهود في داخلها وفي الشتات وليس بالعرب ، بل وعلى حساب العرب . ثم يأتي المبدأ الثالث والمتعلق بهاجس الأمن في المرتبة الثانية من حيث الأهمية ، وعليه فهي ترى أن السكان العرب يشكلون عبئاً أمنياً ، ما لم يكن خطراً أمنياً ، عليها ، وأنها مضطرة لإتخاذ خطوات تمنع أية مخالفات أمنية من جانبهم ، ولعلنا نلاحظ أن هذه الخطوات كانت دائماً بمثابة تدابير احترازية أو احتياطية . وأخيراً يأتي المبدأ الثانى المتعلق بكونها ديمقراطية على الطريقة الغربية في المرتبة الثالثة ، وهي تعنى ، وعلى الطريقة الغربية ، أن هذه الديمقراطية لمواطنيها (وهم اليهود) فقط ، أما في مواجهة الآخر فلا يتم الالتزام بهذه الديمقراطية أو بمجال قيمها ومبادئها . ولعله من الواضح أن الأيديولوجية الصهيونية تكمن وراء المبادئ الثلاثة . وليس أدل على ذلك من بروزها بشكل صارخ إزاء أى وضع يعطى للأقلية العربية أدنى نوع من التميز ، كزيادة أعدادها على سبيل المثال (٢٢) .

بدأت المرحلة الثانية من السياسات الإسرائيلية منذ نهاية الخمسينات ، ذلك أن الحكومة الإسرائيلية - وفقاً لبعض المصادر - قد بدأت في تشجيع التنمية الاقتصادية العربية . وفي عام ١٩٥٩ قررت قبول انتساب العرب بالكامل الى إتحاد النقابات القومية (الهستدروت) ، حتى ولو أوكلت شئونهم الى دائرة عربية خاصة . وفي الأعوام الأخيرة من الحكم العسكرى الذى ألغى عام ١٩٦٥ جرى الإعلان عن خطة استثمار في المنطقة العربية للرد على الانتقادات المتزايدة ، ولوضع سياسة للدولة خاصة بتلك المناطق . وقد أطلق على الخطة الأولى التى أعلنت عام ١٩٦٢ واستمرت حتى عام ١٩٦٧ اسم " الخطة الخمسية لتنمية القرى العربية والدروز " لكن حجم التوظيف أو الاستثمار المالى الذى رصد لهذه الخطة كان هزياً بالقياس لما تم استثماره في مجال الزراعة العربية . وفي عام ١٩٦٣ أعلن عن خطة مكملة للخطة الأولى دون أن تحل محلها ، غير أن لا هذه ولا تلك كانت قادرة على تحسين أوضاع الزراعة العربية من الناحية البنيوية ،

ورغم أن هذه الخطة الأولى قد أُرِدفت بخطة خمسية أخرى (٦٧-١٩٧٢) إلا أن الحصاد كان يائساً من الخطتين (٢٣) .

ومنذ السبعينات اتبعت السياسة الإسرائيلية الانمائية وسيلتين للتعامل مع المناطق العربية ، الوسيلة الأولى هي استثناء هذه المناطق من التقسيم الإداري أو من برامج التنمية الإقليمية . والثانية هي استبعاد المناطق العربية من برامج التنمية المكرسة للمناطق الرسمية رغم أن العرب يشكلون الأغلبية فيها . ومنذ السبعينات تابعت الوكالة اليهودية خطة للتنمية المتسارعة في الجليل استهدفت رفع عدد السكان اليهود فيه الى أعلى مستوى ممكن . وفي عام ١٩٧٨ بذلت الوكالة جهوداً ضخمة في هذا الصدد ، ويعترف أغلب الكتاب الاسرائيليون بأن هذه الجهود كانت خلواً من أى إهتمام ملموس بالقطاع العربى في الجليل ، وذلك انطلاقاً من قناعة حكمت صانع القرار مؤداها أن مسألة التنمية الاقتصادية للعرب تضر بالمصالح القومية ، وأن التقدم اليهودى والتخلف العربى فى المقابل يمثلان معادلان للطابع القومى (٢٤) .

لقد بات واضحاً منذ السبعينات ، أو منذ منتصف السبعينات على وجه التحديد، فى عرف السياسة الإسرائيلية أن تنمية المناطق العربية تعد قضية سياسية بالدرجة الأولى ، وبالتالي عمدت الحكومات الإسرائيلية منذ ذلك الحين الى عدم تشجيع التنمية الاقتصادية فى القطاع العربى ، وذلك بغرض الحيلولة دون تحسن المركز الاقتصادى للعرب ، مع التأكيد على أن عقد الثمانينات قد شهد إتحافاً أكثر حدة لسياسات نزع الملكية والتوطين (٢٥) .

وفى هذا المقام يجب الإشارة الى ما عرف بوثيقة "جاد يعقوبى" وهو من كبار وزراء المعراخ . جاءت هذه الوثيقة فى ١٧ مايو ١٩٨٧ كأحد مشروعات تطوير الجليل ، وقد عرضت الوثيقة على فريق من وزارات الاقتصاد والمال والصحة والمعارف والإسكان والثقافة والزراعة والداخلية والمواصلات والسياحة والصناعة والتجارة ، ودائرة

الاستيطان في الوكالة اليهودية . ولعل هذا يؤكد أن الخطة كانت مشروعاً حكومياً أعطى الصفة الرسمية .

وقد استهدفت الوثيقة تكثيف الوجود الصهيوني في الجليل ، وتضمنت برامج مفصلة لتنمية القطاعات اليهودية في الجليل على نحو عاجل ، وعلى المديين المتوسط والطويل ، مقابل إهمال واضح لأي جهد تنموي في القطاع العربي . كذلك إنطوت الوثيقة على سياسة تمييزية واضحة ؛ حيث أقرت أن تقوم المشروعات المخصصة لليهود على مصادرة أراضي عربية . وقد أعلن يعقوبى أن الهدف من إقامة ستين مجمعاً سكنياً يهودياً في الجليل هو قطع التواصل القائم بين التجمعات العربية . لقد ذكر يعقوبى أن " هذا المشروع يهدف لزيادة عدد اليهود في المناطق ذات الأثرية العربية ، كما يهدف الى منع سيطرة العرب على أراضي الدولة " . وبمقارنة هذه الوثيقة بوثيقة كوينج ، نجد تراجعاً عن فكرة تهجير العرب ، ولكن دون حل لمشاكلهم ، بل والعمل على زيادة حدة هذه المشاكل وتراكمها (٢٦) .

وعموماً تأتي مظاهر السياسات التمييزية الإسرائيلية تجاه عرب ١٩٤٨ في مجال الموازنات ، ففي الموازنات الاعتيادية تعاني المجالس العربية دائماً من أزمات مالية مزمنة تعرقل أداء دورها الخدمي ، وتصل نسبة ما يحصل عليه العرب من هذه الموازنات حوالي ٢٪ ، مقابل ٩٪ للمجالس اليهودية ، مع العلم بأن السكان العرب يمثلون حوالي ٢٠٪ من جملة السكان في إسرائيل . وعلى سبيل المثال وصل حجم إجمالي ميزانية المجالس المحلية في إسرائيل ١٣ مليار دولار لعام ٨٥-١٩٨٦ ، وكانت حصة المجالس العربية منها ٣٠ مليون دولار ، أي بنسبة ٢٣٪ . ونتيجة لذلك انعدمت شبكات الصرف الصحي في كثير من القرى العربية ، كما انعدم وجود الحدائق والملاعب وسيارات الاطفاء ، وتراكمت الديون على المجالس المحلية العربية ، هذا رغم أن المواطنين العرب دفعوا في هذا العام ٤٠٠ مليون دولار ضرائب (٢٧) .

وفى موازنات التطوير تحصل المناطق العربية على مبالغ ضئيلة أيضاً مقارنة بالمناطق اليهودية التى تشهد تطوراً مستمراً لمرافقها الأساسية . فعلى سبيل المثال بلغت نسبة المخصصات المالية للمناطق العربية فى عام ١٩٨٦ حوالى ٤٪ فقط ، مما دفع أعضاء المجالس العربية للتظاهر ، وردت الحكومة الإسرائيلية على هذه التظاهرات بوعود لم تنفذ بحجة عدم وجود موازنات مقرر (٢٨) .

أيضاً من مظاهر هذه السياسات التمييزية ما يحدث فى مجال الإسكان والبناء ، فلم يحظ العرب بأى مشروع إسكانى منذ قيام الدولة العربية وحتى عام ١٩٨٥ ، وقد اعتمد المواطنون العرب طوال هذه الفترة على الجهود الذاتية لإقامة مساكن ومرافق ، وقد وصل التمييز فى مجال الإسكان الى حد تحجيم مساحات المدن العربية مقابل توسيع المدن اليهودية المجاورة . وعلى سبيل المثال لم يتجاوز مسطح مدينة الناصرة ٧٥٠٠ دونم (يقطنها ٥٠ ألف نسمة) بينما وصل مسطح مدينة الناصرة العليا اليهودية الى الضعف رغم أن سكانها أقل من نصف سكان الناصرة العربية . وبصفة عامة فإن مساحة الأراضى المسموح للعربى البناء عليها تعادل خمس تلك المسموح بها لليهودى (٢٩) .

وفى مجال الإسكان صدر قانونان فى ٢٤ فبراير ١٩٨١ يكملان بعضهما البعض وموجهان ضد عرب ١٩٤٨ . القانون الأول يحظر على من يقيم منزلاً دون ترخيص أن يحصل على خدمات الكهرباء والمياه . والثانى وقد صدر تحت عنوان " طرد الغزاة من أراضى الدولة " يتم بمقتضاه مقايضة كل دونم صالح للبناء فى الجليل والنقب والمثلث بعشرة دونم من الأراضى الزراعية . أما فى المدن الكبيرة مثل يافا وحيفا واللد والرملة فقد اتخذت الحكومة الإسرائيلية إجراءات متعددة مثل منع تجديد المباني القديمة الآيلة للسقوط ، مع غياب البديل ، وذلك تمهيداً لتحويل مناطق كاملة مجالاً للهدم من جانب الحكومة ، وقيام شركات يهودية ببنائها وتخصيصها لليهود (٣٠) .

أما فى مجال السكان فقد اتبعت الحكومات الإسرائيلية سياسة ديمغرافية تجاه عرب ١٩٤٨ معاكسة تماماً لتلك التى اتبعتها مع اليهود ، فقد استخدمت سياسة خلق المصادر السكانية العربية مقابل تنمية هذه المصادر لدى اليهود وكبح عوامل التنشيط الديمغرافية العربية ، مقابل تشجيعها لدى اليهود . قد ركزت هذه السياسة على عدد من المحاور أهمها :

١. رفض إعادة اللاجئين الفلسطينيين ، والفلسطينيين الذين شردوا إثر حرب يونية ١٩٦٧ ، فى مقابل فتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية وإصدار قانون العودة (١٩٥٠) والذى ينص على أن " لكل مواطن يهودى الحق فى الهجرة الى إسرائيل وقانون الجنسية (١٩٥٢) الذى يعطى الجنسية الإسرائيلية لكل يهودى تطأ قدمه أرض فلسطين المحتلة . لقد رفضت السلطات الإسرائيلية رفضاً قاطعاً عودة اللاجئين العرب الفلسطينيين الذين شردتهم ، ورفضت تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ الذى ينص على وجوب إعادتهم ، ولم يقتصر الأمر هنا على اللاجئين الذين شردوا فى ١٩٤٨ ، بل كل الفلسطينيين الذين كانوا خارج الأراضى الفلسطينية عندما وقعت حرب ١٩٦٧ واحتلت الضفة الغربية وقطاع غزة ، أو الذين تركوا هاتين المنطقتين خلال تلك الحرب وبعدها .

٢. كبح التزايد الطبيعى للعرب من خلال جملة من التشريعات والإجراءات والسياسات الإعلامية والتثقيفية التى تهدف الى الحد من خصوبة المرأة العربية ومن تزايد نسبة المواليد العرب . ويمكن فى هذا المجال أن يذكر :

- قانون الزواج الأحادى الذى يمنع العربى المسلم من الزواج بأكثر من واحدة ، ويستند هذا القانون الى فرضية خاطئة تعيد أو ترد ارتفاع نسبة المواليد عند العرب الى تعدد الزوجات ، وبالتالي لم يؤد هذا القانون النتائج التى توخاها.

- حرمان المرأة العربية من قرار منح الجائزة النقدية التي تمنح للمرأة التي تنجب عشرة أولاد فأكثر . ومن المساعدات التي تقدم للعائلات كثيرة الأولاد ، حيث أصدرت السلطات الإسرائيلية ملحقاً لهذا القرار يشترط خدمة أحد هؤلاء الأولاد في الجيش ، وهو ما ليس مسموحاً به للعرب .

- من الناحية الإعلامية يمارس الإعلام الإسرائيلي حملات مكثفة في الوسط العربي لاستخدام وسائل منع الحمل ، يتمحور حول أن الأسر الكبيرة مظهر من مظاهر التخلف وسبباً من أسباب الفقر ، وأن كثرة الإنجاب تفقد المرأة جمالها ورشاقتها .

- تشجيع النساء العربيات على دخول سوق العمل تحت ضغط الصعوبات المعيشية ، مما يؤدي الى تأخير سن الزواج والإنجاب .

- تخلف العناية الطبية بالأمهات الحوامل والأطفال الرضع عند العرب عن تلك التي تتوافر لليهود ، بما يزيد من نسبة الوفيات في الأوساط العربية بمقدار الضعف مقارنة بها لدى اليهود .

٣. السياسة الإسكانية والتضييق المعيشي ، وذلك من خلال خلق ظروف كابحة لتكوين الأسر الجديدة ، والى تأخير سن الزواج والعزوف عن الإنجاب ، وحتى الى دفع العرب لمغادرة أراضيهـم بحثاً عن أسباب الرزق، ومن أمثلة هذه السياسات :

دفع العرب نحو البطالة وعدم توفير فرص العمل لهم ، وحظر عملهم في دوائر الصهيونية ، وإعطاء الأولوية في التشغيل لليهود وللمهاجرين الجدد منهم ، وحرمان العرب من تعويضات البطالة التي تعطى لليهود .

الامتناع عن المصادقة على المخططات الإسكانية ، ومخططات المدن والقرى العربية ، ومنع توسيع خرائطها ومسطحاتها .

منع ترميم البيوت والأحياء في المدن العربية المختلطة ، وعدم إعطاء العرب رخص بناء فيها ، كمدن يافا وحيفا واللد والرملة وعكا .

هدم مئات ، بل ألوف المساكن العربية بحجة مخالفات البناء ، وعدم الحصول على رخص بناء ، أو البناء خارج المخططات . وبصفة عامة حصار عملية البناء العربي وتطويق المدن والقرى العربية بالاستيطان اليهودي لخلق عملية التزايد والانتشار السكاني العربي (٣١) .

وفي المجال التعليمي تنحاز السياسة التعليمية لليهود ضد العرب ، ويمكن تحديد أهم مظاهر التمييز في هذه السياسات ، فيما يلي :

- لا تتلقى رياض الأطفال العربية دعماً يذكر من وزارة المعارف ، كما أنها لا تخضع لرعاية أو إشراف من جانب هيئات تعليمية على مستوى لائق ، هذا رغم وجود معاهد مختصة بذلك أقامتها وزارة المعارف . وتفتقر رياض الأطفال العربية لأبسط التجهيزات اللازمة لتربية الطفل كالملاعب والحدائق ولوازم الأشغال اليدوية . كذلك يفتقر القطاع العربي الى المدارس الخاصة بالمعوقين ، ويفتقر الى سياسة شاملة (٣٢) .

- وفي مجال التعليم العالي تذكر بعض المصادر أن المتاح أمام العرب حتى عام ٦٦- ١٩٦٧ كان هو الالتحاق بكلية واحدة مقابل ٦٢ كلية لليهود . وأن نسبة الطلاب العرب الى اليهود خلال الفترة من ٥٦ الى ١٩٦٧ كان حوالي ١٤٪ ، رغم أن نسبة السكان العرب الى اليهود كانت حوالي ١٢٪ . وتشير مصادر أخرى على سبيل المثال إلى أن مجموع الطلاب العرب للعام ١٩٦٩ كان ٤٠٧ طالباً في مرحلة البكالوريوس من إجمالي ٢٣٦٧٩ طالباً (بنسبة ١٧٪) ، و ٨ طلاب في الدبلوم من إجمالي ٦٥٢ طالباً (بنسبة ١٢٪) ، و ٢٢ طالباً في الماجستير من إجمالي ٣٨٣٣ طالباً (بنسبة ٠٦٪) ، و ٣ طلاب في الدكتوراه من إجمالي ١٢٣٨ طالباً (بنسبة ٠٣٪) .

وفى عام ١٩٦٧ كان هناك ٤ طلاب عرب فى تخصص الهندسة مقابل ٤٠٧٩ طالب يهودى ، و١٦٧ طالباً فى الأقسام الأدبية مقابل لا أحد من الطلاب اليهود (٣٣) .

- ويبدو الإنحياز واضحاً فى المناهج ، فالمناهج اليهودية تتوخى تحقيق سبعة أهداف، هى : التركيز على القيم الثقافية اليهودية لخلق مجتمع خال من التناقضات الثقافية ، التعبئة النفسية العسكرية للشباب اليهود من خلال التذكير بالمحارق والمآسى التى تعرض لها اليهود ومن خلال مادة التدريب العسكرى الإجبارية للذكور والإناث ، بث روح العداء ضد العرب وتشويه التاريخ العربى ، التركيز على فكرة امتداد الوجود اليهودى فى فلسطين فى مختلف العصور ، التركيز على الدور الحضارى لليهود خلال الحكم العربى ، تجاهل أهمية العرب خاصة والأمم الأخرى عامة ، التأكيد على أن العرب تركوا منازلهم وأراضيهم بإرادتهم ، التأكيد على أن إسرائيل واحة ديمقراطية وسط صحراء من الاستبداد والجهل والتخلف .

وفى المقابل عمدت السلطات الإسرائيلية على تشويه المناهج التى تدرس للعرب ، وذلك فى إطار استراتيجية تربوية تتوخى تحقيق الآتى :

- تربية الطالب العربى على الولاء الكامل لإسرائيل ، وذلك لخلق جيل يتعايش مع اليهود تحت شعار الحديث عن السلام والصداقة بين جميع الشعوب .

قطع صلة الطالب العربى عن العرب والعروبة ، فكراً وتاريخاً وحضارة وقومية ، بهدف إضعاف ثقته بنفسه وبأمنته ، وعزله عن مسار التاريخ العربى ، مع الحط من شأن الأمة العربية وتراثها الحضارى والروحي .

- إضعاف روح المقاومة لإسرائيل ، وذلك خلال المبالغة فى إظهار قوتها وقدراتها وإمكاناتها مقابل تقزيم الصورة العربية .

وتلاحظ الدراسات التي أجريت على هذه المناهج أنها تخلو من ذكر أى ترجمة لحياة أى قائد أو عالم عربى ، ومن أى شىء يدفع الى الجهاد ، مقابل التركيز على الخلافات المذهبية بين المسلمين وبعضهم البعض ، وبين المسلمين والطوائف الأخرى. وذكر البعض أن الطلبة العرب يدرسون عن التوأرة أكثر مما يدرسون عن الإسلام ، وأن دراساتهم عن الإسلام لا تتناسب مع حقائق الدين الإسلامى . كذلك يدرس الطلاب العرب التاريخ اليهودى بنسبة ٤٠٪ من مناهجهم ، وفى المقابل يدرس الطلبة اليهود التاريخ العربى بنسبة ٢٪ من مناهجهم ، وفيما يتعلق بالمضمون يلاحظ أن مقررات التاريخ العربى تنطوى على تشويه لحقائق هذا التاريخ ، خصوصاً كل ماله صلة بالوحدة العربية والتطور الحضارى العربى ، وعلوم الإسلام والفقه والسنة ، بل ويتم إبراز هذا التطور كصدى للحضارات اليونانية والفارسية (٣٤) .

أيضاً فى مجال السياسة الزراعية هناك تمييزاً واضحاً ، فعلى سبيل المثال أسهمت مساعدات الوكالة اليهودية ، الى جانب مساعدات الحكومة للمزارعين اليهود ، فى التضيق على الزراعة العربية بهدف انتزاع العرب من مناطقهم ، ونقلهم للمدن بغرض تدويرهم فيها . وفى إطار سعى هذه السياسات للحيلولة دون وجود تجمع عربى موحد أنشأت السلطات الإسرائيلية مستعمرة الناصرة العليا بالجليل العربى ، الذى يتركز فيه ٦٠٪ من العرب ، كما أقامت مزرعة يهودية فى منطقة المثلث الذى يتركز فيه ٢٠٪ من السكان العرب . وقصدت السياسة الزراعية تخفيض المياه المخصصة للأراضى العربية مما جعل عائد الدونم الواحد منخفضاً قياسياً على الأراضى اليهودية ، وقد وصل الفارق بينهما ٢٨٩٪ لصالح الدونم اليهودى خلال الفترة من ١٩٢٠ إلى ١٩٧٠ . وذكرت دراسة أجراها هنرى روز نفلد عالم الأجناس البشرية والمحاضر فى الجامعة العبرية أن سياسة الرى الإسرائيلية المنحازة للأراضى اليهودية قد أدت الى نزوح الشباب العربى من قراه وعدم قدرة العمال العرب على العودة الى قراهم والاستقرار فيها (٣٥) .

وفى المجال السياسى وضعت السلطات الاسرائيلية عدداً من الخطوط الحمر لمنع العرب من مزاوله أى نشاط سياسى ، ومنعت العرب من إقامة أى تنظيم سياسى ، ومن ذلك منع حركة الأرض عام ١٩٦٤ ، كذلك استخدمت جهاز ادارة الشؤون العربية ، وهو جهاز يتعامل بتمييز واضح ، بحيث يقدم الخدمات لمن يرضى عنهم من العرب والعكس صحيح . أيضاً أفسحت المجال أمام الأحزاب الصهيونية للتغلغل بين العرب والعمل على اجتذابهم لعضويتها (٣٦) .

ورغم ذلك فقد حدثت تطورات عكس ما ترجوه هذه السياسات ، هذه التطورات ترتب عليها معاناة السلطات الإسرائيلية ووقوع هذه السياسات فى حالة من التناقض ، ومن أهم الأمثلة على ذلك :

- أن السلطات الإسرائيلية عملت على تقوية القيادات التقليدية فى الوسط العربى وإضعاف القيادات الشابة والمثقفة . لكنها فى نفس الوقت عمدت الى مصادرة أراضى هذه القيادات التقليدية وأملأها ، وهى المصدر الوحيد لقوة هذه القيادات ومكانتها . كذلك كان التحول من المجتمع الزراعى الى المجتمع الصناعى مقروناً بنشوء وعى سياسى جديد لا يتوافق مع أهداف السلطات الإسرائيلية وكذا نشوء فئات مهنية جديدة لم تستطع القيادات التقليدية احتوائها .
- حاولت السلطات الإسرائيلية دعم الانتماء الدينى والطائفى ، لكنها سلبت الطوائف الدينية - فى نفس الوقت حق إدارة شئونها ، وطبقت عليها القوانين الاسرائيلية .
- بمرور الوقت تراكمت ثروات لدى البعض من العرب ، فظهرت شرائح اجتماعية غنية لم تستطع بسبب القيود الاقتصادية استثمار هذه الثروات مما أدى الى التدمير والسعى الى الخروج من دائرة التهميش المفروضة عليهم .
- فى الوقت الذى منح للعرب فيه حق الاقتراع أو التصويت فى الانتخابات النيابية ، استخدمت الأحزاب الحاكمة أجهزة للضبط والسيطرة (خصوصاً المخابرات)

لالتفاف على هذا الحق وضمانه لمصلحتها ، وهو ما ينقض نظام التعددية . غير أن تنافس الأحزاب قد أدى الى اضعاف أجهزة الضبط وكذلك الضغط المستخدمة وأصبح التصويت مصدر قوة في يد العرب في الانتخابات .

- حرمت إسرائيل العرب من حق التوظيف وسدت أمامهم أجهزة الدولة ووضعت قيوداً على تشغيلهم ، في الوقت الذي منحتهم فيه حق التعليم ، وبالتالي فقد أدى التعليم مع البطالة الى انخراط هؤلاء في العمل السياسي الذي لم يكن لصالح إسرائيل.

- سعت إسرائيل الى عزل العرب عن الأكثرية اليهودية جغرافياً واجتماعياً ، وقد تناقض ذلك تماماً مع ما ترمى اليه من تفريغ الانتماءات وكسب الولاء . فقد ساعد ذلك في نهاية المطاف الى التمسك بالهوية العربية ، أو بلورة الهوية الفلسطينية وترسيخها (٣٧) .

ثالثاً : الممارسات التمييزية الإسرائيلية ضد عرب ١٩٤٨ :

إلى جانب السياسات التمييزية التي عرضت في النقطة السابقة ، هناك العديد من الممارسات التمييزية ضد عرب ١٩٤٨ ، هذه الممارسات ترتبط أكثر بمواقف معينة حتى لو كانت تعبر عن توجه عام ، وبالتالي فهي تزداد أو تقل وفقاً للسياق المرحلي ، كما أنها تتم على صعيد المؤسسات ، تماماً كما يمكن أن تتم على المستويات الشخصية . وقد تتم بشكل رسمي أو غير رسمي . وثمة اعتراف من الجانب الإسرائيلي يمثل هذه الممارسات لكنهم يعللون ذلك بأن العرب لا يؤدون كل الواجبات إشارة إلى عدم أداء العرب للخدمة العسكرية . ومن أشهر القائلين بذلك يهودا أو لمرت في خطاب ألقاه بوصفه وزيراً لشئون الأقليات أمام الكنيست . لكن الحقيقة غير ذلك ، فوثيقة الاستقلال لم تتضمن تلك الاشتراطات ، كما أن الواقع أثبت أن التمييز لا يعود إلى عدم أداء الواجبات ، لأن هناك عرب يؤدون واجباتهم كاملة (الدروز) ، ومع ذلك يعانون من

هذه الممارسات التمييزية كما يعاني غيرهم . أيضا يمكن القول إن التمييز يعود أساساً إلى الانتماء القومى غير اليهودى سواء كان عربى أو غير عربى ، ومما يؤكد هذه الحقيقة أن مجموعة من الجنود الدروز المسرحين من الجيش الإسرائيلى كانوا يعانون من أزمة سكن عام ١٩٨٩ ، وطالبوا بالحصول على قطعة أرض هجرها اليهود فى إحدى القرى ، لكنهم فوجئوا برفض طلبهم لأن الوكالة اليهودية هى التى تقوم بالإشراف على سكان المنطقة ، والدروز ليسوا يهوداً (٣٨) .

ولم يقتصر الاعتراف بالممارسات التمييزية على المستوى الرسمى فقط ، وإنما ثمة اعتراف آخر على المستوى المدنى ، ففي عام ١٩٧٣ بعث ستة وسبعين مواطناً إسرائيلياً بمذكرة إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة يحتجون فيها على الإقامة الجبرية المفروضة عليهم ويناشدون اللجنة أن تدعو حكومة إسرائيل إلى الإذعان لميثاق حقوق الإنسان الذى وافقت عليه ، وأن تلغى القيود المفروضة عليهم . وقد جاء فى المذكرة التى طالب موقعوها أن توزع على جميع أعضاء المنظمة الدولية أن الاضطهاد ضد الأقلية العربية قد بات أحد ملامح السياسة الإسرائيلية منذ قيام الدولة فى ١٩٤٨ . وقد رصدت المذكرة أشكال عديدة من هذا الاضطهاد ، حيث ميزت بين اضطهاد اقتصادى ، وآخر تعليمى ، ثم هناك ما يتعلق بانتهاك حقوق الإنسان (٣٩) .

هذا الاضطهاد أو هذه الممارسات التمييزية قد باتت بمثابة توجه عام على المستويات الشخصية والمؤسسية الشعبية والرسمية ، فقد بدأت مع قيام الدولة العبرية حيث عومل العرب كجماعة معزولة ومعادية ، وكان الفرد العربى يرغم على الانتظار فى طابق أمام مكاتب الحكم العسكرى من أجل الحصول على تصريح بالذهاب إلى طبيب . أو للبحث عن عمل أو حتى ليشارك فى جنازة أخ له . وقد ظل ذلك معمولاً به حتى عام ١٩٦٦ عندما ألغى الحكم العسكرى . ورغم إلغاء الحكم العسكرى فقد ظلت أشكال أخرى من الممارسات التمييزية باقية ، ذلك لأن أسبابها ظلت باقية أيضاً سواء على المستوى الشخصى أو الموسمى . فعلى المستوى الشخصى هناك فجوة تفصل بين

العرب واليهود ، فكثير من العرب لا يقبلون على مصادقة اليهود وكذلك بالنسبة لليهود ، فهم لا يرغبون في مصادقة العرب ، وفي دراسة أجريت بهذا الخصوص وجد أن ١٩٪ من العرب لهم أصدقاء يهود ، وانخفض هذا الرقم عند اليهود إلى مجرد ١٠٪ فقط (٤٠).

وعلى الصعيد المؤسسي هناك العديد من الممارسات التمييزية ضد العرب ، وهي في الحقيقة ليست تنفيذاً لسياسة معينة أو لقرار معين ، بقدر ما هي تعبير عن توجه عام ، فالعرب يعانون من إهمال متعمد (خصوصاً المثقفون منهم) في مجالات التشغيل الحكومي ، ففي عام ١٩٦١ مثلاً كان الموظفون العرب ٥٠٠ موظفاً من بين ٤٨٧٩٢ موظفاً حكومياً أي بنسبة ١٪. و جدير بالذكر أن أول عربي بعين في وظيفة قاض كان في عام ١٩٥٧ ، واحتاج الأمر بعدها عشر سنوات أخرى لكي يتم تعيين عربي آخر في هذا المنصب (١٩٧٦) ، وفي عام ١٩٧٧ وعد مناحم بيچين بتعيين قاض عربي في المحكمة العليا ولم ينفذ هذا الوعد . ويعانون أيضاً من الحصار في الجامعات ، فعلى سبيل المثال قدم الوزير جدعون اقتراحاً تبنته حكومة الليكود في ١٧ مايو ١٩٨٧ نص على التمييز بين الطالب الذي أدى الخدمة في الجيش والذي لم يؤديها . أيضاً يذكر أن الجامعات لا تعترف باللجان الطلابية العربية (٤١) .

والواقع أن هذه الممارسات التمييزية قد أدت إلى نتائج عكسية ، فقد اتجهت الحكومة الإسرائيلية إلى عمل دراسة عن أسباب جنوح الشباب العربي إلى العنف ، وقد أوضحت الدراسة التي نشرت عام ١٩٨٥ ، أن نسبة ٥٠٪ من جملة المقبوض عليهم داخل إسرائيل عام ١٩٨٣ كانت من الشباب العربي ، وأن ٨٤٪ من القضايا التي اتهموا فيها كانت جنحاً تمس أمن الدولة وتهدد النظام ، وأرجعت الدراسة هذه النتائج إلى شعور أغلبية الأهالي العرب في إسرائيل بوجود تمييز ضدهم في مجالات الإسكان ، والاستخدام أي التشغيل أو التوظيف (٤٢) .

وإذا لاحظنا أن الجرح التي اتهم فيها الشباب العربي تمس أمن الدولة وتهدد النظام، من وجهة النظر الإسرائيلية ، فإن ذلك هو المحك الأساسي في وقوع الممارسات التمييزية أو في زيادتها ، فالمفتاح في تفسير هذه الممارسات هو المصالح العليا أو الأمن بمعناه الواسع للدولة العبرية . وعليه يمكن القول إن ثمة علاقة وثيقة بين ظهور الممارسات التمييزية أو ازديادها - من ناحية ، وبين ظهور أوضاع أو مواقف أو ظواهر من شأنها أن تمس ما تدعيه إسرائيل " أمن الدولة " أو ما تعتبره " مصالح عليا " ، وهنا يمكن تحديد محطات أساسية يزداد فيها الاضطهاد أو ترتفع فيها نسبة الممارسات التمييزية : فمع هجرة اليهود إلى إسرائيل ورغبة الحكومة في إيجاد أماكن لسكنائهم وفي توفير فرص عمل لهم تبرز أو تزداد حالات الاضطهاد أو الممارسات التمييزية ضد العرب. وكذلك مع حدوث تغيرات اقتصادية معينة يمكن أن تؤثر على الأمن بمعناه الاقتصادي (مثال ذلك حدوث أزمة في سوق العمل أو تغير في هيكل العمالة ...) ، أو في غضون الانتخابات ، أو في أوقات الحروب بين العرب وإسرائيل ، أو في حالات استخدام العنف وأعمال التخريب من جانب عرب ١٩٤٨ ضد إسرائيل .

وبخصوص إفساح الفرصة للمهاجرين اليهود إلى إسرائيل وحيث تزداد معها الممارسات التمييزية ضد العرب ، تؤكد الدلائل على أن السلطات الإسرائيلية تتعامل مع الجماهير العربية على أنها البطن الرخو ، الذي تستطيع من خلاله فتح منافذ لأماكن سكن وفرص عمل للمهاجرين الجدد . وعلى سبيل المثال ما تحدثت عنه صحيفة الإتحاد في عددها الصادر في ٣٠ يناير ١٩٩٠ عن حالات رفض إعطاء رسائل الموافقة للعمال العرب من جانب السلطات الإسرائيلية ، هؤلاء العمال الذين يجدون أماكن عمل بأنفسهم ، والتي كان يجب الحصول عليها من مكتب العمل المحلي ، وقد أخبروا بأن الأولوية للقادمين الجدد . وكان يوشى بيلين نائب وزير المالية آنذاك أكثر صراحة عندما قال إن هناك مائة وثلاثين ألف عامل من سكان المناطق (يقصد العرب) يعملون في إسرائيل ومن الممكن طردهم لتوفير عمل للمهاجرين . وعكس عبد الوهاب

دراوشة مخاوف العرب عندما قال إن أى هجرة تمس حقوقنا كمواطنين ، وتحد من حريتنا ، وتثقل على كاهل الطبقات ، المسحوقة فى إسرائيل هى شىء مرفوض (٤٣) .

ومن جانبه عارض الحزب الشيوعى الإسرائيلى عبر بيان صدر عن لجنته المركزية فى ٢٢ فبراير ١٩٩٠ استغلال قدوم اليهود السوفيت ذريعة لعدم وفاء الحكومة بالتزاماتها تجاه العاطلين وسكان الأحياء والمناطق وتجاه الأرواح الشابة والجماهير العربية ولتبرير إهمال القطاعات . وقررت الحركة الإسلامية إرسال وفد منها إلى الإتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا من أجل مطالبتها بوقف الهجرة إلى إسرائيل ، وأعلن أحد زعماء الحركة (الشيخ صلاح رائد) وهو رئيس بلدية أم الفحم أنه يجب منع هجرة اليهود السوفيت بكل الوسائل بما فيها التوجه لسفراء الدول الأجنبية فى إسرائيل . أما حركة أبناء البلد فقد اتخذت موقفاً أكثر حزمًا ونددت فى بيان للجنة القطرية بالهجرة ، ودعت الجماهير الفلسطينية فى الداخل والخارج إلى تبني موقف واضح وصريح ومواجهة الهجرة بالفعل لا بالقول ، وباشرت الحركة حملة لجمع التوقيعات على عريضة قررت إرسالها إلى السفارة السوفيتية (٤٤) .

والحقيقة أن المخاوف العربية لها ما يبررها . فقد قامت السلطات الإسرائيلية ضمن محاولاتها لاستيعاب الهجرة اليهودية القادمة من الإتحاد السوفيتى ، قامت باتخاذ مجموعة خطوات على حساب العرب خاصة فى المدن التى يشكلون بها أقلية مثل عكا ويافا . وقد أعلن "شلومو لاحظ" رئيس بلدية تل أبيب إسكان مئات العائلات المهاجرة فى مدينة يافا (التى يقطنها نحو ١٦ ألف عربى) وذلك ضمن مخطط لتهويد المدينة . وفى رده على المعارضة العربية ذكر " لاحظ " أن دولة إسرائيل ذات أغلبية يهودية تماماً ، وبمثل ما أويد توطين اليهود فى الجليل والنقب يجب تطبيق ذلك على يافا أيضاً . وقد اعتبر وجهاء مدينة يافا أن خطة " لاحظ " خطة عنصرية ومحاولة لحرمانهم من منازلهم (٤٥) .

وقد ساهمت الهجرة اليهودية في تصعيد السخط والإحساس بالاغتراب لدى عرب إسرائيل ، الأمر الذي دعا السلطات الإسرائيلية إلى طمأنة الوسط العربي ، وتأكيد أنه لا توجد نية لمصادرة أية أراضى عربية لغرض بناء مساكن للمهاجرين اليهود . لكن الهجرة بحد ذاتها أحبطت مشاعر العرب خاصة في مجال مراهناتهم على تحقيق انتصار ديمغرافي ، كما أنها أوضحت أنه على الرغم من الحروب والانتفاضة ، فاليهود ما زالوا يهاجرون إلى إسرائيل (٤٦) .

كذلك مع الحروب العربية الإسرائيلية زادت حالات الاضطهاد ، فعلى سبيل المثال وقعت مذبحة كفر قاسم مع بدء العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ ، ففي ذلك اليوم اتفق القادة الإسرائيليون على فرض حظر تجول في قرى المثلث ، ورغم أن عمدة كفر قاسم قد أبلغ القادة الإسرائيليين بوجود أربعمائة مواطن عربي في مزارعهم . ورغم وعد قطعوه على أنفسهم بتأمين هؤلاء حتى العودة إلا أن القوات الإسرائيلية أطلقت عليهم النار فقتلت منهم ثمانية وأربعين فرداً . المهم أن الجنود والضباط اليهود الذين تورطوا في عملية القتل دافعوا عن أنفسهم أثناء المحاكمة بقولهم بأنهم ظنوا أن الهدف هو دفع عرب المثلث إلى الرحيل ، مادامت هناك حرب ، وأنها فرصة للتخلص من عدد كبير من عرب ١٩٤٨ . وواضح أنه حتى في التبرير يبدو أن ثمة توجه عام ليس فقط لاضطهاد العرب ، وإنما لآبادتهم والتخلص منهم (٤٧) . وعشية حرب ١٩٦٧ أعدت السلطات الإسرائيلية قائمة بأسماء العناصر الوطنية ، وعند بدء الحرب قامت شرطة المهام الخاصة يسوقهم إلى المعتقلات بموجب المادة ١١٠ من أنظمة الطوارئ وبأمر من قائد الجيش . وكان معظم المعتقلين من جماعة الأرض ، وحزب راكاح ، ومؤيدي الجماعتين ، وكان فيهم المحامي والمدرس والشاعر والصحفي والطالب مما أدى إلى شل الحياة الفكرية لعرب ١٩٤٨ في غضون الحرب . وقد بقي هؤلاء في السجن لفترة تراوحت بين خمس عشرة يوماً وشهر ، كما بقي البعض مدة أكثر من ذلك . كذلك قامت السلطات بإغلاق مكاتب العمل ونشر قوات المهام الخاصة ، والاعتداء على المارة ،

وإعادة الحكم العسكرى ، وهو ما أدى فى مجموعه إلى انتشار أجواء إرهابية فى الأوساط العربية (٤٨).

كذلك عندما يتعلق الأمر بسوق العمل تزداد الممارسات التمييزية ، حيث نجد ذلك واضحاً وبشكل منتظم مع العمال العرب الذين يهددون سوق العمل بالنسبة لليهود ، وفى السنوات الأولى لقيام الدولة العبرية لم تتعهد أى منظمة بالدفاع عن حقوق العمال العرب ، بل إن النقابة العامة للعمال اليهود قد حاربتهم تحت مظلة العمل المنتظم ، ولذلك اضطروا لبيع طاقتهم العملية فى السوق السوداء مما عرضهم لحظر الطرد والأجر المنخفض مقارنة بالعمال اليهود ، وأشرف على عمليات الطرد مراقبوا العمل ، وأحياناً اللجان العمالية بمساعدة الشرطة ، لكن هذه العمليات خفت فى فترات التوسع أى مع اختفاء التهديد لسوق العمل من جانب العرب ، خاصة بعد حرب ١٩٦٧ .

وفى ظل عدم وجود تنظيمات عمالية تدافع عنهم ، وقع العمال العرب فريسة لضغوط الحكومة من جهة ومطامع أرباب العمل من جهة ثانية ، فكانت أجورهم تعادل بالكاد نصف الأجر الذى يحصل عليه العامل اليهودى على نفس العمل ، وفى مرحلة لاحقة ، وحين زاد عدد العمال العرب ، شعر الهستدروت ووزارة العمال بضرورة حل قضايا العمال العرب ، وهو الشعور الذى أدى للسماح لهم بالانضمام لبعض المنظمات مثل صندوق الخدمات الطبية ، كما سمحت وزارة العمال بإقامة لجان عمالية فى المدن ذات الوجود العربى (الناصرة ، الرملة ، اللد ، حيفا ، يافا ، أم الفحم ، عكا ، الطيبة) ، لكن ذلك لم يؤد إلى تحسين ظروف العمل لأن كثيرين لم يستطيعوا الانضمام إلى هذه اللجان ، وبالتالي ظلوا عرضة للطرد والتجريد من حقوقهم (٤٩) .

ويعتبر يوم ٢٦ يناير ١٩٥٩ نقطة تحول فى تاريخ العمال العرب حيث قرر الهستدروت قبولهم فى عضوية على قدم المساواة مع العمال اليهود ، وبدأ تنفيذ القرار فى مطلع عام ١٩٦٠ ، وبلغ عدد الأعضاء العرب فى نهاية عام ١٩٦٢ - وفقاً لبعض الإحصاءات -

٢٦٩٦٠ عامل ، لكن ذلك أيضاً لم يؤد إلى تحسين ظروف العمل و أحوال العمال . ومن قبيل الممارسات التمييزية نجد أن اللجنة المركزية للهستدروت تخلو من أى عضو عربى وهى تتكون من ثمانية وعشرين عضواً ، وأن هناك ستمائة مدير عام فى الإدارات الاقتصادية للهستدروت ليس من بينهم عربى واحد . وأن الجمعيات التعاونية العربية لم يسمح لها بالانضمام إلى المركز التعاونى التابع للهستدروت ، كما عُزل انضمام المزارعين العرب إلى المركز الزراعى التابع للهستدروت . ولأن خدمات الهستدروت تقدم عادة عن طريق المجالس العمالية فإن ضعف تمثيل العرب قد عنى تدن مستوى الخدمات التى يحصلون عليها . ومن الجدير بالذكر أن انتخاب مجالس عمالية فى القرى العربية لم يبدأ إلا عام ١٩٨٤ بقرار أصدرته اللجنة التنفيذية للهستدروت غير أن ذلك لم يحقق الهدف كاملاً ، فبقاء السيطرة اليهودية على تلك اللجنة وعلى القطاعات الأهم ، حرم العرب من الفوز بمساواة واقعية (٥٠) .

أيضاً فى أوقات الانتخابات ترتفع حدة الممارسات التمييزية وتبرز أشكال من الاضطهاد ، وفى هذا المجال ارتبطت الممارسات التمييزية بثلاثة محاور : المحور الأول هو عرقلة إجراء انتخابات بلدية أو محلية فى الوسط العربى ، وفى السنوات الأولى لقيام الدولة العبرية عارضت وزارة الداخلية الإسرائيلية إجراء انتخابات بلدية للمجالس المحلية العربية لأسباب تتصل بالأمن . وبين عامى ١٩٥٢ و ١٩٥٣ شكلت وزارة الداخلية " سلطة محلية " ، ثم عينت تسعة مجالس فى الفترة ٥٣- ١٩٥٩ ، ثم عشرة مجالس أخرى فى الفترة ٥٩- ١٩٦٢ . المهم هو أنه لم يكون مسموحاً بانتخابات المجالس المحلية العربية . وفى عام ١٩٩١ - كما تذكر بعض المصادر على سبيل المثال - لم يكن هناك تمثيل محلى فى ٥٧٪ من الأراضى المأهولة بالعرب ، رغم أن التعيين كان يتم بالمحسوبية ورغم أن كثير من المجالس التى تتم بالتعيين لم تستمر (٥١) .

المحور الثانى هو رفض أو عرقلة تكوين أحزاب أو تنظيمات سياسية فى الوسط العربى ، فقد لقيت محاولات إقامة تنظيمات سياسية عربية معارضة قوية من جانب

السلطات الإسرائيلية ، وكان واضحاً أن الأحزاب الإسرائيلية لا تحبذ تكوين قوى سياسية عربية تسلبها بعض الأصوات في الانتخابات . ويعود تاريخ أول تلميح حكومي إسرائيلي لهذا الاتجاه إلى بداية عام ١٩٦٢ ، فقد ذكر رئيس قسم الشؤون العربية في الحكومة - آنذاك - أن هناك خطراً كبيراً في مجرد وجود حزب عربي غير متحالف مع أي حزب يهودي . وذكر أن التجربة في الشرق الأوسط قد أثبتت أن العناصر المتطرفة تسيطر على فعالية الأمور داخل الأحزاب القومية وتعمل على إزاحة العناصر المعتدلة متهمه إياها بالخيانة . وأضاف " نحن لا نريد بطبيعة الحال أن يصبح العرب صهاينة ، لكن المطلوب هو إقناعهم بالتطابق مع الدولة العبرية ومقاومة كل أشكال التعصب ، ومنعهم عموماً من التجمع في أي حزب له على حد تعبيره أهداف تخريبية " . ويُذكر في هذا الصدد أن الحزب الشيوعي (العربي) قد سعى في أواخر الخمسينات إلى تكوين جبهة عربية يفسح فيها المجال للعناصر الوطنية المستقلة للعمل إلى جانب الحزب ، لكنه اضطر تحت ضغوط حكومة بين جوريون التي هددت بضرب الجبهة بالنار والحديد، اضطر إلى تغيير اسمها إلى " الجبهة الشعبية " . وقد جاء نص الخطاب الرسمي الإسرائيلي " أنه لا يمكن تحمل جسم عربي قومي " (٥٢).

المحور الثالث يتعلق بأصوات الأقلية العربية ، ففي أعقاب انتخابات ١٩٨١ كثر الحديث عن الأقلية العربية باعتبارها قبلة موقوتة تهدد إسرائيل من الداخل ، فقد كان بينهم مائتا ألف لهم حق التصويت والترشيح للبرلمان الإسرائيلي ، وبالتالي فإنهم يستطيعون إيصال خمسة عشر نائباً إلى الكنيست لو أنهم أيدوا قائمة واحدة ، وعليه فقد رأى بعض الإسرائيليين أن ضرورات الصراع تفرض على إسرائيل أن تتعامل مع هذا الأمر كأولوية، مؤكدين أنه كان يجب معالجة هذا الموضوع منذ زمن طويل ، لكن موازين القوى داخل البرلمان والميزان السكاني المائل لصالح اليهود قد حال دون ذلك (٥٣) .

وفي المقابل رأى قادة الكفاح الفلسطيني أنه يمكن استغلال الثغرة القانونية التي يملكها المواطنون العرب لدعم القضية الفلسطينية ، وقد أدى ذلك إلى إثارة حفيظة السلطات الإسرائيلية ضد العرب ، فعملوا على تمزيقهم ككتلة انتخابية ، حتى ولو تم ذلك من خلال ممارسات غير قانونية (٥٤) .

ولعل آخر الظواهر أو الأسباب التي يمكن أن تجلب الممارسات التمييزية والاضطهاد ضد عرب ١٩٤٨ هو ما يمكن أن يصدر عنهم من أعمال عنف ضد الدولة أو السلطات الإسرائيلية ، فعلى سبيل المثال قامت بعض العناصر العربية ببعض أعمال المقاومة في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ ، ثم على إثرها اعتقال مائة وعشرين شخصاً من عرب ١٩٤٨ ، هذه المجموعة قضت أكثر من سنتين في السجن . كذلك تشير بعض المصادر إلى الإجراءات القمعية التي قامت بها السلطات الإسرائيلية ضد العرب في الفترة ٨٥ ١٩٨٧ فكانت على النحو التالي :

العام	اعتقالات	إقامات جبرية	مصادرة أراضي (بالدونم)	تهديم	جرح
١٩٨٥	٢٧٢	١٦٧	١٧٠٠	٢	٦٧
١٩٨٦	٤٦٩	١٥٦	٩٢٥٢	٢	٢١
١٩٨٧	٣٩٨	١٣٠	٢١١٥	-	٦٢
الجملة	١١٣٩	٤٥٣	١٣٠٦٧	٤	١٥٠

* المصدر: عبد الفتاح الجبوشي ، فلسطين المحتلة ٨٥-١٩٨٧ : الصمود والتحدى ، (عمان : دار الجليل ، ١٩٨٨) ، ص ١٥٨ .

وكانت آخر هذه الممارسات تلك التي أعقبت عمليتي التفجير في أغسطس ١٩٩٩ ، حيث تم اعتقال عدد كبير من عرب ١٩٤٨ . وقد ذكر أحمد الطيبي عضو الكنيست (وهو عربي) " أن هذين الهجومين قد أضرا بمجتمعنا ، وأعطيا اليمين الإسرائيلي وجهاز الأمن الدريعة التي يحتاجان إليها للشك فينا والقول بأننا طابور خامس " . وتذكر بعض المصادر أن أحداث حيفا وطبريا قد دفعت أعضاء الكنيست للمطالبة بطرد عرب

إسرائيل . وحذرت الصحف الإسرائيلية من انتشار أفكار الحركة الإسلامية بين عرب إسرائيل . وأشارت مصادر أخرى إلى أن مجلس الوزراء المصري يبحث توصيات أجهزة الأمن بغرض فرض قيود على أنشطة الحركة الإسلامية في إسرائيل ، من بين هذه التوصيات:

- فرض قيود على خطب رؤساء الحركة الإسلامية في إسرائيل وعلى رأسهم الشيخ رياض صالح من قرية أم الفحم .

- فرض قيود على طبع ونشر كتب الحركة الإسلامية .

- عدم السماح لشيوخ الحركة بالتعرض في خطبهم الأسبوعية لإسرائيل ولمسيرة السلام. وقد ذكر وزير الأمن الداخلي أن " هدفنا من وضع هذه القيود هو منع الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى نشر الإرهاب في أراضي إسرائيل وفي منطقة الخط الأخضر ، والحيلولة دون أن يعمل مواطني إسرائيل (العرب) بالإرهاب " وأضاف " إن لدينا العديد من الإجراءات التي سوف نتخذها في هذا الصدد " غير أنه لم يفصح عن طبيعة هذه الإجراءات (٥٥) .

ولاريب أن هاتين العمليتين قد أوضحتا للسلطات الإسرائيلية أن هناك فرع لحماس في قلب إسرائيل، وأن ثمة " عدو داخلي " تجب مواجهته ، خصوصاً وأن هذه هي المرة الأولى التي تكون فيها عناصر من عرب ١٩٤٨ ضالعة في أعمال عنف من هذا النوع . وبالتالي فقد فرضت هذه الأحداث على إسرائيل أن تعيد ترتيب أوراقها ، وفتحت الباب واسعاً أمام المزيد من الممارسات التمييزية وأعمال الاضطهاد وانتهاك حقوق الإنسان .

هوامش الفصل الثاني

١. اليا زريق ، " التعددية الثقافية وأثرها على التحول الرأسمالي والسيطرة العنصرية في المجتمع الإسرائيلي : جوانب نظرية " في : كميل منصور (محرر) ، مرجع سبق ذكره.
٢. المرجع السابق .
3. Israe
(February 1991) PP.48-50.
٤. صبرى جريس ، العرب في إسرائيل ، الجزء الأول (بيروت : مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٧) ص ١ . وأنظر أيضاً لنفس المؤلف ، الفلسطينيون في القوانين الإسرائيلية : معالجة قانونية سياسية ، س. ف.ع ، العدد ١١٣ (إبريل ١٩٨١) .
٥. المرجع السابق ، ص ص ١٦-١٧ .
٦. المرجع السابق ، ص ص ١٨-١٩ .
٧. صبرى جريس ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦ .
٨. حبيب قهوجي ، مرجع سبق ذكره .
٩. رينارد فايمر ، " الصهيونية " والعرب بعد قيام دولة إسرائيل " في : الكسندر شولن وآخرون (ترجمة محمد هشام) ، الفلسطينيون عبر الخط الأخضر (القاهرة : دار الفكر للدراسات ، ١٩٨٦) ص ٦٥ .
١٠. صبرى جريس ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٣-٧٧ .
١١. المرجع السابق ، ص ٦٠ .

١٢. المرجع السابق ، ص ٦٧ ٦٨ .
١٣. غازی السعدی ، الأحزاب والحكم في إسرائيل ، (عمان : دار الجليل ، ١٩٨٩) ، ص ص ١٤٠-١٤٢ .
١٤. وكشفت مؤسسة عدالة (المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية) عن وجود عشرين قانوناً تنطوي على تمييزاً ضد فلسطيني الخط الأخضر ، انظر الحياة (اللندنية) ٩ سبتمبر ١٩٩٩ .
١٥. غازی السعدی ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٢ .
١٦. رنيارفايمر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٧ ، ٨٤ ، ٨١ .
- 17.W. "5", Middle East Journal , vol.24,N-1 (January 1988) P 69.
١٨. أسامه حلبی " حقوق المواطنين العرب ومكانتهم في إسرائيل " ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٥ (شتاء ١٩٩١) .
١٩. المرجع السابق .
٢٠. محمد خالد الأزعر " مستقبل عرب ١٩٤٨ " شئون عربية ، العدد ٧٢ (ديسمبر ١٩٩٢) ص ٧٦ . الياس شوفاني ، " عرب الجليل والنضال الفلسطيني " س،ف،ع ، عدد ٦٥ .
٢١. الحياة ، ١٨ نوفمبر ١٩٩٩ .
٢٢. الحياة ، ٩ سبتمبر ١٩٩٩ .
٢٣. الحياة ، ١٣ نوفمبر ١٩٩٩ (إحصاءات منتصف ١٩٩٩) .
٢٤. الكسندر شولن وآخرون (ترجمة محمد هشام) مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥ .

٢٥. هانى حوراني ، " الممارسة النقابية للهستدروت فى وسط الأقلية العربية فى أراضى ١٩٤٨ بعد حرب ١٩٦٧ " صامد الاقتصادى ، العدد ٧٦٤ ، (أبريل مايو يونيه ١٩٨٩) ، ص ص ٢٠١ - ٢٠٢ .
٢٦. المرجع السابق ، ص ٢٠٢ .
٢٧. نديم روحانا ، " التحول السياسى للفلسطينيين فى إسرائيل " ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٢ (ربيع ١٩٩٠) ، ص ص ٦٠ - ٦١ .
٢٨. المرجع السابق .
٢٩. رجاء الخامدى ، " تبلور اقتصادى عربى فى إسرائيل " فى كميل منصور ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٦٧ .
٣٠. المرجع السابق ، ص ص ٣٦٧ - ٣٦٨ .
٣١. المرجع السابق ، ص ٣٦٦ .
٣٢. نشرة مركز الدراسات الفلسطينية (١٩٨٧) ، ص ص ٢١٧ - ٢١٨ .
٣٣. عبد الفتاح الجيوشى ، فلسطين المحتلة : الصمود والتحدى (عمان : دار الجليل ، ١٩٨٨ ، ص ١٦٣
٣٤. المرجع السابق ، ص ١٦٣ .
٣٥. القومى العربى (٢٨ يوليو ١٩٨٧) .
٣٦. عبد الفتاح الجيوشى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٦٤ - ١٦٦ .
٣٧. محمد رشاد الشريف " السياسة الديمغرافية الإسرائيلية وآفاق الوضع الديمغرافى فى فلسطين " الوحدة ، العدد ٩٩ (ديسمبر ١٩٩٢) ، ص ص ٦٦ - ٦٨ .

٣٨. محمد سليمان ، " التطور الديمغرافي لعرب ١٩٤٨ " س، ف، ع العدد ١١٧ (أغسطس ١٩٨١)، ص ص ١٧٢-١٧٣ .

٣٩. ردينه، سياسة إسرائيل التعليمية في فلسطين المحتلة ١٩٤٨، رسالة دكتوراه (جامعة عين شمس ، كلية الآداب، ١٩٨٨)، ص ص ٨٧-٩٠ .

٤٠. صالح سرية ، مرجع سبق ذكره

٤١. ردينه ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٥٣-٢٥٥ .

٤٢. حبيب قهوجي ، مرجع سبق ذكره .

٤٣. نشرة مركز الدراسات الفلسطينية (١٩٧١) .

٤٤. غازي السعدى ، الأحزاب والحكم في إسرائيل، (عمان : دار الجيل ، ١٩٨٩)، ص ٦٢ .

٤٥. عزيز حيدر " التغيير السياسى الفلسطينى فى إسرائيل " فى كميل منصور ، مرجع سبق ذكره . ص ٣٥ .

٤٦. أسامة حلبى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٣١ ١٣٢ .

٤٧. نشرة مركز الدراسات الفلسطينية (مجلد ١٩٧٣) ص ١٣٥ .

٤٨. غازي السعدى، " الأحزاب والحكم فى إسرائيل... " مرجع سبق ذكره ص ٨٣ .

49. Samy Smoha ,op.cit.,P53.

٥٠. صبرى جريس ، " الوضع القانونى للسكان العرب فى الأراضى المحتلة " ، س.ف.ع، العدد ٣٤ (يونيو ١٩٧٤)

٥١. نشرة مركز الدراسات الفلسطينية (مجلد ١٩٧٥) ثقافة وقانون وتحكم الفلسطينيون فى إسرائيل .

٥٢. إيليا زريق في كميل منصور، ص ٢٢٩ .
٥٣. وليد العمرى " فلسطينيون الداخل : الهجرة والتهجير " مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢، (ربيع ١٩٩٠) ص ٢٠٣ .
٥٤. المرجع السابق ، ص ٢٠٧ .
٥٥. انظر نص البيان والعريضة في وثائق مجلة الدراسات الفلسطينية، ٣٤ (صيف ١٩٩٠).
٥٦. سمير صبور " الهجرة الجماعية ليهود الإتحاد السوفياتى إلى إسرائيل : تحد للعرب وامتحان للصهيونية "، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٢ (ربيع ١٩٩٠)، ص ص ٣٠٢-٣٠٣.
٥٧. المرجع السابق ، ص ٣٠٣
٥٨. محجوب عمر ، الترانسفير والإبعاد الجماعى فى العقيدة الصهيونية ، (القاهرة : دار البيادر ، ١٩٩٠) ص ص ٢٦-٢٨ .
٥٩. حبيب قهوجى ، " العرب فى إسرائيل بعد عدوان ١٩٦٧ " شئون فلسطينية ، العدد ١٤٤ (سبتمبر ١٩٧١)، ص ١٠١-١٠٢ .
٦٠. صبرى جريس ، العرب فى إسرائيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٣ - ١٤٥ .
٦١. المرجع السابق ، ص ص ١٥٠ - ١٥١ .
٦٢. صبرى جريس ، العرب فى إسرائيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٦ .
٦٣. النعمانى، مرجع سابق، ص ٩٩ .
٦٤. الوف هوربين (ترجمة غازى السعدى)، هل يوجد حل للقضية الفلسطينية ؟ (عمان : دار الجليل، ١٩٨٣)، ص ٨٠ .

٦٥. المرجع السابق ، ص ٨١ . وأيضاً حبيب قهوجى ، العرب فى إسرائيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٥ .

٦٦. (الحياة ، ١١ سبتمبر ١٩٩٩) .

٦٧. العربى (الناصرى) (١١ أكتوبر ١٩٩٩) .

الفصل الثالث

عرب ١٩٤٨ : العلاقة مع القوى المحيطة

يتناول هذا القسم علاقة عرب ١٩٤٨ بالقوى المحيطة ، ويقصد بعلاقاتهم بالقوى المحيطة : أولا علاقاتهم باليهود وبالطوائف الأخرى كالدروز . وثانياً علاقاتهم بالفلسطينيين فى الأراضي المحتلة . وثالثاً علاقاتهم بالقوى السياسية المختلفة فى إسرائيل .

وعموماً فإن هذه العلاقات قد اختلفت من مرحلة لأخرى وفقاً لعوامل كثيرة ، من أهمها التطورات التى شهدتها الصراع العربى الإسرائيلى ، فقد أدت حرب ١٩٦٧ على سبيل المثال إلى ربطهم بعرب الضفة والقطاع أكثر من السابق. كذلك ارتبطت هذه العلاقات بنمو مستوى التطلعات والتوقعات وزيادة الشعور بالفجوات مع المجتمع اليهودى ، والشعور بالإحباط تجاه محاولات تجاوز هذه الفجوة ، وهنا نجد أن العلاقات مع اليهود - على سبيل المثال قد أصابها الفتور ما لم تكن قد تحولت إلى علاقات عدائية فى بعض الأحيان . أيضاً يمكن القول إن للنمو السكانى العربى ، والذى أعطى للعرب شعوراً بالقوة والثقة الذاتية ، دوراً هاماً فى صياغة هذه العلاقات خصوصاً مع القوى السياسية فى إسرائيل ، كذلك كان لتحسن مستويات المعيشة ، وارتفاع مستوى الخدمات دوراً فى تشكيل هذه العلاقات ، يرتبط بذلك إعادة تشكّل الهيكل الاجتماعى وذلك بظهور شرائح اجتماعية جديدة وقيادات شابة لا تستند إلى العائلة أو التقاليد الموروثة . كل ذلك أدى إلى زيادة الوعي السياسى ، ومن ثم ارتباط عرب ١٩٤٨ بالقضية الفلسطينية والسعى إلى استغلال القوى السياسية الإسرائيلية فى تحقيق هذا الغرض . باختصار فإن علاقات عرب ١٩٤٨ بالقوى المحيطة كانت فى أغلب الأحوال صدى واضح لعملية التسييس التى شهدتها المجتمع العربى ، كما كانت استجابة صريحة

فى بعض الأحيان ، وغير مباشرة فى أحيان أخرى للبعد القومى ، والذى حكم علاقات عرب ١٩٤٨ مع القوى المذكورة إن سلباً أو إيجابياً (١).

أولاً : علاقة عرب ١٩٤٨ باليهود والدروز :

فىما يتعلق بعلاقة عرب ١٩٤٨ باليهود يمكن رصد وتحليل عدد من الدراسات الميدانية التى أجريت فى هذا الشأن ، وفى استطلاع أجرى عام ١٩٧٠ على عينة من الشباب اليهودى من طلبة المدارس الثانوية ، وكان حجم العينة ٤٠٨٥ مفردة ، حول إمكانية قيام صداقة مع العرب ، أجاب ٣١٪ من العينة بأنه "مستعد طبعاً" ، وتردد فى الإجابة ٣٤٪ من مفردات العينة ، وأبدى ١٦٪ من المبحوثين عدم استعدادهم لإقامة صداقة مع العنصر العربى ، كما رفض ١٩٪ منهم هذه العلاقات رفضاً مطلقاً (٢) .

وفى استطلاع آخر أجرى على عينة من سكان تل أبيب من الشباب اليهود الذين تبلغ أعمارهم ٢١ عاماً فأكثر من الذين ولدوا خارج إسرائيل لكنهم تعلموا فيها ، وكان حجم العينة فى هذا الجيل ٢٤٦ من اليهود الشرقيين و ٢٠٢ من الأشكناز . وحيث تم مقارنة نتائج هذا الاستطلاع بنتائج استطلاع آخر أجرى على عينة لم تتجاوز أعمار مفرداتها ١٧ عاماً من اليهود الذين ولدوا فى إسرائيل وتربوا وتعلموا فيها ، وكان حجم هذه العينة من الجيل الثانى : ١٩٢ من اليهود الشرقيين و ١٣٩ من الأشكناز، كانت النتائج كالتالى (٣)

الشرقيون	الأشكناز	الشرقيون	الأشكناز	
٨٤	٧٩	٩١	٨٥	زواج من العرب
٩١	٨٠	٧٢	٥٩	صداقة مع العرب
٧٨	٥٣	٥٩	٥٢	حوار مع العرب
٢٤٦	٢٠٢	١٩٢	١٣٩	المجموع

المصدر: ثمانم فرغل، الشخصية العربية في الأدب العبري الحديث (عمان: دار الجليل، ١٩٨٦)، ص ٢٩.

وفي استطلاع ثالث أجرى من جانب مؤسسة إسرائيلية في عام ١٩٨٠ حول موقف اليهود من الأقلية العربية، كانت النتائج على النحو التالي:

- ١٤٪ من المبحوثين تتراوح أعمارهم ما بين ١٨ و ٢٢ عاماً، ومعظمهم من الأصول العربية، أعلنوا موقفاً سلبياً من الأقلية العربية.
- ١٣٪ منهم، معظمهم من أصول غربية، ومن مواليد إسرائيل، ومن مستويات ثقافية مرتفعة، كان موقفهم إيجابياً من الأقلية العربية.
- ٢٠٪ منهم كانت مواقفهم متخبطة، وتراوح بين الرؤى المحايدة، والمواقف السلبية، ووصلت لدى بعض مفردات هذه النسبة من العينة إلى حد تخوين الأقلية العربية (٤).

ويلاحظ من نتائج هذه الاستطلاعات أن هناك اتجاهًا عامًا سلبياً تجاه الأقلية العربية، وأن هذه السلبية

تختفي مع التعليم المرتفع ولدى الشرائح الأصغر سناً. أي أن هناك علاقة عكسية بين ارتفاع مستوى التعليم والموقف السلبي من العرب. وكذلك هناك علاقة إيجابية بين

التقدم فى السن ووجود إتجاه سلبى ناحية الأقلية العربية . أيضاً يلاحظ أن المواقف تختلف وفقاً للانتماء ، فاليهود الشرقيون مثلاً أقل سلبية تجاه العرب من اليهود الأشكناز .

لكن يبدو أن ارتفاع المستوى التعليمى وحده لم يكن كافياً لحمل اليهود على موقف إيجابى تجاه الأقلية العربية ، وأن هذا العامل إنما يكون مؤثراً فعلاً مع الأصغر سناً ، وبالتالي فإن الشرائح المتقدمة فى السن من المرجح أنها تتبنى مواقف سلبية مهما كان مستوى التعليم لديها ، فعلى سبيل المثال أكد مثقف يهودى فى إحدى محاضراته " أن الكيان القومى اليهودى فوق كل اعتبار ، حتى فوق الاعتبارات الأخلاقية ، وأن وجود أقلية عربية فى إسرائيل يشكل أكبر خطر عليها ، إذا لم يكن الآن ففى المستقبل البعيد ، وحتى نمنع وقوع مثل هذا الخطر علينا أن نفعل كل ما هو ممكن مادام لا يثير الاحتجاجات العالمية ، وعلينا أن نوجد غطاءً ملائماً لما نفعله "، أضاف ، علينا أن نقصر خطواتهم أى العرب وأن نأخذ أراضيتهم . وكل عربى ينهى دراسته لا يحصل على عمل ، وبالتالي يستمر فى عملية بحث لمدة أربع سنوات ينتهى بعدها إلى أن يفهم أن لا مكان له فى هذا البلد ، وعليه أن يبحث عن بلد آخر " (٥) .

وعلى العموم فإن الجمهور أو الشعب اليهودى يرى فى عرب ١٩٤٨ كل معانى "التطرف" وأشكاله . ولكن هناك من يصنف الشعب اليهودى من حيث مواقفه من العرب، إلى عدة فئات على النحو التالى :

- متساهلون : وهم ٩٥% ، ويوافقون على منح العرب حقوقاً متساوية مع الشعب اليهودى .
- ذرائعون : وهم ٣٧% ، ويطالبون بإعطاء العرب بعض الحقوق دون تنازل عن الطابع الصهيونى .
- متعصبون : وهم ٣٦% ، ويرون أن اليد القوية وحدها هى التى تحمل العرب على التكيف مع اليهود ومع الأوضاع القائمة .

- دعاة الفصل: وهم ١٧.٥٪ ، ويطالبون باستثناء العرب من الحصول على حقوق المواطنة المنصوص عليها في النظم الديمقراطية ، ويرون أن الحل هو طردهم خارج الدولة العبرية.

وفي المقابل يصف البعض عرب ١٩٤٨ في علاقتهم باليهود بناءً على بحث ميداني أجري في ١٩٨٥ بأن لهم موقف إيجابي بصفة عامة ، وأن لديهم إتجاه عام نحو اكتساب الطابع الإسرائيلي ، حيث أنهم يرون أن مصيرهم مرتبط إلى حد كبير بما يحدث في إسرائيل لا في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد ١٩٦٧ ، ولا بما يحدث في الدول العربية المجاورة . ولكن هناك أيضا من يصنف العرب من حيث مواقفهم من اليهود إلى عدة فئات ، مع ملاحظة عدم قدرة العرب هنا على الفصل بين الشعب اليهودي وبين الدولة الإسرائيلية ، ولعل ذلك منطقياً إلى حد كبير ، هذه الفئات هي :

- متكيفون: يسلمون بالواقع ويحاولون التكيف معه ، ويبحثون عن امتيازات مؤسسية ، ومستعدون لتقديم تنازلات .

- متحفظون: ينتقدون الواقع ، لكنهم مستعدون للتعاون مع اليهود كشعب ، ومع المؤسسات ، ويحاولون تحسين أوضاعهم بالتفاوض .

- معارضون: ويقبلون بوجود الدولة العبرية ، لكنهم يرفضون طابعها الصهيوني ، ويرفضون هذه النعمة لدى الشعب اليهودي .

- رافضون: يرفضون وجود الدولة ، ويرفضون التعامل مع اليهود (٦).

لكن هناك دراسة تدحض فكرة أن الشباب اليهود أكثر إيجابية في موقفهم من الأقلية العربية ، تلك الدراسة التي أجراها معهد " داحفا " بإشراف الدكتور مينا تسميع في مايو ١٩٩٠ ، حيث شملت هذه الدراسة ، وهي استطلاع لرأي الشباب اليهود في الموقف من الأقلية العربية ، شملت عينة قوامها ٩٤٢ مفردة تراوحت أعمارهم بين ١٥ و

١٨ عاماً ، وهم من طلبة المدارس الإعدادية والثانوية ، وتوزعت ردود المبحوثين على النحو التالي :

- ٥١٪ من العينة (أكثر من النصف) يؤيدون ترحيل عرب إسرائيل وطردهم نهائياً من البلاد أى خارج حدود الدولة العبرية .
- ٤٥٪ يؤيدون التسلط على الأقلية العربية بحجة الحفاظ على قوة الدولة .
- ٤٣٪ يؤيدون التمسك بالصهيونية كشرط لمنح حق التصويت والترشيح ، أى أنهم يطالبون بحرمان العرب من هذا الحق .
- ٥٥٪ رفضوا منح العرب الحقوق الممنوحة لليهود . ويلاحظ أن كافة المواقف فى هذه العينة قد تراوحت من السىء الى الأسوأ ، وليس من بينها ما ينطوى على أدنى إيجابية تجاه العرب (٧) .

وفى استطلاع آخر أجراه الدكتور سامى سموحة أستاذ الاجتماع بجامعة حيفا ، تبين أن ٦٨٪ من اليهود يطالب بسحب حق التصويت من العرب الذين يؤيدون قيام دولة فلسطينية ، و٥٨٪ ينظرون بسلبية لإعطاء العرب داخل الخط الأخضر حق التصويت فى انتخابات الكنيست ، و٧٥٪ يرفضون العمل تحت رئاسة مسئول عربى (٨) .

وأخيراً هناك تلك الدراسة التى أجرتها الدكتورة ديبورا كرميل على عينة من الشباب اليهود قوامها ٨٠٠ مفردة حول " الميول العنصرية لدى الشبيبة اليهودية فى إسرائيل " التى نشرت نتائجها فى صحيفة ידיעות أحرונوت فى ٢٣ يوليو ١٩٩٧ . وقد أكدت الدراسة أن الشباب اليهود يكرهون العرب ، عرب ١٩٤٨ فى إسرائيل . وأنهم يكرهون المهاجرين اليهود أيضاً ، لكن كراهيتهم تتركز قبل كل شىء ضد هؤلاء العرب ، ويعتبرونهم " عنصر خطر على أمن الدولة وحضارتها " كما يعتبرونهم " معنيون بتدمير دولة إسرائيل " . ومن هذه العينة رأى ٦٠٪ أن عرب إسرائيل لا يستحقون المساواة فى

الحقوق مع اليهود ، وأكد ٧٤٪ من العينة أن تمثيل عرب إسرائيل في الكنيسة الإسرائيلية يعرض الطابع اليهودي للدولة للخطر . وأجاب ٦٥٪ من العينة أنه لا يمكن الثقة بأي عربي إسرائيلي حتى لو كان صديقك ، كما أن ٧٥٪ من العينة اعتقد أنه من الأفضل أن يعيش في إسرائيل اليهود فقط (٦) .

وحيث أن الدراسة أثبتت كراهية الشباب اليهودي لليهود المهاجرين أيضاً ، وإن يكن بنسب أقل ، فإن نتائج البحث تؤكد أن " وحدة إسرائيل " ما هي إلا وهم كبير ، وأن رفع شعار " شعب واحد " و " أمة واحدة " قد بات مجافياً للواقع . وبالتالي لا يمكن النظر وترتيباً على هذه النتيجة إلى المجتمع اليهودي ككتلة واحدة أو ككل متكامل في مواقفه من العرب أو في علاقته بهم ، وطبعي جداً ألا تقف علاقات العرب بالمجتمع اليهودي عند حدود هذه الفرضية ، فثمة اختلافات كبيرة بين عناصر وشرايح المجتمع اليهودي وطوائفه ، لا بد أن تختلف بشأنها المواقف العربية .

أما فيما يتعلق بعلاقات العرب مع الدروز فهي تقوم على تماثل الظروف من المعاناة التي يلاقيها كل من العرب والدروز من الجانب الإسرائيلي ، وبالتالي وحدة المصالح والأهداف . وقد حاولت إسرائيل التفريق بين العرب والدروز من خلال الإيهام بتمييز الدروز على العرب ، فقد قبلت تجنيد الدروز في الجيش الإسرائيلي ولم تقبل تجنيد العرب ، وحاولت التظاهر بتقديم خدمات للدروز أفضل من تلك التي يحصل عليها العرب ، وحاولت التقرب من الدروز عموماً ، فعمدت إلى توجيه المثقفين الدروز إلى أنواع أو أشكال من التنظيمات الاجتماعية المرتبطة بها عن طريق قيادات موالية ، فأنشأت " المنظمة الدرزية " ١٩٦٦ ، ورابطة المجالس المحلية الدرزية في حيفا في نفس العام ، وفي مطلع عام ١٩٧٣ طلبت السلطات الإسرائيلية من بعض الموالين لها إنشاء حزب درزي هدفه المطالبة بضم هضبة الجولان السورية لإسرائيل . وكان واضحاً إذن استغلال إسرائيل للدروز العرب ضد العرب ، فقد كانت تضع المجندين الدروز في حرس الحدود في الضفة الغربية والقطاع ، وكلما هوجمت قرية عربية من جانب

القوات الإسرائيلية سارعت وسائل الإعلام لابرار أن الجنود الدروز هم الذين تصدوا للتخريب (١٠) . ومعنى ذلك أن تفضيل إسرائيل للدروز كان بهدف استغلالهم ضد العرب كما كان نوعاً من التفريق بينهم وبين العرب ، وبالتالي - ورغم ذلك وجد الدروز أن مصالحهم مع العرب أقوى ، ففي ٢٥ أبريل ١٩٧٤ هاجم شباب دروز رجال الشرطة اليهود خلال الاحتفال بمناسبة دينية ، وقد أعلن هؤلاء الشباب أثناء احتجاجهم أنهم يطالبون بإلغاء الخدمة الإلزامية والاعتراف بعيد الفطر عيداً رسمياً للدروز ، وأكدوا أن الدروز جزء لا يتجزأ من أبناء الشعب العربى (١١) .

بعد ذلك تشكلت " لجنة المبادرة الدرزية " فى غضون بداية النصف الثانى من السبعينات ، وذلك بهدف التصدى للسياسة التى انتهجتها إسرائيل ضد السكان العرب عموماً وضد أبناء الطائفة الدرزية خصوصاً ، وهذه اللجنة تعد أول حركة منظمة تبرز بين أبناء هذه الطائفة تحت زعامة الشيخ فرهود فرهود الذى سبق له وطالب بإلغاء تجنيد الدروز . وقد قامت اللجنة بأنشطة عديدة ، وضمت بين أعضائها نشطاء من أبناء الطائفة . وأعضاء التنظيم لا يعتبرون الدروز قومية ، بل طائفة دينية تنتمى إلى الأمة العربية ، وقد عقدت اللجنة فى ١٧ مايو ١٩٧٧ اجتماعاً أصدرت فيه بياناً سياسياً نص على أن الدروز جزء من الشعب العربى الفلسطينى ، وطالب البيان إسرائيل بالتوقف عن مصادرة الأراضى والكف عن التدخل فى شئون الطائفة وقد أكدت اللجنة أنها ملتزمة بالكفاح السياسى الجماهيرى المشروع ، وناشدت الشعب العربى عامة والقوى الديمقراطية اليهودية فى إسرائيل بالتعاون معها من أجل تحقيق أهدافها (١٢) .

أيضاً على الصعيد الفكرى وإلى جانب المستوى التنظيمى الحركى السابق سوف نجد أن هناك توجه من جانب الدروز إلى التوحد مع العرب من أجل مواجهة آثار سياسة التفريق التى تتبعها إسرائيل ، وفى هذا المقام يطرح أو يقترح بعض الكتاب الدروز ضرورة العمل على :

- سد الثغرة التي أقامتها إسرائيل بين الدروز وباقي الطوائف العربية في فلسطين المحتلة . وتقوية هذه الحلقة الضعيفة التي نفذت منها المخططات الإسرائيلية .
 - دعم لجنة المبادرة الدرزية لتقوى على الاستمرار في قيادة النضال العربى الدرزى، ومدها بما يدعم جهودها من أجل تحطيم وتقزيم دور القيادات الدرزية التقليدية.
 - إقامة الجسور بين الثورة الفلسطينية والقيادة الوطنية الدرزية ، وفى سبيل تخطي دور الوساطة التي تقوم بها الجماعات والقيادات التقليدية لتوفير العمل للمثقفين الوطنيين ، تأتى أهمية الدعم المادى لإنقاذهم من تسلط تلك القيادات ، إضافة إلى ضرورة تقديم الدعم للمسرحين من الخدمة للفكاك من إفسار الحاجة إلى العمل فى أجهزة السلطة .
 - ضرورة دعم المجالس المحلية العربية الدرزية أسوة بالبلديات والمجالس الأخرى فى الأراضي المحتلة ، بهدف التحرر من ضغوط إسرائيل الاقتصادية ضدها وللقيام بالمشروعات التطويرية .
 - ضرورة دعم المؤسسات التربوية الثقافية لمجابهة عمليات الطمس الثقافى التي يتعرض لها الدروز ، والتي تأتى بالضرورة على حساب هويتهم العربية (١٣) .
- والأرجح أن حرص الدروز على علاقات قوية مع العرب يرجع إلى وحدة المصالح ، كما يرجع إلى إمكانية تحقيق بعض المصالح من جراء التعاون مع العرب كوسيلة ضغط على إسرائيل ، حيث تذكر بعض المصادر أن بعض ما حصل عليه الدروز من مزايا أو امتيازات كانت نتيجة تلقائية لتصاعد المد القومى لدى الدروز . كان نتيجة تلقائية لزيادة عدد الكتاب الدروز فى صحيفة الإتحاد ، وإعلان الدروز عن استنكارهم للإدعاءات اليهودية بشأن وجود رابطة عميقة تجمع الجانبين ، وللميل المتزايد لدى الشباب الدرزى لتسجيل الهوية العربية بدلاً من الدرزية فى أوراقهم الرسمية (١٤) .

ويرى البعض أنه في حال تحقيق مصالح أو مطالب الدروز من السلطات الإسرائيلية يمكن أن تضعف العلاقة بين الدروز والعرب ، فقد أصدر الشيخ فرهود بياناً دعا فيه إلى وقف تجنيد الدروز في الجيش الإسرائيلي احتجاجاً على مصادرة أراضي قرى درزية ، وتساءل ، لماذا يتم تجنيد الدروز رغم أنهم لم يسلموا من إجراءات مصادرة الأراضي ؟ . والمعنى واضح ، وهو أن رفض التجنيد راجع إلى مصادرة الأراضي ، أى إلى ممارسات إسرائيلية وليس قضية ولاء أو انتماء عربى أو توحد مع العرب . ويدلل أصحاب هذا الرأى على صحة رأيهم بأن العلاقات العربية الدرزية قد وقفت عند حد الدعاوى النظرية والأقوال الرمزية دون الأفعال ، فلم يحدث أن تمت ترجمة هذه الدعاوى إلى واقع ملموس (١٥) .

ثانيا : علاقاتهم مع الفلسطينيين فى الاراضى المحتلة:

يقصد بالفلسطينيين فى هذا المقام فلسطينى الضفة الغربية وقطاع غزة سواء كانت العلاقات مع هؤلاء على المستوى الشعبى أو على مستوى منظمة التحرير الفلسطينية . والواقع أنه قبل عام ١٩٦٧ لا يوجد دليل على وجود علاقات بين عرب ١٩٤٨ والفلسطينيين فى الضفة والقطاع . أما بعد ١٩٦٧ فقد بدأت الإتصالات بين الطرفين على جانبى خط الهدنة ؛ بدأت بشكل متحفظ ، وتم بدون تصاريح بين المناطق الحدودية ، ثم بتصاريح فى إتجاه واحد لصالح انتقال عرب ١٩٤٨ إلى الضفة وغزة لزيارة الأقارب أو زيارة الأماكن المقدسة . ثم بدأت عمليات جلب عمال من الضفة وغزة ، ثم تلاشت قيود السفر فى غضون عامين من الاحتلال وإن لم يخل الأمر من صعوبات إدارية وأمنية . وبعد سنوات تطورت الإتصالات لتصبح شبكة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كالتزاوج والصلات الاجتماعية والعلاقات التجارية والروابط ذات الطبيعة السياسية . وقد أصبحت هذه العملية بمثابة جزء من النشاط اليومى المعتاد لعشرات الآلاف من الفلسطينيين ، ويمكن تقسيم أهالى الضفة الذين يسافرون لإسرائيل إلى :

- عمال يذهبون لأماكن عملهم في إسرائيل - باعة متجولون في المدن .
 - زوار يذهبون لزيارة أقاربهم أو التنزه . - تجار جملة، وغيرهم من التجار .
- وكان هناك العديد ممن يشاركون في الأنشطة العامة أو السياسية ، ومنهم على سبيل المثال فئات من شباب الضفة الذين يشتركون كل عام في معسكرات " العمل التطوعي " في مدينتي الناصرة وأم الفحم (وهي مدن عربية).
- في المقابل فإن عرب ١٩٤٨ الذين يزورون الضفة بأعداد كبيرة ، يمكن تصنيفهم إلى:
- هؤلاء الذين يقومون بالزيارة والتجول في الأماكن المقدسة في القدس والجليل .
 - المشترون لحاجاتهم من مدن نابلس وطولكرم وجنين ، مما جعلهم يتحولون مع الوقت عن المدن الإسرائيلية إلى المدن العربية مثل حيفا وعفولة وخضرة ، وبهذا التحول له أسبابه الاقتصادية كتسهيلات الدفع والاجتماعية كالثقافة الواحدة مع إخوانهم العرب ، ثم إن له مغزاه السياسي أيضاً .
 - المتعلمون الذين يبحثون عن فرص عمل أو يسعون لإكمال دراساتهم في المؤسسات الأكاديمية في الضفة الغربية . وبرغم قلة عدد هذه الشريحة إلا أن نتائجها كانت هامة ، فعلى سبيل المثال في العام الدراسي ٨١-١٩٨٢ كان إجمالي عدد من يدرسون في المؤسسات الأكاديمية في الضفة حوالي ستة وستين طالباً ، منهم ٥٨ طالباً يدرسون الفقه الإسلامي (١٦) .
- ويرى البعض أن العلاقات بين عرب ١٩٤٨ وفلسطيني الضفة الغربية وغزة قد بدأ بعد ١٩٦٧ كتعبير عن التحول في الهوية من الهوية ، القومية (العربية) إلى الهوية الوطنية (الفلسطينية) ، حيث بدأ شعورهم بالهوية الفلسطينية يؤثر أو ينعكس على سلوكهم السياسي ، وقد ساعد على ذلك عاملان ، أحدهما تنامي دور منظمة التحرير الفلسطينية

على الساحة السياسية (مع بداية تراجع الدور العربى إزاء القضية الفلسطينية) والثانى هو حالة الحرمان الاقتصادى التى بدأ عرب ١٩٤٨ يشعرون بها ويعانون منها .

ولعل نتائج استطلاع الرأى الذى أجرى فى ١٩٨١ على عرب ١٩٤٨ تؤيد هذا التفسير ، فبخصوص الهوية كانت ردود ٨٠٪ من المبحوثين تؤيد الهوية الوطنية الفلسطينية ، وتؤيد اعتراف إسرائيل بها أو تطالب به ، و ١٦٫٣٪ أيدوا تأييدهم لها بشروط . يرتبط بذلك النتائج المتعلقة بالموقف من منظمة التحرير الفلسطينية ، فقد كان هناك ٢٠٪ يؤيدون المنظمة كممثل للشعب الفلسطينى ويؤيدون اعتراف إسرائيل بها ، ٢٣٪ يؤيدون ذلك ولكن بتحفظات . وكذلك الموقف من الاستيطان بالضفة الغربية والقطاع ، فقد أكدت نتائج الاستطلاع أن ٨٤٪ من المبحوثين يعارضون الاستيطان الإسرائيلى فى الضفة والقطاع . أيضاً هناك فى نتائج الاستطلاع ما يدل على تواصلهم مع الفلسطينيين ، حيث وجد أن ٦٤٫٣٪ منهم يؤيدون قيام الدولة الفلسطينية ، و ٢٨٪ منهم أيضاً يؤيدون عودة اللاجئين (لاجئى ١٩٤٨) إلى ديارهم (١٧) .

ولم يقتصر الأمر على ذلك فقد كانت هناك ترجمة عملية لهذا التواصل بين عرب ١٩٤٨ والفلسطينيين فى الضفة والقطاع ، فقد شهدت الفترة من يناير ١٩٨٥ إلى ديسمبر ١٩٨٧ العديد من المظاهرات والاحتجاجات فى الوسط العربى ، وقد استهدف القائمون بهذه العمليات التأكيد على وحدة الشعب الفلسطينى فى كافة أماكن تواجده فى مواجهة الاستيطان الصهيونى والتصدى للتمييز والتفرقة العنصرية ، وفضح أساليب القمع والإرهاب ، ورفع المستوى المعيشى والاقتصادى والثقافى للمواطنين العرب . هذا وقد رصدت بعض المصادر هذه العمليات على النحو التالى :

سنة	الاحتجاجات	استمرار الاحتجاج	رقب بالاحتجاجات
١٩٨٥	٠٤٩	٠٩٠	١٦٠
١٩٨٦	٠٧٠	١٢٣	١٩٩
١٩٨٧	١٢٧	١٠٨	٣٨٩
المجموع	٢٤٦	٣٦٧	١٣٥

المصدر: عبد الفتاح الجبوشي ، فلسطين المحتلة ٨٥-١٩٨٧ : الصمود والتحدى (عمان : دار الجليل ، ١٩٨٨)

كذلك تفاعل عرب ١٩٤٨ مع أحداث الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث قاموا بتشكيل لجان إغاثة وجمع تبرعات مادية وعينية ، وقاموا بتنظيم إضراب شامل في يوم السلام في ٢١ ديسمبر ١٩٨٧ ، وقد سبقه إضراب آخر في يوم الأرض في ٣٠ مارس ١٩٨٧ ، ونظموا تظاهرات طوال شهر يناير ١٩٨٨ . ورغم أن رد فعل السلطات الإسرائيلية كان عنيفاً ، ورغم أنه جرى تذكير الأقلية العربية - من جانب هذه السلطات - بأن وجودها في البلد ليس أمراً مسلماً به ، وأن مكتسباتها ما هي إلا منحة من السلطات الإسرائيلية إلا أن ذلك لم يثن عزم الأقلية العربية (١٨) .

وهنا يرى البعض أن أحد أهم سمات الانتفاضة الفلسطينية الكبرى بالأراضي المحتلة هي مشاركة عرب ١٩٤٨ فيها وتحت شعار الانتفاضة نفسها ، وإن لم يكن إعلان الإضراب والتظاهر جديداً ، فإن الجديد هو أن يوم السلام في ٢١ ديسمبر ١٩٨٧ قد شهد أول إضراب لا يتضمن أية مطالب خاصة بعرب ١٩٤٨ ، وأن هذا الإضراب تبنى أسلوب الانتفاضة نفسها في مواجهة السلطة الإسرائيلية ، وكان شعاره " التضامن مع الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع والقدس المحتلة " . في هذا اليوم : يوم السلام ، نجح عرب ١٩٤٨ في مواجهة قوات الأمن الإسرائيلية ، ومدوا احتجاجاتهم إلى جميع

أرجاء الجليل ، بل وامتدت هذه الاحتجاجات للمرة الأولى إلى مدينتي اللد والرملة ، وذلك بعد هدوء استمر قرابة أربعين عاماً على حد قول بعض المصادر اليهودية . وقد أعلن القادة العرب - صراحة - أنهم يشاركون أهلهم حربهم من أجل الحرية والاستقلال (١٩) .

وبواسطة هذا الإضراب الشامل في يوم السلام (٢١ ديسمبر ١٩٨٧) كانت الانتفاضة الفلسطينية قد اقتحمت الخط الأخضر إلى عرب ١٩٤٨ الذين رفعوا شعارات الانتفاضة ذاتها ، وقد مثل الإضراب التواصل والتعاون بين عرب ١٩٤٨ وفلسطيني الضفة والقطاع ، مما أصاب قادة الكيان الصهيوني بالذهول حيث أنهم كانوا يتصورون أنهم نجحوا في استيعاب عرب ١٩٤٨ ، أو على الأقل خلقوا تناقضاً بين مصالح الأقلية العربية في إسرائيل وبين جماهير الضفة والقطاع. لقد قال اسحق شامير "إن هؤلاء الذين كنا نظن أنهم مواطنون إسرائيليون لهم ممثلين في الكنيست ، قد تجاوبوا مع حركة سكان الضفة" (٢٠).

لقد تفاعل عرب ١٩٤٨ مع أحداث الانتفاضة لدرجة أن أعمالاً احتجاجية متشابهة قد وقعت لدى الجانبين في نفس التوقيت . وذكر تقرير رسمي ، رفع إلى رئيس الوزراء ، أن عرب ١٩٤٨ يقومون بأعمال تشبه أعمال الانتفاضة في الضفة ، وأضاف التقرير ما نصه

" أن ما يحدث يجعل إسرائيل وكأنها تعيش على صندوق بارود .. إن
الرياح في الشارع العربي تهب في اتجاه السعي لإظهار وحدة الفلسطينيين
على جانبي الخط الأخضر وتنصيب منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً لهم"

وأكد التقرير الذي حمل عنوان " مبادئ سياسة الحكومة تجاه الأقليات في إسرائيل " أن " القضية ليست قضية مرارة ولكنها يقظة قومية " (٢١) .

وقد ذكرت صحيفة عل همشمار في افتتاحيتها يوم ٤ مارس ١٩٨٨ أن عرب ١٩٤٨ يمكن أن يكونوا حاجزاً ضد سكان مناطق ١٩٦٧ كما يمكن أن يكونوا جسراً لهم ، وقد

سبقها صحف أخرى في التأكيد على أن عرب ١٩٤٨ يمكن أن يكونوا جسراً إلى الضفة الغربية (٢٢) .

وبنفس هذا المستوى من التواصل أو من التعاون والترابط تقريباً كانت علاقات عرب ١٩٤٨ بمنظمة التحرير الفلسطينية . ويمكن في هذا الصدد استعراض مواقف (عدد من قيادات) القوى السياسية في الوسط العربي . يقول عبد الوهاب الدراوشة " إن علاقتنا بالشعب الفلسطيني والسلطة الوطنية متينة وقديمة " وقد حاول عبد الوهاب المشاركة في المجلس الوطني المنعقد في الأردن عام ١٩٤٨ ، لكن الملك حسين منعه من ذلك ، كذلك حاول إجراء محادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٨٥ وتوجه إلى تونس ، وقد أحدث ذلك ضجة في إسرائيل ، وأثار غضب حزب العمل وهو الحزب الحاكم في إسرائيل آنذاك .

ويتميز الحزب العربي الديمقراطي (أحد أحزاب الأقلية العربية في إسرائيل) بأنه حزب عربي صرف ، وله علاقات متميزة مع السلطة الفلسطينية ، فقد تم تأسيس الحزب بعد مشاورات مع القيادة الفلسطينية ، ولاقي الحزب تأييداً واسعاً في الشارع العربي الفلسطيني .

أما عبد الله نمر درويش فيقول " إن العلاقات القائمة بين القيادات السياسية العربية في داخل إسرائيل من ناحية والسلطة الفلسطينية من ناحية أخرى تلاقى بعض النقد ، فخلال زيارتي للأردن ، وفي محاضرة ألقيتها في مؤسسة شومان ، وجهت إلى انتقادات عديدة لأنني ممثل الحركة الإسلامية في عرب إسرائيل " ويضيف " يجب على الفلسطينيين في الضفة والقطاع الاهتمام بتصويت الفلسطينيين في إسرائيل . كذلك يهمننا نحن عرب ١٩٤٨ أمر الانتخابات في الضفة والقطاع وأوضاع السلطة الوطنية والمعارضة ... لا يصح لفلسطيني أن يقول لفلسطيني آخر لا تتدخل في أمورنا " (٢٣) .

بينما يقول رجا اعتباريه " بدأ التدهور لدى عرب ١٩٤٨ داخل الخط الأخضر بعد الإتفاق السلمي مع إسرائيل ، فقد كانوا هنا منتسبين أو تابعين للموقف المركزي الفلسطيني . إن أي نضال للفلسطينيين داخل إسرائيل كان وما زال وسوف يبقى في الظرف الراهن تابعاً للموقف الفلسطيني العام ، ومن هنا فإن موقفنا في الداخل هو موقف غير مقرر .. لقد كنا على قناعة نحن عرب ١٩٤٨ بأننا سوف نستفيد من الانتفاضة، لكن شعارات الحرية والاستقلال التي تحدت في منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة أدت إلى تراجع عند كوادرننا . إن شبابنا الذين دفعوا ثمناً غالياً بالسجن ، وذلك بسبب رفعهم العلم الفلسطيني وكتابة الشعارات ، أصبحوا يتساءلون عن مقابل ذلك ، لقد حدث تراجع في النضال الفلسطيني " .

والواقع أن حركة أبناء البلد التي يتحدث رجا اعتباريه باسمها قد تبنت برنامجاً يستند إلى ثلاثة مرتكزات : أولها هو منظمة التحرير الفلسطينية وبرنامجها حيث كانت الحركة تعتبر نفسها جزءاً منه . وتري الحركة أن هذا البرنامج سقط أو انهزم ، وثانيها البعد القومي ، حيث ترى الحركة نفسها جزءاً من منظمة التحرير الفلسطينية ، والتي كانت ترى نفسها بدورها جزءاً من حركة التحرر العربية وقريبة من الناصرية والاشتراكية . وقد تأثرت حركة أبناء البلد بتيار القوميين العرب ثم بالجبهة الديمقراطية والشعبية . وثالثها المستوى القومي حيث ترى الحركة نفسها جزءاً من الحركة الديمقراطية في المنطقة على أساس جعل الدولة أساساً لإقامة نظام إقليمي ورفض الهيمنة الأجنبية ، ومن هنا فإن الحركة ترى أن هذه المرتكزات قد اهتزت إلى حد كبير بعد دخول السلطة الفلسطينية في إتفاق مع إسرائيل (٢٤) .

ويقول هاشم محاميد " ترى الجبهة أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، فقد كانت أول من إلتقى منظمة التحرير الفلسطينية حين كان اللقاء محظوراً ومحرمًا . ولم يتطرق أبو مازن وللأسف في كتابه حول المفاوضات إلى دورنا بشكل واضح ، بل على العكس كانت هناك محاولة

لتهميشه " . وتعيب الجبهة على السلطة الوطنية قيام بعض قياداتها مثل نبيل شعث ونصر يوسف وغيرهم أمام وسائل الإعلام الإسرائيلية بمقارنة عرب ١٩٤٨ مع المستوطنين ، موضحين أن إسرائيل تحتل ٨٠٠ ألف فلسطيني في داخلها مثلما تحتل ١٧٠ ألف مستوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة . وترى الجبهة أن عرب ١٩٤٨ ليسوا أداة بيد أى شخص ، وترفض مثل هذه المقارنة وبشكل قطعي ، فعرب ١٩٤٨ ليسوا مستوطنين ولم يأتوا من خارج إسرائيل ، فهم في وطنهم ، ولدوا فيه ، وفيه عاشوا على أرضهم . وعموماً فإن الجبهة تعيب على البعض في السلطة الوطنية الذين يتبنون توجهات تخدم اليمين الإسرائيلي من حيث أنها تذهب في اتجاه أن تصبح إسرائيل يهودية نقية أو خالصة لليهود (٢٥) .

في المقابل يقول الدكتور أحمد الطيبي وهو مستشار الرئيس عرفات وفيما يتعلق بدور السلطة الفلسطينية ، إنها تريد لعرب ١٩٤٨ في إسرائيل أن يتوحدوا قدر الإمكان لكي لا تتشتت أصواتهم ، وحتى ينجحوا في إيصال أكبر عدد ممكن من النواب إلى الكنيست ، لأن في ذلك مصلحة مباشرة للجماهير العربية في إسرائيل ، وله أيضاً انعكاسات على العملية السياسية الفلسطينية - الإسرائيلية . ويضيف "أن السلطة الوطنية لم ولن تتدخل بهذا الحزب أو تلك الحركة" .

ويرى أحمد الطيبي ، وهو يتحدث هنا باسم السلطة الوطنية الفلسطينية ، أن السلطة ترفض المقارنة بين عرب ١٩٤٨ والمستوطنين ، وما يرتبط بهذه المقارنة من مخططات أهمها المقايضة : مقايضة أريئيل بأم الفحم ، ويرى أنه لا يمكن سياسياً ولا أخلاقياً عقد هذه المقارنة أو وضع عرب ١٩٤٨ في إسرائيل في نفس مستوى المستوطنين (٢٦) .

ومن الملاحظ أن العلاقات بين القوى السياسية لدى عرب ١٩٤٨ ومنظمة التحرير الفلسطينية قد أخذت في التدهور في الآونة الأخيرة ، أى بعد توقيع إتفاقيات السلام مع إسرائيل ، وأن هذا التدهور يأت كانعكاس لاختلاف الرؤى السياسية بين الطرفين .

ثالثاً : علاقاتهم بالقوى السياسية فى إسرائيل :

يتلخص الخلاف الأساسى بين عرب ١٩٤٨ والنظام الإسرائيلى فى نقطتين جوهريتين ، النقطة الأولى هى الانشقاق والاختلاف ، فهم أقلية تعارض أيديولوجية الدولة اليهودية ، وتعتبر أن فرض اللغة العبرية كلغة رسمية والطابع اليهودى للدولة يجعلهم خارج إطار هذه الدولة . كما يجدون أنفسهم - وهكذا تنظر إليهم الحكومات الإسرائيلية - فى موقفهم من القضية الفلسطينية عموماً وتأيدهم لمنظمة التحرير الفلسطينية خارج الإجماع القومى اليهودى . وترى الحكومات الإسرائيلية والقوى السياسية فى ذلك دليل على عدم الولاء وانعدام الوطنية والخروج على القانون . والنقطة الثانية هى العداء المستحكم بين الطرفين ، فالحكومات الإسرائيلية والقوى السياسية والمجتمع اليهودى ، جميعهم ينظرون إلى الأقلية العربية على أنها أقلية معادية وطابور خامس محتمل ينبغى مراقبته ، ومن ثم فهى مصدر قلق أمنى لإسرائيل ، ويترتب على ذلك سوء معاملتهم وعدم الثقة فى التحاقهم بالخدمة العسكرية، وعدم منحهم حقوقاً متساوية مع اليهود كما سبق التوضيح (٢٧) .

فى حدود هذا الخلاف كانت العلاقة بين عرب ١٩٤٨ والقوى السياسية فى إسرائيل، كانت علاقات مصالح من الدرجة الأولى ، حيث يحاول كل طرف استغلال الطرف الآخر لتحقيق أهداف معينة لا تخرج عن حدود نظرة كل طرف للآخر ، ففى نقاشات حزب الماباى - مثلاً للشئون العربية فى يناير ١٩٥٢ قدم أمنون لين الذى أصبح خبيراً فى الشئون العربية لسنوات - اقتراحاً بتأسيس "حركة سلام ووحدة الشرق" من أجل الاستفادة من وجود العرب داخل إسرائيل وعلاقاتهم بالبلدان العربية . وعلى حد قوله فإن هؤلاء العرب يمكن أن يكونوا "الأداة الملائمة من أجل تحرير الشعوب العربية من حكامها الرجعيين" ورأى أن يتم ذلك من خلال أساليب عدة منها "تدريب هؤلاء العرب على الأنشطة السرية وراء الحدود" (٢٨) .

هكذا كانت طبيعة العلاقات بين عرب ١٩٤٨ والقوى السياسية ، فالقوى السياسية الإسرائيلية تسعى إلى استغلال الأقلية العربية ، والأقلية العربية تحاول استغلال القوى السياسية الإسرائيلية لتحقيق مصالحها ، وبقدر الاستجابة من جانب هذه القوى لمصالح الأقلية العربية كانت شعبية هذا الحزب أو ذلك لدى العرب ، فقد دفع الحزب الشيوعي مثلاً ثمناً باهظاً من شعبيته في الأوساط العربية بسبب قبوله بقرار التقسيم . لكن عندما أصبح هذا التقسيم أمراً واقعياً بعد ١٩٤٨ ، استرد الحزب شعبيته أو كثيراً منها نظراً لأنه كان الأكثر نضالاً من أجل تحسين أوضاع العرب ومساواتهم باليهود . كما أنه كان من أكثر المنددين باستغلال عرب ١٩٤٨ على يد الحكومة العسكرية علماً بأن الحزب كان أيضاً الإطار الوحيد الذي يتمتع فيه الأعضاء العرب بحقوق متساوية مع الأعضاء اليهود (٢٩) .

كذلك كان الحزب الشيوعي ينفرد بإسهام العرب في تأسيسه قبل قيام الدولة العبرية ، كما أنه أتاح الفرصة للكتاب والصحفيين العرب لممارسة الكتابة في صحيفة " الاتحاد " معبرين عن مطالب المجتمع العربي . وكانت دوريات الحزب تعيد نشر قصائد وقصص لأدباء فلسطينيين نقلاً عن صحف عربية . ويبدو أن تأثير هذا المنفذ الإعلامي كان كبيراً . خصوصاً إذا فهمنا أن الصحافة كانت الوسيلة الوحيدة المتاحة للمثقفين العرب . ويتضح ذلك التأثير - كما يقول فوزى الأسمر - في أن قيام " الإتحاد " بنشر خبر عن تعاون شخص ما مع أجهزة الحكم العسكري كان كافياً لعزله عن مجتمعه المحلي (٣٠) . ويرى البعض في هذا المقام أن تصويت عرب ١٩٤٨ للحزب الشيوعي لم يكن يعنى أنهم ماركسيون ، بقدر ما كان يعنى أنهم يرفضون الأحزاب الأخرى والأيديولوجيا الصهيونية والدولة اليهودية . والأرجح أنه التصويت على المصالح الأعلى للأيديولوجيا (٣١) .

كان التصويت - إذن - على المصالح ، وكان هم الأحزاب هو كسب الأصوات ، ففي حزب المابام نجد نفس المسعى في عام ١٩٥٨ ، من حيث توفير منفذ إعلامي لعرب

١٩٤٨ ، فقد أنشأ شركة " الكتاب العربى " التى قامت بإعادة نشر أعمال أدبية عربية ذات قيمة . غير أن هذه الشركة سرعان ما أغلقت أبوابها نتيجة لضغوط الجناح اليمينى داخل الحزب ، والذى كان يرأسه اليغازر بيرى ، وقد تلخّصت رؤية هذا الجناح فى أن التقدم الثقافى والقومى للعرب فى اسرائيل يمثل عامل تحريض لهم . أى أن هذا الجناح قد وجد أن المكسب أقل من الخسارة أو أن الخسارة التى يمكن أن تلحق بإسرائيل من جراء هذا العمل أكبر من المكسب الذى يمكن أن يحصل عليه الحزب (٣٢) .

والواقع أن حزب المابام قد رفع منذ بداياته برنامجاً طالب فيه بالمساواة بين العرب واليهود ، ورفع الحكم العسكرى من مناطق ١٩٤٨ . ورأى الحزب أن الحكم العسكرى قد باعد بين طرفى الدولة . وثمة حقيقة لا يمكن إنكارها وهى أن الحزب قد أدى بعض الخدمات للعرب ، ولو بطريقة غير مباشرة ، ومن هذه الخدمات ، وبالإضافة إلى مقاومة للحكم العسكرى ، فقد دعا إلى تحسين أحوال العرب ، وعليه فقد أدى ذلك إلى تجاوب العرب معه ومنحه ١٥٪ من إجمالى الأصوات التى حصل عليها فى انتخابات ١٩٥٩ . ويعترف أنصار الحزب بأن هذه المواقف كانت ذات طابع براجمانى ، غير أنهم يقرون بأهمية الدوافع الأيديولوجية والمبدئية فى مواقف معينة ، وهم يقصدون أهميتها لصالح الدولة العبرية ضد العرب وليس العكس (٣٣) .

لقد كان حزب مابام أول حزب صهيونى يقبل عرباً ضمن صفوفه كأعضاء عاملين فى عام ١٩٥٤ . ومنذ عام ١٩٥١ كان للعرب مكاناً مضموناً فى قائمة مابام الانتخابية للكنيست ، ومع ذلك فشلت محاولات مابام فى الجمع بين كونه صهيونياً ، وكونه يدعى التعبير عن المصالح العربية على حد سواء . كان المابام ينادى بعدم وجود فروق بين الصهيونية كطليعة لتحرير اليهود من ناحية والقومية العربية التقدمية من ناحية أخرى ، معتبراً أن تعاون الحركتين هو لإنماء الشرق الأوسط . كما كان ينادى بإنهاء الحكم

العسكري ، غير أنه لم يحدث أن جعل مابام ذلك شرطاً لدخول الحكومة . كذلك نظم المابام عام ١٩٥٤ حركة شبابية لها معسكرات عمل في الكيبوتزات التابعة لها ، لكن ما إن أعجب بها الشباب العربي وحاول الإنضمام لعضويتها حتى تم وقف هذه المعسكرات ، في حين كان يسمح لهم بالعمل في الكيبوتزات بأجر (٣٤) .

والحقيقة أن حزب المابام قد وقع في إشكالية أثرت على موقف عرب ١٩٤٨ تجاهه ، فهو أولاً يؤيد حركات التحرر ، لكنه لم يستطع إقناع أعضاءه العرب بصحة موقفه من القومية العربية . وهو ثانياً يؤمن بحق الشعوب في تقرير مصيرها ، لكنه لا يقر بهذا الحق للأقلية العربية في تقرير مصيرها هي أيضاً ، وقد برز ذلك بوضوح في صحيفتي الحزب " على همشمار " وكذلك " المرصاد " . والمعروف أن هناك قسم بحزب المابام خاص بالعرب ، وله فروع في المناطق العربية تعمل تحت إشراف الإدارة العربية اليهودية (لجنة ثلاثية) ، وهذا يختلف عن حزب العمل الذي تخضع الإرادات العربية فيه لسيطرة يهودية ، ولا توجد له فروع كافية بالمناطق (٣٥) .

لكن هناك أحزاب اختلفت مناهجها في التعامل مع عرب ١٩٤٨ ، ففي حزب الماباي نوقشت لأول مرة في عام ١٩٥٢ شئون عرب ١٩٤٨ في اللجنة السياسية للحزب ، وفيما بعد أدمج هذا البند إحدى عشرة مرة على جدول أعمال كل من اللجنة السياسية وسكرتارية الحزب ، وذلك في الفترة من مارس ١٩٥٢ إلى ديسمبر ١٩٥٣ . وكشفت مناقشات عام ١٩٥٢ بوضوح عن المواقف الأساسية لقيادات حزب الماباي تجاه الأقلية العربية والاختيارات المطروحة عليها ، وكان هناك اتجاهان ، هما :

الأول : يرى ضرورة التخلص من عرب ١٩٤٨ بطريقة أو بأخرى ، وإن استحال ذلك كلية ، فليس أقل من كشف العناصر غير الموالية لإسرائيل وطردها .

والثاني : يرى أن عرب ١٩٤٨ قد وجدوا ليقبوا ، وأن أعدادهم لا يمكن أن تنخفض ، ومن ثم كان السؤال هو كيف يتم استيعابهم . وهنا قدم بن جوريون فكرته عن تهويدهم

تدريجياً . وعموماً فقد طرح الحزب برنامجاً للتعامل مع الأقلية العربية ، وأهم ملامح هذا البرنامج كالتالى :

- يجب أن تكون الأولوية دائماً للأمن الإسرائيلي بصرف النظر عن أى اعتبارات أخرى .

- يجب أن يتم التعامل مع عرب ١٩٤٨ على قدم المساواة مع اليهود فى كل القطاعات باستثناء الهستدروت الذى لا يمثل مجرد نقابة بل هو أولاً وقبل كل شىء مؤسسة صهيونية .

- يجب تقليل الهوة الثقافية بين العرب واليهود .

- يجب أن يكون للعرب تنظيمات غير سياسية مثل النوادى . وقد وافق أعضاء الحزب على أن إخراج العرب من إسرائيل أمراً غير ميسور ولا بد من التعامل معهم من هذا المنطلق (٣٦) .

وفى فبراير ومايو عام ١٩٦٠ ناقشت سكرتارية الحزب سياسته وسياسة الحكومة تجاه الأقلية العربية ، وكانت هذه هى المرة الثانية التى يطرح فيها موضوع الأقلية العربية . ولقد لوحظ أن فكرة طرد العرب من إسرائيل لم ترد مطلقاً هذه المرة ، حيث تم قبول وجود العرب فى الدولة اليهودية من جانب الحزب باعتباره أمراً واقعاً . ولوحظ أيضاً أن المناقشات قد ركزت على الأساليب التى يجب على الحزب اتباعها للتواجد فى أوساطهم والحيلولة دون حصول النزعة القومية العربية على تعاطف العرب فى إسرائيل (٣٧) .

واختلف حزبا المفاذل والعمل فى توجهاتهما بالنسبة لعرب ١٩٤٨ ، فكانا من أبرز الأحزاب التى دعمت الوضع العائلى والقبلى فى القرى العربية ، فالمفاذل مثلاً استغل وزارتى الشئون الاجتماعية والداخلية لتجنيد بعض العملاء من الأقلية العربية . وكان

حزب العمل نشيطاً في نفس المجال حيث استغل حاجات المواطنين اليومية المرتبطة به لتجنيد العناصر العربية في صفوفه ، وقد لعب حزب العمل دوراً كبيراً في تركية النزعة القبلية في الوسط العربي ، وكان نشاطه في هذا الصدد يزداد وضوحاً في فترات الانتخابات . وجدير بالذكر أن حزب حيروت (الليكود فيا بعد) لم يحاول التغلغل بين العرب حتى فترة الثمانينات (٣٨) .

ورغم أن التنافس بين الأحزاب الإسرائيلية على أصوات الأقلية العربية قد أخذ يتزايد منذ الثمانينات، وهو ما عني حمل هذه الأحزاب على إسداء الوعود للعرب وتنفيذها ، إلا أنه من العسير أن نجد حزباً يتحدث عن مساواة العرب باليهود ، أو يتحدث فيما يتعلق بالخطوط العريضة للوجود العربي في إسرائيل أو لعلاقة هؤلاء العرب بالدولة . ومن ثم فقد اقتصر الأمر في أغلب الوعود على تقديم الخدمات أو حل بعض المشاكل اليومية للمواطن العربي ليس أكثر . ولم يكن للأقلية العربية القدرة على استثمار قوتها الانتخابية في إستخلاص ما هو أكثر من ذلك من جانب الأحزاب الإسرائيلية ، وهو ما سيتضح بالتفصيل في الجزء المتعلق بالتنظيمات السياسية العربية ومدى فعاليتها .

هذه كانت صورة العلاقة بين عرب ١٩٤٨ والقوى السياسية الإسرائيلية حتى الانتخابات الأخيرة تقريباً، حيث حدث نوع من التحول لصالح الأقلية العربية ، فقد احتلت مشاكل الأقلية العربية مكاناً متميزاً في برامج الأحزاب الإسرائيلية المتنافسة في انتخابات مايو ١٩٩٩ . وعلى سبيل المثال ما ورد في برنامج حكومة باراك كترجمة عملية لهذا التحول الذي تمخض عن أهمية الصوت العربي في هذه الانتخابات ، فقد ورد في هذا البرنامج أن الحكومة ستعمل على إيجاد حقوق كاملة ومتساوية لجميع العرب والدروز والشركس وسواهم من مواطني إسرائيل، وستعمل من أجل المساواة في التعليم والتشغيل والإسكان والبنية التحتية ، ومن أجل تصحيح التفاوتات السابقة فيما يتعلق بتخصيص الموارد وتيسير الخدمات العامة . وأن الحكومة ستعمل على تحسين

وضع السلطات المحلية العربية وإيجاد فرص عمل من خلال تصنيع المناطق العربية والدرزية ، وكذلك ردم الفجوات بين مختلف القطاعات السكانية بالتدريب فيما يتعلق بالبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية . وأن الحكومة ستقدم ترتيبات لتوطين البدو بالنقب تقوم على أساس حلول متكاملة لتوطينهم وترتيب لحل مشكلة الأرض ، وستعمل على إيجاد فرص عمل للقطاع العربي على أعلى مستويات الحكومة والخدمة المدنية ، وسوف تخصص فرص عمل إضافية من أجل دمج الأكاديميين العرب في الحكومة والمؤسسات العامة ، وسوف تعمل كذلك على وضع حلول للمشكلات المزمنة مثل مشكلة الاعتراف بالقرى العربية غير المعترف بها ، ومشكلة تخصيص الأراضي للاستعمال العام ، وكذا مشكلات البدو في النقب ، وذلك طبقاً للمبادئ العامة التي أقرتها اللجان الوزارية للحكومات السابقة (٣٩) .

ورغم ما تتسم به هذه البنود من غموض وعمومية في كثير من الأحيان ، ومن قيود على إمكانية إنجاز ما يتم الحديث عنه في أحيان أخرى ، إلا أن هذا البرنامج يمثل نقلة نوعية أو نوعية غير مسبقة في التعامل مع عرب ١٩٤٨ .

هوامش الفصل الثالث

1.

Alouph, op.cit.,131.

٢. غانم فرغلي ، الشخصية العربية في الأدب العبري الحديث ، (عمان : دار الجليل) ، ١٩٨٦ ، ص ٢٨ .

٣. المرجع السابق ، ص ٢٩ .

٤. المرجع السابق ، ص ٣٠ .

٥. غسان كنفاني ، المقاومة تحت الاحتلال ٤٨-١٩٦٧ (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ص ٢ ، ١٩٨٦) ص ١٨ .

٦. هآرتس ، (٢١ أغسطس ١٩٨٧) .

٧. القدس العربي ، (نقلاً عن ידיעות أحرونوت) ، ٢٠ مايو ١٩٩٠ .

٨. القدس العربي ، (نقلاً عن حداثوت) ، ٨ يونيو ١٩٩٠ .

٩. معتصم حمادة ، " في الذكرى الخمسين لقيامها .. " مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٨٢ - ٢٨٤

١٠. وفيق أبو حسين ، دور الوطن المحتل في مواجهة التحدي الصهيوني ، (بيروت : منشورات فلسطين المحتلة ، ١٩٨٢) ، ص ٧٠ ، ٧٤ .

١١. نشرة مركز الدراسات الفلسطينية ، (مجلد ١٩٧٤) ، ص ٣١٤ - ٣١٥ .

١٢. نشرة مركز الدراسات الفلسطينية ، (مجلد ١٩٧٧) .

١٣. وفيق أبو حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٥ - ١٧٩ .

١٤. المرجع السابق ، ص ١٠٠ .

15. Samy Smoha and Don Pertz "The Arabs in Israel" Journal of Conflict and Resolution, vol.26,N.3, (September 1982) P117-118.

١٦. عبد الفتاح الجيوشي ، مرجع سبق ذكره.
١٧. محجوب عمر ، الانتفاضة: تراث حاضر ومستقبل ظافر ، (القاهرة: دار البيادر ، ١٩٨٥) ص ٢٩ - ٣٠ .
١٨. محمد خالد الأزعر ، مرجع سبق ذكره.
١٩. صحيفة معاريف ، (٨ مارس ١٩٨٨) .
٢٠. صحيفة عل همشمار ، (٤ مارس ١٩٨٨) .
٢١. مروان درويش ، الفلسطينيون في إسرائيل ، الصوت العربي وانتخابات الكنيست تحليل وتقييم ، مرجع سبق ذكره ص ٢٦ - ٢٧ .
٢٢. المرجع السابق، ص ٢٨ - ٢٩ .
٢٣. المرجع السابق، ص ٢٩ .
٢٤. المرجع السابق، ص ٢٨ .
٢٥. رينار فايمر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٦ .
٢٦. المرجع السابق ، ص ٦٨ .
٢٧. فوزى الأسمر ، عرب في إسرائيل ، ترجمة صوفى عبد الله ونظمى لوقا ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٧) ص ٧٧ .
٢٨. المرجع السابق ، ص ٧٨ .
٢٩. محمد خالد الأزعر ، مرجع سبق ذكره.

٣٠. فوزى الأسمر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٠ .
٣١. لمياء مجاعص ، المابام ، دراسات فلسطينية م . أ . م . ت . ف ، (بيروت ، ١٩٧٠) ص ٣٩ ٤٠ .
٣٢. المرجع السابق ، ص ٧٦ .
٣٣. صبرى جريس ، العرب فى إسرائيل ٠٠٠ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨١ .
٣٤. رينار فايمر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٧ ٦٨ .
٣٥. المرجع السابق ، ص ٦٩ .
٣٦. عزيز حيدر "التعبير السياسى" مرجع سبق ذكره ص ٣٠٩ .
٣٧. مجلة الدراسات الفلسطينية (الملف) ، " العربى " فى برنامج حكومة باراك ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٣٩ (صيف ١٩٩٩) ص ١٠٩ .

الفصل الرابع

مستقبل عرب ١٩٤٨ : المحددات الأساسية

من الطبيعي عندما نتحدث عن مستقبل عرب ١٩٤٨ أن يتم ربط هذا المستقبل بعملية التسوية من جانب، وبمدى فاعلية التنظيمات السياسية لعرب ١٩٤٨ ورؤيتها أو توجهاتها نحو عملية التسوية (والمستقبل) من جانب آخر. والواقع أن دور عرب ١٩٤٨ في التسوية كان محدوداً للغاية، وأكثر من هامشي، لكن تداعيات التسوية كان لها أثر إيجابي على عرب ١٩٤٨، فقد أدى استبعاد عرب ١٩٤٨ من جانب السلطة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية على حد سواء، هذا الاستبعاد المتعمد لهم من عملية التسوية واعتبارهم خارج الجماعة الفلسطينية التي يتم بحث مصيرها في هذه التسوية، أدى ذلك إلى حدوث صحوّة لدى عرب ١٩٤٨، فقد تولد لديهم وعي براجماتي بحقوقهم، وأصبحوا يبحثون عن مصيرهم وتطورهم السياسي والثقافي والاقتصادي بمعزل عن الجماعة الفلسطينية في الضفة والقطاع، وبعيداً عن الوعي القومي العام الذي ترجم فيما قبل في أحداث مثل يوم الأرض والانتفاضة (١).

هذا التوجه البراجماتي وجد ترجمته الحقيقية في الانتخابات الأخيرة، حيث تزايد الحضور السياسي لعرب ١٩٤٨ داخل الكنيست الإسرائيلي إلى حد يكاد يعادل وزنهم الديمغرافي. وليس المهم هنا هو هذا الحضور السياسي بهذا الحجم، ولكن التوجه نفسه واكتشاف الذات أو اكتشاف القدرات الذاتية وكيفية استغلالها من خلال الآليات الديمقراطية، وهو ما مثل انقلاباً يمس جوهر المسلمات التي تقوم عليها الدولة الصهيونية، وأصبح يشكل تحدياً على إسرائيل أن تواجهه وتتعاطى معه من خلال أحد خيارين طرحا أمام القيادات السياسية، فإما الاستمرار في السياسة الراهنة القائمة على التطور اللامتكافي بين الجماعة اليهودية والجماعة العربية ومدى ما يمثله ذلك من تحديات على الديمقراطية والأمن والسلام الاجتماعي. وإما استيعابهم كجزء عضوي

فى نسيج المجتمع ومنحهم حقوق المواطنة الكاملة والاعتراف بهم كأقلية ثقافية داخل الدولة ، بما يحمله ذلك أيضاً من حقوق جماعية وتضييق للفجوة الطائفية القائمة . والحق أن الوسط العربى قد حسم هذا الخيار - عملياً - مستقراً على البديل الثانى ، وأصبح التساؤل المتعلق بالمستقبل هو كيفية فرض هذا الخيار على الوسط اليهودى (٢).

أولاً : التنظيمات السياسية لعرب ١٩٤٨ ؛ الفعالية والتوجهات المستقبلية :

يتحدد مستقبل عرب ١٩٤٨ - إذن - فى ضوء عاملين ، أولهما فعالية التنظيمات السياسية لعرب ١٩٤٨ ورؤيتها للمستقبل وهو ما يتمثل فى قدرتها على التأثير على السياسة الإسرائيلية . والثانى هو عملية التسوية وما يمكن أن تفرض من واقع جديد على الوسط العربى . والواقع أن أهمية العامل الأول تتجلى بشكل واضح فى الحضور السياسى وتعاقد التأثير الذى مارسه الوسط العربى فى الانتخابات الأخيرة (١٩٩٩) ، والتى بدا أنها سعت للفصل فى هذا الجدل المزمّن حول نمط وطبيعة التطور الذى يشهده هذا الوسط وعلاقته بالأغلبية اليهودية ، وكيفية توصيف مجموعة التحولات القيمية والبنائية التى تتم داخله ، وإلى أى حد مازال هذا الوسط يحافظ على هويته وخصوصيته العربية - الفلسطينية ، أم أنه تحول إلى "إسرائيلى" ، بفضل - أو بفعل - عمليات التحديث القسرى التى يتعرض لها . إن المستقبل هنا مرهون بقدرة التنظيمات السياسية العربية على حسم هذا الجدل ، أو بالأحرى الحصول على الاعتراف بهم كأقلية ثقافية داخل الدولة العبرية - عملياً - وما يرتبط بذلك من حصولهم على حقوق المواطنة الكاملة ومساواتهم باليهود فى كافة المجالات (٢) . وهنا يثور التساؤل عما هى رؤية هذه التنظيمات لمستقبل الأقلية العربية ، وما مدى فعاليتها فى صياغة هذا المستقبل على أرض الواقع ؟ .

لقد مر تطور الوسط العربي بعمليتين متوازيتين في آن واحد ، هما الأسرلة Israelization ، والفلسطنة Palestinization . ويشير مفهوم الأسرلة إلى مجموعة العمليات الثقافية والاجتماعية التي أخذت في بداياتها الطابع الاضطراري ، ولكنها سرعان ما شكلت - تحت ظروف سياسية واجتماعية معينة - جزءاً لا يتجزأ من الثقافة القائمة والتي يتعرض لها المواطن العربي في إسرائيل ، وتدفعه إلى تبني قيم وتوجهات إسرائيلية في أساسها ومضامينها العامة بقصد تسهيل عمليات التعامل اليومي مع هذا الواقع القائم ، مثل اللغة والتعليم وتعريف المواطن العربي لذاته أمام الآخرين والإندماج بالمؤسسات والقوى الاجتماعية والثقافية والسياسية المعبرة عن الواقع الإسرائيلي . والأسرلة بهذا المعنى لاتعني إطلاقاً تهويد عرب ١٩٤٨ ، أو تخليهم عن ثقافتهم ، وإنما تعني أساساً تعديل هذه الثقافة وتغييرها على نحو يلبي الأهداف الإسرائيلية ويجعل تأطيرها في الوجود الإسرائيلي ممكناً مما يقود في التحليل النهائي لتسويتها . وعند تلك المرحلة يبرز لدينا كما يصف عزمي بشارة " العربي الإسرائيلي " كمرادف لمفهوم " الفلسطيني العربي " . ويعكس هذا التحديد مأساة الهوية المشوهة لكونه لا يحافظ على توازن النقيضين ، بقدر ما يعمل على إخضاع الأول (العربي) للثاني (الإسرائيلي) . أما مفهوم " الفلسطنة " فيناقض مفهوم الأسرلة تماماً ، لكونه يعني ببساطة عملية النهوض بالوعي القومي الفلسطيني لدى عرب إسرائيل وحفاظهم على هويتهم الثقافية والحضارية بمعزل أو بمنأى عن التأثيرات الصهيونية التي تفرض عليهم قسراً (٣) .

وتوضح صورة الواقع الفعلي الذي يعيشه الوسط العربي بإسرائيل تغليب مفهوم الأسرلة بكل مضامينه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية . على مفهوم الفلسطنة الذي تراجع نسبياً في عقد التسعينات ، وبفعل عوامل عديدة أهمها الاستبعاد المتعمد لعرب ١٩٤٨ من عملية التسوية ، وذلك بعد أن شهد أفضل مراحل بروزه في عقد السبعينات والثمانينات . وقد بدا ذلك بوضوح من خلال عمليات تراكم الثقل والحضور

العربي داخل ساحة التفاعلات الإسرائيلية والتي تقوم من جانبهم على محدد هام ، وهو أهمية الاندماج داخل منظومة هذه التفاعلات ، وإثبات أنهم باتوا جزءاً عضواً منها وليس خارجها ، وقد كان ذلك واضحاً من خلال بعض الوقائع الرمزية مثل انتخاب ملكة جمال إسرائيل ١٩٩٩ من بين فتيات هذا الوسط ، وقبلها تعيين القاضي عبد الرحمن الزغبى نائب رئيس محكمة الناصرة قاضياً فى المحكمة الإسرائيلية العليا فى مايو ١٩٩٨ . ولكن المعضلة التى تقف حجر عثرة أمام إمكانية هذا الاندماج والإسراع من عملية تحقيق المساواة التامة مع الوسط اليهودى هو أن أولوياته غالباً ما تتم وفقاً لمقتضيات الحاجة الصهيونية وليست العربية ، بما يعنى أن هذا الدمج - فى التحليل - الأخير هو نوع من تهميش الذات فعلاً (٤) .

وتغليب مفهوم الأسرلة والسعى إلى الاندماج داخل منظومة التفاعلات الإسرائيلية بهدف تحقيق المساواة مع الوسط اليهودى لم يكن جديداً على الساحة العربية فى إسرائيل ، وإنما ترجع جذوره إلى ما قبل التسعينات بكثير بحيث يبدو أن ما حدث فى التسعينات امتداداً لاتجاه سبق أن تحدد ، وكل ما فى الأمر أنه أصبح توجهاً صريحاً لدى التنظيمات السياسية التى أجادت فى الآونة الأخيرة توفير استحقاقاته .

ففى دراسة أجريت على عينة من عرب ١٩٤٨ حول مستقبلهم السياسى أظهرت النتائج أن ٤٦٪ من أفراد العينة يفضلون الاحتفاظ بجنسيتهم الإسرائيلية ، لكنهم يصرون فى الوقت نفسه على اكتساب الحقوق المتساوية مع اليهود ، وتطوير أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية داخل إسرائيل . ويرى البعض أن بقاءهم فى أرضهم بمثابة واجب قومى ، وكذلك مقاومة سياسة التعصب والتمييز التى تمارسها إسرائيل . وأشار ٨٪ من أفراد العينة إلى إمكانية الانضمام للدولة الفلسطينية ، بينما ذكر ١٢٫٥٪ منهم أن موقفهم من الانضمام لهذه الدولة الفلسطينية يتوقف على طبيعة نظامها السياسى وبرنامجها بخصوص القضية الفلسطينية ، وفى المقابل أكد ٢٣٪ أنهم يفضلون العيش فى دولة إسرائيل "ثنائية القومية" (٥) .

أيضاً من الناحية التنظيمية فقد شكل أعضاء المجالس المحلية العربية فى عام ١٩٧٤ - وبسبب السياسة الإسرائيلية المنحازة ضد العرب لجنة عليا عرفت باسم "اللجنة القطرية" لعقد اجتماع شهرى لمناقشة الموضوعات التى تهم العرب ؛ مثل الخرائط (أى مساحات وحدود الأراضى التى يعيش عليها العرب) والهبات والميزانيات والتعليم والضرائب وغيرها : وحتى عام ١٩٧٦ انتزعت اللجنة الاعتراف الحكومى ونجحت فى الحفاظ على تماسك العرب ، وتلخص برنامجها فى ضرورة مساواة العرب باليهود ، وحل جميع مشاكلهم . وفى عام ١٩٧٦ أجرت اللجنة إتصالات لمنع مصادرة بعض الأراضى بالجليل ، إلا أنها فشلت فى وقف القرار الحكومى ، فلجأت إلى تنظيم إضراب احتجاجى فى ٣٠ مارس ١٩٧٦ (يوم الأرض) ، فما كان من الحكومة الإسرائيلية إلا أن سحبت اعترافها باللجنة ، ورفضت التعامل معها (٦) .

والجدير بالذكر أنه كان لإضراب يوم الأرض نتائج هامة فى هذا الصدد ، فقد إتسع المد الإسلامى بشكل غير مسبوق ، وتقرر فى ١٩٧٧ عقد أول مؤتمر إسلامى لعرب ١٩٤٨ ، وتقررت فيه المطالبة بتحرير أملاك الوقف الإسلامى ، وأنه يحق لأبناء الطائفة إدارة شئونها وتعيين قضااتها فى المحاكم الشرعية ، وقد تألفت لجنة باسم " اللجنة الإسلامية العليا " اعتبرت نفسها ممثلة لجميع المسلمين . واللافت للنظر هو أن منظمى هذا المؤتمر كانوا من رؤساء المجالس المحلية ، لا من رجال الدين ، وبرز بينهم عدد من المسيحيين الناشطين فى راکاح ، وهو ما يؤشر على المضمون السياسى لهذا النشاط (٧) .

ولعل اللجنة الإسلامية العليا كانت إحدى لجان عديدة فرعية أنشأتها اللجنة الأساسية لمتابعة القضايا المهمة التى تخص العرب ، فكان هناك أيضاً لجنة قضايا التعليم العربى ، ولجنة متابعة القضايا الصحية ، ولجنة متابعة الخدمات الصحية : وفى أكتوبر ١٩٨٢ تألفت لجنة موسعة تضم سكرتارية لجنة الرؤساء ، وأعضاء الكنيست العرب ، وأعضاء لجان المتابعة والأعضاء العرب فى اللجنة المركزية للهستدروت ، والأعضاء العرب فى نقابة المعلمين ، وسكرتارية الاتحاد القطرى لطلاب الثانوى ، وممثل لحركة

أبناء البلد ، ثم انضم إليها فيما بعد ممثل الحركة الإسلامية . وكانت لجنة المتابعة الموسعة أكبر إطار تمثيلي لعرب ١٩٤٨ حيث كانت تضم كافة القيادات السياسية بحيث أصبح من السهل أن تُلقب ببرلمان عرب ١٩٤٨ ، وكانت تعد من أكبر الإنجازات على الساحة السياسية من حيث قدرتها على اتخاذ القرارات وتنفيذها بطريقة ديمقراطية ، كما أنها كانت أكثر الأطر صلابة من حيث الصمود في مواجهة السلطة (٨) .

وعموماً ، ففي غضون الفترة التي أعقبت يوم الأرض وفي النصف الأول من الثمانينات على وجه الخصوص تجاوزت اللجنة في مطالبها قضية المساواة إلى حد انتقاد السياسة الإسرائيلية ، وفي بداية الثمانينات بدأت اللجنة في طرح موضوعات تخص القضية الفلسطينية وطالبت بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة . وبعد إصدار اللجنة لوثيقة ٦ يونية ١٩٨٠ والتي تضمنت مطالب صريحة تخص المواطنين العرب ، شعرت السلطة الإسرائيلية بخطورة هذا التطور ، فلبّأت إلى قانون الطوارئ لمنع عقد مؤتمر السادس من ديسمبر ١٩٨١ . رغم ذلك فقد استمرت اللجنة في ممارسة أنشطتها ؛ فقامت باحتجاجات واسعة إثر غزو لبنان ١٩٨٢ وأعلنت إضراباً ، ونظمت أكبر تظاهرة للوسط العربي في ذلك الوقت . وفي عام ١٩٨٤ عقدت مؤتمر اللجان القطرية بمدينة شفا عمرو بحضور ثمانى وثلاثين رئيس بلدية ومجلس محلي ، وأصدر المؤتمر وثيقة نصت على تأكيد انتماء عرب ١٩٤٨ للشعب الفلسطيني وحقوقهم في المساواة مع اليهود باعتبارهم جزءاً من رعايا الدولة ، كما أكدت الوثيقة على مساندة الكفاح المشروع من أجل تحقيق السلام العادل بالمنطقة على أساس تصفية الاحتلال الذي نجم عن حرب ١٩٦٧ وتنفيذ حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وإقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . وقد رصدت صحيفة " فلسطين اليوم " التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية أحداث هذا المؤتمر وقدمته في عددها الصادر في ٢٥ فبراير ١٩٨٤ باعتباره إنجازاً هاماً لعرب الداخل ، وذلك بالنظر إلى منع مؤتمر مشابه كان مقرراً عقده قبل ثلاث أعوام بمدينة الناصرة (٩) .

زمن الواضح بالطبع أن نماذج السلوك السياسى لعرب ١٩٤٨ قد تحولت نحو الفاعلية، وكان من أهم أبعاد هذه الفاعلية فتح معركة مع الحكومة الإسرائيلية أساسها الحصول على الحقوق المدنية فى شئون التعليم والصحة ووقف مصادرة الأراضى . وقد مارس العرب هذا الكفاح فى إطار القوانين ، مستغلين هامش الديمقراطية الإسرائيلية، وتم تأسيس التنظيمات الوطنية خارج الإطار السياسى ؛ فإلى جانب لجنة رؤساء السلطات المحلية التى سبق الحديث عنها كانت هناك لجنة الدفاع عن الأراضى ، ولجنة الطلاب العرب .

تأسست الأولى وهى اللجنة العربية للدفاع عن الأراضى العربية فى أواخر عام ١٩٧٥ ، وذلك على خلفية الشائعات عن اعتزام الحكومة الإسرائيلية مصادرة أراضى عربية فى الجليل . وقد باشرت اللجنة دوراً بارزاً فى تنظيم إضراب يوم الأرض ٣٠ يونية ١٩٧٦ . ومنذ عام ١٩٧٦ تعمل اللجنة فى ثلاثة إتجاهات:

- توسيع قواعدها التنظيمية والمؤسسية فى القرى العربية .
- توسيع مجال نشاطها ليشمل كل ما يخص موضوع الأرض ، وبهذا ترعى اللجنة الكفاح ضد إزالة الأبنية التى يتم بناؤها دون تصريح حكومى ، وقد لعبت اللجنة دوراً فى مساندة بدو النقب ضد محاولة ترحيلهم إلى مجتمعات سكنية أخرى. كما ساهمت فى عمليات احتجاج ضد تأسيس مزارع يهودية فى الجليل ، وضد سياسة الدورية الخضراء .
- تبنى منهج اللاعنف ، وذلك خوفاً من ردود فعل يهودية أكثر عنفاً ، وتجاوزاً لإحتمالات خلق رأى عام إسرائيلى ضدها.

ومنذ عام ١٩٧٩ بدأت اللجنة تواجه صعوبات فى الاستمرار على هذا النهج ، وذلك تحت ضغط بعض القوى من القرويين أو الفلاحين والتى دعت إلى تبنى منهجاً أكثر تشدداً ، كذلك تواجه اللجنة صعوبات كونها تحرص على العمل فى إطار القانون حتى

لا يتم القضاء عليها . ونتيجة لهذه الصعوبات اضطرت اللجنة إلى توسيع أنشطتها لتشمل قضايا سياسية ، مثل إعلان التضامن مع قضايا الأرض المحتلة وكفاح الشعب الفلسطيني ، وهكذا أعلنت اللجنة في مارس ١٩٧٩ عن ضرورة الإعلان عن استحالة السلام دون الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة بجوار إسرائيل ، مع ضرورة الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ . وعموماً فقد أصبح الفارق بين النضال من أجل الحقوق المدنية ، والنضال السياسى ، ضئيلاً للغاية ، فقد أضحت هذه التنظيمات جزءاً هاماً من النضال السياسى لعرب ١٩٤٨ في إسرائيل .

وبنفس المعنى يمكن اعتبار اللجنة الثانية ، وهى اللجنة الطلابية بالجامعة العبرية ، فهى أقدم شكل نضالى لجأ إليه الطلاب العرب ، فقد تأسست فى ٥٨-١٩٥٩ ، وفى ميثاق تأسيسها كان البعد السياسى واضحاً . ومارست اللجنة أنشطة مناهضة للحكم العسكرى ومصادرة الأراضي وطريقة معاملة السكان العرب وطردهم من أراضيهم . وفى عام ١٩٧١ قامت جماعة من خريجي الجامعات العربية بتشكيل إتحاد خاص بهم أطلقوا عليه "إتحاد المحامين العرب" وكان هدفه تنظيم الجامعيين العرب للدفاع عن حقوقهم . وبشكل عام كان النشاط الطلابى مصدراً هاماً لتزويد مجتمع ١٩٤٨ بقيادات مثقفة تواجه الواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى (١٠) .

هنا على مستوى التنظيمات المدنية ، أما على الصعيد السياسى ففي البداية لم يكن لدى العرب سوى الحزب الشيوعى . وقد جرت فى الفترة التى أعقبت قيام الدولة العبرية محاولات عديدة لإقامة أحزاب عربية ، كان منها محاولات محمد نمر الهوارى ، وداود خيرى ، والمحامى الياس كوسا ، لكن هذه المحاولات باءت بالفشل مثلها مثل محاولة مطران حكيم الذى سعى لإقامة حزب ديمقراطى عربى ، ومع ذلك برزت محاولتان كانتا ذا تأثير واضح فى التاريخ السياسى لعرب ١٩٤٨ ، هاتان المحاولتان هما: (١) الجبهة الشعبية التى تأسست عام ١٩٥٨ بتحالف قومى شيوعى ما تم على إثر المؤتمر العربى الذى انعقد للاحتجاج على الممارسات الإسرائيلية ، وقد تعرض قادة

الجبهة لملاحقات مستمرة ، كما أصابهم الإنشقاق بسبب تباين المواقف من التعامل مع الحزب الشيوعي . ثم حركة الأرض ، وأسسا القوميون عام ١٩٦٤ بعد إنسحابهم من الجبهة . وكان لهاتين المحاولتين أكبر تأثير على تشكيل التوجهات السياسية للعرب في السنوات التالية (١١) .

وفي عام ١٩٥٨ وصل تأييد عرب ١٩٤٨ للحزب الشيوعي ذروته ، وذلك بسبب تأييد الشيوعية الدولية للحركة القومية ، وقيام الحزب نفسه برفع شعارات تلك الحركة بما فيها حق تقرير المصير لعرب ١٩٤٨ . وأثناء هذه الفترة أقام الحزب الشيوعي وقادة عرب مختلفون ، أقاموا الجبهة الشعبية والتي أعلن عن تأسيسها في الناصرة وعكا في يوليو ١٩٥٨ ، وأقيمت لها فروع في أكثر المراكز ، وكانت مهمتها الدفاع عن حقوق العرب والاهتمام بشئونهم المختلفة . وكان صعود الحزب الشيوعي في الوسط العربي شيئا كافياً لشن حملة من جانب جهاز المخابرات ضد العرب . وأعقب ذلك حركة نفى واعتقال على نطاق واسع . ويلاحظ أن قوة الحزب تراجعت عقب انحسار قوة الأحزاب الشيوعية العربية بسبب موقفها المتغير من الحركة القومية ومن جمال عبد الناصر . ورغم استرجاع الحزب لقوته في فترات لاحقة إلا أنها لم تصل لمستوى ما قبل ١٩٥٨ على الإطلاق (١٢) .

والحزب الشيوعي هو الحزب الوحيد الذي يعمل بين عرب ١٩٤٨ منذ قيام الدولة العبرية ويضم نسبة كبيرة من العرب بين أعضائه ، وله فروع في كل القرى والمدن العربية ، كما أن له سلسلة من الصحف كالإتحاد (نصف أسبوعية) والجديد وهي مجلة أدبية شهرية ، والغد وهي مجلة للشباب . ويعتبر الحزب الشيوعي الحزب الرئيسي الذي دافع عن حقوق العرب في البلاد ، وسبق له تبني قضايا لعرب ١٩٤٨ ، مما أدى لزيادة تأييده في الأوساط العربية لدرجة أن البعض وصفه عام ١٩٥٦ و١٩٥٧ بالناطق الرسمي باسم العرب أمام الرأي العام الإسرائيلي ، بينما أطلق على كل من يعارض النظام بأنه "شيوعي" (١٣) .

وتأسست حركة الأرض عام ١٩٦٠ بعد انفصال الناصريين عن الجبهة الشعبية لتصبح أول تنظيم قطري يعبر عن الحركة القومية داخل أراضى ١٩٤٨ . ودامت الحركة ثلاث سنوات إلى أن اعتبرتها المحكمة العليا الإسرائيلية تنظيماً مخالفاً للقانون . وجاء قيام حركة الأرض إثر حدوث إنشقاق بين القوميين والشيوعيين فى العالم العربى ، حيث توترت العلاقة بين الحزب الشيوعى وأعضاءه العرب ، مما أدى إلى إنقسام الجبهة الشعبية إلى جناحين ، أولهما ضئيل وقرر مواصلة التعاون مع الحزب الشيوعى . والثانى أكبر وقرر مواصلة نشاطه بصورة مستقلة ، وإتفق أبنائه على تأسيس حركة الأرض ، وقاموا بنشر برنامج عملها ، ثم تقدموا بطلب لإصدار صحيفة أسبوعية باسم الأرض (١٤) .

وقد أصدرت جماعة الأرض هذه الصحيفة لتعبر عنها ، لكنها اضطرت إلى تغيير اسمها أكثر من مرة ، فهى " ندى الأرض " مرة ، و " شذى الأرض " مرة أخرى ، كما كان اسم المحرر يتغير باستمرار ، وذلك حسب قانون إسرائيلى مازال سارياً فى إسرائيل ، ويسمح لكل إنسان أن يصدر نشرة مرة واحدة ، وبهذا التغير المزدوج كان يمكن اعتبار الجريدة نشرة لمرة واحدة . وقد كانت الأعداد الثلاثة عشر التى صدرت من هذه الصحيفة كافية لإثارة غضب القائمين على الحكم حيث انتشرت انتشاراً واسعاً ، وإلى حد أن اعتبر مستشار الحكومة فى حديث نشر يوم ٣١ يناير ١٩٦٠ " أن كيان الدولة يتعرض للخطر نتيجة لنشاط تلك الجماعة " ، مهدداً باتخاذ إجراءات ضدها ، ولم يتأخر التنفيذ طويلاً إذ أن الصحيفة أغلقت بعد أسبوعين وقدم ستة من محرريها إلى المحاكمة . وبعد حظر حركة الأرض بست سنوات أعلن عن قيام منظمة جديدة مقرها الناصرة أطلق عليها " إتحاد الأكاديميين العرب " وكانت تهدف إلى الحفاظ على الثقافة العربية والدفاع عن حقوق العرب ، ونظراً لأن المنظمات الأكاديمية كانت مفتوحة لإنضمام العرب ، فقد تم تفسير نشأة هذه المنظمة على قاعدة العمل الوطنى (١٥) .

وجدير بالذكر أنه فى مطلع عام ١٩٦٤ أرسلت حركة الأرض مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أوضحت فيها أن الإجراءات الإسرائيلية أدت إلى تراجع نسبة التعليم

فى الوسط العربى ، وأن نسبة النجاح فى المدارس العربية لا تتجاوز ٤ أو ٥ ٪ ، وأوضحت المذكرة أن هذا التراجع سببه :

- تدخل رجال الحكم العسكرى فى اختيار المدرسين دونما اعتبار لكفاءتهم العلمية ، أو لما يقدمونه من خدمات .

- عدم وجود مدارس كافية يوازى الازدياد المطرد فى عدد المواطنين .

- النقص الشديد فى الكتب والمختبرات والتجهيزات والخرائط والمكتبات .

- هناك بعض الموظفين المسئولين الذين يستغلون وظائفهم ، فيقومون بنشر الكتب المتدنية مستهدفين من ذلك الربح من جانب ، وتسميم عقلية الجيل الجديد من جانب آخر .

- هناك خمس مدارس ثانوية عربية فقط فى إسرائيل (١٦) .

ووفقا لشهادة أحد مؤسسى الحركة أنه قد أعلن عن تأسيسها فى ٣١ أغسطس ١٩٧٢ وذلك بالتزامن مع قيام السلطات الإسرائيلية بحملة اعتقالات واسعة ضد أعضائها ، لكن الحركة تمكنت من خوض أول معركة انتخابية محلية عام ١٩٧٣ ، وجاءت نشأة الحركة لسببين : الأول هو الرغبة والحاجة للمشاركة الجماهيرية فى النضال الوطنى الفلسطينى المناهض والمتجسد فى منظمة التحرير الفلسطينية . والثانى هو ضرورة إبراز شكل تنظيمى يوطر هؤلاء الأعضاء . وقد نظمت الحركة أول تظاهرة لها يوم إعلانها ، ورفعت شعارات معبرة عن الحاجات الوطنية ، وسعت باستمرار للتصدى لمحاولات إسرائيل لتهويد المناطق العربية (١٧) .

وبصفة عامة فإن فعالية الأحزاب السياسية العربية تتحدد بمدى قدرتها على تحقيق المساواة بين العرب واليهود على أساس الاعتراف بالعرب كأقلية ثقافية ، ويمكن التذليل على هذه الفعالية من خلال قدرة هذه الأحزاب على استثمار الصوت العربى فى

الانتخابات الإسرائيلية . تذكر بعض المصادر أن نسبة المشاركة العربية في التصويت في انتخابات الكنيست الأول عام ١٩٤٩ كانت حوالي ٢٩٣٪ ممن لهم حق التصويت ، وقد توزعت هذه الأصوات إلى : ٥١٧٪ للأحزاب العربية و ٢٢٢٪ للحزب الشيوعي ، وتوجهت النسبة الباقية للحزب الاشتراكي ما بام (١٨) .

ويرى البعض أن مشاركة العرب في الحياة السياسية والانتخابات كانت تتم من خلال الارتباط بالقوى السياسية الإسرائيلية ، وكان تصويت العرب لقوائم انتخابية تعتبر جزءاً من أحزاب إسرائيلية وليست أحزاب تمثل الأقلية العربية ، لدرجة أن مستشار سابق للحكومة الإسرائيلية قد وصف ما يحدث بأنه صراع بإسم العرب بين اليهود ولصالح اليهود (١٩) .

ويرى البعض الآخر أن تمثيل العرب في إسرائيل عند قيام الدولة العبرية عام ١٩٤٨ كان يندرج تحت نوعين من التمثيل : الأول قوائم عربية ذيلية أقامها حزب العمل تعمل من خلاله وتتسم بالطائفية والعائليته مثل سيف الدين الزغبى وجبر داهش معدى . وتهدف هذه القوائم التي كانت مرتبطة آنذاك بحزب ما بى إلى جلب الأصوات العربية وفق تعليمات الدائرة العربية في الحزب . وقد حصلت هذه القوائم على ٤-٥ مقاعد وظلت حتى انتخابات ١٩٧٧ . أما النوع الثانى فيتمثل فى القائمة اليهودية العربية ممثلة فى الحزب الشيوعى الإسرائيلى ذى القيادة اليهودية . وقد انقسم هذا الحزب فى أواسط الستينات إلى قسمين : الأول بقيادة ميكونس ، والثانى هو الجناح اليهودى العربى والذى كان يؤمن بالتعايش بين العرب واليهود ، وقام بدور فعال فى محاربة التفرقة والتمييز . وبعد يوم الأرض عام ١٩٧٦ تأسست الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة لتصبح الإطار الذى يمثل هذه القوى وغيرها ، وقد لاقت هذه الجبهة دعماً واسعاً واستطاعت الحصول على خمسة مقاعد فى انتخابات الكنيست (١٩٧٧) ولأول مرة فى تاريخ الحزب (٢٠) .

وفى عام ١٩٦٥ حاولت حركة الأرض التى ناضلت ضد التمييز وأسرلة العرب فى إسرائيل ، حاولت حمايتهم وإبراز حقوقهم فى خوض الانتخابات ، لكن لجنة الانتخابات ومحكمة العدل العليا رفضتا ذلك بحجة أن ذلك يهدد أمن الدولة . وفى عام ١٩٨٤ تأسست الحركة التقدمية فى الناصرة من جانب بعض الأكاديمين العرب وتحالفت معها حركة " الترنيثا " أى " البديل " اليهودية لتشكلا القائمة التقدمية للسلام. وقد واجهت القائمة مصاعب بالنسبة لمشاركتها فى الانتخابات إلا أن المحكمة أقرت بنسبة ٢-٣ حقها فى المشاركة ، وقد حصلت فى الانتخابات - وعلى عكس كل التوقعات - على مقعدين فى الكنيست ، وبذلك أصبحت قوة سياسية معارضة ، ومنذ المراحل الأولى كان هناك خلاف بين قيادة القائمة إلى أن تم التوصل إلى حل وسط وانتخاب محمد المعيارى رئيساً لها وكان محامياً وطنياً ناجحاً فى مجال عمله ، لكنه لم يكن سياسياً ناجحاً ، ومن ثم يعتبره الكثيرون المسئول عن انهيار الحركة لعدم وجود خبرة سياسية أو تنظيمية لديه . وفى انتخابات ١٩٨٨ خسرت القائمة التقدمية مقعداً واحداً ، وفى انتخابات ١٩٩٢ لم تحصل على تمثيل ، فقد اختفت القائمة من الساحة البرلمانية وتبعثرت أصواتها ودب الانقسام بين صفوفها (٢١).

وفى عام ١٩٨٤ سمح حزب العمل للعرب بانتخاب ممثلهم من الوسط العربى ، وتم انتخاب عبد الوهاب دراوشة وكان نقيباً للمعلمين العرب كمفتش فى وزارة المعارف ، وقد انصب نقده سياسات الحكومة خلال فترة الانتفاضة بعد أن أمر اسحق رابين بتكسير عظام الفلسطينيين وسفك دمائهم . وفى ٢١ فبراير ١٩٨٨ أقيمت مظاهرة السلام ، حيث تظاهر فيها ما يقرب من خمسين ألف متظاهر من جميع قرى السلام عرباً ويهوداً ، وعندئذ أعلن الدراوشة انسحابه من حزب العمل (حيث اعتبره حزباً للقتل) وفى أبريل من نفس العام ، وباشتراك ثمانيمائه شخصية سياسية ، تم الإعلان عن تأسيس الحزب الديمقراطى العربى كأول قوة عربية تخوض الانتخابات على هذا الأساس ، يهدف الاحتجاج على قمع أبناء الشعب الفلسطينى وعلى سياسة التمييز والتفرقة ضد الأقلية

العربية في إسرائيل ، وخاض الحزب انتخابات ١٩٨٨ وحصل على مقعدين ، وكان ذلك مفاجأة لهؤلاء الذين لم يتوقعوا فوز حزب عربى (٢٢) .

أما الحركة الإسلامية فترى قياداتها أنها ولدت في واقع منقطع الصلة بالعالم العربى والإسلامي ، وكان أمامها خياران : إما أن يصبح عرب إسرائيل جزءاً لا يتجزأ من الحضارة والثقافة والفكر الإسرائيلى . وإما أن يصبحوا من ناحية مدنية مواطنين في الدولة العبرية يحترمون مبادئ المواطنة ويعملون من خلال قانون الدولة وفي نفس الوقت يحافظون على دينهم وحضارتهم وعروبتههم ووطنيتهم وقوميتهم . وكان الخيار الثانى هو المرجح . وترى الحركة العربية للتغيير أن الشعب الفلسطينى عبارة عن مثلث : قاعدته القوية هم الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة ، والضلع الثانى والطويل فيه يتمثل في فلسطينى الشتات ، أما الضلع الثالث والأقل أهمية فهم عرب ١٩٤٨ في إسرائيل أى الفلسطينين داخل الخط الأخضر . ولكن بدون هذا الضلع لا يكتمل المثلث . وانطلاقاً من ذلك فإن الحركة ترى أن عرب ١٩٤٨ جزءاً من الشعب الفلسطينى ، وترى أنه خلال الخمسة عشر عاماً (٨٠ - ١٩٩٥) كان هناك مطلبان لعرب ١٩٤٨ هما : السلام والمساواة ، وأحياناً يسبق أحدهما الآخر نظراً للتغيرات المحلية والإقليمية ، ففي غضون الانتفاضة - مثلاً تراجع مطلب المساواة وأصبح المطلب السياسى الوطنى بإقامة دولة فلسطينية والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية هو المطلب الأساسى ، لكن الوضع تغير بعد ذلك فقد أبرزت نتائج إتفاقية أوسلو مطلب المساواة كمطلب أولى ، لأن المواطن العربى اعتبر أن عربة الحل للقضية الفلسطينية قد وضعت على السكة وبدأت السير في هذا الإتجاه . إن غالبية نشاط عرب ١٩٤٨ - هكذا ترى الحركة - الآن تتمحور حول ضمان حقوقهم المدنية ، وحول رأب الصدع أو تضيق الفجوة بين الوسط العربى واليهودى (٢٣) .

ويبدو أن دعم منظمة التحرير الفلسطينية من جانب بعض التنظيمات السياسية لعرب ١٩٤٨ والتأكيد على البعد القومى يرجع إلى موقف براجماتى أكثر منه موقفاً

أيدولوجيا، لأن عرب ١٩٤٨ يقبلون الحل الوسط والتسوية السياسية المرحلية ، خاصة إذا كانت هناك إمكانية لحل أزماتهم التي تتمثل في التمييز والاضطهاد القومي.

وترفع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة شعار السلام والمساواة ، وترى أنه لا يمكن أن تكون إسرائيل ديمقراطية ، وهي لإنزال تدوس على كرامة أكثر من مليوني فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ، واللاجئين ، ولا تزال تستثنى ١٨٪ من سكانها العرب . وما زالت عملية مصادرة أراضي عرب ١٩٤٨ مستمرة ، ولازال التمييز ضد الطلبة والخريجين من الجامعات قائماً ، فهناك ما يقارب ثلثمائة ممن يحملون درجاتي الماجستير والدكتوراه يعمل قسم منهم في غير اختصاصه ، ويسجل ٤٠٪ منهم كمواطنين عن العمل . والجبهة تطالب بالمساواة الكالة بين العرب واليهود (٢٤) .

وعلى أية حال فإن مشاركة العرب في انتخابات الكنيست كانت عالية نسبياً حتى انتخابات الدورة السابقة في ١٩٦٩ ، فقد وصلت مشاركتهم في الفترة ٤٩-١٩٦٦ إلى ٨٠ ٪ - ٩٠ ٪ ، لتتخف بعد ذلك بشكل ملحوظ ، حيث وصلت إلى ٦٨-٧٤ ٪ وذلك في الفترة ٧٣-١٩٩٢ . وبعد انتخابات الكنيست السابقة بدأ هبوط تدريجي في التصويت للأحزاب الصهيونية والأحزاب العربية التابعة لها . ففي انتخابات الكنيست العاشر مثلاً - تدهورت نسبة التصويت العربي إلى أقصى حالات التردى ، فلم تصل إلى ٢٠ ٪ ، وقد يرجع ذلك إلى حملات المقاطعة التي نظمتها بعض القوى والتنظيمات في القرى العربية مثل أم الفحم (حيث منشأ حركة أبناء البلد) التي تدنت فيها نسبة المقترعين إلى ٥٠ ٪ بفعل حملة المقاطعة ، وبلدة الطيبة التي شهدت نشاط حركة النهضة ، وكانت نسبة التصويت فيها ٤٨٫٥ ٪ على أكثر تقدير (٢٥) .

وفي انتخابات الكنيست الثاني عشر ١٩٨٨ كانت النسبة متدنية أيضاً رغم أن العرب كان لهم ثلاث قوائم ، فقد أضيف إلى القائمتين السابقتين : حداث (الجبهة الديمقراطية للسلام) والقائمة التقدمية للسلام ، ممثلاً لقائمة عربية جديدة هي الحزب

الديمقراطى العربى بقيادة عبد الوهاب دراوشة ، وأصبح بذلك للعرب ثلاثة مقاعد، رغم ذلك فقد كانت المشاركة متدنية (٢٦) .

ويمكن تقسيم الناخبين العرب فى هذه الفترة (أى حتى ما قبل انتخابات ١٩٩٦) إلى ثلاث معسكرات أساسية هى :

١. الذين صوتوا للأحزاب الصهيونية والقوائم العربية المرتبطة بها .
٢. الذين صوتوا للأحزاب اليهودية العربية المعادية للصهيونية ، مثل الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة.
٣. الذين صوتوا للأحزاب أو الحركات العربية .

لقد ظلت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ، وبعدها القائمة التقدمية للسلام والحزب الديمقراطى العربى ، فى معسكر المعارضة خارج الائتلاف الحكومى القائم على أساس يهودى حتى الانتخابات الثالثة عشر عام ١٩٩٢؛ حيث بات من المستحيل تشكيل ائتلاف بزعامة رابين دون الحصول على الدعم من أعضاء الكنيست المحسوبين على الأحزاب العربية . وقد أعطت نتائج الكنيست الثالثة عشرة - ولأول - مرة قوة ملموسة للأحزاب العربية للتفاوض مع حزب العمل حول المطالب السياسية والمدنية للأقلية العربية . ورغم أن هذه كانت البوابة الحقيقية لفعالية التنظيمات السياسية العربية ، إلا أن الأعضاء العرب لم يحظوا بمكانة الشركاء المتساوين فى الائتلاف، فقد اشترط عليهم حزب العمل أن يقدموا الدعم من خارج الائتلاف ، وبهذا لم تعط الشرعية الكاملة للأعضاء العرب ومن صوتوا لهم ، وظلت المؤسسة الإسرائيلية تعتبر العرب خارج إطار القرار السياسى فى إسرائيل مع إضفاء الشكوك على شرعية الأحزاب العربية والصوت العربى بشكل عام . لكنها على كل حال كانت البداية لفعالية الأحزاب العربية فى مجال التأثير على السياسات الإسرائيلية ، بعد أن ظلت لفترة طويلة دون هذا المستوى من التأثير وبعد أن كانت التنظيمات المدنية أكثر منها قدرة على التأثير (٢٧) .

لقد صاحب هذا التغيير الذى طرأ على فعالية الأحزاب العربية عدد من الظواهر ، أهمها انخفاض التصويت للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ، حيث فقدت ما يقرب من ١٠٪ من أصواتها ومقعداً فى البرلمان فى انتخابات ١٩٩٢ مقارنة بانتخابات ١٩٨٨ (أو ١٩٨٤) ، وهى أقل نسبة وصلت إليها الجبهة منذ انشقاق القائمة الشيوعية الجديدة (راكاح) فى عام ١٩٦٥ ، وكذلك خسرت القائمة التقدمية نصف مؤيديها وكل مقاعدها (مقعدين) مقارنة بانتخابات ١٩٨٤ ، وثلثهم ونصف المقاعد مقارنة بانتخابات ١٩٨٨ . وفى المقابل ارتفعت أصوات الحزب الديمقراطى العربى بنسبة ٣٠٪ تقريباً فى انتخابات ١٩٩٢ مقارنة بانتخابات ١٩٨٨ وزادت مقاعده بنسبة النصف حيث أصبح له مقعدان مقابل مقعد واحد فى ١٩٨٨ . كذلك ارتفعت نسبة التصويت العربى للأحزاب الصهيونية بنسبة ١١٪ . فقد بلغت نسبة هذا التصويت ٥٨٫٨٪ فى ١٩٩٢ مقابل ٤٧٫٧٪ فى ١٩٨٨ . وكان هذا الارتفاع ملحوظاً بالنسبة للأحزاب الدينية واليمينية العلمانية ، فقد ارتفع التصويت للأحزاب الدينية اليهودية بنسبة ٦٪ فى انتخابات ١٩٩٣ ، حيث كانت هذه النسبة ٤٪ فى عام ١٩٨٨ ، ووصلت فى ١٩٩٢ إلى ١٠٫٢٪ . وكان الارتفاع بالنسبة للأحزاب اليمينية العلمانية حوالى ٢٪ ، أى أن نسبة الأصوات ارتفعت من ٧٫٣٪ فى ١٩٨٨ إلى ٩٫٥٪ عام ١٩٩٢ . وبشكل إجمالى فقد ارتفعت نسبة التصويت للأحزاب الدينية واليمينية العلمانية من ١٣٫١٪ عام ١٩٨٨ إلى ١٩٫٣٪ عام ١٩٩٢ . والجدير بالذكر أن أكبر ارتفاع كان لحزب شاس حيث تضاعف حوالى عشر مرات ، ويعود ذلك إلى حصول شاس على وزارة الداخلية ، وهى المسئول المباشر عن الميزانيات والمجالس المحلية العربية ، فقد كانت هناك إتفاقيات غير رسمية بين شاس وعدد من رؤساء المجالس العربية لتقديم الدعم للحركة (حركة شاس) فى الانتخابات مقابل الدعم المالى والخدمى للمجالس البلدية والمحلية العربية . كذلك استغلت شاس الناخب العربى بإعطائه وعوداً لحل مشاكله الشخصية ، مثل منح تراخيص البناء وتوفير الوظائف وتأجيل تنفيذ هدم البيوت . وقد ساعد على ذلك فى ١٩٩٢ بروز توجه لدى عرب ١٩٤٨

يدعو للإندماج فى الدولة الإسرائيلية ومؤسساتها على المستوى الفردى مما قوى المصلحة الذاتية لدى العرب فى إسرائيل ، فبدأ كل شخص يبحث أو يفتش عن أفضل السبل لحل مشاكله ، حتى لو كان ذلك من خلال الأحزاب الصهيونية . وكان على الأحزاب العربية التى تريد كسب التأييد العربى - بالتالى - أن تتبنى هذا التوجه (٢٨) .

وبالفعل فقد أصبح هذا التوجه ملموساً لدى الأحزاب العربية على صعيد الحركة ، ففي أعقاب انتخابات ١٩٩٢ قدمت الأحزاب العربية ، والمجالس العربية المحلية ، مذكرة إلى حكومة العمل - آنذاك - تضمنت شروطها لدعم الحكومة فى الكنيست ، وكانت هذه الشروط متمثلة فى :

١ . المطالبة باستحداث دائرة خاصة فى وزارة المعارف الإسرائيلية تكون معنية بالتعليم العالى عند " العرب " ، بما يعنى إنشاء جامعة خاصة بالطلبة العرب فى إسرائيل ، ويرى بعض اليهود فى هذه الجامعة - إن هى أنشئت - بؤرة يكرس فيها الطلبة العرب جزءاً كبيراً من وقتهم للنشاط السياسى والتظاهر والإضراب والاحتجاج على ما يجرى ، وصولاً إلى المطالب العربية فى حقوقهم بما ينطوى عليه ذلك من المطالبة بتغيير هوية الدولة العبرية .

٢ . مطالبة الحكومة بتسوية مشكلات آلاف البيوت العربية المهددة بالهدم بدعوى أنها مبنية بدون تراخيص ، بما فيها تجمعات عربية كاملة غير معترف بها ، ويقدر عددها بحوالى أربعين قرية عربية محرومة من كل أنواع الخدمات ، لأنها غير معترف من قبل الدولة .

٣ . مطالبة الحكومة بإلغاء مشروع النجوم السبع فى وادى عار ، والذى يرمى إلى إقامة مستوطنات يهودية فى إطار تهويد المنطقة ذات الكثافة العربية . ويندهش بعض اليهود من ذلك لأنهم يرون أن العرب بدأوا يطالبون بوقف الاستيطان حتى داخل

إسرائيل نفسها ، ويرون أن في هذا مساساً خطيراً بأحد أبرز المبادئ التي قامت عليها الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل .

٤. المطالبة بإجراء مسح للأماكن الإسلامية المقدسة بما فيها تلك الواقعة في القرى العربية والتي هدمتها القوات العسكرية الإسرائيلية في ١٩٤٨ . ويرى بعض اليهود أن الهدف من هذا المسح هو إعادة تحديد مواقع المساجد والعمل على ترميمها ، الأمر الذي يمكن أن يستدرج أموالاً سعودية وإسلامية ، كما هو مسجد سيدنا علي بن أبي طالب في هرتسليا ، ومسجد حسن بيك في جنوب تل أبيب . ويستدلون على خطورة هذا المطلب الذي يعنى التحرك العربي والإسلامي بالإشارة إلى قضية مسجد حطين ، حيث تبذل الجهات العربية في إسرائيل جهوداً حقيقية لإعادة بنائه نظراً لما له من مغزى تاريخي إسلامي هام . وبالتنبه إلى أنه في هذا المكان تمكن العرب من إلحاق الهزيمة بدولة الصليبيين ، وبالتالي فإحيائه معناه دعوة اليهود إلى استخلاص العبرة من هذه الواقعة التاريخية الهامة ، وكيف أنها لازالت وبعد مرور مئات السنين تحتل موقعاً بارزاً في ذاكرة المسلمين العرب ، يستمدون منها قوة معنوية في صراعهم مع إسرائيل وفي تغذية قناعتهم بحتمية الانتصار عليها ، على غرار انتصارهم على الصليبيين .

٥. المطالبة بإنشاء دائرة عربية مستقلة في وزارة المعارف والاعتراف بالكلية الإسلامية في أم الفحم ، وهو ما يرى فيه اليهود خطوة على طريق فصل عرب ١٩٤٨ عن الدولة العبرية في المجال التعليمي ، بكل ما تفتحه هذه الخطوة من آفاق ثقافية وسياسية ، وباعتبارها في الوقت نفسه خطوة لإقامة جامعة " أزهر إسلامي " داخل إسرائيل (٢٩) .

وأيا كان موقف القيادة الإسرائيلية من المذكرة العربية ، فإنها تبقى مؤشراً على أن العرب بدأوا يستغلون قوتهم الانتخابية في منحى سياس لا يعوزه الوضوح . وهو ما تأكد

نسبياً في برامج الأحزاب العربية في انتخابات ١٩٩٦ ، فالحزب الديمقراطي العربي ، والذي يرى أنه يحمل تطلعات وآمال الجماهير العربية داخل إسرائيل ، والتي يرى أن لها الحق الكامل في المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار وتنفيذه ، وهو يعتمد النهج الديمقراطي في العمل السياسي ، ويعمل على توحيد القوى العربية لتصبح قادرة على التأثير في السياسة الإسرائيلية ، يرى أنه الإطار السياسي لترجمة الثقل الهائل لعرب ١٩٤٨ ، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وحضارياً . وفي هذا تتفق - جل ما لم يكن كل الأحزاب العربية ، كما تتفق برامجها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، حيث تتفق حول جملة من المطالب في هذه المجالات ، من أهمها توسيع الخرائط الهيكلية للمدن والقرى العربية والاعتراف بالقرى غير المعترف بها ، وتصنيع القرية والمدينة العربيتين ، ورفع مكانة المرأة العربية ، وتعيين مسئولين عرب في المكاتب والوزارات المختلفة ، وإقامة جامعة في الناصرة عاصمة الجليل ، ومنع مصادرة الأراضي إلغاء ضريبة الأملاك ، وحل قضايا الوقف والمقدسات الإسلامية ، وتحسين مستوى الخدمات في الوسط العربي ، ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمواطن العربي ، وتعديل القوانين المجحفة بالمواطن العربي (٣٠) .

لكن هناك أحزاب تميزت ببرامجها وطرحت رؤى أكثر تبلوراً فيما يتعلق بحقوق المساواة والاندماج في الدولة الإسرائيلية والاعتراف بالأقلية العربية ، منها ما طرحه التحالف التقدمي الذي يضم : الحركة التقدمية للسلام ، وحركة نداء الوفاق ، وحركة المستقلين ، من حيث العمل في سبيل تحقيق المساواة التامة للجماهير الفلسطينية في إسرائيل في جميع المجالات ، والعمل على أن تكون إسرائيل دولة لكل مواطنيها ، وأن تكون دولة دستور ونظام يضمن الحقوق الأساسية للمواطنين العرب دون تفرقة أو تمييز. والتأكيد على أن أبناء الأقلية العربية داخل إسرائيل هم أصحاب الوطن الأصليين وأن حق المواطنة الكامل لهم هو حق أساس وليس منحة من الأكثرية اليهودية . وكذلك في طرح الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ، حيث طالبت في

برنامجها الانتخابي بالاعتراف بعرب ١٩٤٨ كأقلية قومية ، وإلغاء سياسة التمييز والقهر القومي في كل المجالات والمساواة الكاملة في الحقوق للمواطنين العرب ، وإقرار دستور للدولة يحمي ويضمن الحقوق الأساسية للمواطن العربي . ثم هناك التجمع الوطني الديمقراطي والذي طالب بتحويل إسرائيل إلى دولة ديمقراطية تكون دولة مواطنيها العرب واليهود ، والعمل على إلغاء التفرقة العنصرية وكافة الممارسات التي تركز صهيونية إسرائيل وتكرس واقع التمييز، والاعتراف بالعرب كأقلية تتمتع بكافة حقوق الأقلية القومية المنصوص عليها في الوثائق الدولية ، أو الاعتراف بحق الأقلية العربية في إدارة شئونها الذاتية في القضايا التي تميزها عن بقية المواطنين وعلى رأسها قضية التربية والتعليم (أي الحكم الذاتي الثقافي) (٣١) .

ولعل مرجع هذا التمييز هو التركيز على المبادئ الأساسية لموقع الأقلية العربية في الدولة العبرية من خلال الحديث عن طبيعة الدولة العبرية ومنظومة القوانين التي تضمن للعرب حقوقهم ، وعلى الشكل التنظيمي لعلاقة المواطنين العرب بالدولة ، وليس على مجرد سياسات أو ممارسات تتعلق بمعالجة مشاكل حياتية عابرة . هذا التوجه كان أكثر تبلوراً في انتخابات ١٩٩٩ حيث نلّس اتفاقاً واسعاً بين برامج القوائم العربية الثلاث : برنامج القائمة العربية الموحدة ، وبرنامج الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وبرنامج التجمع الوطني الديمقراطي ، على هذه المبادئ الأساسية ، والتي تمثلت في :

١ . الاعتراف بالمواطنين العرب كأقلية قومية لها كامل الحقوق في جميع المجالات ، ولها حق المساواة في الحقوق القومية والمدنية في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية ، وتتمتع بكافة حقوق الأقليات القومية المنصوص عليها في المواثيق الدولية .

٢. تحويل إسرائيل إلى دولة ديمقراطية هي دولة كل مواطنيها ، وإلغاء كافة أشكال التمييز ، والعمل على إقرار دستور للدولة يضمن المساواة التامة للعرب مع غيرهم من اليهود .

٣. الاعتراف بحق العرب في إدارة شؤونهم الذاتية في قضايا التعليم والثقافة ، وحقوقهم في المشاركة في كل ما يمس حياتهم (٣٢) .

٤. وبالتالي إذا كانت فعالية الأحزاب العربية في الفترة الماضية ومنذ عام ١٩٩٢ وحتى ١٩٩٩ قد أفضت إلى مجموعة من المكاسب البسيطة التي تتعلق بالحياة اليومية للمواطن العربي ، فإن انتخابات ١٩٩٩ قد مثلت منعطفاً هاماً في مسار تطور الوسط العربي . لقد تمخضت الجهود السابقة عن بعض المكاسب والتي يراها البعض نصب في منحني " الأسرلة " ، وأهمها :

- ارتفاع متدرج في مستوى معيشة الوسط العربي بإسرائيل مقابل تدهور متدرج بالضفة الغربية وقطاع غزة منذ منتصف الثمانينات ، دون أن يتزامن مع ذلك أو يواكبه تكوين وتطور اقتصاد عربي مستقل أو شبه مستقل ، وإنما من خلال عملية اندماج غير متوازنة وغير متساوية في الاقتصاد الإسرائيلي .

- تصاعد الوعي الفردي والمؤسسي لدى العرب بالحقوق الكامنة بالمواطنة الإسرائيلية ، وازدياد التطلع إلى ممارسة هذه الحقوق مع ارتفاع مستويات التعليم والتنظيم وتمايز الوظائف الاجتماعية .

- تبلور علاقة فلسطينية فلسطينية يتميز فيها الطرف الذي حظى بشكل من المواطنة الإسرائيلية بعدد لا بأس به من الحقوق والامتيازات من ناحية ، وتبلور سياسة فلسطينية تعبر عن اندفاع المواطن الفلسطيني نحو الأسرلة سياسياً باعتبارها أداة ضرورية لخدمة عملية السلام من ناحية أخرى .

- التأثير المتزايد لوسائل الإعلام الإسرائيلية في إعادة إنتاج الفضاء الإسرائيلي بكل بيت عربي ، وأهمية هذا التأثير تتجه نحو الارتفاع ، ومع أن هناك وسائل مماثلة عربية إسرائيلية ، فإن التعاطي مع وسائل الإعلام الإسرائيلية ومصطلحات خطابها السياسي والثقافي والترفيهي في تزايد مستمر ، ويتجه في الوقت ذاته نحو الهيمنة الثقافية .

وقد بدت عملية الأسرلة في أبرز صورها في المجال السياسي من خلال سعي الوسط العربي ممثلاً في أحزابه من أجل زيادة الفاعلية والتأثير في المعادلة السياسية ، وإن كان هذا التوجه مفهوماً بالنسبة للأحزاب العلمانية ، فإن الجديد فيه هو دخول الحركة الإسلامية هذا التوجه وفقاً لمنطقها الخاص متخلفة بذلك عن جزء من شعارها "الإسلام هو الحل" . رغم ذلك فقد أفرز هذا التوجه ، كما تبلور في انتخابات ١٩٩٩ ، معطيات جديدة جسدها الإتفاق العام على جملة المطالب السياسية المذكورة سابقاً والتي تتعلق بالمبادئ الأساسية ، وتمثلت في بلورة الخطوط العامة التي تحكم مستقبل الأقلية العربية : ولذلك فإن مساومات قادة الوسط العربي مع باراك تمحورت حول مساعيهم لتضييق الفجوة بين العرب واليهود كمقدمة لحصولهم على كافة حقوقهم كأقلية ثقافية . إن نجاح هذه القيادات في الحصول على مكاسب من حزب العمل قبل انتخابات ١٩٩٩ وهو ما مثل تحدياً للمظلة الصهيونية ، ومد هذا التحدي على استقامته بعد الانتخابات للخروج بالمطالب العربية من العباءة الصهيونية كأساس لتحقيق المساواة والدمج الثقافي والسياسي في السياسة الإسرائيلية وإخضاعها لطموحات الوسط العربي نفسه . هو المعادلة التي سوف تحكم تلك الطموحات مستقبلاً والتي يتمثل مضمونها في " أنه إذا كانت عملية الأسرلة قد أملت الظروف الاجتماعية والسياسية التي مر بها هذا الوسط خلال تطوره بعد عام ١٩٤٨ ، وصارت واقعاً يصعب تغييره ، ثم أتت تسوية أو سلولتكرس هذا الواقع وتدفع الجميع نحو اعتناقه ، فإن تغير الأطر الحاكمة لتلك العملية وفرض أطر جديدة نابعة من المصالح والأهداف العربية ، هو المحدد

الحاكم لتفاعلات قوى هذا الوسط العربى مع القوى الصهيونية " . ووفقاً لمضمون هذه المعادلة فإنه ليس هناك انفصال موضوعى بين مساعى الحصول على المساواة والاندماج فى الدولة الإسرائيلية من جانب ، وعمليات الحفاظ على الخصوصية الحضارية والثقافية للوسط العربى داخل إسرائيل من جانب آخر . لقد تغيرت الأطر الحاكمة وتم فرض أطر جديدة ، فقد دخل الحياة السياسية عبر الكنيست قوتان جديدتان هما الحركة الإسلامية (بالتحالف مع الحزب الديمقراطى العربى) والتجمع الوطنى الديمقراطى (بالتحالف مع حداث) ، وهو مؤشر لنمو الوعى السياسى . وأصبح الصوت العربى يذهب للأحزاب العربية بعد أن ظل طويلاً يذهب للأحزاب الصهيونية ، فقد حصلت الأحزاب العربية فى انتخابات ١٩٩٩ على حوالى ٢٤.٥٪ من الأصوات العربية (مقابل ٢٥٪ للأحزاب الصهيونية) ، هذه النسبة كانت ٢٠٪ فى انتخابات ١٩٩٦ ، وكانت ٤٨٪ فى انتخابات ١٩٩٢ . ومعنى ذلك أنه إذا كانت الأسرة قد تواكبت مع ارتفاع نسبة التصويت للأحزاب الدينية واليمينية (الصهيونية عموماً) ، فإن هذا التوجه الجديد قد ارتبط بارتفاع التصويت للأحزاب العربية ، ومع إتفاق هذه الأحزاب على المبادئ الأساسية التى سبق ذكرها ، والتى تتمثل فى المساواة مع اليهود ، والاندماج فى الدولة ، مع الخصوصية الثقافية .

والأمر يتوقف بعد ذلك على الموقف الإسرائيلى ، حيث يرى بعض اليهود أن كل ما يمكن أن يقال عن الاندماج للعرب فى المجتمع الإسرائيلى تكذبه الوقائع ، ويعزز أنصار هذا الرأى وجهة نظرهم بالإشارة إلى مسألتين: الأولى هى النمو السكانى للعرب بما ينبىء بولادة مدن عربية موسعة تضم آلاف السكان وتعمق لديهم الإحساس بالعظمة الإقليمية بكل ما ينطوى عليه ذلك من معان . والمسألة الثانية هى تلقى الوسط العربى للمساعدات من السفارات الأجنبية والمحافل الدولية ، ومن هنا تنشأ إمكانية تنفيذ المزيد من الأعمال فى اللحظات الحرجة فى دولة إسرائيل كأنفجار العنف والانتفاضة والمطالبة بالانفصال أو توافر سياقات تقود إلى الانفصال . ويضيف أصحاب هذا الرأى

أن مثل هذه السياقات تتحقق عادة ببطء ويصعب ملاحظتها ، لكن يتم تلمس نتائجها عند المنعطقات وبعد فوات الأوان . ويصل أصحاب هذا الرأي إلى قناعة تامة بأنه ، ومع الأخذ في الاعتبار حقوق عرب إسرائيل كمواطنين في الدولة ، علينا أن نوضح بلغة جلية بأن إسرائيل هي أولاً وقبل كل شيء دولة يهودية وليست دولة لكل مواطنيها بكل ما ينطوي عليه ذلك من معنى . وعلينا أن نوضح أن دولة إسرائيل كدولة ديمقراطية - أي دولة لكل مواطنيها - قبل أن تكون دولة يهودية ، لا يعنى سوى نهاية التجربة الصهيونية والكيان اليهودي في هذه المنطقة من العالم . ويرى هؤلاء الحل في " إحياء الصهيونية التاريخية سواء في مجال التعليم أو التخطيط أو النشر وفرض القانون . وإذا لم يدرك يهود إسرائيل كل هذه الأمور فإن التجربة الصهيونية كلها لن تكون إلا فصلاً عابراً في تاريخ الشعب اليهودي " (٣٣) .

هناك كاتب آخر هو موشيه شارون يرى وجود مشكلة في دولة إسرائيل إسمها "العرب الفلسطينيون" الذين لا يزالون يؤكدون انتماءهم للشعب الفلسطيني - على حد تعبيره وقد لازمتهم مشكلة الهوية والانتماء منذ قيام دولة إسرائيل وجاء قرار إعفائهم من الخدمة في الجيش بمثابة اعتراف رسمي بهذه المشكلة . ويقول شارون " إن الجيل الحالي من عرب إسرائيل تحرر مما كان أبائهم يلتزمون به ، وأول مظاهر هذا التحرر هو الموقف من مسألة الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية ، والإقرار بأن الأقلية العربية فيها لا تتمتع بحقوق الأقلية الوطنية ، ومن ثم فإن هذا الجيل أصبح يطالب بتغيير طابع الدولة ، وأن مطالبه هذه تحظى بتأييد أوساط سياسية وفكرية في إسرائيل مناهضة للفكر الصهيوني ، ويقترح هذا الجيل صيغة أن تكون إسرائيل دولة لكل مواطنيها . ويرى شارون أن في هذه الصيغة استجابة ذكية لفكرة إقامة الدولة الديمقراطية العلمانية ، كما دعت إليها منظمة التحرير الفلسطينية ، أي دولة يلغى فيها قانون العودة (الخاص باليهود) وتنتفى فيها إمكانية أن تكون إسرائيل دولة للأغلبية اليهودية وسيصبح العرب هم الأغلبية وهم الذين يحددون طابعها . ولا يرى شارون مانعاً من أن تكون إسرائيل

دولة لكل مواطنيها بشرط أن يلتزم العرب بكونها دولة عبرية ، تكون لغتها واحدة هي العبرية ، ولها جهاز تعليمي واحد هو العبري ، وأن تكون الثقافة التي ينمو عليها المجتمع هي العبرية . ويقول شارون إنه لو اتبعت الدولة منذ قيامها مثل هذه السياسة وألغت مظاهر انتماء العرب لمحيطهم الفلسطيني العربي لانتهت المشكلة . ويشير شارون إلى حقيقة خطر الوجود العربي في إسرائيل ؛ فالعرب يشكلون ٢٠٪ من سكان الدولة وتكاثرهم الطبيعي هو الأعلى في العالم ، إذ يزيد على ٣٥٪ ، وفي النقب يصل ٤٥٪ أي أنهم يضاعفون عددهم كل عشرين عاماً ، وهم مجموعة سكانية شابة أو فتية وذات قدرة انتخابية تستطيع أن تستحوذ على عشر أعضاء الكنيست ما لم يكن أكثر . ويتحدث شارون عن تمركز العرب في ثلاثة تجمعات رئيسية : في الجليل الغربي حيث المشاعر القومية أكثر تأججاً ، وفي المثلث حيث السيطرة للحركة الإسلامية والتكاثر الطبيعي أعلى منه في الجليل ، والتجمع الثالث في النقب حيث التكاثر العالي والسيطرة على مساحات واسعة من الأراضي . ويحذر شارون من خطر الاعتقاد بأن بدو النقب يختلفون عن باقي عرب إسرائيل ، ويقول "إن خدمتهم في الجيش الإسرائيلي سببها البحث عن الرزق وليس حباً في الدولة ، فالبدو فلسطينيون بكل معنى الكلمة " . كما يشير إلى أن التيار الإسلامي قد عرف طريقه إلى الوسط العربي وأحدث تغييراً واسعاً فيه . ويرى شارون أن الالتفاف على المطالبة العربية بالمساواة التامة ينبغي أن يركز على ثلاثة أبعاد: البعد الثقافي ، والبعد السكاني ، والبعد الإسلامي بحيث لا يسمح لعرب إسرائيل بأدنى حرية في هذه الأبعاد (٣٤) .

وهناك من يطرح فكرة الحكم الذاتي للوسط العربي (كلود كلاين عميد كلية الحقوق بالجامعة العبرية سابقاً) لا كخطوة نحو المساواة ، وإنما من أجل تجنب معركة المساواة مع الوسط اليهودي بإسرائيل ، وهي معركة لا بد أن يعاد فيها طرح قضية الطابع الصهيوني للدولة الإسرائيلية والمميز لتطورها (٣٥) .

وعموماً فإن رد الفعل الإسرائيلي قد ظهر واضحاً في نوفمبر ١٩٩٩ عندما قدم محمد بركة رئيس كتلة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة "حداش" في الكنيست مشروع قانون أساسى لمساواة الجماهير العربية باليهود حيث أثار ذلك ردود فعل غاضبة على الساحة السياسية خصوصاً من جانب اليمين ، وتلقى رئيس الكنيست توصيتين قضائيتين بشطب الاقتراح لكونه يتعارض مع كون الدولة يهودية . وشتت صحيفة معاريف حملة تحريض ضد عرب إسرائيل (٣٦) . وباختصار فإن عوامل الدفع في إتجاه صالح العرب أكبر بكثير من العوامل التى يمكن أن تعرقل .

ثانياً : التسوية واحتمال قيام الدولة الفلسطينية فى المستقبل :

رغم أن دور عرب ١٩٤٨ فى التسوية يعد متواضعاً وغير مباشر ، إلا أن تأثير التسوية على مستقبل الأقلية العربية فى إسرائيل قد يبدو كبيراً نسبياً . وبغض النظر عما فعله عرب ١٩٤٨ أو ما يمكن أن يفعلوه بخصوص القضية الفلسطينية بصفة عامة ، فإن عملية التسوية كانت دائماً على أجندة التنظيمات السياسية العربية ، ولناخذ مواقف هذه القوى السياسية فى الآونة الأخيرة (فى انتخابات ١٩٩٦ وانتخابات ١٩٩٩) كمثال ، لكن فى البداية وقبل الحديث عن هذه المواقف يجب التأكيد على أن ثمة روابط عضوية بين بعض هذه التنظيمات ومنظمة التحرير الفلسطينية ، فعلى سبيل المثال تعتبر حركة أبناء البلد نفسها جزءاً لا يتجزأ من منظمة التحرير الفلسطينية بل وامتداداً لقيادتها ، وقد بدأ الانتماء لحركة أبناء البلد من الجامعات والسجون ، وكان معظم أعضائها ينتمون فردياً - وليس من خلال أبناء البلد - إلى الفصائل الفلسطينية ، وبهذا كانت عضويتهم مزدوجة . وقد دفعت الحركة ثمناً باهظاً لقاء اعتبارها لنفسها امتداداً لتيارات منظمة التحرير الفلسطينية ، واعتبارها لنضالها كجزء من نضال المنظمة ، وإتهم أعضاء الحركة بنقل الانتفاضة داخل إسرائيل بأمر من عرفات وجورج حبش (٣٧) .

وثمة إجماع لدى الجماهير العربية في إسرائيل على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وقيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل ، ويؤيد هذا المطلب ما بين ٨٠ و٩٠ ٪ من عرب إسرائيل ، وهذا هو السقف الذى تقف تحته غالبية التنظيمات السياسية العربية التى تؤيد إتفاق أوسلو . لكن هناك تنظيمات لا تؤيد اتفاق أوسلو أو ترسل عليه تحفظات وانتقادات عديدة مثل حركة أبناء البلد ، وهناك تنظيمات انقسمت على نفسها إزاء إتفاق أوسلو مثل الحركة الإسلامية . ومعنى ذلك أن الوضع قبل أوسلو يختلف كثيراً عن الوضع بعدها ، ومن هنا كان من الصحيح أن نتلمس مواقف التنظيمات السياسية العربية من عملية التسوية من برامجها فى الانتخابات التى عقدت منذ أوسلو وحتى اليوم وهى انتخابات ١٩٩٦ وانتخابات ١٩٩٩ ، وفى برامج الأحزاب العربية فى انتخابات ١٩٩٦ تتفق كل الأحزاب والقوى السياسية على ضرورة العمل من أجل دفع مسيرة السلام فى المنطقة وتنفيذ الإتفاق الإسرائيلي الفلسطيني والوصول إلى إتفاقيات سلام مع كل من سوريا ولبنان والدول العربية الأخرى وتحقيق السلام العادل والشامل فى الشرق الأوسط . كما تتفق على ضرورة الانسحاب من جميع المناطق العربية التى احتلت عام ١٩٦٧ ، وإقامة الدولة الفلسطينية إلى جانب الدولة الإسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية ، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للشرعية الدولية ، وإجلاء جميع المستوطنات الإسرائيلية من الأراضى العربية المحتلة (٣٨) .

ولم تختلف الطروحات والرؤى الواردة فى برامج الأحزاب فى انتخابات ١٩٩٩ عن الطرح السابق بكامل عناصره (٣٩) . ويبدو أن هذه المواقف ، والتى تتسم بقدر كبير من العمومية ، تدخل فى باب المواقف الأيديولوجية أكثر منها مواقف برامجية عملية تتعلق بتفاصيل التطورات فى عملية التسوية . وهنا نلاحظ حقيقة أن استبعاد عرب ١٩٤٨ من عملية التسوية من الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني على السواء قد انعكس على مواقف التنظيمات السياسية فى الوسط العربى تجاه هذه التسوية ، ولعل هذه الحقيقة

هى التى دفعت بهذه القوى إلى اكتشاف إمكانيات الوسط العربى واستثمارها فى الكفاح من أجل مصالحه الخاصة وفى إطار تقاليد الدولة العبرية وفى حدود الشرعية فيها. أى أن هذا التحول - الذى يعتبر تحولاً إيجابياً فى مسار تطور العلاقة بين عرب ١٩٤٨ والدولة الإسرائيلية ، وبالنسبة لمستقبل هذه الأقلية - كان نتيجة تلقائية لعملية التسوية واستبعاد عرب ١٩٤٨ منها . رغم ذلك فقد كان للوسط العربى فى إسرائيل دوراً فى عملية التسوية ، وذلك من خلال دعم باراك وحكومته على حساب إسقاط نتنياهو وحزب العمل ، أى دعم القوى الأكثر اعتدالاً والأكثر قبولاً بعملية السلام. بعبارة أخرى كان استثمار الصوت العربى فى انتخابات ١٩٩٩ - سواء بوعى أو بلا وعى - لصالح قضية السلام بصفة عامة (٤٠).

كذلك يمكن أن نلمس دور الوسط العربى فى إسرائيل فى عملية التسوية من خلال مشاركة بعض العناصر العربية فى السياسة الخارجية الإسرائيلية والأمن الإسرائيلى بما يتفق مع مفاهيم السلام العادل ، فقد تولى نواف مصالحة منصب نائب وزير الخارجية فى الحكومة الائتلافية ، ولكى يصبح - حسب تعبير بعض المصادر - بمثابة جواز المرور إلى طريق السلام الذى اختاره باراك . كذلك تم اختيار أربعة نواب عرب (من مختلف الاتجاهات السياسية) أعضاء فى لجنة الأمن والشئون الخارجية بالكنيست ، وهى أهم اللجان البرلمانية ولم يسبق أن دخلها عربى منذ قيام الدولة العبرية ، وكان مصالحة نفسه أحد هؤلاء الأعضاء ، أما الثلاثة الباقون فهم : هاشم محاميد (الشيوعى السابق) وأيوب قرا (من الليكود) وصالح طريف (من حزب العمل) . أيضاً هناك النواب العرب والذين يبلغ عددهم ثلاث عشرة نائباً وهو رقم قياسى ، وقد أصبحوا بمثابة جسر التفاهم بين إسرائيل والدول العربية ، وقد زاروا على سبيل المثال دمشق مجتمعين أكثر من مرة ، كما سبق لهم زيارة القاهرة فى العام الماضى . وقد ذكر نواف مصالحة يعد تعيينه نائباً لوزير الخارجية " سأعمل كعربى وإسرائيلى فى آن واحد ، ولكننى لن أدافع عن سياسة لا أؤمن بها " ثم وصف هذا التعيين بأنه " خطوة مهمة على طريق تحقيق التسوية " ،

وعموماً ثمة توجه إسرائيلي في جعل الوجود العربي في إسرائيل مادة للتطبيع مع المحيط العربي ، وثمة توجه عربي كذلك باستخدامهم كوسيلة لتحقيق التسوية (٤١) .

وعموماً فإن أهم ما يمكن أن تتمخض عنه عملية التسوية في مجال التأثير على مستقبل عرب ١٩٤٨ هو قيام الدولة الفلسطينية ، وبخصوص تأثير قيام الدولة الفلسطينية على طبيعة الوجود العربي في إسرائيل هناك العديد من المواقف والتكهنات ، ففي استطلاع أجرى على عرب ١٩٤٨ ، أجاب ٢٩٪ من أفراد العينة المبحوثة بأن قيام دولة فلسطينية سيكون بمثابة نقطة انطلاق لهم . وذكر ١٢٪ من أفراد العينة أنهم يطمنون الانضمام للدولة الفلسطينية إذا قامت ، فيما أعرب ٢١٪ منهم عن اعتقادهم بأن تلك الدولة ستزيد من ثقل القوى التقدمية في إسرائيل وتدفع العرب قدماً إلى المطالبة بالحقوق المتساوية ومن بينها مطلبهم بتحرير أرضهم المغتصبة . ويرى البعض أن هناك احتمال ضئيل بأن يجر الحكم الذاتي الفلسطيني مطالب قوية بحكم ذاتي فلسطيني في الوسط العربي في إسرائيل ، وذلك بحكم أن مثل هذا الخيار سيواجه بقوة من الجانب الإسرائيلي . لكن هناك اتجاه آخر يتوقع أن يطالب فلسطينيو ١٩٤٨ بصيغة حكم ذاتي خاص بهم . ويتفق هذا الرأي مع بعض نتائج الاستطلاع السابق ، من حيث أن الراديكاليين سيحاولون الضغط على السلطة الإسرائيلية بأعمال سياسية وشعبية ، وسوف يشتد عود القوى الرامية إلى مجابهة إيجابية مع السلطة الإسرائيلية بنشاط عربي واحتجاجات جماعية وأشكال من العصيان المدني . ويتوقع أيضاً هذا الاتجاه أن تنشأ دعوة بين عرب ١٩٤٨ للالتحام بالكيان الفلسطيني مما يعطى زخماً لدعوة البعض للوحدة بين أبناء الشعب الفلسطيني . وفي المقابل يرى البعض إن إقدام إسرائيل على الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة والسماح للفلسطينيين بتقرير مصيرهم وإقامة دولة فلسطينية سوف ينهي مظاهر الاضطراب والقلق بالنسبة لعرب إسرائيل (٤٢) .

وتعتبر بعض الأوساط الصهيونية أن ثمة هجوماً عربياً سكانياً يجتاح الجليل بغرض الإعداد الديمغرافي (زيادة عدد السكان العرب) للمطالبة بالانضمام إلى الدولة

الفلسطينية المزعم قيامها . وتنظر هذه الأوساط إلى عرب الجليل كمعارضين للمشروع الصهيوني في المنطقة من أساسه ، وأنه - بالتالي - إذا ما قامت دولة فلسطين فسوف يطالبون بالإنضمام إليها (٤٣) .

وعموماً فإن بعض اليهود متشائمون حول احتمال تأثير قيام دولة فلسطينية بجوار إسرائيل على الأقلية العربية في البلاد ، فهم يتوقعون مزيداً من الراديكالية بين عرب إسرائيل . وإجمالاً يمكن القول إن مبعث تخوفاتهم أمرين: الأول هو زيادة شعور عرب إسرائيل بالحرمان مقارنة بالوضع الجديد في الدولة الفلسطينية . والثاني احتمال قيام الدولة الجديدة بحركة هياج من أجل الوحدة مع عرب ١٩٤٨ في إسرائيل (٤٤) .

ويعتقد موشيه أرينز في بحثه المعنون " القضية الفلسطينية كقضية يهودية " أن عرب ١٩٤٨ هم فلسطينيون ، وأنهم طالما يشعرون بعدم المساواة في الحقوق والواجبات مع المجتمع اليهودي ، فإنهم قد يرغبون في الإنضمام إلى الدولة الفلسطينية . وفي دراسة أخرى ورد أن تأثير قيام دولة فلسطينية على العلاقات اليهودية العربية داخل إسرائيل من أخطر التأثيرات المحتملة ، فقد تعمل تلك الدولة كقوة جذب للولاءات السياسية لعرب إسرائيل ، وربما حرضتهم على المطالبة بأن تلحق المناطق التي يقطنها العرب بأراضيها . ووفقاً لهذه الدراسة فإن تمرکز السكان العرب في مناطق محددة أمر له أهمية سياسية عظيمة ، ذلك لأن الحركات الانفصالية في هذه المناطق سوف تمثل تحدياً لا يمكن لوحدة إسرائيل الإقليمية أن تتحمله ، ولذلك فإن إسرائيل ستقاومها بكل الوسائل ، وحتى لو تم احتواء هذه الحركات بنجاح ، فإنها سوف تشكل مصدراً مستمراً للتوتر الداخلي ، وعنصراً تمزيقياً في علاقات إسرائيل مع الدولة الفلسطينية ، وربما مع الدول العربية الأخرى (٤٥) .

وترصد الدراسة عدداً من الاتجاهات ؛ فهناك إتجاه مؤداه أن هذه الدولة سوف تزيد من حدة ازدواجية الولاء ، كما ستزيد من إذكاء الميول الانفصالية ، ذلك أن مجرد

وجود دولة فلسطينية سيكون قادراً على تقديم المساندة - العاطفية على الأقل - للدوائر العربية في إسرائيل ، والتي تعرف نفسها سلفاً وحصراً كجزء من الشعب الفلسطيني . ويمكن لتلك الدولة أن تحرض على الاتجاهات الانفصالية وتكون مرجعاً لها خاصة بالنسبة لأوساط المثقفين الراغبين في الرخاء المهني . واتجاه آخر يرى أن إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وقيام دولة فلسطينية سوف ينهي مشاعر الاغتراب التي يشعر بها عرب ١٩٤٨ ، وبالتالي يركزون على مشاغلهم الاجتماعية والمدنية داخل إسرائيل ، وسوف يعملون كقوة اقتصادية وثقافية تدعم السلام بين الدولتين . ويذكر أصحاب هذا الاتجاه في هذا الصدد أوضاع الأقلية المجرية في رومانيا ، التي تتمتع بحقوق مدنية ليس من بينها حق تقرير المصير، كنموذج يمكن أن يتمثله الفلسطينيون لاحقاً . وتقر الدراسة بأن إسرائيل لن تنجح في منافسة الدولة الفلسطينية في مجال الولاء العاطفي ، لكنها ترى إمكانية تبني الدولة لسياسات تمنع أي تهويد ، من جانب عرب ١٩٤٨ في الداخل ، لكيانها الإقليمي خاصة وأن الدول العربية ودولة فلسطين يمكن أن تقدم لهؤلاء مساندة ، إن لم يكن بالمال والسلاح ، فعلى الأقل بحملات سياسية ودعائية مشجعة لهم . ويساعد على ذلك أن قرب الدول العربية وخاصة الدولة الفلسطينية من إسرائيل يمكنها من استخدام الأدوات الثقافية والاتصالية في التأثير على عرب ١٩٤٨ بكفاءة عالية . وتقر الدراسة لمواجهة النزعة الانفصالية لدى عرب ١٩٤٨ العمل لإحباط التوقعات الأيديولوجية لديهم . وذلك بتوفير فرص عمل لهم في مجالات حرفية، وإزالة العقبات البيروقراطية التي تعترض حياتهم ، خصوصاً في موضوع تراخيص البناء الذي كان باستمرار سبباً في الاستياء العام (٤٦) .

وخلاصة القول إن النسبة الأكبر من عرب ١٩٤٨ في إسرائيل تفضل رؤية الدولة الفلسطينية وقد قامت على الخريطة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بينما نسبة ضئيلة منهم تعتبر أن هذا حل مقنع لمشكلتهم ، ونسبة أكثر ضآلة تبتدى رغبة في الالتحاق بهذه الدولة حال قيامها (٤٧) .

إن قيام دولة فلسطينية سوف يقوى الاعتزاز الوطنى لدى عرب ١٩٤٨ ، لكن الإلتحاق بهذه الدولة سوف يتوقف فى نظر البعض على العديد من العوامل التى أهمها مدى قوة الدولة الجديدة والعواطف التى سوف تثيرها ، ونظرة عرب ١٩٤٨ لوضعهم مقارنة بوضع الدولة الفلسطينية ، ومستوى نجاح إسرائيل فى سياستها تجاههم ، ومدى صعود إتجاه الوحدة مع الوطن الأم ، وقدرة الدولة الفلسطينية على تشجيع هذا الاتجاه كجزء من استراتيجية محددة .

وبصفة عامة يمكن تلخيص المواقف السابقة حول انعكاسات قيام دولة فلسطينية على عرب ١٩٤٨ فى رؤيتين : الأولى تقول بانخفاض حدة مشكلتهم بإيجاد بديل حقيقى لهويتهم السياسية الغامضة فى إسرائيل ، ولما كان هؤلاء لا يفضلون فى معظمهم الانتقال إلى الدولة الفلسطينية الجديدة فإنه من المقدر أن تنشأ منافسة أيديولوجية واقتصادية وسياسية حول ولاء عرب ١٩٤٨ ، مما يدفع لظهور تعبيرات إيجابية لدى إسرائيل وفلسطين كقوة جذب لهذه الشريحة ، وهكذا يحقق عرب ١٩٤٨ فوائد على صعد مختلفة. أما الرؤية الثانية فتعتبر أن قيام دولة فلسطينية سوف يزيد حدة ازدواجية ولاء عرب ١٩٤٨ ويدكى - أو يشعل - ميولهم الانفصالية عن إسرائيل (٤٨).

والمؤكد أن لقيام الدولة الفلسطينية دور فى مستقبل عرب ١٩٤٨ حيث تدخل كمحدد فى صياغة هذا المستقبل ، وذلك من حيث جاذبيتها فى النواحي الثقافية والسياسية والدينية ، وفى هذه المناحي من غير المحتمل أن تستطيع إسرائيل منافسة الدولة الفلسطينية مما يحتم على إسرائيل تقديم حوافز للأقلية العربية تحبط توقعاتهم من الإلتحاق بالدولة الفلسطينية ، وتقدم لهم فرصاً حقيقية بديلة لإشباع هذه التوقعات وتطرد شعورهم بالاستياء ، وبالتالي فالمرجح أن يكون هذا الدور محدوداً للغاية ، وأن صياغة المستقبل سوف تتم داخل حدود الدولة الإسرائيلية فى إطار العلاقة الجديدة بين هذه الأقلية وتلك الدولة العبرية التى تأسست مرتكزاتها فى انتخابات ١٩٩٩ .

هوامش الفصل الرابع

١. علاء سالم ، " بعد فوز باراك وعودة حزب العمل للسلطة : طموحات الوسط العربي في المساواة داخل إسرائيل " ، مختارات اسرائيلية، ص ٤١ .
٢. المرجع السابق ، ص ٤٦ .
٣. الحياة ، (٩ ابريل ١٩٩٩) .
٤. الأهرام ، (٢٩ نوفمبر ١٩٩٩) .
٥. اميل ساحلية، مرجع سابق ، ص ٢١٩ .
٦. حمادة فراغه ، " المجالس المحلية العربية في فلسطين المحتلة " ، صامد الاقتصادي، العدد ٥٠-٥١ ، ص ٣٢٨ .
٧. عزيز حيدر ، في كميل منصور ، مرجع سبق ذكره . ص ٢٢٩ .
٨. المرجع السابق ، ص ٢٣٥ .
٩. حمادة فراغه ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥٧ .
10. Eli Rikrers , op cit ,pp 138-140.
١١. عزيز حيدر في كميل منصور ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣١١-٣١٢ .
١٢. صبرى جريس ، العرب في إسرائيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٦ - ٧٧ .
١٣. المرجع السابق ، ص ٧٤ ٧٥ .
١٤. خليل نخله ، الحركة الوطنية الفلسطينية في المناطق المحتلة ١٩٤٨ ، في: القضية الفلسطينية في أربعين عاماً ، (ندوة مركز دراسات الوحدة العربية وجمعية الخريجين الكويتية، بيروت، ١٩٩٩) ، ص ١٣٤ .

١٥. نشرة منظمة التحرير الفلسطينية ، (مجلد ١٩٧١) ص ١٣٤ .
١٦. غسان كنفاني ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١ - ٢٢ .
١٧. صبري جريس ، "حول نتائج انتخابات الكنيست العاشر" س، ف، ع، عدد ١١٢ (أغسطس ١٩٨١) ص ٨٥ .
١٨. نظام بركات ، النخبة الحاكمة في إسرائيل (بيروت : منشورات فلسطين المحتلة ، ١٩٨٢) ، ص ٦ .
١٩. المرجع السابق ، ص ٥٦ .
٢٠. مروان دروي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١-٢٢ .
٢١. المرجع السابق ، ص ٢٢ .
٢٢. المرجع السابق ، ص ٢٢ .
٢٣. المرجع السابق ، ص ٢٣ .
٢٤. المرجع السابق ، ص ٢٤-٢٥ .
٢٥. مصطفى جفال ، التصويت العربي في الانتخابات الإسرائيلية ، مرجع سابق ، ص ١١٧ .
٢٦. هاني عبد الله ، الكنيست الثاني عشر، س.ف.ع العدد ١٨٨ (نوفمبر ١٩٨٨) .
٢٧. مروان درويش ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣-١٥ .
٢٨. المرجع السابق ، ص ١٥-١٧ .
٢٩. معنص حمادة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٩ ٢٩١ .
٣٠. مروان درويش ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤ ٧٠ .

٣١. انظر مراجع الأحزاب العربية في مروان درويش ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤ ٧٠ .

٣٢. مجلة الدراسات الفلسطينية

٣٣. معتصم حمادة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٠ .

٣٤. المرجع السابق ، ص ٢٩١

٣٥. علاء سالم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٥ .

٣٦. الأهرام (٢٩ نوفمبر ١٩٩٩) .

٣٧. مروان درويش ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١ .

٣٨. المرجع السابق ، ص ٦٩ ٤٦ .

٣٩. مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٣٩ (صيف ١٩٩٩) ، ص ١٦٣ وما بعدها .

٤٠. الحياة ، (٨ مارس ١٩٩٦) .

٤١. الأهرام ، (١٤ أغسطس ١٩٩٩) .

٤٢. الحياة ، (٩ أغسطس ١٩٩٩) .

٤٣. الحياة ، (١٦ نوفمبر ١٩٩٩) .

٤٤. منير بعليل ، هل يوجد حل ، مرجع سابق ، ص ٩٧ .

٤٥. حسنى شاهين ، س.ف.ع العدد ٩٦ .

46. Samy Smohi, Oriantation op cit , p 28

٤٧. موشيه ارنيز ، "القضية الفلسطينية كقضية يهودية " في منبر بعليل ، هل يوجد حل ، مرجع سابق .

48. Mark A. Hiller , A palestinian State: The Implications for Israel (London : Harvard University press ,1983) P.106.

٤٩. المرجع السابق ، ص ١٥٦-١٥٩

50.Samy Smohi , Israel: Pluralism and Conflict, (London, Henely: Routledge. Regan Panl , 1978)P 88 .

٥١. محمد خالد الأزعر ، "عرب ١٩٤٨ في فلسطين : رؤيه مستقبلية" ، شئون عربية ، العدد ٧٢ (ديسمبر ١٩٩٢) ص ١١١ .

الفصل الخامس

مستقبل عرب ١٩٤٨ : السيناريوهات

فى سياق ما أطلق عليه " الانقلاب العربى " والذي تمثل فى تزايد الحضور السياسى للوسط العربى فى الكنيست وعلى الساحة السياسية عموماً وما يطرحه من آثار تتصل مباشرة بجوهر المسلمات التى تقوم عليها الدولة الإسرائيلية ، وفى سياق متابعة مسيرة تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى والقضية الفلسطينية ، وما يرتبط بذلك من احتمال قيام الدولة الفلسطينية ، يلفت النظر أن هذه المسيرة لم تتعرض لمستقبل عرب ١٩٤٨ من قريب ولا من بعيد ، وبذلك يكون المهتمون بعملية التسوية جميعهم ، دون استثناء الطرف الفلسطينى نفسه، قد تجنبوا الاقتراب من المصير النهائى لما يقرب من مليون عربى يقيمون داخل إسرائيل وعلى أرض فلسطين التاريخية ، وهم يشكلون حوالى ١٣٪ من مجمل أبناء الشعب الفلسطينى ، وحوالى ٢٠٪ من مجموع هؤلاء الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية .

ولاشك أن لكل طرف معنى بالتسوية منطلقاته - أو مبرراته - التى يستند إليها فى تجاوز البحث فى مصير هذه الأقلية ، على الأقل فى المرحلة الحالية . على أن هذا التجاوز المرحلى لا يعنى مطلقاً ، ولا منطقياً ، استمرار غياب القضية أو تجاهلها بشكل أبدي ، فثمة مؤشرات عديدة - تنبع من السياق المذكور - تدعو إلى الاعتقاد بأن مصير عرب ١٩٤٨ سوف يكون موضع اهتمام جدى لكل الأطراف المعنية ، وعلى نحو أكبر بكثير مما يراود الاعتراف به فى سياق التسوية الحالي ، خصوصاً وأن هذا المستقبل - بالنسبة لهذه الأقلية لم يُحسم بعد ، وفقاً لكل المقاييس التى يمكن إعمالها فى تقدير مثل هذا الموقف .

فمن جانب يمكن الزعم بأن استمرار الارتباط الإسرائيلي بالفكرة الصهيونية وبرامجها التنفيذية يستوجب إتخاذ مواقف وسياسات معينة تجاه عرب ١٩٤٨ كأقلية مغايرة تعيش في المجتمع اليهودي ، خصوصاً بعد هذا التصاعد السياسي المذكور ، أى بعد أن أصبح لها وزن سياسي يعتد به ، وفي ضوء حقيقة أن المجتمع اليهودي يراود له أن يظل مجتمعاً يهودياً صرفاً ، عقيدة وأرضاً وسكاناً . والحقيقة أنه قد طرحت - ومنذ وقت مبكر وبالفعل - مقترحات لمواجهة قضية المجتمع العربي المغاير للمجتمع اليهودي في إسرائيل ، وقد تراوحت هذه المقترحات بين السعى إلى الدمج والاستيعاب والتهويد بالمعنى الفكري الشامل ، وبين الرغبة في استئصال هذه الأقلية وطردها خارج الحدود الجغرافية والبشرية للمشروع الاستيطاني الصهيوني . وبين هذين الحدين ، أو بالأحرى بين هذين الإتجاهين الحدين يمكن العثور على العديد من الحلول (الوسيطة) الإجرائية العملية ، والتي تبدو أقل حدية أو أقل تطرفاً من إتجاهي الإدماج والطرده ، من أمثلة هذه الحلول العزل والتهميش السياسي والاقتصادي وتفريغ الهوية الذاتية بهدف تحويل هذه الأقلية إلى مجرد موجودات أو أشياء يسهل التعامل معهما دون إضرار بنقاء الدولة اليهودية . ولقد صدرت هذه الرؤى عن جهات مختلفة من داخل إسرائيل وخارجها ، بعض هذه الجهات لها اختصاصات بحثية أو فكرية ، أو هي أكاديمية على كل حال . وبعضها الآخر يمثل قوى سياسية وحزبية أعلنت مواقفها بشكل رسمي وضمنت برامجها هذه المواقف ، وحاولت تنفيذها في أوقات اعتلائها السلطة أو اقترابها من مواقع صنع القرار ، في شكل خطط وبرامج ظهرت على أرض الواقع . لكن يبدو أن الواقع قد تجاوز المقترحات بكثير كما يتضح فيما بعد .

جدير بالذكر أن الموثيق الأساسية الفلسطينية المرتبطة بنشأة الحركة الوطنية الحديثة والمعاصرة ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية ومختلف التنظيمات التي تنطوي تحت لوائها ، هذه الموثيق لم تهمل في أهدافها ومسايعها عرب ١٩٤٨ في إسرائيل باعتبارهم جزءاً من الشعب الفلسطيني . ولفترة غير قصيرة ما كان ممكناً أن يعثر

المرء على ما يفيد بأن قوة من القوى الفلسطينية قد أفلحت عن هذا الاعتبار ، لكن كثرة الضغوط التي واجهتها وتواجهها - هذه القوى قد جعلت العثور على مثل هذا التخلي ممكناً في الآونة الأخيرة .

والواقع أن التهوين من شأن قضية مستقبل عرب ١٩٤٨ في سياق التسوية الجارية أمر يدعو للاستهجان ، ليس فقط بالنظر إلى تصاعد وزنهم السياسي على الساحة الإسرائيلية ، وليس فقط بالنظر إلى مؤشرات سابق الاهتمام بهم من جانب الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني ، لكن أيضاً لوجود سببين آخرين : السبب الأول هو أن عرب ١٩٤٨ أنفسهم يعتقدون حتى الوقت الراهن أن مصيرهم مازال غامضاً ومعلقاً إلى حد كبير - ولهم في هذا الخصوص تصوراتهم التي ينبغي التعرف عليها ، كما ينبغي - وبنفس المنطق - الاقتراب من مواقفهم إزاء ما تطرحه الأطراف الأخرى على هذا الصعيد ، وذلك بحكم أنهم الطرف الأساسي صاحب المصلحة أو موضوع القضية : قضية المستقبل . والثاني هو أن كثيراً من أفكار التسوية التي طرحت على الأقل منذ منتصف السبعينات ، نادراً ما تجاهلت البعد المتعلق بمستقبل عرب ١٩٤٨ أو مصيرهم ، حتى ولو بمجرد التساؤل عن موقعهم أو موقفهم في حال التوصل إلى تسوية ما للصراع ، وكان تفاعلات التسوية الحالية في التسعينات قد خرجت على المألوف ، إذ تبدو أقل استجابة للتطورات التي استجدت على الساحة ، لقد برزت قضية مصير عرب ١٩٤٨ بقوة على مسار الصراع العربي الإسرائيلي منذ نهاية حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وتحولت إلى قضية ملحة لا يمكن تجاوزها في غضون الانتفاضة ومنذ نهاية ١٩٨٧ ، لكن ثم تغييبها في التسعينات ، كما سبق أن تم هذا التغييب في أعقاب حرب ١٩٦٧ .

ومهما يكن من أمر ، فمن المرجح أن المرحلة التي ستفرض فيها قضية تحديد الوضع النهائي لعرب ١٩٤٨ أو مستقبلهم بصفة عامة ، سوف تطل برأسها على الأطراف المعنية بالتسوية إن أجلاً أو عاجلاً ، وعندئذ سيتعين على الجميع اللجوء إلى ملفات هذه القضية ، ومن المتصور أن تحوى هذه الملفات بين جنباتها المشاهد التي وضعها

المنشغلون بالقضية وهم يبحثون عن حلول متصورة من وجهات نظر مختلفة أو من زوايا متباينة . ومن المتصور أيضاً أن تحوى هذه الملفات ما يمكن استشرافه فى ظل المستجدات ، وفى ضوء الآليات التى يمكن أن تحكم هذا الاستشراف . وعليه فإنه يجب إلقاء الضوء فى هذه المحاولة على نوعين من السيناريوهات ، الأول هو السيناريوهات التقليدية ، والثانى هو السيناريوهات المحتملة . مع التأكيد على أن هذه السيناريوهات هى الأكثر تداولاً و- أو الأكثر احتمالاً ، وقد يحمل المستقبل ما يخالف ذلك ، فهى مجرد محاولة تسعى لإلقاء الضوء ولفت الانتباه ، دون إدعاء الإحاطة الشاملة.

أولاً : السيناريوهات التقليدية :

السيناريوهات التقليدية - إذن - هى تلك التصورات والمشاهد التى طرحت فى السابق ، سواء على الأصعدة الفكرية أو الأصعدة السياسية (من جانب أحزاب سياسية رسمية أو قوى سياسية مختلفة) ، والتى يمكن القول إنها قد تجاوزها الزمن بشكل أو بآخر كسيناريوهات للمستقبل ، لكن ليس من الصحيح الحكم بعدم جدواها ، ذلك أن المستقبل ليس فى حالة انقطاع عن الماضى ، إنما هو امتداد له بشكل أو بآخر ، وأن هذه الأعمال أو التصورات لابد أن تفعل فعلها من حيث التأثير على التصورات التى سوف تطرح من جانب المعنيين بالقضية ، أو التى يمكن استشرافها عندما تحين لحظة التناول الجدى للقضية.

١. سيناريو الإدماج فى الكيان الإسرائيلى :

طبقاً لتعريف طرحه المستشرق الإسرائيلى " ميخائيل ساف " عام ١٩٤٩ ، فإن إدماج عرب ١٩٤٨ فى إسرائيل يتحدد فى " تحول العرب إلى مواطنين بالحد الأدنى الضرورى من الولاء لإسرائيل " (١) . هذا التعريف المبكر للإدماج ، الذى جاء بعد عام واحد من قيام الدولة العبرية ، ينطوى على كثير من الحذر بما يستوجب التحفظ ،

فالإدماج فى حقيقته لا يعنى مجرد الحد الأدنى من الولاء لإسرائيل الدولة ، ولكنه توحد كامل معها ، فالمواطنون فى أية دولة لا يطلب منهم " حداً أدنى " من الولاء . والحقيقة أن الأسس الفكرية والعقيدية والسياسية التى قامت عليها دولة إسرائيل ، ثم تلك الأسس أو المبادئ القانونية التى اهتمت بها المؤسسة الحاكمة ، وبخاصة قانونى " العودة والمواطنة " ، قد جعلت من عملية إدماج عرب ١٩٤٨ ، إدماجاً كاملاً بولاء مطلق للدولة ، أمراً فى حكم المستحيل ، كما جعلت من التعريف المذكور للإدماج شيئاً متوافقاً مع الرغبة الإسرائيلية ومقبولاً لديها ، فإدماج عرب ١٩٤٨ بمعنى خلق حداً أدنى من الولاء بينهم لدولة إسرائيل قد مثل طموحاً سعت إلى تحقيقه الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ، لكنها لم تكن تسع إطلاقاً إلى إدماجهم بالمعنى الحقيقى للإدماج . ولهذا فإن السياسات التى اتبعت فى هذا الصدد لم تثمر أو لم تحقق أغراضها ، بل إنها عادت بنتائج عكسية ، لأنها سياسات أرادت الاحتفاظ بمسافة بين الأقلية العربية والمجتمع اليهودى ، مسافة تؤدى إلى تفرغ هذه الأقلية من العروبة والفلسطنة ، لكنها لا تصل بها إلى مستوى المواطنة الكاملة المتساوية مع اليهود فى الدولة العبرية . وبمرور الوقت فشلت إسرائيل فى تحقيق أى من هاتين الغايتين . والأصل فى هذا الفشل يعود ببساطة إلى أن هدف الإدماج : إدماج العرب فى حياة الدولة العبرية ، وإعادة تثقيفهم ومساواتهم فى الحقوق مع غيرهم من اليهود يشكل خطراً على الطابع اليهودى للدولة ويتعارض مع امتيازات المواطنة الخاصة باليهود (٢) .

وقد ينطوى هذا التقويم على تناقض ظاهرى ، إذ يفترض منطقياً أن عرب ١٩٤٨ يحملون الجنسية الإسرائيلية ، وأنهم - ومن ثم - مواطنون متساوون مع غيرهم من حملة الجنسية الإسرائيلية من اليهود ، لأن المواطنة توفر أهم شروط المساواة والإدماج . لكن هذا لا ينطبق على حالة المواطنة فى إسرائيل . لقد ذكرت المحكمة العليا فى إسرائيل عام ١٩٧٢ أن " هناك فرقاً بين المواطنة والجنسية فى القانون الإسرائيلى ، إذ لا توجد جنسية إسرائيلية منفصلة عن الشعب اليهودى " (٣) ، وهكذا فإن غير اليهود

(العرب) هم مواطنون بمعنى أنهم مجرد رعايا لا أكثر ، هم موضوع للسلطة الحاكمة وليسوا جزءاً منها ، أما اليهود ، فحتى لو لم يكونوا مقيمين في إسرائيل ، فإن فرصتهم في الحصول على الجنسية والمواطنة الكاملة وكافة الحقوق المترتبة على ذلك أكبر بكثير من فرص العرب الذين يقيمون على أرضهم منذ آلاف السنين .

وإذا كان الاندماج الكامل بالنسبة إلى الأقليات المميزة في أي مجتمع ، على أساس ديني أو عرقي أو لغوي ، يعتبر عند البعض عملاً يصعب تحقيقه ، فإن وجود كل هذه الانقسامات بين المجتمعين اليهودي والعربي في إسرائيل ، إلى جانب عدم وجود مفهوم موحد للمواطنة والجنسية ويحكم القانون الذي يؤصل لهذا التمييز والانقسام ، كل هذا يجعل الحل الاندماجي بالنسبة لعرب ١٩٤٨ في جسد الدولة العبرية احتمالاً بعيداً (٤) .

والى جانب التأصيل القانوني والفكري للانقسام وعدم الرغبة في إدماج الأقلية العربية في نسيج المجتمع الإسرائيلي ، يستطيع المراقب أن يتوقف طويلاً عند ترجمة هذه الوضعية في التطبيقات العملية للسلطة الحاكمة وسياسات التمييز المتبعة في مختلف مناحي الحياة وقطاعاتها كما سبق الإيضاح . وعموماً فإن سيناريو الإدماج لم يكن يوماً هو الحل المفضل للتعامل مع الوجود العربي من جانب الإسرائيليين على المستويين الرسمي والشعبي ، ففي استطلاع للرأي حول موقف المجتمع اليهودي من الأقلية العربية أجرى في مطلع الثمانينات ظهر أن ثلثي الإسرائيليين لا يستطيعون الوثوق بالعرب داخل الدولة ، وأن ٧٠٪ يرون أنه ينبغي لليهود أن يحظوا بمعاملة متميزة في الوظائف والتربية والخدمات الاجتماعية ، وأن ٨٤٪ يوافقون على سياسة التمييز ضد العرب الذين يتقدمون لشغل وظائف حكومية رفيعة ، وأن ٦٤٪ يوافقون على تعزيز الرقابة على العرب (٥) . وفي استطلاع آخر مشابه أجرى بين الإسرائيليين اليهود في مطلع التسعينات ، أكدت النتائج المذكورة في الاستطلاع السابق ، كما ثبت أن ٥٨

% من اليهود ينظرون بسلبية لإعطاء العرب حق التصويت في الانتخابات ، وأن ٧٥٪ يرفضون العمل تحت إمرة مسئول عربى (٦) .

ولدى بعض المراقبين فإن سيناريو إدماج العرب فى الدولة الإسرائيلية يفتقد الشروط اللازمة له ، فهو يحتاج على - الأقل - إلى القبول بمبدأ " المواطن المدنى " الذى بمقتضاه تنظر الأغلبية وأطرها الحاكمة إلى جميع المواطنين بمعزل عن انتمائهم العرقى أو الدينى أو اللغوى أو الطبقي ، فالدولة من حيث التعريف الجوهرى ليست للعرب ، وبالتالي لا يعد تطبيق حق المواطنة عليهم حقاً مكتسباً لعوامل الدين أو التاريخ أو القومية أو غير ذلك ، وإنما هو كرم يهودى ، والكرم فصيلة حميدة ، لكنه ليس واجباً ، ولا يرتب حقوقاً للمتلقي (٧) .

لقد وضعت السلطة الحاكمة فى إسرائيل - إذن مسافة بين غرب ١٩٤٨ وبين الدولة ، الأمر الذى حال خلال العقود المنصرمة من عمر الدولة دون إدماجهم فى كيائها ، وهى لا تستطيع التخلي عن هذه المسافة إلا بتخليها عن مبررات وجودها ، ممثلة فى الحشيات والنصوص التى تكون العقيدة الصهيونية . ومعنى ذلك أن سيناريو الإدماج لا يمكن الوصول إليه فى المستقبل ، لا القريب ولا البعيد ، إذ ليس من المتصور أن تتخلى إسرائيل عن عقيدتها الصهيونية ، والتى هى أساس التميز بين إسرائيليين يهود وإسرائيليين غير يهود . وفى الجانب العربى المقابل ليس ثمة ما يشير إلى أن معظم عرب ١٩٤٨ قد فضلوا سيناريو الإدماج فى الماضى ، أو أنهم سيتجهون إليه فى المستقبل ، لقد تعزز الحس العربى الفلسطينى لديه بفعل عوامل كثيرة ، كان من أهمها الموقف الإسرائيلى المعقد تجاههم . والمعادلة هنا هى أن العرب حتى لو أرادوا الإدماج فإنهم مضطرون دائماً بفعل حائط الصد اليهودى ، إلى الانسحاب والعودة إلى جذورهم كملاذ وحيد وطبيعى إزاء المواقف العنصرية التى يواجهونها فى المجتمع اليهودى ، وهذه وضعية يصعب تغييرها (٨) .

وحين يستطلع عرب ١٩٤٨ ما حولهم في ظل واقع يرفض القبول بعضويتهم الكاملة فإنهم سرعان ما يتطلعون - وجدانياً - إلى خارج حدود هذا الواقع لكي يجدوا منظومتهم العربية الفلسطينية الكبيرة ، وبمنظرة عابرة يدرك هؤلاء أنهم ليسوا مجرد أشياء أو موجودات كما تُصورهم أو تتصورهم السلطة الإسرائيلية الحاكمة ، بل إن لهم أصولاً ممتدة في جوارهم ، وربما انقلبت نظرتهم إلى أنفسهم تماماً ، وتطورت إلى اعتزاز بالذات ، فهم يشكلون بحسب تعبير " أبا إيبين " أقلية في إطار الدولة اليهودية ، لكن الدولة اليهودية نفسها تمثل أقلية في المحيط العربي الذي ينتمون إليه . وقد أكد اسحق رابين هذه النظرة عندما قال " إن الشعب العربي في إسرائيل يشعر بارتباطه بالأكثرية العربية في المنطقة أكثر من شعوره بأنه أقلية في إسرائيل " (٩) . لقد كان هذا التوصيف أحد العناصر الحاكمة المحدودة للعلاقة بين عرب ١٩٤٨ والدولة اليهودية ، وهو عنصر يحظى بقدر كبير من الثبات ، فالمنطقة العربية عموماً ، وتطور الهوية العربية الفلسطينية خصوصاً ، يظلان إطاراً مرجعياً وتاريخياً وحضارياً وقومياً لعرب ١٩٤٨ ، مما يقطع الطريق على شعورهم بأنهم أقلية معلقة في الهواء ، ويمنع القبول بسيناريو الدونية في دولة إسرائيل كحل نهائي لوجودهم . ومن الجدير بالذكر أنه في ظل مجريات الانتفاضة التي اندلعت في ديسمبر ١٩٨٧ زاد انفعال عرب ١٩٤٨ بالتطلعات الوطنية للضفة الغربية وقطاع غزة ، واقتربهم من صيغة تعبر عن الارتقاء بأهدافهم . وفي غضون الانتفاضة ومناخها - وطبقاً لمراقب إسرائيلي - اختفت بينهم ظواهر كانت موجودة سابقاً ، منها محاولة الانضمام إلى حياة الدولة اليهودية وبحث مسألة المساواة في الحقوق مع اليهود . لقد بدأوا المطالبة علناً بالاعتراف بهم كأقلية قومية وليست دينية أو ثقافية ، وهذا مطلب يعبر عن طبيعة إسرائيل كدولة ثنائية القومية (١٠) .

وإذا كانت الشكوك تحيط برغبة الطرفين : اليهودي والعربي ، تجاه عملية إدماج العرب في إسرائيل ، فما هي وضعيتهم في الوقت الحالي ؟ . يجيب على هذا التساؤل أحد الباحثين العرب على نحو يثير الإعجاب بقوله " العربي في إسرائيل ليس عضواً في

المجتمع ، لكنه ليس خادماً أو تابعاً . هو أكثر من مقيم لكنه أقل من مواطن متساو ، هو أكثر من مجرد محكوم ، لكنه أقل من شريك في الحكم ، هو أكثر من مُحْتَل أو مُستعمر ، لكنه أقل من مستقل أو متحرر ، هو أكثر من لاجئ أو مستأجر ، لكنه أقل من صاحب بيت ، هو غير منفصل عن حياة الدولة ، لكنه غير مندمج فيها ، هو ليس عدواً للدولة ، لكنه ليس من حمايتها ، العربى فى إسرائيل شبه مواطن ، معظم الأبواب نصف مفتوحة ، نصف مغلقة ، أمامه ، لكن هناك أبواباً معينة موصدة بالكامل فى وجهه ، المؤسسات الفاعلة فى المجتمع ليست له ، والدولة كلها ليست له " (١١) .

وإذا أخذنا فى الاعتبار هذا الواقع وأخذنا إلى جانبه إحدى سمات العصر ، وهى تفاقم الإنشاقات على أسس عرقية أو لغوية أو دينية ، مما أدى بالفعل إلى تقويض دول ومجتمعات طال الظن باستقرارها ، وأن هذا الاتجاه قائم على الأرجح فى المستقبل ، فإنه لا يبقى هناك شك فى أن تصور نجاح سيناريو الإدماج فى كيان المجتمع الإسرائيلي هو أمر خيالى يصعب - بل يستحيل - وقوعه فى المستقبل . لكنه - ربما - يدخل بشكل أو بآخر ، أو يؤثر من هنا أو من هناك فى رسم صورة المستقبل .

٢ . سيناريو الطرد والترحيل (الترانسفير) :

من يتجول فى ممرات المشروع الصهيونى وسراديه ، على مستوى الفكر أو الحركة ، قد لا يندهش من تصور وجود سيناريو مستقبلى للتعامل مع قضية الوجود العربى فى إسرائيل ، جوهره هو طرد هؤلاء العرب وترحيلهم خارج الحدود ، فالأفكار والبرامج الداعية إلى هذا التصور شائعة بين قوى صهيونية منذ نشأة إسرائيل وحتى الوقت الراهن . إن " الترحيل " مفهوم متأصل فى النظرة الصهيونية كخيار جذرى لمعاملة غير اليهود فى " أرض إسرائيل " ، ويستند هذا المفهوم إلى الفلسفة التى تدعى أن أرض إسرائيل (فلسطين التاريخية وجوارها) حق وراثى لليهود فقط ، وليس للغرباء (العرب) مكان فيها ، إنها فلسفة تبناها الآباء المؤسسون كما تبناها الآن الأبناء ، أى الورثة

اللاحقون . وعلى ذلك فالحديث عن هذا السيناريو كتصور مستقبلي ليس حديثاً بلا جدور ، لكنه حظر التداول إلا على مستوى الجانب الصهيوني ، ولا توجد أية دعوى عربية داخل إسرائيل أو خارجها مرادفة لهذه الدعوى الصهيونية . بل إن العكس هو الصحيح ، فالتطرق إلى هذا السيناريو من جانب العرب ينطلق من الحذر والحرص من إمكانية تنفيذه من الجانب الإسرائيلي ، وهكذا من منطلق كيفية مقاومته في حال السعي لتنفيذه (١٢) .

وعلى سبيل المتابعة الموجزة لتطور الأفكار والمشاريع الإسرائيلية المتعلقة بهذا السيناريو ، وبالنسبة لعرب ١٩٤٨ تحديداً ، نلاحظ أنه منذ مطلع الخمسينات كانت هناك مدرسة داخل حزب الماباي (الأب التاريخي لحزب العمل الآن) تسعى للتخلص من الأقلية العربية وإلحاقها بمن هاجر مجبراً من أبناء فلسطين . وهناك أدلة على أن رئيس الوزراء الإسرائيلي " بن جوريون " ووزير خارجيته " موش شرتوك " و " يوسف فايتس " من الصندوق القومي اليهودي ، عملوا عام ١٩٥١ على تنفيذ مشروع لترحيل العرب وبخاصة المسيحيين منهم (١٥٪ من الأقلية العربية) إلى أمريكا الجنوبية ، وقد ذهب فايتس إلى الأرجنتين لبحث آفاق هذا المشروع ، غير أن الفلسطينيين المسيحيين رفضوا الاقتناع بالفكرة وقالت رموزهم " لا يوجد في أي مكان أرض أفضل من أرض فلسطين " . ومن جانبها تحاشت السلطة الإسرائيلية استخدام تدابير قهرية لتنفيذ المخطط حرصاً على عدم إغضاب الكنائس المسيحية .

وفي عام ١٩٥٦ برزت فكرة توطين عرب ١٩٤٨ في ليبيا ، وذلك بأن يتم ترتيب دعوة بعض العائلات الفلسطينية التي تعيش في ليبيا لاسرهم للحاق بهم على أمل اجتذاب فلسطينيين آخرين . وتم تشكيل لجنة لهذا الغرض ، ويبدو أن اللجنة نجحت فعلاً في ترحيل بعض مئات من عرب ١٩٤٨ . وأثناء أزمة السويس الشهيرة عام ١٩٥٦ تم حل اللجنة المذكورة ، غير أن السلطة الإسرائيلية سعت إلى استخدام أسلوب يقوم على ترويع العرب : عرب ١٩٤٨ لحثهم على المغادرة تكراراً لما حدث في عام ١٩٤٨ ، وعليه

فإنه لم يكن صدفة أن مذبحه كفر قاسم التي راح ضحيتها نحو خمسون شهيداً من عرب ١٩٤٨، قد وقعت يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، وهو نفس اليوم الذي بدأ فيه العدوان الثلاثي على مصر، ففي أثناء محاكمة المسؤولين عن المذبحة، تلك المحاكمة التي كانت صورية على كل حال، دافع الضباط والجنود الذين ارتكبوا الجريمة عن فعلتهم هذه بالقول "إنهم ظنوا أن الهدف هو دفع عرب المثلث إلى الرحيل ما دامت هناك حرب، وأنها ستكون فرصة للتخلص من عدد كبير من عرب إسرائيل". وعندما نعيد جمع الوقائع وتصنيفها أو تصنيفها فإننا نقدر الآن أن تعليل هؤلاء الجناة كان صحيحاً تماماً وفقاً لمنطق عام كان سائداً وكان من الممكن أن يتوقعه أي مسئول كتوجه من حكومته، فيعد عشرة أعوام من مذبحه كفر قاسم وعشية حرب ١٩٦٧ يروى أن العقيد آرييل شارون وهو المسئول الأول عن المذبحة، طلب إعداد حافلات للركاب وناقلات قد يحتاج إليها في حالة نشوب حرب، وذلك لنقل ثلثمائة ألف "فلسطيني إسرائيلي" من شمالي إسرائيل إلى خارجها. ولا يعني الآن معرفة أم مرفوسى شارون قد رفضوا مطلبه لأنهم لم يتلقوا أمراً كتابياً من هيئة أركان الجيش، ذلك أن دلالات الوقائع واضحة، وهي أن بعضهم في إسرائيل - وعلى مستوى مسئول - يفكر في أن يتخذ من أحداث حرب عربية إسرائيلية فرصة وذريعة وغطاء لإمكانية طرد عرب ١٩٤٨ نهائياً (١٣).

يندرج أيضاً في إطار التصورات الإسرائيلية لتنفيذ هذا السيناريو، إدخاله من جانب جماعات إرهابية في صلب أنشطتهم وبرامجهم. ومن ذلك أن رابطة "الدفاع اليهودية"، التي أسسها الحاخام "كاهانا" أصدرت في مطلع عام ١٩٧٣ ما عرف باستمارة تهجير باللغتين العربية والعبرية ووزعتها على عرب ١٩٤٨. وقد تضمنت الاستمارة إقراراً بالحصول على معونة من الرابطة والموافقة على مغادرة إسرائيل والتنازل عن جنسيتها، وقد افتتحت الرابطة بعض المكاتب لتشجيع الهجرة في المدن ذات الوجود العربي الكبير. ومهما يكن من أمر، فإن سيناريو طرد عرب ١٩٤٨ بالقوة يحتاج إلى ظروف وشروط ليس من اليسير توفيرها أو توافرها في كل وقت أو حتى في

أى وقت ، فحتى فى حالة اللجوء إلى هذا البديل فى ظل حرب شاملة فإن توقع مقاومة العرب لها أمر محتمل جداً بل ومؤكداً أيضاً ، فمن الطبيعى أن تكون دروس مأساة إخوانهم منذ عام ١٩٤٨ ماثلة أمامهم فى مثل هذه الحالة . كما أنه من غير المتوقع أن تنهى على المسرحين الإقليمى والدولى ظروف ملائمة كالتى صاحبت مأساة عام ١٩٤٨ ، لذلك فإن فتح الباب أمام مهاجرة العرب مع تضيق الخناق عليهم فى إسرائيل يجعل قضية الترحيل تبدو كأنها عملية اختيارية تتم بمحض إرادتهم .

ويبدو أن هذه المعادلة هى المحرك خلف مخطط " رابطة الدفاع اليهودية " ولا يستبعد أن استدعاء مهاجرين من أقاليم آسيوية ، كان يضمها الإتحاد السوفياتى ، فى شكل موجة عائية ، كانت بهدف تهيئة - من وجهة نظر صهيونية - العناصر البشرية اللازمة لإغراق الأقلية العربية فى الجليل والمثلث والنقب والمدن المختلطة ، وترجيح الكفة السكانية لصالح العنصر اليهودى ، وذلك فى حال توطين المهاجرين الجدد فى هذه الأماكن ، والدعوة لذلك قائمة بالفعل (١٤) .

إن تدفق المهاجرين على الكيان الصهيونى يؤدى من وجهة نظر موضوعية يعيها أو يدركها عرب ١٩٤٨ جيداً ، إلى التسبب فى مزيد من التضيق الاقتصادى واستفحال البطالة بينهم ، وحجب أى إتجاه للتنمية فى الأقاليم العربية نظراً إلى العناية بالعنصر اليهودى الجديد ، هذا علاوة على حظر وزيادة حظر الاحتكاك والضغائن بين العرب واليهود مما يدفع لامتناع العرب ، ويعطى الجانب اليهودى مبرراً للضغط عليهم وقمعهم وصولاً إلى بحث سبل التخلص منهم وحملهم على الرحيل . وهكذا فإن الصلة بين سيناريو طرد عرب ١٩٤٨ وتدفق الهجرة اليهودية على إسرائيل ، تبدو أكثر وضوحاً فى ضوء تبدل الظروف الموضوعية الاجتماعية والاقتصادية التى أحاطت بالوجود العربى وصاحبته منذ عام ١٩٤٨ . لقد رأى البعض فى وقت سابق أن الأقلية العربية وفرت مصدراً للعمالة الرخيصة مما حد من الرغبة فى التخلص منها ترتيباً على زيادتهم السكانية ، وقد ذكر أنه حين يتوفر مصدر بديل للعمالة فإن السلطات الإسرائيلية سوف

تخطو باتجاه الترحيل ، والتساؤل هنا هو عما إذا كانت موجة الهجرة الجديدة جاءت بريح مواتية لتوفير البديل ؟ ، وعما إذا كانت الأمور سوف تهيب في المستقبل مناخاً أفضل ، مما يضيف على سيناريو طرد عرب ١٩٤٨ مزيداً من الجدية ، وبخاصة في حالة تجمع أكثر من عامل يساعد على تنفيذ هذا السيناريو (١٥) .

والواقع أن هناك محاولات لتهيئة الظروف الملائمة لتنفيذ هذا السيناريو ، ليس في غضون حرب كما كان في السابق ، ولكن في إطار التسوية ، فقد تردد الحديث في الآونة الأخيرة ، ليس فقط من الجانب الإسرائيلي ، ولكن أيضاً من بعض القوى السياسية العربية في منظمة التحرير الفلسطينية ، تردد عن مقارنة عرب ١٩٤٨ بالمستوطنين اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وكان ذلك تمهيداً لطرح فكرة - أو الحديث عن إمكانية - مقايضة عرب ١٩٤٨ بهؤلاء المستوطنين . فقد طرح شيمون بيريز زعيم حزب العمل ووزير الخارجية السابق وفي سياق الحديث عن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة والقطاع ، فكرة أنه " لا حاجة للدخول في مفاوضات حول المستوطنات ، فكما يمكن للعرب أن يعيشوا تحت الإدارة الإسرائيلية ، يمكن لليهود أيضاً أن يعيشوا تحت إدارة غير يهودية " (١٦) . وهو بذلك يوازن بين وجود عرب ١٩٤٨ فوق أرضهم وممتلكاتهم منذ آلاف السنين ، وبين وجود مستعمرين على أرض فلسطينية دون أي سند غير سند القوة والاحتلال ، ولعل هذا المنهج الإسرائيلي في التفكير هو الذي حفز أحد القيادات الفلسطينية إلى التحذير من أن إسرائيل تخطط في حالة فشلها في فرض الاستيطان والمستوطنين داخل الكيان الفلسطيني في إطار التسوية إلى مبادلة فلسطيني ١٩٤٨ بالمستوطنين اليهود . وقد رفض عرب ١٩٤٨ الفكرة بشدة ، وذكرت بعض المصادر أن هناك عناصر قيادية من منظمة التحرير الفلسطينية قد أقرت طرح مثل هذه الفكرة للنقاش . وأيا كان الأمر فإن مجرد الحديث في هذه المسألة له مغزاه الهام (١٧) .

وقد يتوقع البعض أن يتم تنفيذ مثل هذا السيناريو بشكل تدريجي وسلمي وعلى آمد طويلة ، وذلك في حالة قيام الدولة الفلسطينية وتحسين ظروف الحياة فيها ، مقابل

استخدام العديد من الأساليب التي تنتهجها السلطات الإسرائيلية في دفع العرب إلى الهجرة ، ومثل هذه الأساليب تتوافر استحقاقاتها بشكل يجعل استخدامها أمراً عادياً ومألوفاً .

٣. سيناريو الحكم الذاتي :

يمكن اعتبار سيناريو الحكم الذاتي أحد السيناريوهات الحدية أيضاً على متواصل الآفاق المستقبلية لعرب ١٩٤٨ ، ورغم أنه أقل ، من حيث الدرجة ، من الاستقلال الكامل ، وأكثر تقدماً من سيناريو الطرد والترحيل مثلاً ، فإنه يعتبر حدياً أو متطرفاً من وجهة النظر الإسرائيلية ، بمعنى أنه ينطوي على تغيير جذري في طبيعة الوجود العربي داخل إسرائيل ، وبمعنى أنه مستبعد إلى حد كبير .

بخصوص هذا السيناريو كان تأثير الانتفاضة الفلسطينية كبيراً ومباشراً ، ويفهم من ذلك أن بروز تقديرات متباينة تدرج بشكل أو بآخر في إطار هذا السيناريو قد توافقت أو تزامنت تماماً مع إندلاع الانتفاضة ووضوح مظاهر التضامن مع هذه الانتفاضة من جانب عرب ١٩٤٨ . ففي وثيقة سرية رفعها العميد احتياط " عاموس جلبواع " مستشار رئيس الأركان الإسرائيلية للشئون العربية ، كُشف النقاب عنها فيما بعد ، أكد " جلبواع " اشتراك عرب ١٩٤٨ بصورة نشيطة ومتكاملة مع نضال سكان المناطق (الضفة الغربية وقطاع غزة) ، وحذر من خطر المد القومي المتسارع في القطاع العربي ، وممارسة الأساليب نفسها التي يمارسها السكان في المناطق . وجاء في الوثيقة التي حملت عنواناً له دلالة وهو " مبادئ السياسة الحكومية تجاه عرب ١٩٤٨ " ، أن قضية عرب ١٩٤٨ ليست قضية مرارة وإنما هي قضية يقظة قومية ، وكان مما أوصى به جلبواع هو تأليف هيئات عربية تسعى لتحقيق الإدارة الذاتية لعرب إسرائيل وإحباط أية نشاطات أو محاولات أو حتى شائعات الانفصال عن دولة إسرائيل . وبعد ذلك بشهور ذكر أحد المراقبين أن خطر اليقظة القومية لعرب ١٩٤٨ خطر حقيقي جداً ، فهناك الخطوة

الكبيرة جداً لمطالبتهم بالإنفصال عن إسرائيل والانتقال إلى إدارة ذاتية مستقلة . وفي أواسط عرب ١٩٤٨ أصبح الحكم الذاتى ضمن خيارات المستقبل وبشكل علنى لأول مرة فى مقالة الدكتور سعيد زيدانى التى نشرت بصحيفة " العربى " الصادرة فى عكا فى أول ديسمبر عام ١٩٨٩ حيث كان موضوع الحكم الذاتى لعرب ١٩٤٨ بمثابة فكرة للنقاش . وقد استندت هذه الرؤية إلى توقع فشل سيناريو الانفصال واستبعاد فكرة الإدماج أو الطرد ، وقد لاقت هذه الرؤية أصداءً متباينة ، فالحزب الشيوعى الإسرائيلى قد طرح الفكرة للتداول الجدى ، لكن السلطة الإسرائيلىة سعت لوأدها وتحريم المناظرات حولها ، ومن ذلك منع لقاء دعت إليه جامعة حيفا ، كان من المفترض أن يتحدث فيه أعضاء كنيسة وباحثون عرب حول هذا السيناريو ، وكان مقرراً عقده فى ٢٧ مايو ١٩٩٠ ، ولكنه لم يتم (١٨) .

وتأسس هذا السيناريو لدى مؤيديه على منطق مفاده أنه إذا كان المجتمع منقسماً بصورة جذرية ، بحيث يصبح انطباق مفهوم موحد للمواطنة أمراً مستحيلاً ، كما هى الحالة فى إسرائيل ، فإن ذلك يستوجب تقسيم البلاد إقليمياً . وفى حالة عدم إقرار ذلك من جانب السلطة الحاكمة فإن لعصيان القوانين والتمرد عليها من جانب الأقلية العربية (فى حالة إسرائيل) ما يبرره . ، ويصح ذلك بصورة خاصة بالنسبة لعرب ١٩٤٨ ، لأن من تبنى نهج الإدماج وسعى للحصول على الحقوق المدنية بكل حذر وحيطة فشل فى تحقيق مطالبه ، وإذا كان الإدماج فى ظل الانقسام الفعلى بين عرب ١٩٤٨ والدولة اليهودية يعد بدعة كبرى ، فإن البديل المنصف والمقنع هو الحكم الذاتى للأقلية العربية . وفى نظر المؤيدين للحكم الذاتى . والداعين له ، فإن الوصول إلى هذا المشهد مستقبلاً بإتباع الأنماط التقليدية السائدة ، وفى ظل القوانين الحاكمة فى إسرائيل ، أمر غير ممكن ، مما يستدعى تبنى أنماط جديدة خلاقة ، لا يُستثنى منها إقحام المجتمع الدولى ولا العصيان المدنى ولا المقاومة النشيطة للإجراءات الإسرائيلىة المضادة وعلى رأسها محاولة قطع الصلة الأرضية (العزل) بين المدن والقرى العربية (١٩)

من الواضح والحال كذلك أن حديث الحكم الذاتى لعرب ١٩٤٨ قد يكسب مستقبلا أرضاً جديدة، وضمن الشروط التى نقدر ضرورة توفرها على طريق هذا السيناريو إتجاه نمو المؤسسات الاقتصادية والمالية والسكانية والسياسية بينهم ، وهو إتجاه قائم بالفعل فى الوقت الحاضر ، حتى أن بعض الإسرائيليين يصفون إحدى هذه المؤسسات وهى "لجنة رؤساء المجالس المحلية العربية" بأنها برلمان عرب إسرائيل . هذا إلى جانب ما أشار إليه أصحاب الاقتراح كسلوكٍ منهج نضالى جديد يستعد عن العمل فى القوانين المجحفة التى تفرضها السلطة ، وثمة بوادر فى هذا الجانب .

ثانياً : السيناريوهات المحتملة :

السيناريوهات السابقة هى السيناريوهات التقليدية ، بمعنى أنها تلك التى كانت مطروحة من قبل بشكل أو بآخر ومن جانب جهة أو أخرى ، أى أنها كانت محل تفكير أو محل نقاش فى يوم ما . كذلك فهى تقليدية فى هذا المقام بمعنى إنه يصعب ، بل ويستحيل ، تنفيذها من الناحية العملية ، لأنها تنطوى على إحداث تغييرات جذرية لن تكون مقبولة على مستويات عديدة ، ولأنها تحتاج إلى شروط وظروف معينة يصعب توافرها ويستحيل توفيرها . لكن هذه السيناريوهات لها تأثيرها على ما نقصد بالسيناريوهات المحتملة . والسيناريوهات المحتملة هى تلك السيناريوهات أو المشاهد والتصورات التى يمكن الحديث عنها أو توقعها فى مجال استشراف المستقبل ، وهى بطبيعة الحال تقع موقعاً وسطاً بين السيناريوهات التقليدية التى تحتل بحكم طبيعتها الأطراف الحدية للمتواصل : متواصل آفاق المستقبل لعرب ١٩٤٨ . والحقيقة أنه ليس متواصل وإنما مثلث ، كل سيناريو من السيناريوهات الثلاثة التقليدية السابقة يمثل أحد رؤوس هذا المثلث باعتبار أنها المواقف الحدية ، وبين هذه الرؤوس الثلاثة تتوزع السيناريوهات المحتملة التى ربما تقع على الأضلاع ، وربما تقع داخل المثلث ، وذلك بحسبما تقترب - أو تباعد - أو تأخذ من هذا أو ذاك ، أى من رؤوس المثلث.

السيناريوهات المحتملة - إذن - هي أكثر واقعية وأقل تطرفاً من التقليدية ، وبالتالي هي أكثر قابلية للتنفيذ العملي ، وهي محتملة أو متوقعة في المستقبل ، لكن هذا المستقبل مشروط ، أى أن وقوع سيناريو معين من هذه السيناريوهات يتوقف على شروط معينة أو متغيرات معينة ، فتحقق سيناريو بعينه معلق على هذه الشروط ، وبالتالي قد يحدث في المستقبل ما هو مخالف إذا تغيرت هذه الشروط . ومعنى ذلك أن هذه السيناريوهات ليست صيغاً تحكمية للمستقبل بقدر ما هي إطلالة على أفق أو على ما يبدو في الأفق . كذلك فإنه لا يمكن الزعم بأن المستقبل سوف يكون مطابقاً لواحد من هذه السيناريوهات بالضبط ، فالحقيقة أن أيا منها وحده لا يرسم صورة المستقبل ، وإنما يمكن أن نتصور أن المستقبل خليط من هذا وذاك بدرجة معينة ووفقاً لطبيعة مسار الأحداث . وعموماً يمكن ترتيب هذه السيناريوهات بحسب معقوليتها ، أى بحسب ابتعادها عن الصيغ الحدية أو المتطرفة أو التي تفترض تغييرات جذرية ، وبالتالي بحسب احتمال دخولها في رسم المستقبل ، وذلك على النحو التالي : الأول هو الذى يتحدث عن استمرار الوضع الراهن ، وليس المقصود هو أن تظل الحثيات والخصائص الراهنة لهذا الوضع كما هي ، فلا بد أن تحدث تغييرات ، ولكن المقصود أن الخطوط العريضة لوضعية الوجود العربى فى إسرائيل ، وللعلاقة بين هذا الوجود العربى والدولة والمجتمع الإسرائيليين تظل كما هي ، رغم التغيير فى الأساليب والتي يمكن أن يكون من بينها تحسين مستوى الخدمات لشرائح معينة داخل الوسط العربى . السيناريو الثانى هو الذى يتحدث عن حكم ذاتى ثقافى ، قد يكون شكلياً فى الغالب ، وسوف يكون جوهره العزل الثقافى والتهميش السياسى ربما . أما الثالث فهو سيناريو التفوق الديمغرافى العربى ، أى أن يصبح العرب قوة ديمغرافية لها وزنها السياسى أو قادرة على تسيير دفة الأمور فى إسرائيل ، وهو يفترض حدوث تداعيات معنية فى البنية الاجتماعية للكيان الإسرائيلى . ويتحدث السيناريو الرابع عن احتمال اللجوء إلى العنف من جانب الوسط العربى (خصوصاً التيار الإسلامى) وظهور مرحلة من الاضطرابات التى يتوقف

مداها وأبعادها ونتائجها على العديد من الاعتبارات ، ولعل هذا السيناريو لوحدث يحتاج إلى دراسة مستقلة لعمل سيناريوهات خاصة به . لكن من المنطقي أن يتم استبعاد هذا السيناريو لأنه غير ممكن عملياً ؛ فقد فضل التيار الإسلامي في الآونة الأخيرة اللجوء إلى النضال السياسي من خلال قواعد اللعبة الديمقراطية وآلياتها ومن ثم شارك في انتخابات ١٩٩٩ ، كما أن هذا التيار قد أعلن تبرئته من عمليات العنف التي وقعت في الآونة الأخيرة من جانب عناصر تنتمي إلى عرب ١٩٤٨ ، هذا فضلاً عن إدراك عرب ١٩٤٨ بأن سيناريو العنف ليس في صالحهم ، لعدم جدواه من ناحية ، ولأنه سوف يفتح الباب للسلطات الإسرائيلية لانتهاك حقوقهم وممارسة كافة أعمال العنف ضدهم بما فيها احتمال الطرد أو الترحيل .

١ . سيناريو استمرار الوضع الراهن :

من وجهة نظر بعض المهتمين الإسرائيليين فإن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة واستمرار الصراع العربي - الإسرائيلي سوف يكونان أمراً مزعجاً بالنسبة لعرب ١٩٤٨ كونهم تاريخياً جزءاً من الشعب الفلسطيني لم يحقق التكامل مع إسرائيل . ويرى هؤلاء أن من مصلحة عرب ١٩٤٨ التوصل إلى تسوية ترضى أبناء الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ لتخفيف عبء الصراع الداخلي الذي يشعرون به ، الصراع بين التماثل مع الدولة اليهودية والتماثل مع أبناء قومهم الفلسطينيين . ومعنى ذلك أن التسوية وقيام الدولة الفلسطينية سوف يكون لهما أثر واضح على عرب ١٩٤٨ في حالة استمرار الوضع الراهن بالنسبة لهم ، أي في حالة عدم حدوث تغييرات في طبيعة وجودهم ، وفي العلاقة مع الدولة اليهودية والمجتمع اليهودي .

كذلك فإن استمرار الوضع الراهن بالنسبة لعرب ١٩٤٨ سوف يعني مزيد من النضال السياسي من أجل تكوين كتلة برلمانية داخل الكنيست الإسرائيلي من خلالها يمكن التأثير على الحياة السياسية الإسرائيلية ، وقد رأى بعض المحللين الإسرائيليين - من

قبل - في قيام الحزب العربي الديمقراطي بقيادة عبد الوهاب دراوشه عام ١٩٨٨ أحد إرهابات هذا الإتجاه ، وكانت انتخابات ١٩٩٩ تصديقاً لهذه الرؤية وتأكيداً على أن هذا الإتجاه قد تبلور بالفعل .

باختصار فإن استمرار الوضع الراهن بالنسبة لعرب ١٩٤٨ والذي يعنى عدم إحداث تغييرات إرادية فى طبيعة وجودهم أو فى حدود علاقتهم بإسرائيل وبالمجتمع اليهودى، سواء كانت هذه التغييرات من جانب إسرائيل أو بالإتفاق بين الطرفين معاً . استمرار الوضع بهذا المعنى سوف يعنى إفساح المجال للعوامل التى ذكرت فى القسم السابق على أنها محددات المستقبل بالنسبة لعرب ١٩٤٨ وهى التنظيمات السياسية لدى الوسط العربى وفعاليتها ، والتسوية وما تنطوى عليه من احتمالات قيام الدولة الفلسطينية . وبالتالي فإن ثمة تغييرات قد تحدث من داخل السيناريو نفسه ، لكن لا يمكن أن نتوقع أن تكون هذه التغييرات متعلقة بالخطوط الأساسية لطبيعة وجود الأقلية العربية وعلاقتها بإسرائيل : الدولة والمجتمع - بعبارة أخرى سوف تكون هذه التغييرات فى حدود نطاق السيناريو وهو استمرار الوضع الراهن ، وإلا فقد يتغير السيناريو تماماً . هذه التغييرات تتوقف أيضاً على دور كل محدد من المحددات المذكورة سابقاً وقدرته على التأثير .

فمن حيث التسوية ، فثمة احتمالات عديدة تتوقف كلها على شكل هذه التسوية أو مخرجاتها أو ما يمكن أن تفضى إليه من نتائج . لكن التسوية بصفة عامة بمعنى وضع حد للصراع العربى الإسرائيلى، وفى حد ذاتها تطرح آثاراً على مستقبل عرب ١٩٤٨ ، فمن جانب فإن التسوية قد تعفى عرب ١٩٤٨ من حرج ضرورة التماثل مع إخوانهم الفلسطينيين فى الضفة والقطاع أو التضامن معهم وما ينتج عن ذلك من ضرورة الاحتفاظ بموقف (عدائى) تجاه إسرائيل . بعبارة أخرى بعد التسوية - أيا كانت صيغة هذه التسوية - سوف يصبح عرب ١٩٤٨ فى إسرائيل أكثر تماثلاً أو تماهياً مع الدولة الإسرائيلىة وأكثر انفتاحاً عليها وقبولاً بها ومن ثم تكيفاً معها ، ومن جانب آخر فإن ثمة مقارنة سوف يجريها عرب ١٩٤٨ على أنفسهم مع إخوانهم فى الضفة الغربية وقطاع غزة ،

وربما تكون هذه المقارنة لصالحهم ، وربما العكس ، لكن المرجح أنهم سوف يبحثون عما حصل عليه الفلسطينيون في الضفة والقطاع ويطالبون بمثله تماماً . لكن الأمر في النهاية متوقف على الشكل النهائي للتسوية .

ففي حالة عدم إحراز تقدم في التسوية على المسار الفلسطيني من المحتمل أن يتماثل عرب ١٩٤٨ مع الحركة الوطنية الفلسطينية ، هذا التماثل الذي قد تسعى إليه الحركة الوطنية الفلسطينية ذاتها أكثر من سعى عرب ١٩٤٨ إليه . وفي هذه الحالة فإن مثل هذا التنسيق أو التقارب أو التوحيد في المواقف من الناحية الموضوعية سوف يؤدي إلى وضوح في البرنامج الفلسطيني تجاههم ، ذلك أن إحدى الإشكاليات الفلسطينية هي أن البرنامج الوطني لم يهتمل عرب ١٩٤٨ ، لكنه أهملها في مجال الحركة في الآونة الأخيرة ، وبالتالي يبدو أنه قد افتقد أو يفتقد إلى توجه سياسي محدد إزاءهم . ومعنى ذلك أن الحركة الوطنية الفلسطينية مطالبة في هذه الحالة بفتح حوار مع عرب ١٩٤٨ للتوصل إلى أفضل السبل الممكنة لتفعيل نضالهم وبلورة دورهم داخل أو في إطار الحركة النضالية الفلسطينية العامة . وإذا تحقق ذلك فإن خيار عدم إحراز تقدم في التسوية على المسار الفلسطيني سوف يصبح أمراً محفوفاً بالمخاطر : مخاطر مواجهة إسرائيل لعرب ١٩٤٨ جنباً إلى جنب مع إخوانهم في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وخارجها . وهناك من يرى أن الفشل في تحقيق التسوية أو تعطيلها سوف يحافظ على حالة اللبلة في المسار السياسي لعرب ١٩٤٨ . وأن فشل منظمة التحرير الفلسطينية في بلورة توجه سياسي نحو عرب ١٩٤٨ وفتح حوار معهم للتوصل إلى أفضل الصيغ لتفعيل نضالهم قد يؤدي إلى حالة من العزلة لدى عرب ١٩٤٨ وانفصالهم عن الحركة الوطنية الفلسطينية تماماً (٢٠).

أما في حالة إنجاز تسوية تسفر عن صيغة للحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة فإن التأثير سوف يختلف ، ذلك أن تطبيق هذه الصيغة في الضفة وغزة سوف يؤدي إلى إعلاء الحوار بشأن صلاحية الصيغة نفسها لعرب ١٩٤٨ . وثمة رؤى متعارضة في هذا

الصدد ، فيعض المحللين الإسرائيليين يرون أن التوصل الى الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة سوف يضعف احتمالات المطالبة به من جانب عرب ١٩٤٨ لأنهم يعلمون أن السلطة الإسرائيلية لن تقبل بذلك أبداً ، كما أن المستقبل سوف يقود فى ظل وضعية كهذه الى اشعال النضال المدنى بين عرب ١٩٤٨ ، والمضى فى المطالبة بمزيد من الحقوق فى إطار الدولة الإسرائيلية ، وهذا هو الأرجح . ويرى جانب من الفلسطينيين أن هناك رابطة قوية بين صيغة التسوية فى ظل هذا الخيار وبين مستقبل عرب ١٩٤٨ ، وأنه من الحكمة " إيجاد مثل هذا الربط إن لم يكن موجوداً بالفعل ، فإسرائيل قد تطالب فى أسوأ الأحوال بحكم ذاتى للمستوطنين اليهود بالضفة وغزة ، ولذا فإنه من المرغوب فيه التفكير فى قلب الطاولة السياسية والعمل فلسطينياً على إيجاد حالة نهوض سياسى بين عرب ١٩٤٨ تؤدى الى مطالبتهم بالحكم الذاتى داخل إسرائيل . لكن المرجح مرة أخرى أن هذه المطالبة لا تستهدف قيام حكم ذاتى فى الوسط العربى فى إسرائيل ، فثمة إدراك عام بأن ذلك مستحيل ، لكنها تتوخى الحصول على مزيد من الحقوق أو تحسين الأوضاع ، ومن ثم سوف تكون فى هذه الحالة مجرد ورقة ضغط (٢١) .

أما إذا اسفر الوضع عن ضم إسرائيل للأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ فإن الاحتمال الأرجح فى هذه الحالة هو أن فئات واسعة من عرب ١٩٤٨ سترد على قرار الضم بالتضامن الكامل مع الضفة الغربية وقطاع غزة ، وقد يتصاعد النضال المشترك لإقامة دولة فلسطينية فى حدود قرار تقسيم فلسطين لعام ١٩٤٧ ، كما قد يعمل الجميع على تشكيل قوة ضغط سياسى بالكنيست تحت قيادة عليا تمثلهم جميعاً كآلية من آليات المقاومة الى جانب اللجوء لأشكال أكثر إيجابية من العمل المشترك بما فى ذلك العصيان المدنى الشامل . وفى حقيقة الأمر يعترف محللون إسرائيليون بأن الضم سوف يوحد العرب على جانبى ما يسمى بالخط الأخضر فى إطار قانونى وسياسى واحد مما سيغير جذرياً من طبيعة الدولة اليهودية : ديمغرافياً وسياسياً ، إذ سوف تصبح قضية الثنائية القومية فى

إسرائيل أمراً محسوماً على نحو يضعف فرص التعايش بين العرب واليهود . أما إذا اختارت إسرائيل طرد فلسطيني من الضفة والقطاع بعد الضم ، فالأرجح أن يخشى عرب ١٩٤٨ تطبيق هذا الخيار عليهم في مرحلة لاحقة أو مواكبة ، مما سيضعف من التحامهم مع إخوانهم في الضفة وغزة ويلحقهم بأنماط المقاومة الفلسطينية بكافة صورها (٢٢) .

ومن المتصور أن هذا الخيار ينطوي على احتمالات تصعيد الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وجذيره ورده الى أصوله التاريخية . ولن يكون من اليسير على إسرائيل إلحاق نحو ٢٥ مليون فلسطيني بالحياة السياسية الكاملة ، كما لن يكون من السهل عليها التخلص منهم ، بالطرد أو عزلهم في الداخل وتهميشهم . كما أن المقاومة الفلسطينية ستكسب زخماً جديداً ، وسيكون عرب ١٩٤٨ في أقرب نقطة من إلحاق مصيرهم بمصير القضية الفلسطينية الأم . ومن المتوقع أيضاً أن هذا الخيار سيفرض على الحركة الوطنية الفلسطينية إفساح مكان أكبر لعرب ١٩٤٨ في برامجها السياسية . وقد تكون هذه الاحتمالات في مقدمة ما تضعه السياسة الإسرائيلية في حساباتها أو في حساباتها ، وهي تستطلع آفاق هذا الخيار وتداعياته المستقبلية . ويبدو أنه أقل الخيارات احتمالاً .

وفي حالة قيام اتحاد أردني فلسطيني ، وهو خيار يقبله عرب ١٩٤٨ ، لسبب بسيط وهو قبول منظمة التحرير الفلسطينية له . وهو خيار مناسب لإسرائيل أيضاً من وجهة نظر كثير من المحللين الإسرائيليين ، وذلك مقارنة بالخيارات الأخرى المطروحة بما فيها قيام دولة فلسطينية ، إذ لن يتمخض عنه - في رأيهم صعود جارف في الكبرياء الوطنية لدى عرب ١٩٤٨ ، كذلك الذي يمكن أن يترتب على قيام دولة فلسطينية مستقلة (٢٣) .

وبصفة عامة فإن تأييد إسرائيل لاتحاد أردني - فلسطيني سوف يخفف من وجهة نظر مراقبين إسرائيليين من ميول عرب ١٩٤٨ لصالح الحركة الوطنية الفلسطينية العامة ،

ويقلل من درجة المخاطرة بمواجهة بين الأقلية العربية والمجتمع اليهودي الحاكم في الدولة العبرية (٢٤) .

أما في حالة قيام دولة فلسطينية ، وهو الخيار الأكثر تفضيلاً لدى عرب ١٩٤٨ ، فإن تأثيرها سوف يتوقف - كما سبق القول في القسم الرابع - على العديد من العوامل التي أهمها : مدى قوة الدولة الجديدة ، ومدى قدرتها على إثارة وجدان عرب ١٩٤٨ ومشاعرهم الوطنية ، ومستوى نجاح إسرائيل في سياساتها تجاههم ، ومدى صعود ميول الوحدة مع الوطن الأم . لكن المرجح على كل حال أن تأثير التسوية على عرب ١٩٤٨ سوف يكون أكبر في استمرار الوضع الراهن لعرب ١٩٤٨ .

أما بالنسبة لتأثير التنظيمات السياسية العربية على مستقبل عرب ١٩٤٨ في حالة استمرار الوضع الراهن فيمكن القول إنه رغم تصاعد الوزن السياسي لهذه التنظيمات - كما سبق إيضاحه وبلورة نمط من الكفاح السياسي في إطار الدولة العبرية ، فإن هذا التأثير لن يصل إلى حد إحداث تغيير جذري في طبيعة الوجود العربي في إسرائيل ، وفي حدود علاقتهم بالدولة العبرية . بعبارة أخرى فإن مثل هذا الصعود السياسي سوف يكون له تأثير على السياسات الإسرائيلية ، لكن هذا التأثير سوف يقف عند حد تحسين بعض الخدمات أو حل المشاكل اليومية للمواطن ، أي أنه يصب في منحني بعض المكاسب الاجتماعية والاقتصادية على صعيد بعض الشرائح أو بعض المناطق . والأرجح أن السلطات الإسرائيلية سوف تعتمد في هذه الحالة إلى نوع من سياسات " الترضية " التي تقدم امتيازات معينة للعناصر الفاعلة في الوسط العربي وإقامة علاقات من النوع التعااضدي Corporation من خلالها يتم ممارسة الضبط على الوسط العربي باستخدام القيادات المؤثرة في محيطها ، وكل ما في الأمر أنها سوف تقدم لهذه القيادات بعض المزايا أو الهبات .

والواقع أن سيناريو استمرار الوضع الراهن ينهض على منطق أساسي مؤداه أنه لا يعنى الإبقاء على كل حيثيات هذا الوضع كما هى قائمة الآن ، وإنما الحفاظ على الخطوط الرئيسية والمبادئ العامة ، وبالتالي فإن تحقيق هذا الهدف يستلزم إجراء بعض التغييرات الهامشية التى تضمن استمرارية هذه الوضعية فى خطوطها العامة والرئيسية . ولن تعدد السلطة الإسرائيلية الوسائل التى تستطيع بها تحقيق ذلك ، بل إنها تستطيع إثارة التنافس والتناحر بين عرب ١٩٤٨ ، وعلى نحو يقلل من دورهم السياسى فى التأثير على صنع القرار الإسرائيلى . خصوصاً فى ظل ما يمكن أن يطلق عليه الأسلوب أو المنهج العربى فى التعامل مع الواقع السياسى الإسرائيلى فى غضون الانتخابات ، هذا المنهج الذى ترد عليه العديد من الملاحظات ، من أهمها : (١) عدم الالتفات العربى لأهمية الأجهزة الثابتة فى الدولة ، ومؤدى ذلك هو أن الوسط العربى يؤخذ فى متابعته لتفاعلات العملية السياسية فى إسرائيل يظاهر الحال السياسى بين القوى الحزبية من مزايدات ، وهم فى غمرة هذا الأسلوب يتجاهلون - بدون قصد - أن الدولة الصهيونية تقوم على أعمدة تمثلها الأجهزة الأكثر استمرارية وثباتاً ، كالمؤسسة العسكرية ، والمجتمع الصناعى العسكرى ، وأجهزة الاستخبارات ، والهستدروت ، والمؤسسات الدينية والقضائية ، والتى تفرخ القيادات والأفكار والمواقف الأصولية وثيقة الصلة بالعقيدة الصهيونية .

(٢) عدم الانتباه للحيل والألاعيب الانتخابية ، وينتمى إلى هذه الحيل عمليات إخفاء التوجهات الحقيقية واستغلال التحرق العربى لكل ما يمكن أن يطمئنهم إلى مواقف إيجابية تجاههم . وقد أجاد باراك ١٩٩٩ ، ومن قبله قيادات حزب العمل ، استخدام هذه اللازمة قبل الانتخابات وفى غضون ذلك ، فعل سبيل المثال هناك وعود ازجيت لفلسطينى أو لعرب ١٩٤٨ . وينتمى لذلك أيضاً المهارة الحزبية الإسرائيلية فى استخدام الإعلام والمال كوسائل للدعاية ، والمهارات كذلك فى مغازلة قطاعات معينة

أو شرائح معنية في الوسط العربي ، وقد قام الليكود بتوزيع المزايا والوعود الاقتصادية والمالية على الوسط العربي في هذا الإطار النفعي المؤقت .

(٣) استبعاد أهمية الأيديولوجيا والمكونات الفكرية والعقيدية ، ففي دولة نشأت على تصورات أيديولوجية وعقيدية معينة ، لا ينبغي استبعاد تأثير هذه الاعتبارات في غضون الانتخابات وبعدها . والعرب في إسرائيل واقعون لا محالة ، في سياق كهذا ، تحت هذا التأثير وثمة أهمية لتخيل - جديلاً - أي تطور أن يطال المواقف الإسرائيلية إذا جنحت القوى الحزبية والأجهزة الثابتة في الدولة نحو تجاوز الأطر الصهيونية وأفكارها الحاكمة . ولعل العيب الجوهرى في مقاربة بعض قوى عرب ١٩٤٨ السياسية للتعامل مع النظام الإسرائيلي محاولتهم استبعاد طغيان الأيديولوجية الصهيونية وتأثيرها على علاقة الدولة بهم ، فالصهيونية والمواطنة المتساوية لهم مع اليهود لا يلتقيان في إسرائيل على الإطلاق ، وهذا هو جوهر النقد الذى يمكن أن تلقاه نظرية " دولة كل مواطنها " التى يطمح إليها بعضهم داخل إسرائيل (٢٥) .

٢. سيناريو العزلة والتهميش (الحكم الذاتى الثقافى إسماً) :

يطالب عرب ١٩٤٨ بالحكم الذاتى الثقافى ، أى أن تتاح لهم فرصة إدارة شئونهم الثقافية (فى مجالات التربية والتعليم والثقافة) ذاتياً . وقد تمنحهم إسرائيل هذا النوع من الحكم من الناحية الشكلية ، ولكنه سوف يعنى فى جوهره نوعاً من العزل والتهميش (بل والتهويد وذلك على عكس ما هو مرجو من هذا النوع من الحكم الذاتى) . بعبارة أخرى قد يفضى هذا النوع من الحكم الذاتى إلى وضعية يتم فيها عزل عرب ١٩٤٨ - وذلك بفعل السياسات الإسرائيلية - وتهميشهم فى وحدتهم السكانية وقطع إتصالهم بجذورهم الثقافية والحضارية ، ومنع التواصل متعدد الأشكال فيما بينهم من جهة ، وفيما بينهم وبين منظومتهم العربية الفلسطينية داخل الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧

وخارجها من جهة أخرى. مع تدعيم هذه الوضعية بالعمل على تجريدهم من أكبر قدر ممكن من قواعد وجودهم جغرافياً واقتصادياً .

ومن الواضح أن هذا السيناريو يمكن استخلاصه من قراءة السياسات التي اتبعت تجاه عرب ١٩٤٨ طوال المراحل السابقة ، وما يمكن أن يطرأ عليها في ضوء المستجدات أو العوامل المحددة للمستقبل ، ففي الوقت الذي يعتبر سيناريو الإدماج غير مرغوب فيه ، وغير ممكن صهيونياً ، فإن سيناريو العزل والتهميش يعبر عن رغبة إسرائيلية وطموح مستمر من جانب السلطات العبرية . وليس مطلوباً في هذا المقام عرض تفاصيل السياسات الرامية إلى نقل هذا الطموح الإسرائيلي إلى حيز الواقع منذ عام ١٩٤٨ ، لكن من المهم استخلاص الدلالات واختبار مدى فرص نجاح هذا النموذج أو هذا السيناريو في ضوء المتغيرات التي طرأت على الساحة في الآونة الأخيرة ، وذلك كسيناريو نهائي لمستقبل الأقلية العربية في إسرائيل . ويحددنا في هذا المقام اعتبار هام، وهو أن إسرائيل في التحليل الأخير ، هي تجسيد لمشروع استيطاني عنصري يتشابه في أكثر من جانب مع مشاريع استيطانية سابقة ومعاصرة أخرى ، وبخاصة مع النموذج الاستيطاني في جنوب أفريقيا .

لقد عرف النموذج الاستيطاني في دولة جنوب أفريقيا أسلوب العزل فيما سمي بنظام " البانتوستان " ولعل متابعة مسارات السياسة الإسرائيلية تجاه عرب ١٩٤٨ تضيء بوجود إتجاه مبرمج لتطبيق هذا السيناريو على عرب ١٩٤٨ ، فمن الواضح أن السلطة الحاكمة في إسرائيل قد حرصت على بقاء الأقلية العربية مشتتة في مناطقها المختلفة ، وعلى تصعيب مسألة تواصلها الإقليمي أو الجغرافي ، وهكذا فإن التشتت الإقليمي لعرب ١٩٤٨ والذي جاء نتيجة الأحداث العامة للإحتجاج الإسرائيلي (الصهيوني) لفلسطين منذ عام ١٩٤٨ يبدو أنه مدعوماً بسياسات إسرائيلية مقصودة ومخططة منذ ذلك الحين . ويلاحظ في هذا الإطار أن الأقلية العربية تتوزع على أربعة تجمعات رئيسية ، هي : الجليل الأوسط ، والمثلث الصغير ، ومنطقة النقب ، ثم مجموعة من المدن المختلطة

(عربية يهودية من ناحية السكان) هي عكا وحيفا ويافا والد ورملة. ويلاحظ أنه ليس بين هذه التجمعات صلات إقليمية أو اقتصادية مباشرة ، بل لابد أن تتم هذه الصلات عبر المناطق المدنية والتجمعات القروية اليهودية . وقد تمت وضعية العزلة هذه بفعل تطبيق الحكم العسكرى بين عامى ١٩٤٨ و ١٩٦٦ على المناطق العربية فقط ، وكذا بفعل النظام القضائى الذى وزع الأقلية العربية بحسب المناطق والقبائل والأطر الدينية والمذهبية (٢٦) .

بعد عام ١٩٦٧ أخذ سيناريو العزل الإقليمى لعرب ١٩٤٨ أبعادا أخرى ؛ فقد استلزم الأمر إضافة قيود جديدة تعوق التواصل مع الضفة الغربية وقطاع غزة ، وظهر مصطلح "الخط الأخضر" كفاصل افتراضى بين الجانبين ، كما يمكن ملاحظة كيف أن العمل على عزل عرب ١٩٤٨ فى إسرائيل عن عرب ١٩٤٨ فى الأراضى الفلسطينية - وهى مفاهيم إسرائيلية ينبغى أن يتداولها العرب بتحفظ - كان يستهدف ومازال منع بروز أى عناصر تنظمهم فى خط قومى واحد ، والاستفراد بكل جزء منهما على حدة وتيسير مهمة تحطيم أسس هويتهما القومية العامة . ويبدو أن السلطة الإسرائيلية كانت تعي تماماً أن النجاح فى عزل عرب ١٩٤٨ يتوقف على اتخاذ سياسة تالية قوامها تهويد الأسس الجغرافية والاقتصادية لهذه الأقلية . وهكذا أقرت السلطة أكثر من مشروع لتهويد ومصادرة أراضيهـم تحت مسميات مختلفة لعل أشهرها "مشروعات تطوير الجليل أو النقب ، أو بناء المدن اليهودية المناهضة بجوار المدن العربية ، وفى مناطق منتقاة بحيث يمكن إغراق العنصر العربى وتطويقه وتحويل المناطق العربية إلى معازل حقيقية وتغيير معالمها السكانية والجغرافية (٢٧) .

وإضافة إلى حصار الوجود العربى سعت السلطة الإسرائيلية إلى جعل خدماتها المحلية والإقليمية فى الوسط العربى فى أضيق نطاق ممكن ، بحيث تبقى هموم العرب محصورة فى كيفية الركض خلف المساعدات الحكومية للتنمية المحلية ، الأمر الذى لا يقدم إلا بالقطارة ، وبثمن سياسى ونفسى واقتصادى باهظ . وفى وثيقة حكومية عرفت

باسم صاحبها " جاد يعقوبى " صدرت فى مايو ١٩٨٧ ذكر بالحرف الواحد أن الهدف من إقامة ستين تجمعاً سكنياً يهودياً فى الجليل هو قطع التواصل القائم بين تجمعات عربية، والعمل على انتشار الاستيطان (اليهودى) فى المناطق التى كان فيها عدد ضئيل من اليهود ، وكذلك منع سيطرة العرب على أرض الدولة (الإسرائيلية) " (٢٨) .

ولأن السلطة تدرك أبعاد التهويد وأهدافها فى عزل العنصر العربى عن الأرض بصفة خاصة فقد أردفت عمليات التهويد بسن القوانين اللازمة لمنع عودة العرب إلى ملكية أراضيهم بأى ثمن ، وعلى سبيل المثال أقر الكنيست الإسرائيلى منذ عام ١٩٦٧ قانوناً يحظر التصرف فى أراضى الدولة من جانب المزارعين العرب بالإيجار أو بأى مقابل مالى ولو لفترة محدودة . حدث هذا بعد أن تبينت السلطة الإسرائيلية ظاهرة أقلقتها ، وهى أن قرى زراعية يهودية وكيبوتسات كانت تؤجر أراضى زراعية للعرب . وقد علق وزير الزراعة فى ذلك الحين على هذه الظاهرة قائلاً " إن الأرض والمياه هى ملك للقومية اليهودية وللدولة فقط " (٢٩) .

رغم ذلك فإن النظر إلى هذا السيناريو كخيار ناجح يمكن أن تمضى السلطة الحاكمة فى إسرائيل فى تطبيقه على سبيل الأفق النهائى لعرب ١٩٤٨ ، ورغم أنه مفضل لديها ، يبدو أنه قضية محفوفة بالشكوك ، أو مشكوك فى نجاحها . ذلك أن توقع نجاح هذا السيناريو - فى رأى بعض المراقبين - يتنافى مع حقيقتين شبه مؤكدتين : الأولى هى الفشل الإسرائيلى السابق والحالى فى هذا المجال . والثانية هى أن هذا السيناريو يتجاهل المستجدات ، ليس فقط فى حياة الأقلية العربية فى الوقت الحاضر وفى المستقبل . ولكن أيضاً على ساحة الصراع العربى - الإسرائيلى عموماً . فمن ناحية هناك مؤشرات قوية على أن إسرائيل فشلت فى تحقيق أهداف هذا السيناريو إبان المرحلة التى كان عرب ١٩٤٨ فيها فى أضعف حالاتهم ، فوضعية العزل والتهميش لم تكن يوماً فى صورتها المثالية المرجودة من جانب السلطات الإسرائيلية قبل عام ١٩٦٧ ، فقد كانت أجهزة الإعلام العربية تفعل فعلها عبر الحدود ، وقد أضحت معلوماً بعد ذلك كيف

تأثر عرب ١٩٤٨ بحالة المد القومي في محيطهم العربى بين منتصف الخمسينات ومنتصف الستينات ، وكيف نهضت بينهم تنظيمات ذات طابع قومى على غرار الحركة القومية العربية الأم فى الخارج (مثال ذلك حركة الأرض) ، هذا دون الحديث عن تأثير حرب يونية ١٩٦٧ وكذلك تداعيات احتلال بقية فلسطين التاريخية والتي أحدثت صدمة فى مشاعرهم ، لكنها أعادت صلاتهم بالمجتمع الفلسطينى الكبير فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، ومن خلالها مع فلسطينى الشتات والحركة الوطنية الفلسطينية عموماً . وهناك تأثيرات حرب أكتوبر ١٩٧٣ التى أعادت قدراً من الثقة المفقودة من جراء الأداء العربى فيها ، كل هذا وغيره أدى إلى تفكيك الكثير من مفاصل وضعية العزلة والتفوق والإنغلاق التى فرضت عليهم . ولعل - هكذا يرى أصحاب هذا الرأى - النجاح الذى يحققه إحياء ذكرى يوم الأرض سنوياً ، منذ ٣٠ مارس ١٩٦٧ ، يقدم أكثر الرموز المعبرة عن فشل حالة العزل ، إذ أن التجاوب مع هذه المناسبة عادة ما يكون عاماً يخرق حدود العزلة السكانية والإقليمية بين عرب ١٩٤٨ أنفسهم من جهة ، وبينهم وبقية الشعب الفلسطينى من جهة أخرى .

ومن الواضح أن السياسات الإسرائيلية قد دفعت إلى إعادة اللحمة داخل مجتمع ١٩٤٨ ، وفى الوقت نفسه فإن هذه السياسات ذاتها أعادت امتزاج الفلسطينين على جانبى ما سمي بالخط الأخضر ، فالمعاملة الواحدة من منبع واحد أدت إلى توحيد ردود الفعل وتجسيد الفجوة بين المقهورين القدامى والمقهورين الجدد من الشعب الواحد (٣٠) .

لكن يبدو أن تطبيق الحكم الذاتى الثقافى قد يعطى فرصة اكبر لنجاح سيناريو العزل ، وذلك لعدة أسباب ، منها أن العزل سوف يتم على الصعيد الداخلى ، بين العرب واليهود من جانب ، وبين القطاعات العربية من جانب آخر . ولا ريب أن عزل الوسط العربى عن المجتمع اليهودى بدعوى حصولهم على الحكم الذاتى الثقافى ينطوى على آثار سلبية سياسية واقتصادية ، ذلك أن أغلب مكاسب العرب على هذين

المستويين ترجع إلى التكيف مع المجتمع الإسرائيلي والدولة العبرية ، وتبني مفردات الثقافة اليهودية في التعامل اليومي ، إلى جانب استخدام أسلوب النضال السياسي . كذلك فإن عزل القطاعات العربية عن بعضها البعض سوف يقوض ما هو مفترض من جراء تطبيق الحكم الذاتي الثقافي ، من الحفاظ على الهوية وترسيخ القيم الحضارية لدى عرب ١٩٤٨ . ومثل هذا العزل ممكن ، ليس فقط على المستوى الشكلي ، ولكن في معنى عميق يتصل بقضية الثقافة نفسها ، وذلك عن طريق خلق التمايز في الخدمات ومستويات المعيشة وفرص الحياة بين هذه القطاعات وبالتالي تشويه انتماءاتها وقيمها . ومن المتصور أن يتم العزل أيضا على الصعيد الخارجي ، أي بين عرب ١٩٤٨ من جانب والفلسطينيين في الضفة والقطاع وفي الشتات وإخوانهم في الدول العربية المجاورة من جانب آخر . ذلك أن التواصل المذكور سابقاً كان في غضون الحرب أو الصراع بين العرب وإسرائيل ، أما في ظل التسوية سوف يختلف هذا التواصل ، فمن جانب سوف تختفي لغة المد القومي وخطابات الهوية ، ومن ناحية أخرى فإن مسار عملية التسوية وما ينطوي عليه من تسابق كل الأطراف للتكيف مع المطالب الإسرائيلية، وللبحث عن المصلحة الخاصة دون اهتمام بالبعد الوطني أو القومي للمصالح ، سوف يفقد مثل هذا التواصل معناه ومضمونه . وهنا نلاحظ أن تأثير التسوية على مستقبل عرب ١٩٤٨ في ظل هذا السيناريو قد ينتفي إلى حد كبير.

من ضمن هذه الأسباب أيضا أن العزل والتهميش يفهم هنا على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وليس بالمعنى الثقافي ، بمعنى أن السلطات الإسرائيلية يمكن أن تحرم المناطق العربية من فرص التنمية وما يرتبط بها من رفع مستويات المعيشة وتحسين الأوضاع بصفة عامة ، وبالتالي فإن ما يقدمه أو ينجزه - الحكم الذاتي الثقافي سوف تقوضه مظاهر العوز وتدنى مستويات المعيشة ونقص الخدمات وتساعد مشاكل الحياة اليومية . وهنا نلاحظ أن السلطات الإسرائيلية سوف تنخفض بالسقف العام لجهود التنمية إلى أدنى حد ممكن ، وبالتالي سوف تعود بالتنظيمات

السياسية إلى نقطة متدنية أو متردية في نضالها السياسي الذي سوف يقتصر في هذا الحالة على مجرد الحصول على بعض الخدمات ، ومعنى ذلك أن دور القوى السياسية العربية أيضاً قد يتم تعطيله ، ما لم يتم إفراغه من مضمونه هو الآخر .

٣. سيناريو التفوق الديمغرافي العربي (حل المعضلة) :

يشكل العامل الديمغرافي بالنسبة للدولة العبرية معضلة من أكثر المعضلات حساسية وخطورة في الوقت نفسه ، كما يشكل حلقة مركزية في سلسلة مخططاته الصهيونية الاستيطانية الهادفة إلى إضفاء الشرعية على اغتصاب فلسطين ومحو تاريخ العرب وتراثهم وحضاراتهم . ومن ثم فإن المعركة بين الدولة الإسرائيلية وعرب ١٩٤٨ هي في جوهرها معركة " ديمغرافية " تدور حول التاريخ والجغرافيا والحضارة والمستقبل والمصير ، بمعنى أنها معركة بين تيارين : الأول يبني تهويد الجغرافيا والتاريخ وصهينة المستقبل والمصير العربي .

والثاني يبني تكريس عروبة الأرض والتاريخ والمستقبل ومحاربة كل سياسة تستهدف طمس هذه العروبة ومحوها . فالدولة العبرية بحاجة ماسة دائماً إلى الدم اليهودي الجديد ، لحل المعضلة السكانية من جهة ، ومواجهة القبلة العربية الموقوتة (زيادة السكان العرب في إسرائيل) من جهة أخرى . وعلى هذا الأساس يأخذ البعد الديمغرافي للمسألة طابعاً استراتيجياً ، ليس فقط بالنسبة لإسرائيل ، وإنما أيضاً بالنسبة لعرب ١٩٤٨ . ذلك أن تزايد السكان العرب في إسرائيل مقابل انخفاض معدلات هذه الزيادة عند اليهود يخيف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ويمثل هاجساً يثقل كاهل هذه الحكومات ، وبالتالي عمدت السلطات الإسرائيلية إلى إتباع مخطط من شأنه زيادة السكان اليهود في إسرائيل مقابل إضعاف الزيادة السكانية لدى العرب ، وينهض هذا المخطط على أساس معادلة تتمثل في أن ازدياد التكاثر الطبيعي لدى اليهود بالإضافة

إلى الهجرة اليهودية إلى إسرائيل يعنى قيام الدولة الإسرائيلية ، والعكس صحيح ، ولا شك أن زيادة أعداد السكان العرب تنطوى على جزء من هذا العكس الصحيح (٣١).

كان هدف المخطط الإسرائيلي - إذن ولا يزال - هو المحافظة على الأغلبية اليهودية وتهميش الوزن السكانى لعرب ١٩٤٨ . ومن ثم تركزت السياسات الإسرائيلية المتعاقبة على زيادة عدد اليهود بكل الوسائل وبكافة السبل ، والحد من زيادة السكان العرب بل وإنقاص عددهم ، حيث تسير هذه السياسة ضمن محورين: المحور الأول خاص بزيادة عدد السكان اليهود ، ويستخدم ثلاثة وسائل هي :

(١) تشجيع الهجرة وكبح النزوح : فلم تكن الهجرة اليهودية أساساً لتكوين التجمع الاستيطاني اليهودي فقط بل لعبت دوراً هاماً في عملية التزايد السكانى أكبر مما لعبه التزايد الطبيعي في هذا التجمع . والواقع أن العمل من أجل الهجرة اليهودية والذي بدأ قبل قيام الكيان الصهيونى من خلال دائرة الهجرة والاستيعاب في المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية ، كان المحور الأساسى للعمل الصهيونى في تلك المرحلة . فقد وصل إلى فلسطين في الفترة بين عامى ١٨٨٢ و ١٩١٨ والتي سبقت الانتداب البريطانى حوالى ٨٥ ألف مهاجر يهودى . نزح قسم كبير منهم خلال الحرب العالمية الأولى ، ولم يبق منهم في فلسطين في نهاية هذه الحرب سوى ٥٥ ألف يهودى ، أما خلال الانتداب البريطانى فقد وصل إلى فلسطين حوالى ٣٦٧ ألف مهاجر يهودى ، وبلغ عدد اليهود المقيمين في فلسطين في ١٥ مايو ١٩٤٨ عشية الإعلان عن قيام الدولة الإسرائيلية ٦٤٩ ألف يهودى . وحيث مثلت الهجرة - وكما هو واضح - المصدر الأساسى للتزايد السكانى في الإشوف (التجمع الاستيطاني اليهودى قبل قيام الدولة العبرية) . وبعد قيامها بلغ صافى الهجرة في السنوات الأربع الأولى حوالى ٦٦٦ ألف مهاجر من الأقطار العربية ومن يهود أوروبا الذين تأثروا بالحرب العالمية الثانية ، حيث كان نصيب الهجرة في عملية الزيادة السكانية خلال تلك الفترة ٨٨,٣٪ . وحتى ١٩٦٥ بلغ عدد المهاجرين الذين وصلوا منذ قيام الكيان الصهيونى ٢,٥ مليون مهاجر ، استقر

منهم ١٨٨٦ مليون مهاجر فيما نزح الآخرون . وكان نصيب الهجرة في عملية الزيادة السكانية حوالى ٦٦٪ . كما وصل ٥٨٩ ألف مهاجر في الفترة من عام ١٩٦٥ وحتى عام ١٩٨٩ الذى بدأت فيه موجة الهجرة الجديدة . وكان صافى الهجرة منذ عام ١٩٤٨ وحتى ١٩٨٩ قد بلغ ١٤٠٢ مليون مهاجر ، ونصيب الهجرة من الزيادة السكانية حوالى ٤٦٢٪ . أما بعد قدوم موجة الهجرة اليهودية الجديدة التى بدأت في شهر أغسطس ١٩٨٩ فقد وصل ٤٠٠ ألف مهاجر حتى يوم ٢٤ مارس ١٩٩٢ الذى أحتفل فيه بوصول المهاجر رقم أربعمئة ألف ، وحيث يكون قد وصل إلى إسرائيل منذ قيامها ٢٢٤٧ مليون مهاجر ، استقر منهم حوالى ١٨ مليون مهاجر، شكلوا أكثر من ٥٠٪ من مجمل الزيادة السكانية التى حصلت منذ قيامها (٣٢) .

كذلك يتجه جزء هام من الخطط الإسرائيلية لمعالجة ظاهرة النزوح وكبحها ، وقد اختلفت وتيرة النزوح من فترة لأخرى ، فقد قدر المعدل السنوى للنزوح فى الخمس وعشرين عاماً الأولى من عمر الدولة الإسرائيلية بثمانية آلاف نازح سنوياً ، تصاعدت هذه النسبة بعد ١٩٧٣ حيث وصل المعدل السنوى ٢٠ ألف فى غضون الثمانينات . وتحاول السياسات الإسرائيلية منع هذا النزوح من خلال وضع القيود والعراقيل القانونية والإجرائية التى تمنع مغادرة البلاد ، وتقديم تسهيلات واغراءات كثيرة لتشجيع عودة النازحين ، هذا إلى جانب حل مشكلات السكن والبطالة ، لاسيما للفئات التى تكثر فيها ظاهرة النزوح (٣٣) .

(٢) تشجيع عملية التزايد الطبيعى : وتعد مصدراً لحوالى نصف السكان تقريباً . وقد تم العمل على تشجيع عملية التزايد الطبيعى للسكان من خلال سلسلة القوانين والتشريعات التى تهدف إلى زيادة نسبة التوالد ، والرعاية الصحية المكثفة للأمهات الحوامل ، وحملات التوعية الإعلامية التى تركز على أهمية التزايد السكانى لوجود الدولة الإسرائيلية وعلى البعد الأمنى لهذه المسألة ، وضرورة مواجهة الخطر الديمغرافى المتمثل فى ارتفاع نسبة التزايد الطبيعى لدى العرب (٣٤) .

(٣) اتباع سياسة إسكانية تخدم الأغراض الصهيونية في المجال الأمني وفي المجال الديمغرافي ، بحيث يتم توزيع السكان على الرقعة الجغرافية بما يخدم هذين الغرضين ، وبما يؤدي إلى اختراق التجمعات السكانية العربية وتطويقها (تهويد بعض المناطق والأقاليم ، بناء المستوطنات والتوسع فيها...).

وفي المقابل إتبعَت الدولة العبرية سياسات سكانية تجاه عرب ١٩٤٨ من شأنها الحد من الزيادة الطبيعية لديهم بكل الوسائل ، وقد تم استعراض هذه السياسات في القسم الثاني من هذه الدراسة . وفي ظل هذه السياسات يشير الميزان الديمغرافي في الدولة الإسرائيلية إلى شيخوخة المجتمع اليهودي ديمغرافياً وتراجع معدلات النمو الطبيعي فيه ، وفي المقابل يتسم مجتمع عرب ١٩٤٨ (وكذلك في الأراضي الفلسطينية وإن يكن بدرجة أقل من عرب ١٩٤٨) من الناحية الديمغرافية بالفتوة والنشاط وارتفاع معدل الزيادة الطبيعية والتي قد تصل إلى أكثر من ٤٪ ، ووفقاً لبعض المصادر إلى ٥٪ لدى بعض الشرائح أو في بعض المناطق ، مقابل ١٫٥٪ لدى المجتمع اليهودي ، وبالتالي فالفجوة الكبيرة بين معدلات التزايد الطبيعي لدى الطرفين مستمرة ، خصوصاً وأن هذه المعدلات لدى اليهود آخذة في الانخفاض ، وهي ثابتة لدى عرب ١٩٤٨ . وعلى الرغم من الهجرة اليهودية الجديدة فإن نسبة العرب إلى اليهود قد ارتفعت حتى وصلت اليوم حوالى ٢٠٪ . وعلى مستوى كل العرب الفلسطينيين في عموم أراضي فلسطين التاريخية يمكن القول إن ثمة توازن استمر كما هو رغم موجات الهجرة اليهودية ، فقد استمرت على ما هي عليه قبل الهجرة حوالى ٣٩٪ عرب و ٦١٪ يهود ، إن لم تكن زادت قليلاً لصالح العرب كما كانت عليه في أواسط عقد الثمانينات (٣٨٪ عرباً و ٦٢٪ يهوداً) . وقد تمت المحافظة على هذا التناسب بين العرب واليهود (المقصود كل العرب في عموم أرض فلسطين التاريخية) كمحصلة لتداخل عاملين : الأول هو ارتفاع معدلات التزايد الطبيعي لدى العرب (حوالى ٣٥٪) وتفوق عدد المواليد العرب عن عدد المواليد اليهود . وكذلك بسبب توقف النزف السكاني في الضفة والقطاع وتوقف تيار النزوح

منهما نحو الخارج والذي ساد خلال عقد السبعينات . الثانى هو الهجرة اليهودية الجديدة والتي لم تكن فى حساب علماء الديمغرافيا وأدت إلى رفع عدد اليهود فى الكيان الصهيونى خلال الأعوام الماضية بحوالى ١٠٪ ، وإلى موازنة التزايد الديمغرافى العربى ، وإلى الحفاظ على مايسميه الصهاينة بالتوازن الديمغرافى ، أى الحفاظ على الأغلبية اليهودية (٣٥) .

وعلى المستوى العام ، أى على مستوى الميزان الديمغرافى بين اليهود وكل العرب الذين يعيشون على أرض فلسطين التاريخية ، يمكن القول إن التعادل الديمغرافى بين العرب واليهود والذي كان علماء الديمغرافيا يتوقعون حدوثه عام ٢٠١٥ سوف يتأخر حوالى ١٠ سنوات نتيجة الهجرة الجديدة ، لكنه لابد أن يحدث حسب معطيات ومؤشرات الوضع الديمغرافى الحالى وربما فى حدود عام ٢٠٢٥ بشرط ألا يطبق الصهاينة عملية طرد جماعى ضد الفلسطينيين وهو أمر مستبعد لأسباب محلية وإقليمية ودولية . ويمكن إجمال المؤشرات التى ترجح حدوث هذا التعادل فى :

(١) أن موجة الهجرة الجديدة محدودة التأثير بالمعيار التاريخى ، وحيث يقول علماء الديمغرافيا إن كل مائة ألف مهاجر جديد يؤخرون هذا التعادل الديمغرافى سنة واحدة فقط ، بمعنى أنه إذا وصل العدد الأقصى المتوقع لهذه الهجرة وهو مليون مهاجر بكامله ، فإنه سوف يؤخر التعادل عشر سنوات .

(٢) أن كل الدلائل تشير إلى أن حجم الهجرة الجديدة فى تراجع مستمر وأن ذروتها كانت عامى ١٩٩٠ و ١٩٩١ حيث كان المتوسط الشهرى لعدد المهاجرين يتراوح بين ١٢ و ١٥ ألف مهاجر ، فى حين هبط عدد المهاجرين إلى ٧ آلاف مهاجر فى يناير ١٩٩٢ ثم إلى ٥ آلاف فى فبراير ١٩٩٢ ، ومن المتوقع أن يستمر هذا الهبوط فى ضوء الصعوبات التى يواجهها المهاجرون وخاصة فى مجال السكن والتشغيل ، إذ وصلت نسبة البطالة فى أوساطهم ٥٠٪ وتصل فى إسرائيل بصفة عامة إلى ١١٪ .

(٣) احتمال تعاظم تيار النزوح الذي يجرى عليه التعتيم من جانب اليهود ، وتضارب الأرقام المعلنة من جانب الجهات الصهيونية ، قدرها البعض بحوالى ١٠٪ . ويعتقد الكثيرون من المهتمين بالشئون الصهيونية أن إسرائيل بالنسبة للمهاجرين السوفيات ليست إلا مجرد محطة مؤقتة فهد فهم الحقيقى هو الولايات المتحدة الأمريكية وأقطار الغرب . وقد نُسب إلى السفير الروسى فى إسرائيل قوله إن ٩٠٪ من المهاجرين السوفيت يرغبون فى العودة إلى روسيا .

(٤) استمرار وجود الفجوة الكبيرة بين معدلات التزايد الطبيعى بين العرب واليهود والتي تتجاوز ٢٪ سنوياً والتي من المرجح أن تستمر فى المدى المنظور ، وربما تتسع بالنظر إلى الشيخوخة الديمغرافية لدى المجتمع اليهودى (٣٦) .

ومعنى ذلك أن التعادل الديمغرافى بين اليهود والعرب (فى عموم فلسطين) قادم ربما فى غضون فترة قصيرة ، وأن هذا التعادل الديمغرافى سوف يوفر معطيات جديدة فى معادلة الصراع العربى - الإسرائيلى ، وعلى اعتبار أن الصراع مستمر حتى بعد التسوية ، وبالتالي فثمة سيناريو جديد يمكن أن تختل فيه موازين القوى لصالح الطرف العربى ، والأمر يتوقف عموماً على شكل التسوية ، والتي يبدو أنها لا تعطى أدنى اهتمام لهذا البعد .

أما بخصوص عرب ١٩٤٨ فالميزان الديمغرافى يسير إلى تفوقهم ، وإلى أن نسبتهم داخل دولة إسرائيل فى تزايد مستمر ، وهو ما يعنى على المدى القصير والمتوسط زيادة وزنهم السياسى من خلال زيادة قوتهم الانتخابية وبالتالي قدرتهم على التأثير على السياسات الإسرائيلية ، وتلك مسألة مهمة للغاية ، وعلى المدى الطويل جداً يعنى الميزان الديمغرافى بخصائصه المذكورة عرقلة الطابع الصهيونى أو اليهودى لدولة إسرائيل .

هذا صحيح لكن السيناريو المطروح هنا والمسمى بسيناريو التفوق الديمغرافي العربى يقوم أو ينهض على فكرة أن يصبح العرب أغلبية فى المجتمع اليهودى ، وذلك على أساس اعتبارين ، الأول هو إتجاه الميزان الديمغرافى بين اليهود وعرب ١٩٤٨ ، والذى أوضحت الدراسة أنه لصالح عرب ١٩٤٨ كما أوضحت أهميته فى معادلة الصراع السياسى عموماً نحو الخلل لصالح العرب . والاعتبار الثانى هو تصاعد التغيرات التى لحقت بالبنية الاجتماعية للدولة العبرية من جراء الهجرة ، بحيث تصبح عبارة عن مجموعات متباينة من الأقليات أكبرها الأقلية العربية .

فثمة مؤشرات على أن لموجة الهجرة الجديدة انعكاسات محتملة على الكيان الصهيونى خصوصاً فيما يتعلق بالبنية الاجتماعية ، قد تفضى إلى تفكك هذا المجتمع إلى جماعات متباينة ، وبالتالى سوف يكون عرب ١٩٤٨ من أكبر هذه الجماعات عدداً وتماسكاً ووزناً سياسياً مما يسمح بتحكم العرب فى مقاليد الأمور . من أهم هذه الانعكاسات ما يلى :

١. تصاعد التوتر على خط الانقسام الإثنى الطائفى ، ليس بين العرب واليهود ، بل داخل الكيان الصهيونى بين المستوطنين اليهود أنفسهم ، فالانقسام الإثنى الطائفى هو أبرز خصائص البنية الاجتماعية فى الكيان الصهيونى ، فالأصول العرقية للمستوطنين اليهود تعود إلى ثمانين قومية مختلفة ولم يكتمل الاندماج بين هذه المجموعات العرقية بعد ، ورغم وجود أشكال من الكتل الاجتماعية لأبناء كل قومية فإن خط الانقسام العرقى يتوازى مع خط الانقسام الطائفى ، ويتجلى ذلك فى ثنائية عرقية طائفية بين الأشكناز الغربيين والشرقيين السفارديين . ولا يتجلى التعبير عن التمايز بين هاتين المجموعتين فى وجود حاخامية مستقلة لكل منهما ، بل وفى التمييز العنصرى والتنافس الذى يصل إلى حد الصدام بين الطرفين كما حدث فى وادى الصليب بحيفا عام ١٩٥٩ وفى حى كفر شالم بتل أبيب عام ١٩٨٥ ، وفى القوائم الانتخابية الطائفية كقائمة " تامى " عام ١٩٨١ و " شاش " عام ١٩٨٤ ،

وقائمة مهاجري اليمن.... الخ . ومن اليسير أن نلاحظ الترجمة السياسية لهذا التمايز على الفور .

ولا شك أن موجة الهجرة الجديدة والتي قدرت بحوالى مليون من الأشكناز قد شكلت إخلالا كبيراً بالتوازن الإثنى الطائفى الذى كان قائماً فى الكيان الصهيونى ، وأضعف الوزن السياسى والاقتصادى والاجتماعى لليهود الشرقيين الذين كان لهم وزن سياسى مقرر فى الفترة الماضية ، وخاصة بعد أن أوصلوا اليكود إلى السلطة عام ١٩٧٧ . وبدأت هذه الهجرة فى إظهار بعض مظاهر السخط لدى اليهود الشرقيين الذين شعروا بأن هؤلاء المهاجرين ينافسونهم على أعمالهم وعلى السكنى وسيدفعون بهم إلى البطالة فى المستقبل أو إلى الأعمال السوداء المتدنية . وقد وصل الأمر فى بعض الأحيان إلى رفض استقبال المهاجرين اليهود الجدد فى بعض البلديات والمستوطنات التى يقطنها اليهود الشرقيون ، بل وإساءة معاملتهم وتشكيل نوع من حركات الاحتجاج ضد هذه الهجرة ، كما فعلت جماعة الفهود السود التى أرسلت وفداً من زعمائها إلى موسكو لإقناع جورباتشوف بوقف الهجرة التى ستؤدى فى رأيهم إلى انهيار إسرائيل اجتماعياً واقتصادياً . ويعتبر البعض أن " ظاهرة الخيام " ، التى ظهرت فى أكثر من ثلاثين مدينة وبلدة استيطانية للاحتجاج على أزمة السكنى ، هى فى الواقع حركة احتجاجية ضد المهاجرين يقوم بها اليهود الشرقيون ، وقد سُمع منهم من يقول " نحن سود وهم بيض " ومن الناحية الإثنية البحتة فإن الهجرة سوف تزيد وزن اليهود من أصل روسى بحيث يصبح هؤلاء المجموعة الأولى بين المجموعات العرقية فى الكيان الصهيونى بعد أن كانوا المجموعة الثالثة بعد يهود المغرب ويهود بولندا من حيث العدد . ومن المتوقع أن يزداد تكتل اليهود الروس حول أنفسهم بسبب المشاعر الموجهة ضدهم ، ويبرز هذا التوجه من خلال ما يبديه المهاجرون الروس من رغبة فى السكنى داخل الأحياء والمستوطنات التى تقيم فيها أغلبية روسية ، وفى وصف كل المهاجرين الجدد بالروس ، وفى ظهور عناوين فى الصحف تقول " الروس قادمون " (٣٧) .

٢. تصاعد الصراع بين أجيال المهاجرين : أى الصراع بين قدامى المهاجرين والمهاجرين الجدد ، ويتطابق خطه الأساسى مع خط الانقسام الإثنى الطائفى الأساسى أيضا ، حيث يحتل المهاجرون القدامى مواقع السلطة و صنع القرار فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ويكافح المهاجرون الجدد لتثبيت مواطئ أقدامهم فى المجتمع الجديد . وقد كان خط الانقسام فى هذا الصراع بين من جاءوا قبل قيام الدولة الإسرائيلية وخاصة من ولدوا فى إسرائيل (جيل الصابرا) ومن جاءوا بعد قيام إسرائيل من اليهود الشرقيين ، فى حين أن جيل الصابرا ينتمى إلى اليهود الغربيين . ومن ثم يتوازى هذا الانقسام مع الانقسام إلى يهود شرقيين ويهود غربيين . وإذا كان قيام الدولة العبرية قد شكل الفاصلة الأساسية فى هذا الانقسام فى المرحلة الأولى من عمر الدولة ، فإن مجيء المهاجرين الجدد فى التسعينات سوف يشكل فاصلة أخرى فى هذا الصراع بين القدامى والجدد . وتبرز مظاهر هذا الانقسام على خط صراع الأجيال " الجديد أو الثانى " من خلال حالة التبرم والانزعاج الذى تبديه قطاعات واسعة من المهاجرين الأقدم الذين يرون أن المهاجرين الجدد يأخذون حقهم فى السكن وفى العمل ، وأن هذه الهجرة هى السبب فى غلاء الأسعار وفى التنافس على السكن والعمل . هذا فى حين يرى المهاجرون الجدد أنهم لا يحظون بالاهتمام المطلوب وأن القدامى يحتلون كل شىء وسيطرون على كل شىء ، وهذا ما يسميه اليهود " حسد القدامى تجاه الجدد ، وحسد الجدد تجاه القدامى " . وقد عبرت دراسة أجريت على تلاميذ إحدى المدارس عن تجذر هذا الاتجاه فى المجتمع ، حيث وجدت هذه المشاعر لدى التلاميذ الصغار (٣٨) .

٣. توسيع وتعميق الفجوة الطبقية : فمن الطبيعى أن تعمل الهجرة الجديدة على ذلك بما يمكن أن يترتب عليها ، من ضغوط وأعباء يقع ثقلها الأساسى على عاتق الفئات الدنيا فى المجتمع ، ومن ثم يتوقع البعض أن يتصاعد النزاع الطبقي فى إسرائيل .

وفضلاً عن توقعات البعض باحتمال ارتفاع نسبة البطالة إلى ٣٠٪ في غضون عامين من اكتمال موجة الهجرة وتزايد الأعباء الضريبية وتزايد الغلاء والتضخم وضعف عملية ربط الأجور بالأسعار ، وزيادة الضغط على المؤسسات الاجتماعية ، فإن ثمة توقعات بأن تزداد أعداد هؤلاء الذين يعيشون تحت خط الفقر ، والذين بلغ عددهم في ١٩٩٠ حوالي ٤٣٩ ألف ، في نفس الوقت فإن الهجرة سوف تفتح الباب على مصراعيه لزيادة أرباح السماسرة والمقاولين وظهور طبقة من المليونيرات الجدد ، إلى جانب زيادة الأغنياء غنى (٣٩) .

وتشير بيانات مكتب الإحصاء في إسرائيل إلى أن دخل الشريحة الأعلى (العشرة الأولى) قد زاد بنسبة ١٪ خلال عام ١٩٩٠ ، بحيث أصبحت هذه الشريحة تستحوذ على ٣٠٪ من إجمالي إيرادات الاقتصاد في الوقت الذي تحصل فيه الشرائح الست الدنيا على ٢٢٪ من هذا الإجمالي (٤٠) . ومن المتوقع أن تتسع هذه الفجوة مع استكمال هذه الهجرة . ومن الجدير بالذكر أن هذا الصراع الطبقي يتداخل مع - أو يتوازي مع - الإثنى الطائفي ، ومع صراع الأجيال ، نظراً لأن اليهود الشرقيين الذين جاءوا في الخمسينات يمثلون المراتب الدنيا في السلم الاجتماعي الاقتصادي ويشكلون القطاع الأوسع من الطبقات الفقيرة والمحرومة.

٤. زيادة التوتر بين العلمانيين والمتدينين : فمن المعروف أن المتدينين أو ما يسمى بالمعسكر المتدين والذي يضم حوالي ٢٠٪ من اليهود في إسرائيل يحاولون باستمرار فرض نمط حياة متوافق مع تعاليم الشريعة اليهودية (الهالاخا) على الحياة العامة . ولا يقتصر الأمر في هذا المجال على إخضاع مسائل الأحوال الشخصية لسلطة الحاخامات ، بل يتجاوزه إلى مسألة احترام الأعياد والتقاليد الدينية وما يرتبط بها من طقوس ، من هنا ينشأ الصراع بين هؤلاء المتدينين والعلمانيين ، حيث يرى العلمانيون أن استجابة الحكومة لمطالب المتدينين إنما تكرس نوعاً من الإكراه الديني المفروض عليهم ، وقد وصل هذا الصراع إلى حد الصدام في

يونيه ١٩٨٦ وأصبح قضية أساسية . كما أن بعض الأحزاب السياسية مثل حركة حقوق المواطن (راتس) قد جعلت من مسألة التصدي للإكراه الديني محوراً أساسياً لنشاطها السياسى على الصعيد الداخلى . ولما كان المهاجرون الجدد علمانيون فى معظمهم بحكم حياتهم السابقة لاسيما وأنهم يتوقون إلى أجواء الحرية الاجتماعية والانفتاح السائد فى الغرب ، فإن ثمة توقع بأن تزيد التوترات مستقبلاً على خط الانقسام العلمانى - الدينى (٤١) .

وعليه فإن هذا السيناريو مرهون بمدى تعمق هذه الانقسامات بحيث تصبح البنية الاجتماعية لليهود مكونة من جماعات متباينة (مع ملاحظة أن الانقسامات لا تصدق على اليهود الشرقيين واليهود الغربيين فقط ، وإنما توجد أشكال من الانقسامات داخل كل مجموعة) خصوصاً وأن محاور الإنقسام تتوازى لتشكل فى النهاية هذا التباين بحيث نجد أن كل جماعة تشترك فى عدد من الخصائص العرقية والطبقية والدينية تفصلها وتميزها عن الجماعة الأخرى ، ومن هنا يرتفع احتمال تكتل كل جماعة فيما بينها واتساع المسافة بينها وبين الجماعة الأخرى ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر عندما تترجم هذه الانقسامات فى المستوى السياسى ، بحيث تصبح البنية السياسية تعبيراً عن هذه الانقسامات يصبح لعرب ١٩٤٨ وجودهم البارز على الساحة السياسية وبشكل يفوق فى تأثيره باقى الجماعات أو الكتل اليهودية (٤٢) .

فى بداية التسعينات كانت هناك استطلاعات تشير إلى ميل المهاجرين الغالب فى اتجاه أحزاب اليمين والأحزاب المتطرفة ، مثل تسوميت وموليدت والليكود الذى أعطته دراسة لباحثين من الجامعة العبرية ٧٠٪ من تأييد هؤلاء المهاجرين ، مقابل ٣٠٪ لأحزاب اليسار الصهيونى . إلا أن البعض توقع أن تختلف الصورة إلى حد ما بعد فترة من التخبط والارتباك الناجم عن جهل المهاجرين بالوضع السياسى الداخلى . وأن يكون ميلهم أكثر إلى الأحزاب العلمانية وهى الأكثر بعداً عن الإكراه الدينى والتطرف ، وذلك إنطلاقاً من أن غالبيتهم من العلمانيين الأشكناز وترتفع لديهم نسبة المثقفين .

وهؤلاء يؤيدون الأحزاب اليسارية الصهيونية كالعامل والمابام وراتس ، وسيبتعدون بالتأكيد عن الأحزاب التي تحاول فرض الإكراه الدينى، أى الأحزاب الدينية ، ولن يطول تأييدهم للمواقف السياسية المذهبية أو الأيديولوجية للأحزاب اليمينية المتطرفة، ولعل هذا ما حدث فى انتخابات ١٩٩٩ بشكل أو بآخر . كذلك توقع البعض أن يقوم المهاجرون الجدد بتشكيل حزبهم الخاص ، كما حدث عندما شكل المهاجرون الألمان فى الثلاثينات حزبهم الخاص الذى صار أحد جذور الحزب الليبرالى الحالى . وسيقوم الحزب الجديد بالدفاع عن المصالح المشتركة للمهاجرين الجدد ، وحديث بالذكر أن ثمة حديث قد جرى فى غضون هذه التوقعات عن تشكيل حزب من هذا القبيل تحت مسمى " الحزب الديمقراطى الإسرائيلى " وعن قائمة انتخابية لليهود السوفيت فى انتخابات الكنيست الثالثة عشر عام ١٩٩٢ ، وعن أن ظهور هذه القائمة يمكن أن يعزز من الاتجاه نحو تشكيل قوائم طائفية على نسق قائمتى تامى ١٩٨١ ، وشاس ١٩٨٤ لليهود الشرقيين (٤٧) .

وبغض النظر عن مدى تعبير الخريطة السياسية والحزبية فى ١٩٩٩ عن هذا الاتجاه ، فإن الأمور لم تستقر بعد . لقد شهدت انتخابات ١٩٩٩ بعض معالم الصراع بين العلمانيين والمتدينين ، وشهدت تناقضات عديدة بين قوى اجتماعية متبانية كالروس والمغاربة والأوربيين والفلاشا ، كما شهدت انشقاقات أحزاب على نفسها ، إضافة إلى موجة من الائتلافات ، وانفراط عقد ائتلافات أخرى كالليكود وجيش وتسوميت ... الخ . لكن لم تزل هناك اعتبارات للتأثير الانتخابى يمكن أن تفهم على أنها لحظة أو مرحلة أو آنية ، وبالتالي فإنه يمكن القول ان ثمة مرحلة انتقالية يصعب الحكم من خلالها على الشكل النهائى للخريطة السياسية . وعلى أية حال فإن هناك ما يشى بأن الاتجاه نحو تعبير البنية السياسية عن البنية الاجتماعية مسألة محتملة بدرجة كبيرة ، ومن ثم فقد يصبح لعرب ١٩٤٨ - واستناداً إلى قوتهم الديمغرافية قياساً إلى الجماعات الأخرى - وزناً سياسياً مؤثراً قد يستطيعون من خلاله إعادة صياغة الأوضاع وعلى نحو أكثر جذرية لصالحهم (٤٤) .

هوامش الفصل الخامس

١. رضى سليمان ، " المنسيون: عرب ١٩٤٨ " مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٥ .
٢. عزيز حيدر ، " التعبير السياسى الفلسطينى فى إسرائيل " فى : كميل منصور ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠٩ .
3. Resselé Takiner, Race and Issue of National Identity in International Journal of Middle East Studies vol. 23, N.1 (February 1991), p. 50.
٤. سعيد زيدانى ، " المواطنة والديمقراطية والعرب فى اسرائيل " ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٣ ، (صيف ١٩٩٠) ، ص ٥٥ .
٥. ايليا زريق ، " ثقافة وقانون وتحكم : الفلسطينيون فى اسرائيل " ، فى : كميل منصور ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٧ .
٦. صحيفة حداثوت ، (٦ يونية ١٩٩٠)
٧. سعيد زيدانى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤٦-٤٧
٨. رضى سليمان ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٧
٩. عبد المنعم سعيد ، وثيقة كوينج وعرب الأرض المحتلة ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، (١٩٧٧) ، ص ١٤ .
١٠. صحيفة على همشمار (٣١ يوليو ١٩٩٠) .
١١. سعيد زيدانى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٨ .
١٢. نور الدين مصالحة : " التصور الصهيونى للترحيل : نظرة تاريخية عامة " ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٧ (صيف ١٩٩١) ، ص ص ١٩-٣٥ .

١٣. محمد خالد الأزعر ، "عرب ١٩٤٨ فى فلسطين : رؤيه مستقبلية "، شئون عربيه ، العدد ٧٢ (ديسمبر ١٩٩٢) ، ص ١٠٥ .
١٤. سمير جبور ، "الهجرة الجماعية ليهود الإتحاد السوفياتى الى إسرائيل: تحد للعرب وامتحان للصهيونية "، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٢ ، (ربيع ١٩٩٠) ، ص ٢٩
١٥. حسين أبو النمل ، " وثيقة كوينج والمأزق الصهيونى "، شئون فلسطينية ، العدد ٦١ ، (ديسمبر ١٩٧٦) ، ص ٢٠٢
١٦. حوار مع شيمون بيريز ، الأهرام (٩ يناير ١٩٩٢).
١٧. الحياة ، (٢ مايو ١٩٩٢).
١٨. وليد العمرى ، " فلسطينيو ١٩٤٨ وأزمة الخليج " ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٤ ، (خريف ١٩٩٠)، ص ١٨٥.
١٩. سعيد زيدانى ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٥ .
٢٠. الحياة ، (٢ مايو ١٩٩٢).
٢١. المرجع السابق.
٢٢. مجموعة باحثين ، الدولة الفلسطينية : وجهات نظر إسرائيلية وعربية ، (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٩٠) ، ص ص ٢٦-٧٧.
٢٣. وليد العمرى ، " فلسطينيون ١٩٤٨ يقبلون بما تقبل به القيادات الفلسطينية " ، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨ (خريف ١٩٩١) ، ص ص ١٥٥-١٦٣.

24. Offer Slitar, The Arabs in Israel : Some observations of the psychology of the System of Contral , Journal of Conflict Resolution, Vol. 28 N. 2. (June 1984) p. 2470

٢٥. محمد خالد الازعر، "الداخل الإسرائيلي وعملية السلام في الشرق الأوسط"، قضايا استراتيجية، (المركز العربي للدراسات الاستراتيجية)، العدد ٢٣ (سبتمبر ١٩٩٩)، ص ٢٥.

٢٦. رضى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ١٣١.

27. Tawfiq Zayyad, The fate of the Arabs in Israel , Journal of Palestine Studies, vol. 6 N. 1 (Autumn 1976), p. 98.

٢٨. نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (عام ١٩٨٧)، ص ٦١٧.

٢٩. أسامة الحلبي، "حقوق المواطنين العرب ومكانتهم في إسرائيل"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٥ (شتاء ١٩٩١)، ص ١٤١.

٣٠. الكسندر شولتان وآخرون (ترجمة محمد هشام)، الفلسطينيين عبر الخط الأخضر، (دار الفكر للدراسات، بدون تاريخ)، ص ٣١-٣٣.

٣١. صالح زهر الدين، "دور الميزان الديموغرافي وسياسة التهجير في مخطط صهيونية فلسطين"، الوحدة، العدد ٩٣، (مايو ١٩٩٢)، ص ٤٩-٥٠.

٣٢. محمد رشاد الشريف، "السياسة الديمغرافية الاسرائيلية وآفاق الوضع الديمغرافي في فلسطين"، الوحدة، العدد ٩٩، (ديسمبر ١٩٩٢)، ص ٦٣.

٣٣. المرجع السابق، ص ٦٤.

٣٤. المرجع السابق، ص ٦٥.

٣٥. المرجع السابق، ص ٦٦.

٣٦. محمد رشاد الشريف، "الوضع الديمغرافي للمجتمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين المحتلة"، الأرض، العدد ١٠ (أكتوبر ١٩٨٨)، ص ٤٦-٤٩.

٣٧. جيروزاليم بوست، (٢٠ يوليو ١٩٩٠).

٣٨. هآرتس ، (٢ ديسمبر ١٩٩٠) .
- معاريف ، (١٠ ديسمبر ١٩٩٠) .
- هآرتس (١٧ يناير ١٩٩١) .
٣٩. معاريف (٣ يونية ١٩٩٠) .
٤٠. يديعوت أحرونوت (١٣ يولية ١٩٩٠) .
٤١. يديعوت أحرونوت (١ يناير ١٩٩١) .
٤٢. محمد رشاد الشريف ، "الهجرة اليهودية الجديدة والبنية الاجتماعية في الكيان الصهيوني" ، الوحدة ، العدد ٨٧ (ديسمبر ١٩٩١) ، ص ٦٧ ٦٨ .
٤٣. المرجع السابق ، ص ٦٩ ٧٠ .
٤٤. المرجع السابق ، ص ٧٠ .
٤٥. محمد خالد الأزعر ، "الداخل الاسرائيلي وعملية السلام في الشرق الاوسط" ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١ .

المناقشات

الجلسة الافتتاحية

كلمة أ.د. مصطفى كامل السيد - مدير المركز

أهلاً ومرحباً بكم في هذه الندوة التي تتزامن مع أحداث انتفاضة الأقصى . وواقع الأمر أن تفكيرنا في هذه الندوة سابق على هذه الأحداث ، فهناك كما تعلمون حديث عن تسوية فلسطينية - إسرائيلية ، وهذه التسوية ستؤثر ليس فقط على سكان الضفة وغزة ، وإنما أيضاً على فلسطيني الشتات . والملاحظ أن هذا الحديث لا يتطرق إلى أولئك الفلسطينيين الذين صمدوا وتمكنوا من البقاء في أراضى ١٩٤٨ بعد قيام دولة إسرائيل ، وذلك على الرغم من أن المشاكل التي يواجهونها قد لا تختلف كثيراً عن المشاكل التي يواجهها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة في غزة والضفة سواء من حيث الهوية أو من حيث مصادرة الأراضي والتمييز القائم على أسس عنصرية ، ومن هذا المنطلق وجدنا أنه من المهم ألا ننسى عرب فلسطين ١٩٤٨ .

ومع التطورات القائمة حالياً تكتسب هذه الندوة بعداً جديداً هو أنها "تحية" إلى هؤلاء الفلسطينيين الذين لم يفقدوا هويتهم وتضامنوا مع أشقائهم في الضفة الغربية وشاركوهم في أعمالهم من أجل وقف الممارسات العنصرية التي تقوم بها دولة إسرائيل ودفعوا ثمن ذلك بسقوط ثمانية شهداء .

وقد كان بوجدنا أن يشاركنا في أعمال هذه الندوة الدكتور عزمي بشارة ولكن التطورات الأخيرة ألقت بظلالها على حضوره ذلك لأنه آثر أن يبقى هنالك ليس فقط لأنه يعتبر من وجهة نظر الإسرائيليين زعيم عرب ٤٨ والمعرض على الاحتجاجات التي قاموا بها ، ولكن لأن مدينته وبيته قد تعرضا لهجوم من جانب المتطرفين اليهود . وكانت الاشتباكات في مدينة الناصرة وحول بيته مستمرة حتى مساء أمس . ولهذا

السبب فقد أعتذر الدكتور عزمي بشارة عن الحضور، لكنه وعد بالحضور إلى المركز في مناسبة قادمة عندما تهذا هذه الأحداث .

وفي الواقع فإن ما نقوله عن التمييز الذي يتعرض له الفلسطينيون الذين ظلوا في ديارهم منذ عام ١٩٤٨ يستند إلى أفضل توثيق ، ورغم وجود مشاكل جمة في الحصول على معلومات بهذا الشأن ، فإن تقريراً أصدرته منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٩٨ كشف عن أبعاد السياسة التمييزية التي تتبعها إسرائيل ضدهم ، فمن بين حوالي ٢٠ قانوناً هناك ١٢ قانوناً تميز ضد العرب ، وذلك بعدم ذكرهم على الإطلاق ، وبالحديث فقط عن حقوق اليهود ، ويتعلق هذا التمييز بمسألة الحماية المتساوية لهذه الحقوق فعلى الرغم من وجود قوانين تتعلق بحماية الجماعات المستضعفة كالنساء والعجزة إلا أن هذه القوانين لا تمتد إلى العرب في إسرائيل ، وليس هناك نص على تمتع هؤلاء العرب بالحماية . وكذلك فإن القانون الأساسي لدولة إسرائيل بديل الدستور لا يذكر الحق في المساواة بل على العكس يؤكد على الطابع الأثني للدولة اليهودية ولذلك لا توجد أية حماية دستورية لحقوق هؤلاء العرب ، فيما يتعلق بالقضايا الجنائية فإن استعراض ما عرض منها على المحاكم يبين أن هناك فارقاً في قسوة الأحكام ، وفي احتمالات الإدانة التي تصل بالنسبة إلى العرب إلى الضعف مقارنة باليهود .

وبجانب ذلك نجد أن العقوبات التي توقع على العرب أكثر جسامه من العقوبات التي توقع على اليهود .

وإذا تحدثنا عن حق المواطنة ، نجد أن هذا الحق ، وفقاً لقانون العودة يمنح لأي يهودي الحق في أن يذهب إلى إسرائيل ، ولكن الفلسطينيين الذين طردوا عام ١٩٤٨ ، وأولئك الذين يمتنون بقرابة للذين بقوا لا يستطيعون العودة ، ولا يمكن أن يمنحوا الحقوق السياسية . وفيما يتعلق بالمشاركة السياسية نجد أن إسرائيل التي تدعى أنها واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط تضع قيوداً على حق العرب في المشاركة ، فلا

يمكن لأي حزب سياسي عربي أن ينكر أن إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي وإذا ما نص برنامج الحزب على أن قانون العودة ينبغي تعديله أو حذفه فإن ذلك سوف يجعل الحزب غير صالح للدخول في العملية السياسية . كما أن حقوق ملكية الأراضي والمساكن للعرب تعترضها قيود عديدة فهناك قانون أملاك الغائبين الذي يطبق على العرب بشكل عجيب ، بل إنه طبق على أملاك العرب الموجودين داخل إسرائيل ، مما دعا البعض إلى وصف هذه الأملاك بأنها أملاك " الغائبين الحاضرين " وتقوم إسرائيل بالاستيلاء على الأراضي بدعوى أنها تحتاجها للنفع العام . كذلك هناك مرسوم الدفاع (١٢٥) الذي يخول الحاكم العسكري لأي منطقة أن يعلنها منطقة مغلقة ولا يسمح لأي شخص عربي بدخولها ، وبناء عليه أصبح عشرات العرب مشردين علما بأن ذلك لا ينطبق على اليهود .

أيضا لدينا قانون التخطيط والبناء القومي الذي يحظر تقديم الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء للقرى العربية ، وعلى الرغم من أن هذه القرى قد أنشئت قبل قيام دولة إسرائيل فإن الهدف الأساسي لهذا القانون هو إجبار الذين يعيشون بهذه القرى على تركها ، والانتقال إلى مناطق خططتها الحكومة من أجل مد مباني وتنفيذ خطط الحكومة . كما أن سياسات التخطيط ذاتها تهمل حاجات المجتمعات العربية ، ولهذا السبب فإن الحكومة تحد من نطاق القرى العربية وتحظر البناء خارج حدود هذه القرى رغم وجود حاجة إلى هذا التوسع ، والمثير للدهشة أن هناك خطة لبناء ٢٣ ألف وحدة سكنية بالمناطق العربية ولكن لصالح اليهود .

وفيما يتعلق بالحقوق الثقافية واللغوية فالعرب داخل إسرائيل لا يتمتعون بأي مؤسسات ثقافية ، ولم تخصص أية موارد للمؤسسات الثقافية والتعليمية التي يمكن أن يقيمها المواطنون العرب . وبالنسبة للسياسة التعليمية نجد أن الحكومات الإسرائيلية تعترف بمجموعة قومية واحدة فقط هي اليهود ، ولا تعترف بالعرب ، ولهذا السبب نجد أن الدراسة العربية تعاني من نقص الخدمات ، وعلى سبيل المثال فإن ٨٠ ٪ من

المتسربين من التعليم هم العرب ، كما أن ٨٠٪ من المدارس العربية تفتقد لبرامج الإثراء التعليمي والخدمات الأخرى .

وفيما يتعلق بالحقوق الدينية نجد أن ميزانية وزارة الشؤون الدينية توضح الفارق الهائل بين ما يخصص للعرب واليهود ، فكل ما يحصل عليه غير اليهود (المسلمون والمسيحيون) لا يتجاوز ١,٨٦٪ من إجمالي هذه الميزانية . كذلك فإن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية تتعرض للتمييز .

ويعاقب القانون الإسرائيلي على ما يوصف بـ "حديث الكراهية" وهو ينطبق على من يتحدث ضد اليهود وعندما اشتكى البعض من هذه الممارسات . فإنها فضلت اعتبار حديث اليهود نوعاً من ممارسة الحرية في التعبير ولم تعاقب أيّاً من الذين استخدموا هذا الحديث العنصري .

هذه هي بعض جوانب الدراسة التي أعدها لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وكشفت فيها عن أبعاد التمييز العنصري الذي يتعرض له الفلسطينيون الذين ظلوا في ديارهم منذ ١٩٤٨ . وهكذا فإن هؤلاء يعانون من نفس المشاكل التي يعاني منها فلسطينيو الضفة وغزة ، فنسبتهم مازالت ٢٠٪ من إجمالي سكان إسرائيل ، لكن مساحة الأراضي المملوكة لهم تناقصت من ٢١٪ إلى أقل من ٤٪ .

لكل هذه الأسباب رأينا أن ننظم هذه الندوة حتى نذكر الرأي العام العربي بهؤلاء الفلسطينيين الذين حافظوا رغم كل هذه المعاناة على هويتهم وعلاقتهم مع أشقائهم ونأمل أن تشرق شمس السلام القائم على العدل والمساواة علينا وعليهم .

أ . د / كمال الجنوفى ، عميد الكلية

يسعدنى أن أرحب بكم فى مستهل أعمال هذه الندوة المهمة حول موضوع "مستقبل عرب ٤٨ فى ظل التسوية" ، فهذه الندوة تأتى فى وقت يشهد انتفاضة الشعب

الفلسطينى الباسل مصحوبة بتأييد شعبى عربى جارف فى مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية الوحشية التى تتنافى مع القواعد والأعراف الدولية ومع أبسط حقوق الإنسان.

السيدات والسادة اسمحوا لي أن أذكر بثلاث حقائق :

الحقيقة الأولى : أنه على خلفية تاريخ الحركة الصهيونية وحرب ١٩٤٨ وقيام إسرائيل ، تحول عدد كبير من الفلسطينيين إلى لاجئين قسرا ، وتحول الشعب الفلسطيني داخل الكيان الصهيوني إلى أقلية تعيش فى ظروف بالغة القسوة ، وذلك اتساقا مع طبيعة الدولة العبرية المؤسسة على التمييز القائم على أساس ديني والمرتبط بمعاناة اليهود الغربيين على حساب غيرهم ، ليس فقط من الشعوب الأخرى بل و غيرهم من اليهود .

الحكومة الإسرائيلية تمارس درجة كبيرة من السيطرة المباشرة والصارمة على الأقلية العربية ، وبالرغم مما يذهب إليه البعض بشأن حدوث تراجع نسبى لهذه السيطرة بدليل ازدياد حرية التنظيم والتعبير فى الوسط العربى ، إلا أن إسرائيل كدولة عنصرية ما تزال تنظر بعين الشك والريبة إلى المواطنين العرب الذين قامت الدولة اليهودية على حسابهم ، الأمر الذى يدفع السياسات الإسرائيلية نحو التضييق على هذه الأقلية حفاظا على الأمن والاستقرار السياسى ، وتسعى إسرائيل أيضا إلى التفرقة بين العرب من خلال احتضان جماعات عرقية معينة لشق الصفوف العربية ، كما يحدث مع الدروز ، أو من خلال تضخيم الخلافات بين الأحزاب والتنظيمات العربية .

الحقيقة الثانية: هي أن التمييز ييم اليهود من ناحية والعرب من ناحية ثانية يتجلى على مستويات عديدة ، فهو يتجسد فى العديد من القوانين والتشريعات ، وكلها تؤكد على تفوق اليهود مقابل العرب . هناك تمييز غير مباشر وله مظاهر متعددة مثل السماح ببناء المساكن اليهودية فى أماكن محرم على العرب البناء بها ، واشتراط تأدية الخدمة

العسكرية قبل التقدم إلى الوظائف ، ومعلوم أن الغالبية العظمى من السكان العرب لا يؤدون هذه الخدمة .

هناك أيضا تمييز في تطبيق القانون ذاته . فالمواطن العربي الذي يتهم في جريمة مدنية يحاكم أمام قضاء عسكري . بينما تحاكم المواطن الإسرائيلي المتهم بنفس الجريمة أمام محكمة مدنية. لا عجب والأمر كذلك أن يطالب عرب ١٩٤٨ بإلغاء كافة القوانين والإجراءات التي تضر بالحقوق المدنية والسياسية . فهم يطالبون بالمساواة في تخصيص الموارد العامة ، كما يطالبون بأن يعترف بوضعهم كأقلية لها مؤسساتها الخاصة ، وأن يدمجوا في مختلف القوى السياسية بإسرائيل .

الحقيقة الثالثة : هي أنه من أجل تهويد الأراضي ونفى كل ما هو عربي عنها دأبت الحكومات الإسرائيلية على اتباع سياسة مصادرة الأراضي ونقلها إلى ملكية يهودية (خاصة او عامة) ، وهذه المصادرة تمثل في منظور عرب ١٩٤٨ جرحا لا يندمل ، وبسببها اندلعت مواجهات ٣٠ مارس عام ١٩٧٦ وهو اليوم الذي أصبح يعرف بيوم الأرض ، ومما يذكر أن مصادرة الأراضي تؤثر سلبا على العمالة وعلى تطور السلطات المحلية في الأراضي العربية ، حيث تحول معظم المواطنين العرب إلى عمال يومية بالمدن والمنشآت اليهودية ، كما انخفضت إيرادات السلطات المحلية إلى درجة أخلت بقدرتها على المشاركة في النهوض بالتجمعات السكنية العربية .

ختاما نلاحظ أنه ورغم مرور أكثر من ٥٠ عاما على إنشاء دولة إسرائيل ما تزال أغلبية المواطنين العرب في إسرائيل تحتفظ بهويتها العربية ، وتشارك رسمياً وشعبياً في الأحداث الفلسطينية تعبيرا عن تضامنهم مع إخوانهم ، ويأتي استشهاد عدد من المواطنين العرب في إسرائيل خلال انتفاضة الأقصى ليمثل دليلا على فشل السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى طمس هويتهم القومية ودمجهم في كيان الدولة العبرية .

وقبل أن نبدأ الجلسة الأولى أدعوكم للوقوف دقيقة حدادا على أرواح شهداء
الانتفاضة الفلسطينية .

المحاضرة الافتتاحية

المتحدث : أ / عبد القادر ياسين

فى هذه المحاضرة سوف أقدم بانوراما موجزة عن أوضاع فلسطينى ١٩٤٨ . لقد شارك فلسطينيو ١٩٤٨ أشقاءهم فى الضفة الغربية وقطاع غزة انتفاضتهم الجديدة التى اندلعت فى اليوم الأخير من شهر سبتمبر ٢٠٠٠ . هنا وزع هؤلاء الفلسطينيون صفعاتهم فى اتجاهات عدة لعل أول تلك الصفعات كانت من نصيب الاحتلال الصهيونى الذى توهم بأنه قد نجح فى تمزيق وحدة فلسطينى ١٩٤٨ حين افتعل مشكلة مسجد شهاب الدين فى الناصرة قبل حوالى عام ، لقد تعمقت هذه الصفة حين تجمع المسيحيون فى كنيستهم ، والمسلمون فى المسجد ، وانطلق هؤلاء وألئك ليلتقوا معا فى مجرى وطنى واحد ، ثم تعمقت الصفة أكثر وأكثر عندما كان أول شهيد منهم مسيحيا ... وبألها من صفة .

أما ثانى الصفعات فكانت من نصيب أولئك الذين أعطوا أنفسهم الحق فى التنازل عن أبناء شعبنا العربى الفلسطينى هناك سواء فى البرنامج السياسى أو الممارسات وحتى فى التسمية التى دأب المتنازلون على إطلاقها على شعبنا هناك "عرب إسرائيل" بحيث انسابت هذه التسمية عبر قنوات الإعلام ، بل أن مثقفين ومفكرين يستخدمون هذه التسمية دون مراجعة الدلالة السياسية لها . لقد اختار ٧/١ الشعب الفلسطينى البقاء فى مساقط رأسه منذ ١٩٤٨ ، متشبثين بأرضهم بالأسنان والأظافر وعلى مدى ٥٢ عام عانوا الأمرين فى شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والنقابية والأمنية ... الخ . على النمو الذى تبينه الدراسة الضافية التى أعدها المركز لهذا المؤتمر .

واليوم قفز حجم شعبنا هناك من مجرد ١٥٠ ألفا إلى ما يربو قليلا على المليون ، وإن احتفظ بالنسبة ذاتها داخل الكيان الصهيونى ، ثمة تمايز حاد هناك ، فأما مع القومية العربية أو مع الصهيونية وكيانها ولا مجال لموقف وسط أو ملتبس أو مزدوج .. أما الهوية

القومية أو نقيضها ، فقد أدى الوضع القائم إلى جعل فلسطيني ٤٨ أكثر نزوعاً إلى المطالبة بحقوق شعب أكثر من المطالبة بالخدمات أو الامتيازات . وهنا نلاحظ أن كل القوى السياسية العربية هناك ترى في نفسها أنها جاءت للتعبير عن ذلك ، وهو ما جعل الحزب الشيوعي - مثلاً - معبراً عن الأقلية القومية المضطهدة هناك ، وليس عن الطبقة العاملة كحال الأحزاب الشيوعية في جميع أنحاء العالم ، بل وجعل سياسياً مرموقاً مثل هاشم محاميد يستسهل الانتقال من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) إلى القائمة العربية الموحدة (أسما) و(الإسلامية فعلاً) بعد استراحة مؤقتة بالقائمة الوطنية الديمقراطية دون أن يرف له جفن . وفي كل هذه التنقلات حمل معه أصوات عائلته الكبيرة علماً بأن محاميد لم يكن الأول ولن يكون الأخير في هذا الصدد .

ثمة خصوصية أخرى لافتة بالنسبة لعرب ١٩٤٨ إذ أنهم مع كل نهوض قومي يستبد بهم توقعهم لتحرير أرضهم ، كما أنهم مع كل انحسار قومي يختصرون مطالبهم في المساواة والديمقراطية والنضال المركز ضد أشكال التمييز ضدهم ، فيما يكمن هاجس التحرير في انتظار سانحة أخرى للنهوض القومي ، الأمر الذي تكرر ثلاث مرات على الأقل خلال ٤٤ عاماً ، وكانت أولها مع النهوض القومي الذي أسس له الزعيم الراحل جمال عبد الناصر مع تداعيات الهجوم العسكري الإسرائيلي الشهير على قطاع غزة مساء ١٩٥٥/٢/٢٨ ، إذ سارع الزعيم الراحل بتشكيل وحدات فدائية فلسطينية عهد بقيادتها لضابط المخابرات المصري (المقدم مصطفى حافظ) في أبريل من نفس العام . وتمكنت هذه الوحدات من زرع الرعب في نفوس الصهاينة بفعل ما أنزلته بهم من خسائر وصلت إلى (١٣٧٨) قتيل . تلى ذلك إقدام عبدالناصر على كسر احتكار الغرب للسلاح الوافد إلى المنطقة ، وذلك عندما عقد صفقة الأسلحة التشيكية في خريف العام نفسه مما أدى لتداعيات انتهت بتأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي الفاشل . أما حالة النهوض القومي الثاني فكان مع تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية واندلاع الأعمال الفدائية مجدداً في منتصف الستينات لكن هزيمة ١٩٦٧ عادت وأجهضت هذا النهوض

مؤقتا لينتتش ويعود مرة أخرى مع نهوض العمل الفدائي الفلسطيني بعد أقل من عام من الهزيمة خاصة مع الانتصار الجزئي في معركة الكرامة (١٩٦٨/٣/٣١) .

و كان تكرار النهوض القومي للمرة الثالثة غداة الانتصار العربي النسبي في حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

ربما كان ملحا اليوم ما يلي:

١. مادام فلسطينو ١٩٤٨ يلتقون في الأساسيات فأحرى بهذه المشتركات أن تقيم تحالفا بين كل قواهم السياسية من أقصى اليسار الى أقصى اليمين ، وذلك لرفع معدل تمثيل العرب في الكنيست والهستدروت ، وحرمان الأحزاب الصهيونية من أصوات الناخبين العرب .

٢. ثمة ضرورة ملحة للتواصل بين مختلف التجمعات الفلسطينية وفلسطينو ١٩٤٨ ، ووضع حد للقطيعة التي طال أمدها بين أجزاء الجسد الواحد .

٣. لابد من موقف رسمي عربي موحد تجاه تجمع شعبنا هناك ، بما ينهي بضربة واحدة حالة الإهمال المديد للتجمع العربي هناك ، بشرط أن يتوازي ذلك مع موقف شعبي عام يضع الاقلية الصهيونية في حصار من ٢٥٠ مليون عربي ، وربما تضيف إليهم مليار مسلم .

المناقشات

أ / أشرف راضى

هناك مجموعة من الاعتبارات التى تقيد عند التعامل مع عرب ١٩٤٨ و أول هذه الاعتبارات هى المحذور الخاص بالتطبيع ، فالمعروف أننا بقينا على امتداد الثمانينات فى بحث متصل حول صيغة للتواصل مع عرب ١٩٤٨ سواء من خلال الندوات أو المحاضرات، وكنا وقتها نواجه أي تفكير عملي للتعامل مع عرب ١٩٤٨ بتهمة التطبيع . وأظن أنه قد آن الأوان لمعاملة أكثر عملية مع هذا الجزء من العالم العربى.

أحد الحاضرين:

نحن نعرف أن هناك موقف شعبى رافض للتطبيع لذلك كان ينظر لأي علاقة مع عرب ١٩٤٨ على أنها تطبيع . وعلى سبيل المثال نحن نرفض ظاهرة الزواج العربى الإسرائيلى مع أن الشباب العربى يتزوج من فلسطينيات يحملن الجنسية الإسرائيلية .
سؤالي : هل هناك قنوات إتصال مع هؤلاء المكافحين أم أن المسألة وكالات أنباء تنقل أخبارهم إلينا أخبارنا إليهم ؟

أ / عبد القادر ياسين

أعتقد أننا وقعنا طوال ربع قرن أسرى صيغة الاستسهال ، والأحوط وفق هذه الصيغة أن ننظر لهؤلاء الفلسطينيين المقيمين بإسرائيل بعين الشك ، وألا نحتك بهم علما بأن أجهزة الأمن عملت بطريقة مختلفة ، فأجهزة الأمن المصرية والسورية جندت بعضا من فلسطينيي ١٩٤٨ واستفادت بهم . وأعتقد أنه منذ حرب ١٩٧٣ التى ردت لنا الاعتبار والثقة بالنفس بدأنا نعيد النظر فى أساليب التعامل مع هذه المجموعة العربية المظلومة

داخل إسرائيل . صحيح أن هناك قلة مندرجة تحت لواء أحزاب صهيونية ، لكنها تظل أقلية منبوذة ، وهناك حائط صيني يفصلها عن الأغلبية الكاسحة من فلسطيني ١٩٤٨ .

و أعتقد أن البداية كانت مع دخول نواب عربي إلى الكنيست ، وإقدامهم على الاتصال بالتجمعات والتنظيمات والأقطار العربية خاصة مصر وسوريا وقد صدر مؤخرا عن مركز دراسات الوحدة العربية للدكتور عزمي بشارة كتاب مهم عن عرب ١٩٤٨ .

د . وجيه عفيفي :

في تقديري أن عنوان هذه الندوة "مستقبل عرب ٤٨ في ظل التسوية" يثير الارتباك، فنحن لا نعرف حتى الآن طبيعة هذه التسوية وهنا أطلب من الأستاذ عبد القادر أن يقدم لنا معلومات إضافية عن درجة تماسك عرب ١٩٤٨ ، ومدى تمسكهم بهويتهم وموقفهم من السلطة الفلسطينية فضلا عن موقف هذه الأخيرة منهم .

أ . عبد القادر ياسين

بالنسبة للعنوان اسمحوا لي أن أقول بأن التسوية ليس لها ظل، فالظل يكون للشجرة، أما ما يجري فهو تضليل وتضييع للحقوق واستسلام . كما أن مصطلح "عرب ٤٨" تسمية غير دقيقة ذلك أن المصطلح الأصح "فلسطينيو ٤٨" وقد أوضحت ذلك في المحاضرة .

- لا اتفق مع الرأي القائل باستسلام هذا الجزء من أبناء شعبنا فقد كان لهم دور مؤثر في النضال الفلسطيني على نحو ما حدث في يوم الأرض ، حيث سقط منهم عشرات الشهداء . وهناك أيضا لجان تم تشكيلها للدفاع عن الأراضي الخ (وهو ما سوف يتضح من خلال الجلسات القادمة).

- وبالنسبة لما طرحه أ/أشرف راضي أقر بأن الرؤية السياسية كانت قاصرة في التعامل مع فلسطيني ١٩٤٨ علما بأن هذا التعامل الآن لا يستثنى سوى المندرجين في الأحزاب الصهيونية ، ذلك أن التعامل معهم يدخل في نطاق "التطبيع" .

- ليس صحيحا أن العرب أقلية داخل إسرائيل ، فهم أصحاب البلد الأصليين . صحيح أن حجمهم النسبي قد تراجع مقارنة بالصهاينة لكن ذلك لا يساويهم "عمليا" بالاقلية الأخرى، كما أن ذلك لا يمس أصالة حقهم في كل الأراضي .
- ليس صحيحا أيضا أن فلسطيني ١٩٤٨ جسر للتطبيع ، فهم أكثر معارضة ومعاداة لأوسلو من جميع الفلسطينيين ، ومن تتبع علاقتهم بمنظمة التحرير يلاحظ أنها فترت بعد أوسلو . وعلى سبيل التدليل أذكر أن عبد الوهاب دراوشة كان يعلق صورته مع أبي عمار أثناء الانتخابات للحصول على دعم الناجحين العرب لكنه منذ أوسلو لا يستطيع فعل ذلك نظرا للآثار السلبية له .

الجلسة الأولى

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

رئيس الجلسة د. /عبد العليم محمد

مساعد مدير مركز الدراسات السياسية بالأهرام

الواقع أن هذه الندوة تتسم بأهمية بالغة ليس فقط من حيث مضمونها وموضوعاتها ، وإنما من حيث الظروف التي نتابعها جميعا بمشاعرنا وعواطفنا . و أود في هذه المناسبة الإشارة إلى أن فلسطيني ١٩٤٨ كانوا حاضرين دائما في المحطات الرئيسية لتطور حركة النضال الوطني الفلسطيني ، حدث ذلك في يوم الأرض ، والانتفاضة ، ثم الانتفاضة الحالية. لقد كان نصيب عرب ٤٨ من الشهداء كبيرا ، لكن هذا الحضور ليس قاصرا على حركة التحرر الوطني الفلسطيني فحسب وإنما يوجد له جانب آخر مؤثر وهام في مستقبل المنطقة ، وتحديد الأرض الممتدة من النهر إلى البحر (فلسطين) .. لماذا؟ لأنهم بإيجاز يدخلون في الخريطة الديمقراطية بهذه البقعة من الأرض التي تبلغ في بعض التقديرات ٢٤ ألف كيلومتر مربع وفي بعضها الآخر ٢٧ ألف كيلومتر مربع . والمعروف أن عدد الفلسطينيين في تلك المساحة يبلغ في أغلب التقديرات ٣,٦٠٠,٠٠٠ فلسطيني من بينهم عرب ٤٨ البالغ عددهم ١,٢٠٠,٠٠٠ فلسطيني بينما يبلغ عدد اليهود ٤,٨٦٠,٠٠٠ أي بنسبة ٤٥% إلى ٥٥% لكن هذا التعادل التقريبي هش وقابل للتغيير ، وبحسب الدراسات والتنبؤات فإن هذه المعادلة سوف تنقلب خلال فترة من الزمان تتراوح بين ١٠ و ٢٠ عاما لصالح الطرف الفلسطيني بحيث تكون نسبة الفلسطينيين ٥٤% مقابل ٤٦% لليهود . والمؤكد أن مثل هذا التطور سيكون له آثار عميقة، ومع أن إسرائيل تعمل لتحديد هذا الواقع بطريق القمع وغيره فإن هذه الحقائق الديمجرافية سوف تفرض نفسها أما غير ذلك لن يصمد مع الزمن .

- وهنا يمكننا تذكر العديد من التجارب التي شهدناها كجنوب إفريقيا وأيرلندا وكوسوفا وتؤكد هذه الحقيقة أن السلطة السياسية لم تستطع كبت هذه الحقائق الديمجرافية .

- هناك جانب آخر مهم ، وهو أن هذه الحقائق لن تفعل فعلها بشكل تلقائي ولكن لابد من الوعي بها من قبل الفاعلين السياسيين سواء داخل الأراضي المحتلة أو خارجها حتى نوظف هذا التطور والاستفادة منه بما يكفل الحقوق العربية في فلسطين .. وبعد هذه الملاحظات أترك الفرصة للمتحدث الأول كي يعرض الدراسة الخاصة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعرب ١٩٤٨ .

أ / أحمد حاجي .. عرض الدراسة

المتحدث الثاني أ / غادة موسى .. عرض الورقة المقدمة بعنوان : " أوضاع المرأة العربية داخل إسرائيل " .

المعقب الأول د / محمد خالد الأزعر

- سيقتمر تعقيبى على الأوضاع الاقتصادية لعرب ١٩٤٨ ، وقد أطرقت لبعض النقاط التى ذكرتها أ / غادة .

- لقد أتر الباحث أن يتناول الأوضاع الاقتصادية عبر ثلاث نقاط هى على التوالى :

❖ موقف عرب ٤٨ من قيام ما يسميها بالدولة العبرية .

❖ أوضاعهم الاجتماعية والسكانية .

❖ قضايا الهوية والأوضاع الثقافية .

وهو بهذا التقسيم لا يفرد مساحة بعينها للأوضاع الاقتصادية بالتحديد غير أنه تطرق إلى هذه الأوضاع فى تضاعيف البحث ، بما يعنى أن الباحث استشعر عدم سلامة

استبعاد هذه الجوانب ، وهو بصدد التطرق لعرب ١٩٤٨ . ومع أن هذا الاستطراد كان موفقا فانه لم يكن وافيا . وبدوري سأحاول التفكير معه بصوت عال حول ما ورد في الدراسة.

- الملاحظة الأولى تتعلق بالمصطلحات والمفاهيم ، فنحن اليوم أمام مذبحة مفاهيم ، فهناك بعض المفاهيم التي كانت تستوجب عناية أكبر سواء بالتحديد أو التعريف ، ولا أقصد هنا المفاهيم الفضفاضة كالهوية والثقافة الخ ، لكن هناك مفاهيم لا يمكن ترك تحديدها بحسب أهواء الباحثين مثل مفهوم "عرب ١٩٤٨" . فالمؤكد أن وصفهم بعرب ٤٨ أفضل من فلسطيني ١٩٤٨ ، لأن المفهوم الأول يوسع دائرة انتمائهم ويربطهم بأمتهم، كما أنه يوسع دائرة المواجهة مع إسرائيل .

لكن البحث يعرف عرب ١٩٤٨ بأنهم "مهجروالداخل" ، أي الذين هجرتهم العصابات الصهيونية إلى داخل الأراضي المحتلة وجنستهم بجنسيتها" وهذا التعريف غير صحيح ، لأن "مهجروالداخل" هم مجموعة داخل عرب ١٩٤٨ . وكان مجموع هذا الجزء ٤٠ ألف عام ١٩٤٨ ، واصبح الآن نحو ٢٥٠ ألفا . هذا التمييز بين مهجري الداخل وعرب ١٩٤٨ موجود في المصدر الذي نقل عنه الباحث وبالتالي لابد من مراجعة هذا التعريف.

- هذا الخطأ قاد إلى خطأ آخر ، فقد جرى تصنيف عرب ١٩٤٨ على أنهم "دروز ، مسلمون ، مسيحيون" وما أفهمه من ذلك أن الدرزية ديانة قائمة على قدم المساواة مع الإسلام والمسيحية ، لكن ما أعرفه حقيقة أنهم "طائفة" قد تذكر عند ذكر الطوائف الإسلامية ، ولكنها لا تذكر منفردة . ولا يذكر البحث أن هذا التصنيف ينتمي إلى المقاربة الصهيونية التي تستهدف شق المجتمع الفلسطيني، هذا مع أن البحث يشير في موضع آخر إلى سعي إسرائيل لتمزيق عرب ٤٨ إلى شيع وأحزاب

وطوائف ، ومن الواضح أن هناك تصميم في هذا البحث على اعتماد هذا التصنيف وكأنه أمر مسلم به .

كنت أود التوسع في موضوع الدروز ولكن الوقت لا يسمح .

- هناك مصطلح آخر يحتاج لإعادة نظر ، وهو مصطلح الدولة العبرية فمن قال أن هذه الدولة تنتمي إلى العبريين القدماء ، هذا المصطلح قد يستخدمه مبتدئ وليس باحثاً كبيراً . فنحن عندما نقول دولة عبرية نقر بنظرية النقاء العرقي ونشهد بوجود لغة عبرية جامعة لجميع اليهود بها مع أن ذلك غير صحيح ، وحتى لو افترضنا عكس ذلك فإن الدول لا تعرف بلغاتها وإلا قلنا " الدول الأسبانية " على جميع الدول الناطقة الأسبانية . وهنا استطرد لأقول أن هذا الخطأ لا يقتصر على هذه الدراسة وحدها .

- خطأ آخر ورد في دراسة أ/غادة ، فهي تتحدث عما نسميه "الشعب اليهودي" ونحن نعرف أنه لا يوجد شعب يهودي، وإنما مجموعة من المستوطنين قدموا من الاتحاد السوفيتي ولا يدينو باليهودية، وبالتالي علينا أن نخفف من استخدام المفاهيم .

- بخلاف البعد المفاهيمي ، هناك المنظور التاريخي للبحث . وفيه قد تثر على نقاط اختلاف ، فالبعض يتجول به تاريخ القضية الفلسطينية دون أن يتفق مع التطور التاريخي والمنطقي، ومن ذلك مثلاً أنه يمثل لرد الفلسطينيين على مصادرة الأراضي بثورات ٣٦ ، و١٩٣٩ ثم يتناول رد الفعل من قرار التقسيم على الرغم من أننا لم نكن حتى تلك اللحظة بصدد عرب ١٩٤٨ بل لم يكن هذا المفهوم موجوداً هناك ملاحظة أخرى تتعلق بتقادم المعلومات، فأحدث هذه المعلومات وهو المتعلق بمعدلات الزواج والخصوبة الخ يعود إلى عام ١٩٩٠ ، والتوزيع العمراني ترجع أرقامه إلى عامي ٦٠ و ١٩٦٥ . ويذكر البحث أن الهوية الأولى لدى عرب ١٩٤٨ هي العربية ، وذلك نقلاً عن استطلاع رأى نشرت نتائجه في عام ١٩٧٠ .

تري هل تصلح هذه المعطيات حقيقة لفهم وضع عرب ١٩٤٨ الآن وكيف يمكن التعرض هكذا لمعلومات دون الإحاطة بمصالحها من تغيير أو تعديل.

- مثلاً تقادم المعلومات دفع البحث لتجاوز تطورات مهمة جداً ، فالبحث يذكر أن مدينتي الناصرة وشفا عمرو عرييتين خالصتين مع أنهما الآن غير ذلك ، حيث تم إنشاء مدينة الناصرة العليا لتضم المستوطنين الصهاينة . كذلك نشأت مدن عربية أخرى أهمها أم الفحم التي عرفنا بطولاتها في الأيام السابقة . ومنذ عام ١٩٩٠ هناك تطورات أخرى لم يتطرق إليها البحث كهجرة اليهود السوفيت ، واستقبال ٢٥٠ ألفاً عامل خارجي ، هناك عملية التسوية وتداعياتها ، هناك قضية التطبيع وتأثيرها في علاقة الكيان الصهيوني بعرب ١٩٤٨ و بالفلسطينيين أو بالمنطقة العربية كلها .
- البحث لم يشر إلى الحراك الاجتماعي الذي حدث طوال الفترة الماضية ، فهناك قيادات صعدت وأخرى توارت اجتماعياً واقتصادياً . وأثر حرب ١٩٦٧ بالذات على هذا الوضع ، وأخشى في هذا المقام التعلل بعدم وجود مادة لأن ذلك لا يجدي في الاستدراك ، فأنا اعرف أن المادة الخاصة بهذا الأمر متوافرة .
- الملاحظة الأخرى من زاوية المنظور التاريخي ، هي أن هناك بيانات وردت بالبحث دون أن يتم إسنادها إلى عام معين ، كأعداد الذين درسوا في معاهد التعليم العالي . وقد رجعت إلى المصدر المأخوذ منه فوجدته منشور عام ١٩٩٤ ، ولكن من أين تعرف أنها تخص هذا العام أو ذاك . كما أن ١٩٩٤ تعد سنة بعيدة لأن هناك بيانات منشورة بكثرة عن الفلسطينيين بالداخل .
- الزاوية الثالثة في هذا التعقيب تتعلق بالتحليل فذكر البيانات مهم جداً لكن كيف ننظر إليها وتقدمها للقارئ .. هاذ هو السؤال ؟ وهذا البحث يخبرنا بارتفاع الطلاب الجامعيين بين عرب ١٩٤٨ في أعوام ٨٥ ، ٨٦ ، ١٩٨٧ ثم يخبرنا بانخفاض هذا العدد عام ١٩٨٨ دون أن يقدم لنا السبب وراء هذا التذبذب ، فأما أن ذلك يعود

لسياسة معينة تم اتباعها من جانب إسرائيل ، أو يعود لموقف عرب ١٩٤٨ تجاه عملية التعليم. هناك أيضا في ص ١٨ خطأ أن هناك نسبة مرتفعة بين الأكاديميين العرب ، وأنها تصل إلى أكثر من ١٨٪ ، وبالربط بين هذه المعلومات قد نتوصل إلى سبب انصراف عرب ١٩٤٨ عن التعليم الأكاديمي.

- وغير بعيد عن ذلك ، هناك ضرورة أخرى لا تقل أهمية ، وهي الوظيفة النقدية ، فالمعلومة يمكن أن تأتي إلى فأنشكك فيها، وأختبرها كي أتعرف على مصداقيتها ودلالاتها. وما حثني على ذكر هذه الوظيفة النقدية هو ما قام به البحث عندما ذكر أعداد عرب ٤٨ خلال متوالية زمنية للتأكيد على أن نسبتهم مازالت ٢٠٪ والواقع أن هذه النسبة لم تكن كذلك ولكنها تغيرت بفعل عاملين ، الأول: الهجرة الصهيونية . والثاني: السياسة السكانية وانخفاض نسبة الوفيات بين عرب ١٩٤٨ ، ووفقا لما أعرفه فإن نسبة عرب ١٩٤٨ إلي إجمالي سكان الدولة كانت في عام ١٩٤٩ (١٣,٥٪) ثم هبطت في عام ١٩٦٧ (إلى ١١,٧٪) ثم صعدت إلى (١٦,٣٪ عام ١٩٨٣) وظلت كذلك عام ١٩٩٦ ، ووصلت إلى ١٧٪ عام ١٩٩٨ ومازالت كذلك إلى اليوم .

وهذا ليس خلاف مصادر ، وإنما الأمر يتعلق بتدقيق المصادر ، وفي ذلك لفت نظري أن عدد عرب ١٩٤٨ وصل إلى ١,٢٣٣,٠٠٠ عام ١٩٩٣ . ولأن هذا العدد كان سنة ١٩٩٦ (٩٢٢,٠٠٠ فقط) طبقا للإحصائيات الإسرائيلية وغير الإسرائيلية ، ولأنه من غير المعقول أن يكون قد زادوا بأكثر من ٣٠٠ ألف فقط تشككت في المعلومة ، وبحشت عنها في المصدر فلم أجدها ، ولم أجد أي معلومة تقول بهذا الرقم ، وما أعرفه أن عدد عرب ١٩٤٨ الآن هو مليون و ٣٠ ألف (١,٠٣٠,٠٠٠) ، وهذا الرقم معقول قياسا إلى ما ذكرته آنفا.

على كل حال للباحث جزيل الشكر على هذا الاجتهاد ، وشكرا للمركز على عقد هذه الندوة المهمة .

المعقب الثانى د. / عماد جاد

بداية أوضح أنني صدمت من الإحصائيات والبيانات لأن بعضها يتوقف في الستينات، وبعضها في السبعينات ، وأنا أعلم أنه حتى الكتاب الإحصائي الإسرائيلي لعام ١٩٩٩ موجود على الإنترنت ، كما أن كتاب العام ١٩٩٨ بين أيدينا منذ مدة ، وبالتالي فالمعلومات متوافرة سواء عن الأعداد والتوزيعات والنسب والوفيات الخ ، ونحن نعلم أن هذا الكتاب يشمل كافة التفاصيل الدقيقة ، والشيء الوحيد غير الموجود حالياً هو ما يتعلق بأوضاع الضفة وغزة التي تم إسقاطها منذ عام ١٩٩٨ . وبالتالي لو أخذنا سلسلة زمنية لهذه البيانات لحصلنا على ما نريد من معلومات.

- كذلك علينا عندما نتعامل مع البيانات الإسرائيلية أن ندرك أن جزءاً كبيراً من الإسرائيليين يتلاعب بالبيانات ، حيث بدأوا منذ عام ١٩٩٨ فى إسقاط بعض المؤشرات حتى لا نواصل دراسة الفوارق بين الفئات اليهودية المختلفة. وأنا اتفق مع الدكتور محمد خالد تماماً حول موضوع الدروز ، فالدروز طائفة مستقلة وفقاً للدراسة هذه واحدة ، والدراسة تعاملت معهم على أنهم عرب فى ص ٥٤ من ناحية ثانية ، فأى القولين أصدق . وما هو المعيار الذي تعتمد عليه في هذا التصنيف .. هل هو عرقياً أم دينياً الخ ؟

وحتى داخل دروز ١٩٤٨ توجد أعمال مقاومة . وتوجد لجنة أسمها لجنة المبادرة الدرزية . هناك حركة احتجاج بين البدو على الخدمة فى الجيش. علينا أن نتعامل مع أعداد المسلمين والمسيحيين بدرجة من الوعى فنحن لا نتحدث عن مجموعة تحيا بشكل طبيعي ، وإنما عن مجموعة تحيا مع حالة حرب مستمرة . وعلى سبيل المثال فوجئت أثناء متابعتي لأعداد المسيحيين أن الرقم هبط فجأة بمعدل ١٠٠ ألف ومع الإحصاء وجدت ملاحظة فى الهامش تقول انه تم استبعاد غير المصنفين دينياً من كافة المسيحيين . اقصد أن تكون مدركين لمثل هذه التغيرات .

- وعندما نتحدث بصفة عامة عن الأوضاع الديموغرافية ، نلاحظ أنها تشمل كل ماله علاقة بالسكان ، غير أنها في الحالة الفلسطينية بالذات تعطى أهمية خاصة للإسقاطات السكانية التي كانت تقول بان الفلسطينيين يتوقع لهم أن يصلوا إلى الرقم كذا .. بعبارة أخرى هناك سياسة سكانية إسرائيلية تهدف لمواجهة مثل هذه الاسقاطات ، وعلى سبيل التدليل : هناك مثلث (بيبت ساحور بيت جاله بيت لحم) فيه نسبة مسيحية عالية ، لكن هذه النسبة بدأت تقل بسبب التهجير ، وربما يكون هناك بعد ديني آخر وراء ذلك . وعلينا أن نعيه ونحن نحلل مثل هذه الأوضاع.

- ومعلوم أن فكرة الاسقاطات السكانية سبق لادوار وعازار وقدمها الكتاب الإحصائي الإسرائيلي ، وكذلك أحد الباحثين الإسرائيليين ويتضح من هذه الاسقاطات مدى الهلع الذي أصاب إسرائيل بسبب توقعات الزيادة السكانية في الأوساط العربية ، وتعلمون بالطبع أن الكفة كانت ستختل بوضوح أكبر لولا موجة المليون مهاجر السوفيتي مع كل الالتباسات المحيطة بذلك الأمر . وتأكيذا للمعنى الذي اقصده أذكركم بأن باراك كتب دعايته الانتخابية في عام ١٩٩٩ باللغة الروسية وليس باللغة العبرية.

- من نظرة سريعة إلى هذا البحث شعرت بأن الأوضاع الديمجرافية لم تخدم بالشكل الذي كنت أتمناه . أما الأوضاع الاقتصادية فهي متناثرة في البحث وكنت أتمنى لو تم أفراد مبحث خاص لذلك بما يقدم للقارئ معلومات محددة حول قطاعات عملهم ، ونسب البطالة. وهنا قد تبرز ملاحظة مهمة ، ذلك أن هناك تحولا من الزراعة إلى الصناعة وهذا قد يبدو تحديثا في الحالات الأخرى إلا أنه في الحالة الفلسطينية غير ذلك ، فالانتقال إلى الصناعة معناه ترك الأرض وبالتالي تحقيق الهدف الذي تسعى إليه إسرائيل منذ قيامها . بعبارة أخرى علينا عندما نستخدم المؤشرات أن نعي بالطبيعة الخاصة للحالة الفلسطينية .

- فيما يخص مستوى الأجور ومتوسط الدخل الواردة بالبحث ، أقول وفقاً بالأرقام والإحصائيات ، فهل صحيح أن دخل العربي الفلسطيني ٤٠٪ من دخل الإسرائيلي؟ الحقيقة أنه غير صحيح ، وبشهادة الكتاب السنوي الإسرائيلي نجد أن الدخل يقاس بالمقارنة بدخل اليهودي الغربي المهاجر قبل عام ١٩٧٠ باعتباره ١٠٠٪ ، وعليه يتضح أن يهود الصابرا (أصول غربية) يحصلون على ١١٠٪ ، وبعده اليهودى الشرقى (فوق ٨٠٪)، أما العربى فيتراوح بين ٦٠ و ٦٥٪.

الجزء الثانى فى هذا التعقيب ، هو ما يتعلق بالتطور التاريخي والسياسي لهم ، وهنا أقول أن الواجب يفرض علينا أن نتعامل مع عرب ١٩٤٨ على أنها مجموعة لم تتمكن فى مراحل أولى من افراز قيادات خاصة بها ، وان كان ذلك النقص قد أخذ فى الاختفاء مؤخراً مع ظهور عزمى بشارة وغيره . بعبارة أخرى علينا أن ندرك باستمرار أن العصابات الصهيونية نجحت عند قيام الدولة فى تصفية القيادات السياسية والاقتصادية لعرب ١٩٤٨ بالتهجير أو الملاحقة وبالتالي بقت الأقلية العربية جسد بلا رأس وربما يكون ذلك هو سبب ارتفاع مشاركة عرب ١٩٤٨ فى التصويت خلال انتخابات الخمسينات والستينات، بل أن غياب تلك القيادات أعطى إسرائيل الفرصة لتقديم رشاوى لقيادات متوسطة قامت بدفع النخبين للتصويت بنسبة أكبر من اليهود . ساعد مع ذلك ظهور القوائم العربية الملحقة بالأحزاب الصهيونية المختلطة ثم ظهرت أخيراً (مع انتخابات ١٩٨٨) أحزاب عربية خالصة كان أولها الحزب الديمقراطي العربى بقيادة عبد الوهاب دراوشة الخ .

وكان لهذا التطور نتيجة مباشرة فى حصول المرشحين عن الاحزاب العربية على عشرة مقاعد بدلا من توزيع الأصوات على الأحزاب الصهيونية . والواقع أن فهم ذلك لا يتم إلا بفهم طبيعة تلك الحالة التى نتحدث عنها ، فنحن لا نتكلم عن دولة ذات سياسة ، ولا عن مجتمع متميز ويتمتع باستقلالية كاملة .

بالنسبة لفكرة الخدمة العسكرية التي ذكرتها. عادة نجد أن هذه الخدمة لا يقبل عليها بها سوى الدروز والبدو فقط ، لكنها تعبر في جزء منها عن نظرة المؤسسة الصهيونية لعرب ١٩٤٨ على أنهم طابور خامس ، ولذلك فقد صدمت من الفقرة الموجودة في ص ٧، والتي تشير إلي ملاحظتين أولاهما أنه يصعب فهم هذا الوضع بدون التعرف على موقفهم من قيام الدول العبرية الخ ، ففي تقديري أن هذا التحليل غير صحيح ، والموضوع لم يرتبط بموقف عرب ١٩٤٨ من قيام دولة إسرائيل ، والمواطن العربي اتخذ هذا الموقف كرد فعل لمواقف تلك الدولة منهم ، والتي رأت أنهم سرطان داخل إسرائيل ولا بد من القضاء عليهم ، بعبارة أخرى ، كان إعلان الدول وإجراءاتها وطبيعتها هو أساس ما حدث بعد ذلك.

- قبل الختام أشير إلى ضرورة أن نتعامل بحذر مع الأرقام التي تقدمها إسرائيل خصوصا عن نسب المسلمين والمسيحيين ، لأنها تسعى في بعض الأحيان إلى توظيف تلك الأرقام بما يخدم مصالحها .

المناقشات

أحد الحاضرين

لدى أكثر من ملاحظة:

فأولا : علينا أن نكون أكثر حرصا ونحن نتعامل مع المصادر الإسرائيلية مع العلم بأن هناك ثلاثة مصادر رئيسية هي:

١. الكتاب السنوي الإسرائيلي والذي يصدر عن مركز الإحصاء (٥٢ عدد حتى الآن) .
٢. الكتاب الحكومي السنوي والذي يصدر عن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي .
٣. التقرير السنوي الإسرائيلي ، وهذا أقرب إلى الدقة .

ثانيا : تتعلق بما ذكر عن متوسط دخل عرب ١٩٤٨ ، فليس صحيحا أنهم يعيشون تحت خط الفقر ، فإذا كانت أ/عادة قد ذكرت أن متوسط دخل الفرد العربى يوازى ٤٠٪ من دخل المواطن الإسرائيلي ، ثم قال الدكتور عماد جاد أنه ٦٠٪ ، فأني أطلب منكم جميعا أن تتذكروا حقيقة مهمة هي أن متوسط الدخل فى إسرائيل أكثر من ١٧ ألف دولار وبالتالي ما معنى الكلام عن خط الفقر هنا مقارنة بسبع دول عربية فقيرة هي الصومال والسودان وجيبوتى واليمن وجزر القمر وفلسطين ، لابد أن نعترف بأن البحث العلمي يبرز حقائق يجب علينا أن نواجهها بشفافية ومصداقية .

أيضا لا أدري ماذا يراد بتصنيف عرب ٤٨ إلى مسيحي ومسلم و درزى ، مع أن الشعب الفلسطيني لم يعرف طوال تاريخه مثل هذا التقسيم ولعل ما حدث فى مدينته الناصرة خلال الأيام الماضية (الأسبوع الأول من انتفاضة الأقصى) خير دليل على ذلك. لقد كانت نكسة ١٩٦٧ ضربة للوعى العربى ، هذا صحيح لكن الوجه الآخر يقول أنها كانت إشراقة لوعى عربى جديد بما يحدث داخل إسرائيل ١٩٦٧ وكانت النتيجة

ترابط أسرى ما بين سكان الضفة وغزة وعرب ١٩٤٨ ، مما أدى إلى قيام عرب ١٩٤٨ بأعمال نضالية كبيرة ، والتحامهم بالحركات السياسية الفلسطينية.

السفير / تحسين بشير

الحقيقة أن عرب ١٩٤٨ ظلموا تاريخيا سواء من الفلسطينيين أو من العرب ، حيث كنا ننظر لمن يعيش في إسرائيل على أنه نوع ما بين المخمور والخائن وما سمعته اليوم يؤكد ذلك. عرب ١٩٤٨ لديهم أربع جرائم يومية لا تخضع لأي رقابة . ولهم جماعاتهم ، أما الكلام في التصنيفات فلا يقوم على دراسة ، وما ورد هو تصنيفات إسرائيلية يضيف بعضها فئة أخرى أسمها الشركس . وبين البدو مازالت هناك ٥٢ قرية لا تدخل في حساب الدولة . هذا الشعب الذي أصر على البقاء له قصة كفاح ، ثم أن أحوالهم ورغم أنها أقل من مستوى الإسرائيلي العادي فان لهم حقوق ونشاط و مستوى دخلهم أعلى من مستوى الدخل في الأراضي الفلسطينية الأخرى . القهر الواقع عليهم سياسيا لم يعد كما كان فمئذ عام ١٩٦٢ هناك تقدم في أحوالهم ، وإذا كانت مشاعرهم باتجاه الهوية الفلسطينية فان الوثيقة التي أهملتهم هي اتفاقية أوسلو. لقد أصبح عرب ١٩٤٨ عنصر مؤثر في الداخل الإسرائيلي سواء على المدى القصير أو الطويل ، ويتوقع لهم أن يلعبوا دورا مهما في تغيير الناحية الصهيونية كطابع لصيق بالدولة ، فهناك جيل إسرائيلي جديد غير متعصب يختلف عن المستوطنين الأول . وقد كان لعرب ١٩٤٨ دور في خلخلة المجتمع الإسرائيلي بما يخدم الصالح العربي .

الواء / جاسم علوان

بالنسبة للدروز أكد أنهم عرب يفتخرون بعروبتههم ، سواء في سوريا حيث يوجد جبل الدروز أو غيرها ، وتذكرون بالطبع أن فرنسا قامت عندما دخلت الشام بإنشاء الدولة الدروزية لكن السلطان باشا الأطرش ثار مع باقي العرب (المسلمين والمسيحيين) وطردهم

الفرنسيين من جبل الدروز. كذلك أكد أن الدروز مسلمون وعندى فتوى من الأزهر تقول بأنهم طائفة إسلامية.

د. / سعيد صادق

سؤال للدكتور عماد : هل لو لم يشارك عرب ١٩٤٨ في الأحزاب الصهيونية لزادت أوضاعهم سواء كما يقول البعض معتبرين أن تلك المشاركة تسمح لهم بالحصول على مكاسب معينة والتخفيف من المواقف اليهودية المتطرفة ؟ الحقيقة أنني كنت أفضل أن نعمل مقارنة بين أوضاع الأقلية العربية في إسرائيل بأوضاع أقليات أخرى تعيش في ظروف مشابهة ، كالأقلية اليونانية في قبرص أو الألبان في يوغسلافيا .

د. / أمال ثابت

من واقع حياتي بالسويد تعرضت للدعاية الصهيونية ، ولذلك حاولت المشاركة في الرد على ما يرد بها ، لكن للأسف لم تكن هناك مراجع .. أقول ذلك كي الفت نظركم إلى إخفاق العرب في إعطاء معلومات كافية لشعوب الدول الأوروبية حول قضاياهم ، لدرجة أنني وجدت أكثر الدول تنحاز لإسرائيل ، بل أن العرب لم ينجحوا في تعريف رعاياهم في الخارج بحقيقة القضية الفلسطينية. المطلوب تصحيح المعلومات ونشرها على العالم .

ردود المتحدثين

أ. / غادة موسى

بالنسبة لما أثير عن خط الفقر ، ذكرت أن دخل المواطن العربي يوازي ٤٠٪ من دخل المواطن اليهودي وفقا للكتاب السنوي الإسرائيلي لعام ١٩٩٨ . أما خط الفقر فيشمل ٢٣٪ من الأسر العربية مقارنة بـ ١٦٪ من الأسر الإسرائيلية .

وفيما يتعلق بمشكلة التصنيف أقول أنه بالنسبة لي لم أستطع الإفلات منه ، بمعنى أن وضع المرأة المسلمة مع المسيحية في وعاء واحد لم يكن ممكنا نظرا لوجود تباينات شديدة بين الفئات الثلاثة خاصة في المشاركة السياسية حيث تشارك المسيحية أكثر من المرأة المسلمة . لدينا مثلا السيدة نادية شحاته وحسنية جبارة ونادية حلو (كلهن مسيحيات) .

د. / محمد خالد الأزعر

في نقاط سريعة أقول :

أنا لن نهزم هذا الكيان بالبعد الديمجرافى ، فليس معنى أن يزيد عدد الفلسطينيين عن عدد اليهود في هذا الكيان بعد ٥٠ عاما أن النصر سيكون من نصيبنا . بعبارة أخرى الموضوع لا يرتبط بالعدد ، وإنما بأن ، نأخذه كصراع قومى تخوضه الأمة العربية ضد الكيان الصهيونى كغزوة استيطانية ، والمسابقة ستكون مسابقة أرقام إذا تركنا الجانب الفلسطينى وحده فى المواجهه ، عندئذ لن تحسم القضية بعد ١٠ أو ٥٠ عاما .

بالنسبة لفكرة المقارنة أشير إلى أنها لا تنطبق على الحالة الإسرائيلية ، فالكيان الصهيونى حالة خاصة وله سمات محددة تختلف عن أوضاع الدول الأخرى التي توجد بها أقليات قومية . هذا الكيان يقارن مع الكيانات الاستيطانية .

أختتم قائلا أن الدروز مسلمون ليس فقط بشهادة شيخ الأزهر ، وإنما بشهادة أسمهان التي غنت للمحمل النبوي ، وفريد الأطرش الذي غنى "هلت ليالي" شكرا لكم .

د. / عماد جاد

أتمنى أن تؤخذ الملاحظات التي قيلت في سياق الاستفادة المتبادلة.

بالنسبة للسؤال الخاص بجدوى دخول العرب للأحزاب الصهيونية أشير أنني كنت أتحدث عن الأحزاب الصغيرة ، وقلت أنهم لم يدخلوها وإنما صوتوا لها في الانتخابات مقابل الحصول على خدمات . أما الأحزاب الكبيرة فالحديث عن انضمام العرب لها أو تصويتهم لصالحها لا بد وأن يدخل في إطار خطة .

علينا أن نعترف بأن عرب ١٩٤٨ بينهم من يستفيد من علاقته بالسلطة الإسرائيلية ويقترب خطابة من خطابها كما حدث مع نواف مصالحة نائب وزير الخارجية أثناء الأسبوع الأول من الانتفاضة .

د. / عبد العليم محمد

في ختام هذه الجلسة أتوجه بالشكر إلى السادة المتحدثين ، واليكم جميعا على المشاركة في مناقشات هذا الموضوع الهام. ومن موقعي استخلصت عدد من النقاط . فالبحث الجيد هو الذي يثير مناقشة جيدة ، وأعتقد أن هذا البحث بالفعل جيد . هذه واحدة أما الثانية فإنني أضم صوتي إلى الاخوة المعقبين بشأن ملاحظتهم حول ضرورة التركيز على المفاهيم، لأننا لا نرى الواقع الآمن خلالها.

وفيما يتعلق بموضوع هذه الندوة أخلص إلى أن السياسات الإسرائيلية فشلت سواء ما تعلق منها بعرب ١٩٤٨ أو بفلسطيني الضفة والقطاع ، وقد لاحظنا جميعا أن إسرائيل روجت لاحتلال الضفة وغزة بأنه احتلال ليبرالي وركزت في هذا المجال على رواج اقتصادي مفتعل لكنها فوجئت عقب ذلك بعدة سنوات بظهور أشكال للمقارنة ضدها

وصولاً لانتفاضة ١٩٨٧ ثم انتفاضة الأقصى الأخيرة .. باختصار لقد فشلت السياسة الإسرائيلية في قطع جذور عرب ١٩٤٨ العربية وعلاقتهم بإخوانهم في الضفة والقطاع .

بالنسبة للهاجس الديمجرافي أقول أننا نبالغ فيه مقارنة بما تقوم به إسرائيل حيث أن اتجاه إسرائيل للتسوية كان لسبب خوفها من هذا الهاجس ورغبتها في الفصل العنصري بين العرب واليهود لتجنب المشاكل المقبلة . وهناك من يذهب داخل إسرائيل إلى القول بأن النساء الفلسطينيات هن اللاتي يرسمن الحدود ، لأن معدلات المواليد الطبيعية أكبر كثيراً لدى العرب مقارنة باليهود خاصة الغربيين منهم . أن هذه قضية هامة على مسار الصراع بالمنطقة.

الجلسة الثانية

الأوضاع السياسية والقانونية

رئيس الجلسة أ. / حلمي شعرواي

مدير مركز البحوث العربية

بعد المناقشات المهمة التي شهدتها الجلسة الماضية ، نتمنى أن تتواصل هذه الجدية خلال جلستنا هذه . وبداية أقول أنه من المهم لنا أن نبقي ملتزمين بمفهوم "الفلسطينيون في الكيان الصهيون"، تماما كما كنا نقول " الإفريقيون في جنوب إفريقيا العنصرية . لدينا كيان صهيوني وافد، وفلسطينيون مازالوا في أراضيهم .

وتقديري أن ضبط المفهوم على هذا النحو سوف يساعدنا في تحديد الأوضاع السياسية والاجتماعية ، والعلاقات الداخلية فضلا عن الآمال والطموحات القومية . وبناء على ذلك فإن ما قيل عن مصادر للدراسة يحتاج إلى إعادة نظر ، فلا يمكن بتلك الأساليب أن نحدد كافة الأبعاد بالدقة المطلوبة . وبالتالي فإن مهمة هذه الجلسة هي الربط بين التوجهات السياسية والاجتماعية لدى عرب ١٩٤٨ وعلاقتهم بالكيان الصهيوني.

وتقديري أن البحث سعى إلى وضع عرب ١٩٤٨ كجزء من الشعب الفلسطيني تحت مجهر تحليلي وسوف يتولى أ/كرم خميس الباحث بمركز بحوث الدول النامية عرض الجزء الخاص بالأوضاع السياسية والقانونية، بينما يقوم بالتعقيب عليه أ/عبد القادر ياسين، والدكتور عبد العزيز شادي.

أ. / كرم خميس . عرض الجزء الخاص بالأوضاع السياسية والقانونية بعرب ١٩٤٨ .

المعقب الأول : أ. / عبد القادر ياسين

سوف أبدأ بالإشارة إلى أن فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ اليوم يوجد بها أربعة
تنظيمات رئيسية هي بترتيب ظهورها:

الحزب الشيوعي الإسرائيلي (راكاح) وهو يضم تحالفاً مع الجبهة الديمقراطية للسلام
والمساواة (حداش).

الحزب العربي الديمقراطي برئاسة عبد الوهاب دراوشة الذي كان عضواً فاعلاً في
حزب العمل الإسرائيلي .

الحركة الإسلامية وفيها جناحان ، الأول يقبل بدخول الكنيسة ، والثاني يقتصر
قبوله على دخول البلديات .

التجمع الوطني الديمقراطي برئاسة الدكتور عزمى بشارة وهو يتبنى اتجاهها تقديمياً .
وبجانب تلك التنظيمات هناك حركة تدخل في ائتلافات انتخابية مع الآخرين
إسمها (حركة أبناء البلد) ، وهى ذات توجه قومى يسارى تكاد أن تكون مرادفاً للجبهة
الشعبية لتحرير فلسطين .

منذ البداية رفضت السلطات الإسرائيلية قيام أحزاب على أساس عربى ، واشترطت
لترخيص لأي حزب أن يقوم على أساس القبول بوجود إسرائيل ، ولذلك استمر
الحزب الشيوعي الإسرائيلي (امتداد للشيوعي الفلسطيني) وداخله عرب ويهود وحيث
ظل أمينه العام يهودياً حتى عام ١٩٨٠ عندما تولى أمانته توفيق طوبى وتلاه محمد
نفاع ، وبالمناسبة هو درزى وله ثلاثة أبناء رفضوا التجنيد الإجبارى فدخلوا السجن .

حاولت القوى السياسية القومية فى إسرائيل أن تقيم أحزابها الخاصة ، اتكاء على
النهوض القومى العربى ولكن عندما استحال عليها ذلك التقت تلك القوى مع القوى
العربية فى (راكاح) وشكلوا الجبهة العربية فى سنة ١٩٥٨ والتى سرعان ما كشر رئيس

الحكومة الإسرائيلية عن أنيابه احتجاجاً على التسمية فغبروها إلى الجبهة الشعبية ، إلا أن استعار الصراع غير المبرر بين الاتجاهين القومي واليساري على مدى الوطن العربي فرط عقد الجبهة وسعت القوى القومية لتشكيل تنظيمها المستقل وسمته (الأرض) لكن السلطة الإسرائيلية رفضت الترخيص له ، ومن نوفمبر ١٩٦٥ اعتبرت الأرض تنظيماً غير مشروع، واودع قادتها، منصور كردوس وصالح برانسي وآخرين في السجن ثم في الاعتقال أو السجن أو الملاحقة حتى غيابهم الموت.

وفي متابعة دقيقة للسياسات الإسرائيلية في مواجهة شعبنا الصامد في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ أكدت دراسة وافية لمركز "عدالة" (المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل) على ما يلي:

- غياب المساواة الدستورية للعرب ، فيما تأكدت عنصرية المحاكم الإسرائيلية .
- التمييز العنصري ضد العرب في حقوق المواطنة والمشاركة السياسية .
- القمع والكبت في مجالات الثقافة واللغة والتربية
- القهر الديني والاجتماعي والاقتصادي للعرب هناك

وتقول الدراسة أن (الهوية الدينية للدولة تقع في المتن الرئيسي لنص القانون ، فيما لم تشر الكنيسة إلى حق المساواة في القانون الأساسي الإسرائيلي فضلاً عن أن الهيئات التشريعية المتعاقبة حرصت على استبعاد مبدأ المساواة ناهيك عن استبعاده من قانون الحقوق الأساسية ، الأمر الذي ازداد وضوحاً في اللغة الظاهرة بالقانون الأساسي وهو ما يجعل الكلام على أن إسرائيل ديمقراطية يهودية أمر مثير للسخرية.

والى ذلك طالما رفضت المحكمة العليا في إسرائيل كل القضايا ذات الصلة بالحقوق المتساوية للمواطنين العرب هناك متكنة.

أولاً: على أن الفروقات بين العرب واليهود ذات صفة لتبرير مزايا اليهود ، **وثانياً:** لأن تلك المحكمة تفتقد للمعيار في تحليل قضايا مساواة العرب باليهود ، **وثالثاً:** ترفض المحكمة ذاتها إصدار أية أوامر فورية أو تدريجية لوضع حد للتمييز ضد العرب هناك. ولذلك نرى أن هذه المحكمة قد استثنت العرب من المساعدات التي أقرت لمن لا يؤدون الخدمة العسكرية مقابل احتكار الطلبة المتدينين اليهود لها، الأمر الذي برزته المحكمة العليا بـ (المكانة التقليدية للتواره في التراث اليهودي) ، وفي أحد الأحكام الصادرة من المحكمة نفسها ثم منع عربي من امتلاك شقة بالقدس القديمة لأن (الشقق التي تم إنشاؤها هي خدمة لليهود) ، كما حرمت المناطق العربية امتيازات التطوير ، كما تتمرس المحكمة العليا ضد إصلاح التمييز في مجال التعليم ضد العرب ، وتقول أن هذا التمييز له ما يبرره. باختصار هذه المحكمة لا تبالي بحقوق العرب ، وبالتالي أخفقت في حمايتهم.

وفي مجال القضايا الجنائية كانت الهوية القومية للمدعى عليهم أحد العوامل المهمة لفهم لوائح الاتهام ، وطبيعة الحكم .. وفي ذلك يرى الدكتور هابس من قسم الجريمة بجامعة حيفا (أن المحاكم الإسرائيلية استخدمت معايير أكثر لينا مع الشباب اليهودي ، وأكثر قسوة مع الشباب العربي).

وفي حق المشاركة السياسية يمنع أي حزب من جانب المحكمة إذا ما طرح برنامجاً يطالب بالمساواة بين العرب واليهود في مجال ملكية الأراضي ، والتطوير الحضري ، وبعد أن كان الصهاينة يمتلكون قرابة ٦٪ من اجمالي ارض فلسطين عند قيام دولتهم ، فانهم اليوم يحوزون على حوالي ٩٣٪ ، مع أن ٩٢٪ من (الـ ٦٪ الأساسية) حصلوا عليها من الدولة العثمانية وسلطات الانتداب ، ومن الملاك العرب غير الفلسطينيين بالتساوي تقريباً حوالي ٧٠ ألف فدان لكل . فضلاً عن اجتثاث ٤٥٠ قرية عربية بذرائع شتى ناهيك عن القرى غير المعترف بها منع العرب من الحصول على قروض السكن .

بخصوص التمييز في الثقافة واللغة والعلوم حدث ولا حرج ، حيث يحظر على العرب تمجيد رموزهم أو استذكار تاريخهم أو إحياء شعائر دينهم بحرية بل وحتى دراسة لغتهم، فيما نصبت إسرائيل العقوبات المختلفة في وجه تعليم أبناء العرب مما جعل ٣/١ الأطفال العرب يحرمون من الحد الأدنى من التعليم ، بينما ثلث آخر يتسرب ولا يبقى سوى الثلث الأخير الذي يجبر على الثقافة الصهيونية في (كتاب الكتب - التوراة - اللغة العبرية ، وتاريخ الشعب اليهودي هي العمود الفقري لهويتنا القومية) هذا ما أعلنته حكومة نيتنياهو ٩٦-١٩٩٩ ، ولا توجد في إسرائيل أية هيئة عربية تشارك في عملية صنع القرار التعليمي ، مما أدى لاتساع الهوة بين المدارس العربية ونظيراتها اليهودية بشكل فادح لصالح الأخيرة وكذلك في باقي المجالات .

لذا خيرا فعل أ. / كرم خميس عندما رد تردى الأوضاع الحياتية لعرب ١٩٤٨ إلى الوضع القانوني والسياسي أي أنه تمييز ضدهم بالسياسات والممارسات ، وذلك لأن الدولة تقوم على أساس أنها يهودية أولا وأخيرا .

رئيس الجلسة : أ / حلمي شعرواي

قبل أن أعطى الكلمة للدكتور عبد العزيز شادي ألقت النظر إلى أن وثائق عملية التسوية بدء من كامب ديفيد الأولى وكذلك أوصلو وغيرها لم تذكر موقف محدد من هذه القضية . وما يحدث اليوم ، من جانب العرب داخلها ، فيما يتواجد اليهود في أي مكان بنوع من التفوق . ثمة مشكلة حقيقية حول هذا التناقص القائم أمامنا ولا تشير إليه على أي مستوى من المستويات .

المعقب الثاني د. / عبد العزيز شادي

الورقة التي عرضت في هذه الجلسة أكثر من ممتازة ، واستطاع أصحابها أن يحصنوا أنفسهم، ولذلك فضلت أن أقدم مداخلة من زاوية أكثر عمومية، أساسها بحث العلاقة الفكرية ما بين الليبرالية السياسية من جانب، وحقوق الأقليات من جانب آخر.

المقولة الأساسية في هذا الإطار ترى أن الليبرالية السياسية كما طبقت في الغرب، وكذلك في دول أخرى منها إسرائيل هي ضمانة لحقوق الأقليات، وأنه بدون تلك الليبرالية لن تكون هناك ضمانات لحقوق الأقليات .

المناقشات

أ. / غادة موسى

مؤخرا تجاهلت الدول الغربية تدمير مسجد عربى فى طبرية فى حين كانت ألمانيا تقدم تعويضات جديدة لإسرائيل فهل كتب على العرب أن يدفعوا ثمن أخطاء الآخرين ؟

أ / مبارك يحيى

تحدث الدكتور عبد العزيز شادى مستدلا بمثال سليمان رشدى للتأكد على فشل الجاليات العربية فى إبراز حقوقها الثقافية ، وأنا أعتقد أن المقصود بذلك ، هو المقارنة مع الجاليات اليهودية . أنني أعتقد أيضا أنها لم تفشل ، وإنما الثقافة السياسية للمواطن الغربى هى التى قادت لذلك ، ونحن نعرف أن هذه الثقافة تشكلت بثلاثة جذور: مرحلة الحروب الصليبية المرحلة الاستعمارية ، ثم المرجعية الدينية للبروتستانت والتى تؤدى إلى تعاطف المسيحيين مع اليهود . إذن الفشل ليس بسبب أداء الجاليات العربية.

أ / رباب على محمد

ينظر دائما إلى عرب ١٩٤٨ على أنهم أقلية ذات ظروف خاصة إلا أنني أنظر لهذه الوضعية باعتبارها نتيجة طبيعية لوجودهم فى دولة ذات ظروف خاصة ، وتقديرى بناء على ذلك أن المقارنة بين عرب ٤٨ والأقليات الأخرى غير صحيح ، فإسرائيل تنظر للعرب من زاوية دينية كان لها كبير الأثر على الأبعاد الأخرى ، فشعب الله المختار لا بد وأن يحصل على حقوق خاصة وامتيازات تليق بهذا الوضع .

أ / أشرف راضي

أخشى ما أخشاه أن تؤدي الظروف السياسية ، وما تولده من مشاعر تجمعنا كلنا تجاه ما يدور ضد العرب الآن ، إلى تحكيم هذه المشاعر في الموضوعات التي ندرسها ، وعلى سبيل المثال فالورقة التي نتحدث عن الأوضاع السياسية والقانونية لعرب ١٩٤٨ لم تطرح أصلا السؤال المهم ، وهو : هل حدث تطور باتجاه إيجابي أم لا من خلال المقارنة التاريخية ؟ والمؤكد أن طرح هذا السؤال يثير قضايا مهمة تتعلق بسيناريوهات تصور المستقبل للصراع العربي - الصهيوني ككل . أيضا هناك مسألة مهمة تتعلق بعدم اهتمام اتفاقيات التسوية بأوضاع عرب ١٩٤٨ .. وهنا أتساءل ، وما المشكلة إذا كانت قضيتهم كجزء من المواطنة الإسرائيلية تختلف عن القضايا الأخرى على مسارات التفاوض . بعبارة أخرى ما هو الضير في عدم اهتمام تلك الاتفاقيات بعرب ١٩٤٨ ؟

أ / جلال الدين عز الدين

الملاحظة الأولى عامة ، فننوان الندوة عن مستقبل عرب ١٩٤٨ في ظل التسوية بينما البحوث المقدمة الآن لم تتحدث عن هذا الأمر.

الملاحظة الثانية للأستاذ عبد القادر ياسين ، إذ أنه فصل بين الحزب الديمقراطي العربي والحركة الإسلامية رغم دخول الاثنين في القائمة العربية الموحدة في ٩٦ و ١٩٩٩.

الملاحظة الثالثة تتعلق بتجاهل عدد من التطورات الهامة التي حدثت منذ بدء عملية التسوية مثل السماح لعرب ١٩٤٨ بأن يرفعوا أعلام فلسطينية وينتمون لمنظمة التحرير بشكل رسمي ، والدليل أن أحمد الطيبي كان مستشارا لعرفات ومع ذلك ترشح لعضوية الكنيست . كذلك البرامج التي طرحها الأحزاب العربية داخل إسرائيل تنادي بوقف مصادرة الأراضي ، والمساواة في مختلف المجالات .. ومع ذلك لم تحل أو تحظر .

كلام الدكتور عبدالعزيز شادى به تناقض واضح ، فهو يخلص إلى أن الدولة المنحازة
هى التى تستطيع حماية الآليات .. ومعلوم أن كل الدول الليبرالية دول منحازة ، ومع
ذلك قال أنها لا تحمى حقوق الأقليات بها .

المستشار / عبد الرازق عبد العزيز

إذا كانت إسرائيل قد سلبت حق هؤلاء العرب ، وتقر بالتعذيب ضدهم ، وتحمى
القتلة فهل يعقل أن تتخلى عن هذه الطابع؟

د . / سيد ع شماوى

أقترح أن يكون هناك كتاب اسود يلخص الممارسات التمييزية الصهيونية ، وبجانب
ذلك لدى سؤالين : ما هو الثابت وما هو المتغير بالنسبة لعرب ١٩٤٨ ؟ - ثم ما هو القدر
المتاح ديمقراطيا لهؤلاء العرب مقارنة بالقدر المتاح لغيرهم فى البلدان العربية
المجاورة ؟

أ . / ايهاب رأفت

بصفتى مسيحي أود توضيح أن الإيمان بالعهد القديم لدى المسيحيين مرتبط
بالإيمان بالتعديلات التى جاءت فى العهد الجديد ، ولذلك نحن نؤمن أن فرضية شعب
الله المختار كانت قائمة قبل مجيئ السيد المسيح أما بعد ذلك فلم يعد هناك شعب
بعينه يطلق عليه هذه التسمية. من ناحية أخرى فقد كنت أنتظر تعرضا من جانب
الدراسة للموقف الإقليمي و الدولي وخاصة الدول العربية تجاه عرب ١٩٤٨ .

أ . / حلمى شعرواى

هذا الموضوع مهم ، ولذلك أدعو الدكتور مصطفى كامل السيد مدير المركز
للاهتمام به ، والبحث فى الموثائق الدولية حول الموقف من الفلسطينيين داخل
الكيان الصهيوني.

د. / أحمد ثابت

فى تقديرى أن هناك جانب هام لم تشر إليه الدراسة وهو حق المشردين عام ١٩٤٨ فى العودة لديارهم ، كما أن العرب المقيمين داخل إسرائيل لهم أملاك تم سلبها ، علما بأن الاتفاقيات السلمية أجهضت هذا الحق بموافقة فلسطينية وأردنية وبمشاركة مصرية والى الآن مازال هناك ملايين يقيمون خارج ديارهم وعلينا أن نهتم بهذا الموضوع .

أ. / حلمى شعرواى

هذا صحيح ، فإسرائيل التى نوافق عليها بصيغة كامب ديفيد مازالت تصر على حق كل يهودي فى العودة إليها ، وليس أقل من التمسك بحق العودة العربي الذى يضمن لـ ٢ مليون عربي العودة إلى ديارهم.

ردود المتحدثين

أ. / عبد القادر ياسين

بالنسبة لتأثير وفاعلية النواب العرب داخل الكنيست ، الواقع أنهم النواة التي تسند "الزير" ، فأحيانا تحتاج الحكومة الإسرائيلية لأصواتهم فتضطر لتقديم المقابل لهم .
إسرائيل تزعم أن من لهم الحق في العودة فقط عشرة آلاف ، مع أن النازحين عام ١٩٤٨ كانوا ٧٥٠ ألفا نازح .

حديث أ / أشرف راضى عن السياق المستقل الفلسطيني ١٩٤٨ غير صحيح فنحن الذين أرغمناهم بإهمالنا لهم على ذلك . بحيث اضطروا لاختيار طرق أخرى للكفاح .
ما حدث بين الحزب العربي والحركة الإسلامية ما هو إلا تحالف انتخابي وما عرضته وضع الأحزاب .

أ. / كرم خميس

الحديث عن المقارنة التاريخية بين أوضاع عرب ١٩٤٨ عندما قامت الدولة الصهيونية ووضعهم الآن أمر غير موضوعي ، فنحن إذا تحدثنا عن تقدم على مستوى الأحزاب والمشاركة يمكننا كذلك أن نرصد تقدم في أساليب الانتهاكات وطرق القمع ، فبدلاً من الأدوات التقليدية أصبحت إسرائيل اليوم تستخدم رصاص الدمدم وغاز الخردل .

أيضا بالنسبة لما قيل عن الحقوق التي انتزعتها الفلسطينيين ، أظن أن هناك سؤالا مشروعا وهو: هل أدى ذلك إلى السماح للمشردين بالعودة كما هو متاح ليهود الشتات؟ ثم هل يوجد تساوى الآن أم لا ؟ - هل تقبل إسرائيل بنزع الطابع اليهودي عن نفسها؟

لقد قال شامير تعليقا على انتفاضة ١٩٨٧ وتفاعل عرب ١٩٤٨ معها ما نصه " هؤلاء الذين تصورناهم قد أصبحوا جزء من إسرائيل أثبتوا لنا أنهم مازالوا هناك على الضفة الأخرى".

ما قاله الدكتور عبد العزيز شادي عن عيوب الليبرالية بما فيها الليبرالية الإسرائيلية يحتاج إلى مناقشة ، فلا يمكن مساواة الليبرالية الفرنسية بجذورها الحضارية بليبرالية صهيونية ذات أصول عنصرية وإجرامية.

لا يجب أن يدفعنا غياب الديمقراطية في الوطن العربي للإشادة بديمقراطية إسرائيل فهذه الأخيرة موضوع لفئة على حساب شعب كامل . كما أنها لا تتورع عن ضرب الآخرين لحماية عناصر بسمات خاصة .

د. / عبد العزيز شادي

لقد حاولت وضع إسرائيل في السياق الحضاري الذي تدعى أنها تنتمي إليه ، بهدف حساب هذه الدولة من خلال ما تدعيه لا ما نراه ونشعر به فقط . هذه الدولة تدعى أنها ليبرالية ديمقراطية لكن جوهر ممارساتها به مشكلة .

هناك تشابه دائم ما بين الأنظمة الاستيطانية في نظريتها لحقوق الأقليات ، فالولايات المتحدة في نظريتها لحقوق الأقليات تتشابه مع جنوب إفريقيا (سابقا) ، تتشابه مع إسرائيل . فالعنف في التعامل مع الآخر أمر ثابت سواء كان الآخر داخلها أو خارجها.

الدولة الليبرالية تدعى عدم الانحياز، والدولة المنحازة عكس ذلك، ومن واقع استقراء تاريخي، نجد أن الدولة المنحازة أكثر حماية لحقوق الأقليات .

ختاما أقول أن التحليل العلمي في لحظة كالتى نعيشها حاليا (الانتفاضة) لا يمكن أن ينفصل عن الأيدلوجيا ، لكن المهم هو أن نحافظ على الحد الأدنى من الحياد العلمي.

أ. / حلمي شعرواي

ففي ختام الجلسة أتوجه بالشكر للسادة المتحدثين ، ولكم جميعا على مشاركتكم
الفعالة في المناقشات.

الجلسة الثالثة

سيناريوهات مستقبل عرب ١٩٤٨

رئيس الجلسة د. / أحمد صدقي الدجاني

نحن على موعد في هذه الجلسة مع الاخوة الأعزاء المتحدثين للحديث عن مستقبل عرب ١٩٤٨ . و أود وأنا أتشرف برئاسة هذه الجلسة أن نتفق على نظام لتوزيع وقت هذه الجلسة بحيث يبدأ الدكتور صلاح سالم عرض ورقته ثم يقوم المعقبون بإلقاء ملاحظاتهم .

من بين يدي هذه البحث أشير إلى أن هذه الندوة تحتل موقعاً بالغ الأهمية بحكم الأحداث التي نعيشها هذه الأيام ، فنحن نعيش معركة حول المقدسات الإسلامية والمسيحية في بيت المقدس وهي معركة دخلت أسبوعها الثاني منذ أيام ، وقد تحولت إلى انتفاضة ، وأن كنت أميل إلى اعتبارها معركة لأنها تسير على أبعاد عدة ليس فقط في داخل الوطن المحتل ، وإنما على امتدادا الوطن العربي بالالتفاف الواضح حولها، وعلى امتداد الساحة الدولية في الشرق والجنوب المحيط بها .

في إطار هذه المعركة سلطت الأضواء على أهلنا (فلسطيني نكبة عام ١٩٤٨) والذين نصلح على تسميتهم "عرب فلسطين ١٩٤٨" ، لقد سلطت الأضواء لأنه ما أن هبت الأحداث حتى قدم أهلنا أبناء ١٩٤٨ الشهداء والجرحى وهم مازالوا يقدمون لكنهم يتعرضون لفصل آخر من فصول الاضطهاد العنصري الذي يطرح بقوة مشكلة مستقبلهم . وقد لاحظنا بالأمس انطلاق صوت زميلنا عزمي بشارة لأول مرة وهو يقول أنه فكر جديا في طلب الحماية الدولية لإخوانه لأنهم معرضون لأخطار شديدة، وهو الخطر الذي جسده أحداث اليوم (١٠/١٠/٢٠٠٠) ، واعترف لكم أن موضوع فلسطيني ١٩٤٨ يثير شجوننا ، والحق يجعلنا نعمل الفكر إلى آخر مدى، وأنا أدخل الان مرحلة

الشيخوخة أذكر كيف كان يواجهنا هذا الوضع بعد حرب ١٩٤٨ . لقد واجهنا على صعيد تعاملنا مع أهلنا هناك قبل عام ١٩٦٧ ، وكان هناك تصور في نظرتنا، كما كانت هناك إضاءات، ونذكر أيضا كيف وقع شئ جديد بعد ١٩٦٧ ، وتعلمنا مع تلك الأغنية المتميزة لفيروز عن أولئك المزارعين في أرضهم الذين يتابعون النضال . لقد حدث تفاعل ، وبرزت في تلك الفترة أسماء شعراء وأدباء، مثل توفيق زياد (رحمه الله) وسميح القاسم ومحمود درويش وأميل حبيب . الخ . فذكر أننا قبل ذلك عكفنا عن القراءة ، وأذكر أن المراجع الأجنبية هي التي أسعفتنا، وأظن أن السفير تحسين بشير يذكر كتابين أساسيين هما "العرب في إسرائيل" لـ (دون بيريتس)، وكتاب لرجل اسمه شوارس . ثم أذكر أن مجلة العربي قدمت تحقيقا عن بيت صفاة بمناسبة عرس أقيم بها، وأذكر أن إسرائيل شموط رسم عدد من اللوحات التي تصور هذا المعنى .

هذا هو الجانب العاطفي أما الجانب الموضوعي فقد ألح علينا داخل منظمة التحرير الفلسطينية والمؤسسات المنبثقة عنها ، وقد أنتجت تلك الهيئات كثير من الدراسات إلا أنني أشهد للورقة التي بين أيديكم بأنها نسعد تعطى إضافة حقيقية بسماع عرضها الآن .

د . / صلاح سالم زرنوقة

عرض الجزء الخاص بمستقبل عرب ١٩٤٨ .

المعقب الأول د . / حمد سليمان

الواقع أن ندوة اليوم هي إضاءة رائعة من هذا المركز، فبحد علمي لم يسبق لأي مركز مصري أن أهتم بهذه القضية، وكم أتمنى أن تكون هذه الندوة بداية لجهود علمية عربية أكبر وأوسع، وهنا لابد من الإشارة إلى أن مراكز البحث العربية المهمة بإسرائيل محدودة مقابل ٢٥٠ مركزا إسرائيلي لدراسة كل صغيرة أو كبيرة عن الوطن العربي.

لقد كان لنكسة ١٩٦٧ وجهان الأول : سلبي ، والآخر إيجابي إذ أنها دفعت عرب ١٩٤٨ للتلاحم مع إخوانهم ، كي يكونوا مصدر إشعاع وعلم بما يجري في إسرائيل . ولعب هؤلاء العرب دورا ضخما في الثورة الفلسطينية وكانوا يهربون الأسلحة للفدائيين ويدعمونهم بالمعلومات والوثائق ، ولم ينفصلوا يوما عن إخوانهم . واليوم مصادفة تأتي أحداث انتفاضة القدس لتثري موقفهم لعل القدر ينصفهم ، ولذلك كان أول شهيد في هذه الانتفاضة من بين فلسطين عرب ٤٨ . ولعلكم لاحظتم أن أهالي الناصرة تلاحموا مع إخوانهم بشكل يفوق أي تصور ، وذلك على الرغم من إصرار إسرائيل على وصفا أهل هذه المدينة بـ (مسيحيي فلسطيني) ، ولا تكتمل تلك الملاحظة إلا إذا رصدنا تلاحم أهالي الناصرة مع أهالي قرية أم الفحم التي تدعى إسرائيل أنها مؤيده لحماس . إسرائيل تفرق ، والدم الفلسطيني يجمع .

إسرائيل لم تنصف يوما عرب ١٩٤٨ ، بل كانت تعاملهم كمواطنين من الدرجة العاشرة طبقا للاستراتيجية العرقية الإسرائيلية ، وطوال تاريخ هذا الصراع ، وهي تنظر إليهم باستعلاء ، وبأنهم لن يستطيعوا أن يتعايشوا معهم وكانت آخر تصريحات لباراك الاسبوع الماضي في باريس عندما قال هل تظنون أن إسرائيل جزء من أوروبا ، وبالتالي يمكن التفاهم مع جيرانها" . وبمجرد عودته أمر جنوده باستخدام جميع الأسلحة مع الفلسطينيين . وهذه الفوقية تزرعها إسرائيل في نفوس أبنائها ، وكلكم تعرفون ما ورد في سفر التكوين عن المعركة التي وقعت بين الرب ويعقوب والتي انتهت بالتعادل ، وإقدام الرب على مباركة يعقوب ثم قول له " اذهب فانت ونسلك من شعب الله المختار وأعطيتك أرضك من النهر إلى النهر" .

هذه الفوقية وصلت إلى شيمون بيريز أيضا ، حيث قال في منتدى ديفوس : " نحن واحة الديمقراطية المتقدمة وسط بحر التخلف الديكتاتوري العربي " ، وقد كرر القول نفسه في مؤتمر الأونكتاد في بانكوك (يوليو الماضي) أنهم ينظرون إلى العرب ، وكأنهم صراير يجب وضعهم في زجاجة يحب إغلاقها عليهم وحرقها .. وهذه الفوقية

أدت إلى إثارة العالم كله اليوم ، فهناك عشرة وسطاء للإفراج عن ثلاثة جنود أسرهم حزب الله في حين أن أربعة ملايين أسير فلسطيني بالداخل لا أحد ينظر إليهم ، وإذ نظر فبدون أدنى اعتبار لكرامتهم أو إنسانيتهم .

هذه الفوقية امتدت من الأزل عندما حضر كيسنجر ليتفاوض مع الرئيس السادات بعد حرب أكتوبر إذ أنه فاضه قبل أي شئ على رفات اثنين من اليهود هما قاتلا اللورد موردين سنة ١٩٤٢ . قايضتهما إسرائيل بأكثر من ٥٠ جنديا وضابطا مصرياً . وقد استقبلت جولد مائير رفات هذين اليهودين وعزفت لهما السلام الإسرائيلي. هذه الفوقية هي التي تعامل بها إسرائيل فلسطين.

بالنسبة لسيناريوهات مستقبل ١٩٤٨ في ظل التسوية .. أقول آية تسوية ؟ لقد برأ ياسر عرفات من اتهاماته بالتنازل عن القدس في كامب ديفيد ، فكان صلبا في مواقفه .. وهكذا أكد لهم أن القدس ليست قضية فلسطينية لكنها عربية وإسلامية لا يمكن التفريط فيها ، فيما تصر إسرائيل على النقيض. اللاجئين سمحت إسرائيل بعودة عشرة آلاف فقط من مهجري ١٩٤٨ من أصل ١١ مليون فلسطيني .. فكيف نلتقى وتكون هناك تسوية ؟ .

المستوطنات أيضا موضوع مهم ، فإسرائيل ، وكما أشار الدكتور زرنوقة توسع بعض المستوطنات .. والمعروف أن الضفة بها ٢٠٠ مستعمرة مقامة على ٤٠٪ من الأراضي العربية وكل مستعمرة محاطة بسياج وطرق مما يرفع المساحة إلى ٦٠٪ من أراضي الضفة والقطاع .

وفيما يخص حق العودة نجد أن هناك ٢٠ مليون يهودي لهم هذا الحق ، ولهم أيضا حق المواطنة، وحتى ترغب إسرائيل اليهود في هذا قسمت جبل صهيون إلى صكوك كل واحد منها بمساحة واحد سم ، ويتم بيعها لكل يهودي مقابل ١٠٠٠ دولار . ٨٠٪ من

المياه الخاصة بالضفة والقطاع تنزحها المستعمرات الصهيونية ، ويشرب الفلسطينيون من البحر . القدس لن يتم بشأنها اتفاق .

إذن السلام مستحيل مع هذا الكيان ، ولا حل سوى باستخدام القوة ضده .

السفير / محمد صبيح

اليوم نحن نتحدث في أخطر القضايا والموضوعات . وهذا موضوع ليس للصحافة ، وهذا ملف من الملفات الخطيرة التي يجب أن نتعامل معها بمنتهى الذكاء والحرص ، فهو ليس لعبة على الإطلاق . وأنا واحد من الناس الذين تعاملوا مع الاخوة عرب ١٩٤٨ منذ عام ١٩٦٢ ، عندما كان التعامل معهم محرما . وعندما كانوا يعيشون بين مطرقة التخوين الإسرائيلي من ناحية ، وشكوكنا نحن العرب من ناحية ثانية .

كان ذلك عبر الاتحاد العام لطلاب فلسطين ، والحقيقة أن هؤلاء الاخوة حافظوا على هويتهم أكثر منا نحن الموجودين بالخارج . كما أنهم حافظوا على تراثنا ، وعاداتنا وتقاليدنا حتى هذه اللحظة ، وهم الزخر الأساسي لنا في المستقبل . وأنا من المؤمنين بأن هذه الدولة (إسرائيل) لن تستمر ، فكل الدول التي قامت على العدوان والغصب والتهب انتهى مع التاريخ .

في إسرائيل يوجد ٣٠٠ ألفا عربي يحملون الجنسية الإسرائيلية ويطلق عليهم "الغائبون الحاضرون" منهم لاجئون داخل إسرائيل وقصة هؤلاء تتلخص في أنهم كانوا يوم قيام إسرائيل في فلسطين ولكن خارج منازلهم ، كأن يكون أحدهم في قرية أخرى أو في مدينة .. الخ . وعندما حدث التعداد في تلك اللحظة اعتبروهم غائبين ، ولا يزالون يطالبون إلى اليوم بأراضيهم فيما يسمى إسرائيل . ولو كانت هذه الدولة لكل مواطنيها لأعادتهم إلى ديارهم واعترفت لهم بحقوقهم لكن ذلك لم يحدث فمذ اليوم الأول لقيامها والأساس اليهودي هو الأصل الذي يحكم إسرائيل .

هذا الوضع مازال مستمراً وقد تابعنا الأعمال الإجرامية ضدهم حتى عام ١٩٦٧ .
وتذكرون ما كتبه صبري جريس وغيره عما يتعرض له هؤلاء العرب من انتهاكات ، ومع ذلك استطاعوا أن يحافظوا على هويتهم وبقائهم .

على أي حال ، فالمحاولات الجارية الآن تهدف إلى سلب أجزاء جديدة من الأرض ، ولعلكم تابعتم المظاهرات (العربية) التي تهدف إلى استعادة بعضا من الأراضي المسلوقة منهم علما بأن السلطات الإسرائيلية حددت لهم إطار محدد لا يتجاوزونه عند البناء أو توسيع القرى . في الوظائف نصيب عرب ١٩٤٨ اقل من ٥% ، ولأول مرة يأتي منهم نائب وزير هو نواف مصالحة .

المشكلة أيها الاخوة أنهم يريدون تفتيت الجليل ، بحيث لا توجد تجمعات لعرب ١٩٤٨ في هذه المنطقة .. والحركة السياسية في الداخل استطاعت أن تنشط واستطاع عدد من نشطاءها أن يدخلوا الكنيسة ويمارسوا تأثيرا ، وان كان لا يراد لهم ذلك نظرا لان كل رئيس حكومة يرى أنه من العار له أن ينجح بأصوات العرب . ومع ذلك فان تنظيم الصوت العربي داخل إسرائيل من شأنه أن يعيد صياغة شكل المنطقة وبالتالي مستقبلها . ولقد احتفت إسرائيل قبل عامين بمرور ٥٠ عاما على إنشائها إلا أننا وجدناها مجموعة من الجماعات المهاجرة لا أكثر .. فاليمينيون مازالوا بعاداتهم وتقاليدهم والمغاربة كذلك . والروس والبولنديين .. الخ. لذلك هذه الدولة داخلها غير متماسكة، وما نشاهده من حزب العمل الان هو دفع المجتمع إلى مواقع الخطر بهدف تحقيق مزيد من التماسك .

قضية الأسرله التي تحدث عنها الباحث ، أنا لا أعتقد بوجود إسرائيلي واحد يتمنى ذلك ، فالعربي الجيد هو أما العربي "المبيت" أو "المهاجر" . أما من يبقى في أرضه فلا بد من الخلاص منه ، وبالتالي إذا كانوا هم لا يريدون منحه حقوقه فكيف يدخلوه في المجتمع ، وإذا أخذنا بعض الفئات التي حاولت التعاون مع الدولة ، لوجدنا أن

البدو والدروز والشركس الذين انضموا إلى الجيش لم يتم دمجهم في المجتمع على الإطلاق وهذا أكبر ضمان لانهاء هذه الدولة ، فالدول لا تقوم على المدفع و العرق وإنما على القانون والتسامح والثقافة.

عندما نتعامل مع هذا الموضوع لابد أولاً وان نكون حريصين جداً ونستند إلى الإحصائيات. (ثانياً) ألا نرج بهم في قضايانا، فهم يعرفون قضيتهم جيداً كمواطنين إسرائيليين محرومين من حقوق المواطنة . وعلينا أن ندعمهم اقتصادياً. وهنا أقول لجماعة التطبيع أنه إذا كان ولابد فلنطبع مع هؤلاء العرب حتى ننشئ طبقة اقتصادية تستطيع الاعتماد على نفسها .

القضية الأخرى هي قضية السلام ، وهم يستطيعون أن يقوموا فيها بدور مهم ، وأقول لكم أن عرب ١٩٤٨ استطاعوا ببراءة أن يحرسوا المسجد الأقصى حيث كان ٤٠ ألفاً منهم يومياً يشاركون في بناء المصلى المروانى ، وهو ما تكرر في مناسبات أخرى عديدة ز وعندما كانت إسرائيل تغلق القدس أمام سكان الضفة وغزة كانوا يذهبوا بعشرات الآلاف لإثبات عروبة هذا المسجد وتلك الكنيسة .

قياساً على ذلك فان عرب ١٩٤٨ سيكون لهم شأن كبير إذا استطعنا التعامل معهم دون شطط . هذا الملف في تقديري من المحرمات التي لا يجب فتحها الآن ، وسوف يأتي الوقت الذي يكون ناضجاً لقضايانا الاستراتيجية .

في قضية العامل الديمجرافى أعتقد أنه عامل مهم جداً ، وإذا ما نظرنا إلى تركيبة إسرائيل من الداخل ، لعرفنا أهمية هذا العنصر مستقبلياً فالكل يعلم أن ٣٠٪ إلى ٤٠٪ من المهاجرين ليسوا من اليهود ، وهناك مشاكل في تعريف من هو اليهودي وإذا ما احسن العرب في توظيف هذا الوضع ستتغير طبيعة هذه الدولة فأما أنها سوف تندمج في نسيج هذه المنطقة أو تندثر.

السفير / طاهر شاش

الحقيقة أن الورقة المقدمة من جانب الدكتور صلاح زرنوقة متكاملة ودسمة ،
والمؤكد أنني سوف أعود إليها لاحقا للاستفادة والاستزادة ومع ذلك اسمحوا لي أن
أطرح الملاحظات التالية :

فأولا : عنوان الندوة يتحدث عن مستقبل عرب ١٩٤٨ في ظل التسوية والورقة تركز
على العرب داخل إسرائيل ، مع أن هناك فريق آخر من عرب ٤٨ في خارج إسرائيل
(اللاجئين) لابد من وضعهم في أي حديث عن عملية التسوية .، فإسرائيل مصممة على
رفض هذا الموقف اللهم إلا القبول بعودة عدد محدود جدا في إطار جمع شمل
العائلات، وهذا لن يؤثر على وضع عرب ١٩٤٨ .

ننتقل إلى باقي قضايا التسوية لنعرف تأثيرها على عرب ١٩٤٨ . فالتسوية بحدها
الأدنى وهو إقامة دولة فلسطينية مستقلة نسبيا ستكون عنصرا جاذبا لعرب ١٩٤٨ (بداخل
إسرائيل) ، كذلك جد عامل انتفاضة القدس والذي أثر على موقف إسرائيل من عرب
١٩٤٨ ففي تصوري أنها سوف تتشدد تجاههم ، وتفكر أكثر في فرض مزيد من القيود
عليها غير أن هناك من يرى عكس ذلك ويقول أن ما حدث خلال الأيام الماضية قد
اثبت لإسرائيل استحالة انفصال العرب داخلها عن القومية الفلسطينية وبالتالي تضطر
لتقديم مزيد من الأغراءات لهم .

هناك عامل ثاني هو أن باراك أكد في برنامجه و تصريحاته على ضرورة وضع دستور
لإسرائيل ، بما يجعل الدولة علمانية ، وهو ما يعنى حصول هؤلاء العرب على حقوق
أكثر . أيضا لدينا العامل الديمجرافي الذي يطرح تساؤلا مهما هو : هل ستترك إسرائيل
هذا العامل يسير بشكل طبيعي بما يجعل للعرب في مراحل قادمة ١٥ أو ٢٠ نائبا ليكونوا
العنصر الحاسم في أي حكومة قادمة .

الواقع أن مدخلي في دراسة هذه العوامل علمي بحث يقوم على الموضوعية ، ولذلك يمكننا رصد مدرستين في إسرائيل ، مدرسة العمل ومدرسة الليكود .. أيديولوجيا العمل ترى ضرورة الفصل بين الدولة الفلسطينية تماماً ، وإسرائيل ، أما الليكود فلا يريد هذا الفصل ، كي يظل الفلسطينيون تحت السيطرة الإسرائيلية بما يشبه دولة واحدة . أما على المدى البعيد فالتصور يقوم لدى الطرفين على فكرة السوق الشرق أوسطية مسح هذه الحدود .

في مثل هذه الحالة نستطيع البحث عن صيغ محتملة ، وهناك فكرة مطروحة عن إقامة دولة ثنائية القومية ، وهناك من يطرح فكرة اتحاد فيدرالي إسرائيلي فلسطيني أو كونفدرالي إسرائيلي/فلسطيني/أردني .. كل هذه المسائل تستاهل البحث والمناقشة .

د. / أحمد صدقي الدجاني

مرة أخرى نحى هذا الجهد العلمي ، ونتمنى على الدكتور مصطفى كامل السيد أن يطبع هذه الدراسة لتكون بين أيدي المعنيين وأنا مع الذين قالوا أنها تمثل إضافة.

عطاء الورقة كثير لكنها لا تخلوا من نقاط تبعث على التساؤل فالدكتور صلاح دقيق في تعبيراته ، لكنه صنف الدروز خـارج عرب ١٩٤٨ وسؤالي له : هل الدروز خارج العرب ؟

هل يا ترى يمكننا أن نرى بعض المؤشرات، فالعدو يفكر مليا في معالجة القضية السكانية ، وذلك من خلال عمليات الطرد . وهنا أذكر أن الموضوع كان ملحا في الثمانينات فركز العدو على شخص ليعلن هذه الفكرة . واذكر أيضا أن سياسيا عربيا التقى بشار عندما كان وزيرا للدفاع وأشار إلى حقيقة الفوق السكاني العربي وخطورة ذلك مستقبلا على وضع إسرائيل ، فرد شارون بان حكومته تعمل حسابا لذلك ولا تنتظر حتى يحدث هذا التفوق.

عدونا فى هاذ الموضوع يضع نصب عينه فكرة الطرد والأبعاد ، وبالتالى علينا أن نضعها فى اعتبارنا .

نقطة أخرى تتعلق باتفاقيات أوسلو فمجموع الاتفاقيات كانت تعتمد على فصل الواقع الفلسطيني الجديد عن فلسطين ١٩٤٨ بحيث لا تكون هناك صلة غير ما يتطوعون به ثقافيا وإنسانيا .. هناك أيضا ما عبر عنه عضوا من أعضاء الكنيست المحسوبين على (جماعات السلام) عندما صرح لصحيفة الاتحاد الاشتراكي بأن التشر الموجود حاليا سببه عدم رغبة اليمين المسيطر فى السلام ن لأن هذا السلام إذا حدث سوف يوحدنا (اليسار) مع عرب ١٩٤٨ لطرح الطلبات الاجتماعية المختلفة .

باختصار هذا المجتمع الاستيطاني يحفل بالعديد من المتناقضات التى يمكن استغلالها لصالح الحق العربى .. لكن كيف ؟ سيكون هناك معركة أثر معركة واتفاقيات سرعان ما تتبدد لأنها ليست قائمة على أساس قوى حتى نحقق النظريات بالطريقة التى قام بها هذا الكيان والطريقة كالتى عوملت بها جميع الكيانات الاستيطانية.

المناقشات

د. / عبد الحميد مذكور

بعد ما سمعته عن الطابع الفوقي والعنصري للسياسة الإسرائيلية تجاه العرب أشير إلى أن ذلك لا يقتصر على العرب وحدهم ، وإنما يمتد إلى العالم كله نظرا لأن اليهود يرون أنهم شعب الله المختار ، وأن الله خلق كل البشر كحمير يركبهم اليهود ، وواضح طبعا أن اليهود يسعون لإضفاء طابعا دينيا على مقولاتهم السياسية ، فالمطامع والمجازر تأخذ بعداً دينيا يهدف تجميع يهود العالم، ولتجميل وجه أولئك المجرمين. علينا أن نحس جميع الشعوب الإسلامية بأن لها علاقة بتلك القضية.

أ. / غادة موسى

لا أتفق مع السفير طاهر شاش بأن الدولة الفلسطينية ستكون عامل جذب لعرب ١٩٤٨ ، لأسباب كثيرة لا وقت لشرحها .

أتفق مع السفير محمد صبيح بشأن ما قاله عن ضرورة ترك عرب ١٩٤٨ وعدم التدخل في قضاياهم لأنهم يعرفون قضيتهم جيدا . أتصور أن الدور المطلوب من عرب ١٩٤٨ لعبه هو استغلال الخلافات بين التيارات السياسية الإسرائيلية ، وقد يكون ذلك سبيل لإزالة الطابع الديني عن الدولة اليهودية .

أ. / اشرف راضى

ثلاثة ملاحظات سريعة أطرحها عليكم :

- هناك خلط لن يفيد كثيرا بين مسألتى الهوية والمواطنة فهما ليسا مترادفين ، وبالتالي فمن يحمل الجنسية الإسرائيلية لم يفقد هويته.

- هناك منهجين فى النظر للتسوية ... الأول يرى أن التسوية نهاية كل شئ ، والثاني يرى أن التسوية بطبيعتها مؤقتة لأنها تقدم حلول وقتية ، ولكنها لا تفرض حلولاً نهائية ، وهذا المنهج هو الأرجح فيما يخص عرب ١٩٤٨ .

- هل التهجير هو الطرد فقط ؟ أظن أن إسرائيل قد تنفذ هذه الفكرة بطرق أكثر خبثاً كمبادلة بعض المواقع ذات الكثافة السكانية مع المستوطنات وفى تقديرى أن القبول بمثل هذا الطرح يقضى على اجتماعات تطور مستقبلي لصالحنا .

أ. / حمد حجاجى

إذا كان الحديث عن المستقبل لابد وان ينطلق من الواقع ،، فأننا اليوم نستطيع تحديد ثلاثة محاور يتحرك عليها هذا الصراع الأول التسويات القائمة فى ظل ميزان مختل للقوى، والثاني : رصد عربى شعبي لهذا الواقع، ومحاولة لإيصال رسالة هذا الرصد الشعبى إلى المستوى الرسمي العربى ، وللطرف الآخر ، الثالث : عدو مددج بالسلاح تدعمه قوى إمبريالية هي على رأس مشروع ممتد يمثل الرعاية والمستفيد من هذا الصراع .

على ضوء ذلك فان الحديث عن المستقبل لابد وأن يأخذ بعين الاعتبار وعرب ١٩٤٨ يمثلون بخصوصيتهم موضوعاً مهماً كما يمثلون فاعلاً رئيسياً فى هذه المواجهة . ولعلكم تذكرون المقاطعة العربية للكيان الصهيونى قبل توقيع كامب ديفيد الأولى وهذه المقاطعة كانت ممتدة إلى مقاطعه اخواننا عرب ١٩٤٨ ، ولم يطرح عملياً كيفية الاستفادة من دور هؤلاء الاخوة . كما أن الاتفاقيات التى وقعت لاحقاً أكدت إسقاط هوية أهلنا فى أراضى ١٩٤٨ مما دفع البعض إلى التفكير فى مستقبل وجود هؤلاء الاخوة دون أن يتم ذلك بأسلوب استراتيجى يجعلنا قادرين على دمج الجهود مع جهودنا فى إطار صراعنا الممتد مع هذا العدو العنصرى الاستيطانى .

أ. / جلال الدين عز الدين

الواقع أن التحليل الذي سمعناه منصب على أما عرب ٤٨ أو إسرائيل دون تطرق للإطار العربي الإسلامي صحيح أن الضرورة قد تفرض تلك النظرة ن لكنها لا تفرض علينا أن نتجاهل ارتباط مستقبل عرب ١٩٤٨ بالأمة العربية بإجمال، وبالمسلمين عموماً.

أ. / كرم خميس

لقد ردني ما قاله السفير محمد صبيح عن ترك عرب ١٩٤٨ يديرون قضاياهم إلى عام ١٩٧٤ وما تلاه عندما قيل أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، لقد كان ذلك في سياقه معقولا لكن ما جاء بعد ذلك من تطورات أثبت أن ترك القضية في يد الفلسطينيين وحدهم أدى إلى كارثة قد تصل إلى مأساة كالتى نراها الآن.

السفير / محمد صبيح

في قيام الدول ونهاية الدول. علينا أن نقرأ التجارب والكتب التى تحدثت عن ذلك، وعندما نتحدث عن الدول (ناقصة العمر) فكنت أشبهها بالإنسان الذى لا تقوم أعضاؤه بوظائفها كاملة ، فيسقط ميتا وهو فى عمر ١٨ عاماً.

أما الحديث عن الممثل الشرعى والوحيد ، فقد تحدثنا عنه عندما كان هناك إصرار من جانب عدونا على نفى وجودنا وهويتنا. واليوم أنا قلت أننا لا نتدخل فى قضايا عرب ١٩٤٨ .. أخى الكريم : إذا كنا غير قادرين على عقد قمة عربية فماذا نستطيع أن نقدم لهم الآن ؟

أ. / طه خليل

هناك اختلاف في رؤيتنا لطبيعة إسرائيل ، وهذا الاختلاف هو الذي فرض أسلوب التعامل مع عرب ١٩٤٨ . فهم أقلية ليست الدولة مسؤولة عنهم كحال الدول الأخرى ، وهذه الدولة ليس لها دستور حتى الآن.

اليوم يظهر عامل جديد هو تصاعد العنصر الديني نتيجة لازدياد تأثير الفئة الدينية، وهذا العنصر موجه ضد العرب بالذات . ولقد سمعت أن المشاركة السياسية للعرب في الأحزاب الصهيونية بمثابة تسريع للأسرله، وأنا ضد هذا الكلام لأن هذه العملية تصنيف للأقلية العربية دورا . وقد رأيت على شاشة التليفزيون عضو كنيسة يده مكسورة بعد مشاركته في الانتفاضة.

السفير / طاهر شاش

يبدو أن ما قلته عن الدولة الفلسطينية قد دفعهم خطأ ، أنا لم أتعمد الجذب بمعنى الهجرة إليها، وإنما الجذب بمعناه القومي والإشعاعي الذي يجعلهم يزدادوا قوة داخل أراضهم.

أ. / إيهاب رأفت

أؤكد مرة ثانية على ضرورة توضيح ملامح الموقف العربي من قضية عرب ١٩٤٨؟ من ناحية أخرى فأنا أرى أنه لا بد من إعادة النظر في المقولة الأساسية التي يقوم عليها الموقف الفلسطيني والعربي في عملية السلام والتي تتمثل- حسب التصريحات الرسمية - في "أن السلام هو الخيار الاستراتيجي" ، حيث أن هذه المقولة أو هذا الموقف قد أدى إلى إضعاف الموقف الفلسطيني والعربي بشكل عام في مفاوضات السلام لأن الطرف الآخر (إسرائيل) قد وضع على مدار السنوات السابقة إنها لاتبنى استراتيجيتها في عملية السلام على نفس المقولة أو الفكر، ذلك أدى في النهاية الى

تقوية الموقف الإسرائيلي التي ركز على اعمال القوة بشكل متواز مع سير المفاوضات في حين أضعف الموقف الفلسطيني الذي أعلن رسمياً عن الاستغناء عن نقاط القوة التي يمتلكها والذي كان من الممكن أن يستفيد منها كثيراً في مفاوضاته مع إسرائيل وليس أدل على ذلك من انتفاضة القدس الأخيرة والذي بدأ فيها الطرف الفلسطيني أعمال هذه الاستراتيجية القائمة على المضي قدماً في خطوط متوازية في مواجهة العدو الإسرائيلي.

أ. / آمال ثابت

علينا أن نحدد أخطاءنا ونسعى لوضع علاج لها .. فنحن نصرح خوفاً من الحرب، وهم يتحدثون عن السلام ويستعدون للحرب .

د. / صلاح سالم زرنوقة

بالنسبة للتصنيف والذي يعد أبرز قضية أثارت في أكثر من جلسة ، سوف أعيد النظر فيه مرة أخرى . سيناريو الترحيل ليس جديداً . فالترحيل مفهوم أصيل في الفكر الصهيوني ، وقد أشارت الدراسة إلى عدد من الأمثلة التي تدل على ذلك ، وهذا السيناريو مازالوا مطروحاً حتى الآن . والواقع أن كل السيناريوهات واردة بشكل أو بآخر إذا ما أتاحت لها شروط معينة .

أؤكد هنا على أن حمل عرب ١٩٤٨ للجنسية الإسرائيلية لا يعنى تمتعهم بحقوق المواطنة فهناك فرق وضحته الدراسة بين هذه المواطنة والجنسية .

الكلمة الختامية : أ . د / مصطفى كامل السيد

هناك ثلاثة كلمات :

الأولى عن الموقف الذي ينبغي أن تتخذه الدول والحكومات العربية تجاه شعب فلسطين ١٩٤٨ . وأنا أتفق مع سعادة السفير محمد صبيح بخصوص التعامل مع هذا

الملف بحذر لكن هذا لا يمنع ضرورة إظهار قدر من التضامن مع هؤلاء العرب . ، فإذا كانت اسرائيل تقلق وتتحرك لوقف أى خطر يحيط بأى يهودى فى العالم فليس اقل من إعلان الجامعة العربية عن ضرورة توفير حماية لهؤلاء العرب ، كما أنه لابد من تواصل ثقافي اجتماعي لهم بحيث يشعروا باهتمام المحيط العربي معهم .

الكلمة الثانية تتعلق بالمناقشات التى دارت فى هذا المؤتمر ، وجرى تسجيلها بحيث نضمنها فى الكتب المقرر إصداره من قبل المركز .

الكلمة الأخيرة .. شكر خاص لجميع من شاركوا فى هذه الندوة ن وشكر خاص للدكتور صلاح سالم ، والأستاذ كرم خميس ولجميع الزملاء الذين ساعدوا فى إنجاح هذا العمل .

السفير / محمد صبيح

عفوا قبل ختام هذه الجلسة أوضح أنني لم أقصد قطع كل علاقة بعرب ١٩٤٨ فالتواصل الثقافي والاجتماعي والتجاري ضرورة بل أنه يتم حاليا ، لكنني قلت أن محاولة جعلهم جزء من الجسم السياسي العربي أمر خطير لأنه سيقود إلى الطرد .. بعبارة أخرى هذا الملف يحتاج إلى رؤية فى التعامل معه . ندعمهم بالتجارة وبالثقافة وبال دفاع عنهم ، لكن توريطهم لخوض معاركنا يمثل قمة الخطر .

مطبوعات المركز

أولاً: سلسلة قضايا التنمية :

وهي الكتب التي يصدرها المركز والتي تمثل حصاد ما يقيمه من مؤتمرات أو ندوات حول موضوعات التنمية و صدر منها ما يلي :

١ - القمة الاجتماعية : الأبعاد الدولية والإقليمية والمحلية

تحرير د. علا أبو زيد

٢ - الأمم المتحدة وقضايا الجنوب

تحرير د. عطية حسين أفندي

٣ - شركاء في التنمية : الجوانب السياسية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادي في مصر

تحرير د. عالية المهدي

٤ - العشوائيات ونماذج التنمية

تحرير د. على الصاوي

٥ - الانتخابات البرلمانية في دول الجنوب

تحرير د. صلاح سالم زرنوقة

٦ - Aspects of 'Structural Adjustment in Africa and Egypt

(Ed) Alia Al Mahdi

٧ - الأحزاب والتنمية في الوطن العربي وخارجه

تحرير د. مصطفى كامل السيد

د. صلاح سالم زرنوقة

٨ - المشروع القومي لتنمية جنوب مصر

تحرير د. محمد رثيف مسعد

د. صلاح سالم زرنوقة

٩- مصر ما بعد المعونات

تحرير د. مصطفى كامل السيد
د. صلاح سالم زرنوقة

١٠- العرب و نظام عالمى جديد

تحرير د. مصطفى كامل السيد
د. صلاح سالم زرنوقة

١١- القاهرة فى لحظة تحول

تحرير د. آصف بيات
د. مصطفى كامل السيد

١٢- مصر و اقتصاد عالمى جديد : التقسيم الدولى الجديد للعمل و مكانة مصر فيه.

تحرير د. مصطفى كامل السيد
د. صلاح سالم زرنوقة

١٣- المرأة و التنمية

تحرير د. هبة نصار
د. صلاح سالم زرنوقة

١٤- الفساد و التنمية : الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية

تحرير د. مصطفى كامل السيد
د. صلاح سالم زرنوقة

١٥- حقوق الإنسان فى المقررات الدراسية

أ. إيمان نور الدين - د. علا أبو زيد -
د. على الصاوى - د. نيفين مسعد -
د. مصطفى كامل

Globalization and the South, Social and Economic Implications - ١٦

Hamed, Mounir Hendi, Mustapha K.Al-Sayyid, Ramzi Zaki

١٧ - تجارب ناجحة في التنمية في مصر

تحرير د. نجوى عبد الله سمك

١٨ - العلاقات العربية الافريقية

تحرير د. صلاح سالم

١٩ - خصخصة البنوك و التنمية في مصر

تحرير د. مصطفى كامل السيد ،

د. صلاح سالم زرنوقة

٢٠ - مصر في عيون شبابها

تحرير د. حنان قنديل

تحت الطبع :

❖ العولمة والعالم العربى

تحرير د. صلاح سالم

❖ البحث العلمى و التنمية في مصر

تحرير د. صلاح سالم زرنوقة

❖ Facing Social Consequence of Structural Adjustment in the Arab World and Latin America.

(Ed) Prof.Mustapha K. Al Sayyid

و تصدر هذه السلسلة تحت إشراف الدكتور / صلاح سالم زرنوقة

ثانياً: سلسلة مكتبة التنمية :

١ - الوظيفة الاقتصادية للدولة ، دراسة فى الأصول و النظريات

أ. معتز بالله عبد الفتاح

٢ - الهامشيون الحضريون و التنمية فى مصر

د. جلال معوض

٣ - القطاع الأهلى و التنمية الاقتصادية فى مصر

د. نجوى عبد الله سمك

٤ - المؤسسات المالية الدولية و التنمية

د. زينب عبد العظيم

٥ - العسكريون و التنمية

د.لواء. جمال مظلوم

٦ - الدولة و التنمية فى مصر

د. حسنين توفيق

٧ - القطاع الخاص و التنمية فى مصر

د. على سليمان

تحت الطبع :

❖ الشركات الدولية و التنمية فى مصر

د. صلاح سالم زرنوقة

ثالثاً: سلسلة رؤى جديدة :

وهى نشرة ربع سنوية تمد القارئ بأهم المفاهيم و التجارب الناجحة ، الى جانب كل ما هو جديد على المستويين النظرى و العملى فى مجال التنمية : وقد صدر منها أربعة أعداد.

رابعاً: سلسلة محاورات التنمية :

وهى تصدر باللغتين العربية و الإنجليزية و تتضمن نصوص المحاضرات العامة و المناقشات التى دارت فيها ، و يلقي هذه المحاضرات خبراء متخصصون و مسئولون رسميون و أكاديميون من ذوى الاهتمام أو الصلة بقضايا التنمية و قد صدر منها حتى الآن عددان باللغة الإنجليزية و خمسة أعداد باللغة العربية .

خامساً: سلسلة كراسات التنمية :

١. مفهوم السببية الهيكلية د. حازم حسنى
٢. الأزمة المالية فى الدول الصناعية الجديدة د. عمرو محيى الدين - د. مصطفى كامل السيد
٣. قضايا ابستمولوجية مشتركة د. حازم حسنى
٤. ترشيد استخدام مياه الري د. عماد الشافعى
٥. دراسة نقدية للمنهج الفيثاغورى د. حازم حسنى
٦. الفقر و استراتيجيات مواجهته فى مصر د. راجى أسعد - د. ملك رشدى

سادساً: سلسلة منتدى التنمية

- دليل تدريس التنمية فى الجامعات المصرية د. صلاح زرنوقة
- الابعاد الدولية للحركة العربية لحقوق الانسان د. مصطفى كامل السيد ، د. هنرى ستاينر

- International Aspects of the Arabic Human Rights Movments
Prof. Mustapha K. Alsayyid
Prof. Henry Steiner

ملحوظة :

- ❖ سوف يصدر المركز دورية جديدة تحت عنوان "نداء الجنوب" و سوف تضم هذه الدورية كل من السلاسل التالية (رؤى جديدة ، محاورات التنمية ، كراسات التنمية) ، و عليه فسوف تتوقف هذه الدوريات عن الصدور في الفترة القادمة حيث تدمج جميعها في دورية " نداء الجنوب " .
- ❖ للحصول على مطبوعات المركز يمكن التوجه الى مركز دراسات و بحوث الدول النامية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – الدور الثالث .

أولاً: - أعضاء بحكم مناصبهم:

أ.د. كمال المنوفى	عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،رئيساً
أ.د. مصطفى علوى	وكيل الكلية لشئون تنمية البيئة وخدمة المجتمع ، نائباً للرئيس
أ.د. منى مصطفى البرادعى	وكيل الكلية لشئون الدراسات العليا و البحوث
أ.د. ودودة بدران	وكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب
أ.د. مصطفى كامل السيد	أستاذ العلوم السياسية ،مديراً

ثانياً: أعضاء من داخل جامعة القاهرة (حسب الترتيب الأبجدي) :

أ.د. أحمد مستجير	العميد السابق لكلية الزراعة
أ.د. باهر عتلم	أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
أ.د. ليلي الخواجة	أستاذ اقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، نائباً للمدير
أ.د. محمود عبد الفضيل	رئيس قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
أ.د. هبة الليثى	أستاذ الإحصاء ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

ثالثاً: أعضاء من خارج جامعة القاهرة (حسب الترتيب الأبجدي) :

أ. أحمد عز	وكيل اتحاد الصناعات
أ. كامل زهيرى	رئيس نقابة الصحفيين الأسبق
أ. منير فخري عبد النور	رئيس مجلس إدارة شركة فتراك
أ. ميرفت التلاوى	وزير التأمينات والشئون الاجتماعية السابق
السفيرة ماجدة شاهين	مساعد وزير الخارجية للشئون الاقتصادية

رقم الايداع بدار الكتب

٢٠٠١ / ٤٨٨٦

How do Arabs in Israel face the experience of life in a state which was established on the false assumption that they never existed. Golda Meier, a former prime minister of Israel once replied when asked about the Palestinians: "Who are the Palestinians?", as if she never heard that word before.

Arab countries have adopted until 1967 an ambivalent position towards them, unable to decide whether they were Arabs or Israelis. However, political action by the Arabs of Israel within Israel, their literary writings and their solidarity with their brethren and sisters of the Occupied Territories during the two Intifadas of 1987 and 2000 , all combined to confirm their rejection of Israeli attempts to dilute their Arab identity and to deny them their fundamental human rights, in addition to the national rights of all the Palestinian people.

This book , written by Dr.Salah Salem, expert at the Center for the Study of Developing Countries of Cairo University, with research done by Mr.Karam Khamis, member of the research team at the Center , outlines dimensions of discrimination to which the Arabs of Israel have been subjected since the establishment of Israel, offers a survey of their political organizations and explores evolution of their conditions under different scenarios of a settlement of the Arab-Israeli conflict. It includes also debates in the conference held at Cairo .University in November 2000 in which draft chapters of the book were presented.

الكتاب الذى بين يديك هو تحية يقدمها مركز دراسات وبحوث الدول
النامية بجامعة القاهرة الى الاخوة والاخوات العرب الذين يعيشون في
اسرائيل ، ضمن حدودها فيما قبل يونيو ١٩٦٧ .

لقد تجاهلت الدول العربية وجود هؤلاء الاخوة والاخوات حتى حرب
يونيو ١٩٦٧ ، عندما بدأ تواصلهم مع إخوانهم الفلسطينيين الاخرين في
الضفة الغربية و غزة ، و الذين و قعوا بدورهم في ظل الاحتلال الاسرائيلي
و كانت نظرة الدول العربية اليهم قبل هذا التاريخ ، بل و بعده في بعض
الحالات نظرة ريبة وشك ، هل هم اسرائيليون أم هم عرب؟

و لكن مواقف هؤلاء على ساحة السياسة الاسرائيلية ، و في كتاباتهم
الادبية أكدت تمسكهم بعروبتهم رغم محاولات اسرائيل لطمس هذه الهوية
وربما أكد هذه الهوية كذلك صنوف التمييز التى تمارسها اسرائيل ضدهم.
و يشرح هذا الكتاب أوضاع عرب ١٩٤٨ في اسرائيل من النواحي
الديموجرافية والاجتماعية و الاقتصادية و السياسية ، و يتساءل عن
مستقبلهم في ظل سيناريوهات مختلفة لتسوية القضية الفلسطينية . كما
يتضمن الكتاب وقائع الندوة التى عرضت فصوله فيها ، وشارك فيها أخوة
لهم مصريون و فلسطينيون .

و قد كتب فصول هذا الكتاب د. صلاح سالم زرنوقة الخبير بمركز
دراسات و بحوث الدول النامية بجامعة القاهرة و أعد مادته البحثية الا
كرم خميس الباحث بالمركز.